

الكتاب الربيعي

للحكاية الأهلية

الحزب الثاني

١٨٨٣ - ١٩٣٣
ميلادية

المطبعة الأميرية بمولاي
١٩٣٨

BUTUTAX

KRM

1572

.K58

1987

V.2

فهرس الكتاب الذهبي

الجزء الثاني

الفصل الأول — موضوعات مختلفة

القضاء قديما وحديثا • لقاض حضر المهديين
لحضرة صاحب العزة جبرائيل كميل بك ١
صفحة
مؤلفات من أجرة المحاكم الأهلية :

(١) الواجبة النورية لسراى القضاء العالي

(٢) الواجبة البحرية لسراى القضاء العالي

(٣) الواجبة القبلية لسراى القضاء العالي

(٤) دوج القضاء العالي

(٥) سراى محكمة استئناف أسوط

(٦) محكمة استئنافية الابتدائية

(٧) قاعة الجنايات بمحكمة استئنافية

(٨) محكمة أسوط الابتدائية

(٩) محكمة أسوط الجزئية

(١٠) محكمة بورسعيد الجزئية

تطور قانون العقوبات في مصر من عهد إنشاء المحاكم الأهلية
لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك •
الإجرام في مصر
لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك ١٩
الأحداث في التشريع الجنائي المصري
لحضرة الأستاذ محمد عبد المنعم رياض ٤٥
مؤلفات مختلفة عن السجون والإصلاحات :

(١) منظر الواجهة بإصلاحية الرجال بالدلتا

(٢) ورشة التجارين بإصلاحية الرجال بالدلتا

(٣) منظر واجهة ليمان طره

(٤) منظر واجهة المسجد ببيان طره

(٥) منظر عمومي لسجن مصر

(٦)	مبين مصر — غير المحكوم عليهم من المحاكم للتسوية أو المحاكم المختلطة	
(٧)	مستشفى نيسان طره	
(٨)	منظر الواجهة الخارجية لإصلاحية الأحداث بالجيزة	
(٩)	منظر عمومي من الداخل لإصلاحية الأحداث بالجيزة	
(١٠)	غرفة التطهير بإصلاحية البسات بالجيزة	
٧٦	ما أراء من وسائل التعديل في قانون العقوبات	لحضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك ...
	بعض أوجه الإصلاح في قانون تحقيق الجنايات الأهل - حق التصدي الذهبي والاستئناف القرمي لحضرة	
٩٥	صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك
	هل أي أساس يكون تنقيح القانون المدنى المصرى	للككتور عبد الرازق احمد الشورى أستاذ
١٠٦	القانون المدنى بكتابة الحقوق
١٤٤	المعاملة كما عرفها	لحضرة الأستاذ أحمد رشدي الخامس ...
١٥٣	المرافعة	للأستاذ حسن الجندارى ...
١٥٦	لغة الأحكام والمرافعات	للأستاذ زكي عربي الخامس ...
١٩١	مرافعات	جميعها حضرة صاحب العزة مصطفى حننى بك ...
	صورة لرجال القضاء العالي في رحلة خارجية سنة ١٩١٧	
٢٣٤	إحصائيات من المحاكم الأهلية	لحضرة صاحب العزة عبد الطيف غربال بك ...
٢٥٤	كيف احتفل القضاء الأهل بميله الخمسين	لحضرة صاحب العزة مصطفى حننى بك ...
	صورة أعضاء لجنة الاحتفال	
	صورة لجنة سكرتارية لجنة الاحتفال	
	صورة المدالية التذكارية وشارة العضوية	
	صورة اللوحة التذكارية	
	صورة لبعض حضرات كبار المدعين لطفة القاهرة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣	
	صورة لجزء من مائدة الطعام	
٢٨٢	هبة مشكورة	لحضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا ...



الفصل الأول

موضوعات مختلفة

القضاء قديما وحديثا

القاضى محضر العهدين - حضرة جبرائيل كحيل بك

الحمد لله ان أعيش فى الزمن السابق على تشكيل المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، وقدر ان اعمل لدى المحاكم القديمة والمستجدة ، سواء فى سلك القضاء أو سلك المحاماة . لذلك أقبلت على وصف النظام القديم والنظام الجديد لتبين النتيجة التى أرجو أن تكون خيرا فى الزمن القادم كما كانت خيرا فى الماضى .

كانت البلاد خالية من عناصر العمران إلى أن جاءها محمد على باشا الكبير فكان حكيما ، مدبرا ، منشئا ، مؤسسا ، موجدا . فى عهده بنيت القناطر والحوابر على النيل لرفع منسوبه وتغذية الترع التى حفرت للزراعة ولرى الأقطان ، فأنسعت مساحة الأراضى الزراعية ، وزادت غلتها ، وراجت الصناعة والتجارة ، وأنشئت المدارس الأولية والمدارس العليا ، ملكية وحربية ، وأخرجت الأطباء والمهندسين والكيميائيين والضباط الأكفاء وغيرهم من الفتيان ، وأنشئت المستشفيات والدوائر الصحية لمعالجة المرضى ومكافحة الأوبئة والاحتياط من حدوثها ، ونظمت دوائر المحافظة على الأمن العام وتوطيده ، وألفت جيوش برية وبحرية على رأسها ضباط أكفاء كان النصر ملازما لها فى الحروب التى اشتبكت فيها .

لوقد سار خلفاء عهد علي باشا على هذا النمط ، مكثين عمل أيهم وجدهم ، ومشئين مرافق جديدة حسب مقتضيات الأحوال . منها مرفق حديث في العالم ، جزيل النفع ، مساعد على الرخاء واستكمال الأمن العام ، وهو السكك الحديدية التي أدخلت في البلاد تمشي على خطوط واسعة ، في زمن لم تكن ترى إلا في بعض البلاد الأوروبية .

كحل هذه العوامل زادت في غلة مصر من زراعة وصناعة وتجارة ، وكانت من شأنها أن تضاعف عدد سكان مصر ، وأقبلت الأجانب إليها ، فكثرت المعاملات ، وانبنى على ذلك أن زادت الخصومات ، وظهر الاحتياج إلى قضاء عادل يفصل بين الناس ، ويحافظ على العناصر المفيدة ، ويؤمن الناس على نفوسهم وأعراضهم وأموالهم .

كان القضاء في العهد القديم محصورا في المحاكم الشرعية التي كانت تنظر وتحكم في جميع أنواع الخصومات من مدنية وتجارية وجنائية وأحوال شخصية . غير أنه في عهد عهد علي باشا اعتاد الناس تقديم شكاوهم إلى المأمورين الإداريين في الأقاليم وفي المدن . فكان المأمور يحضر الخصوم وينظر في قضيتهم ويحقق ويحبس ويفرج حسب ما يترأى له . بهذا كانت القضايا تنتهي فوراً أو لا تنتهي أبداً . وكانت طرق الإكراه تستعمل مع المدعى ، ومن ضمنها الحبس ، فإن ثبت أن له عقارا فقد كان يجبره على بيعه ، لأنه في ذلك الحين لم تكن هناك إجراءات مقررة لبيع العقار بيعاً قضائياً جبرياً . وفي الوقت ذاته كانت المحاكم الشرعية إذا قدمت أو رفعت إليها دعوى تنظرها وتحكم فيها .

لوكان النظامان يسيران معاً الواحد بجانب الآخر .

أما الدعوى الجنائية فكان يتولى تحقيقها المأمورون الإداريون ، يحبسون المتهم أو يتركونه حراً حسب ما يترأى لهم . ثم يقدمون التحقيق إلى محكمة سميت مجلس الأحكام ، كان أعضاؤها يعينون من بين الضباط العسكريين أو الموظفين الإداريين ، وكانت أحكامها تصدر على مقتضى قانون معمول به في الممالك العثمانية قبل أن تتخذ هذه الممالك النظم والقوانين الأوروبية . على أن هذا القانون لم يكن ينص إلا على بعض جرائم ، دون غيرها ، تاركا للمحكمة أن تحكم بالقياس في الأحوال غير المنصوص عليها . وكانت الجلسات سرية وبدون مراعاة اكتفاء بالتحقيق الإداري . عمل بموجب ذلك إلى عهد الخديوي إسماعيل ، وفيه أنشئت محاكم أهلية للنظر والحكم في قضايا الأهالي بعضهم مع بعض ، وفيما يقع منهم من الجنايات ، وإنما تحقيق هذه الجنايات بقي في يد المأمورين الإداريين . وكانت تتقدم دعاوى الأجانب منهم رأساً إلى المأمورين الإداريين

أو على يد قناصلهم . كما أنه في بعض الأحيان كان يلوح لهم مطالبة الحكومة بما يزعمونه من حقوق مشروعة أو غير مشروعة قدعوهم الحكومة لرفع شكاواهم لدى المحاكم القضائية الموجودة فيمتنعون عن الالتجاء إلى المحاكم المصرية ويسعون في نهو مشاكلهم بالطرق العرفية بطريق المخاطبة بين الحكومة وقناصلهم . أما دعاوى الأهالي عليهم فكانت تقدم إلى قناصلهم فيحكمون فيها ابتدائياً ، وإذا استؤنفت قض أغلب الأحيان يرفع الاستئناف إلى محاكم الاستئناف الكائنة في البلاد الأجنبية . كما أن الجنايات التي تحدث منهم يحققها قناصلهم ويحكمون فيها حسب قوانين بلادهم .

هشمى هذا الحال وتجهس إلى عهد الخديوى إسماعيل ، وصار من الضروري إيجاد علاج لهذه الحالة ، والعلاج لم يكن في يد الحكومة وحدها . فأنشئ في بادئ الأمر محكمتان تجاريتان وقنيتان ، إحداهما في مصر والثانية في الإسكندرية ، يرأس كلا منهما موظف مصرى كبير ، ويعين نصف أعضائها من التجار الأهليين والنصف الآخر من التجار الأجانب ، وكانت أحكام كل منهما تستأنف لدى المحكمة الأخرى . وفي أثناء قيام هاتين المحكمتين دارت المخابرات بين الحكومة والدول ، وبعد أن استغرقت زمناً طويلاً انتهت بالاتفاق على نظام المحاكم المختلطة . واستمر الحال على هذا المتوال إلى أن تشكلت المحاكم الأهلية المستجدة في سنة ١٨٨٤

شكلت المحاكم الأهلية مختصة بنظر قضايا الأهالي من مدنية وتجارية وجنائية . وكانت في أحكامها المدنية والتجارية تطبق أحكام قانون يشبه قانون المحاكم المختلطة . ولم تلبث أن حازت رضا الجمهور الذي أخذ يتهافت عليها لدرجة أن الأجنبي كان يتنازل ، ولا يزال يتنازل خصوصاً في الأقاليم ، عن حقوقه إلى الوطنى كي تصبح المحاكم الأهلية مختصة بنظر قضاياها لما فيها من السرعة والضيان الذى قلما يجده في المحاكم المختلطة .

أما القضايا الجنائية فكان النظر فيها وأقيا من حيث إيجاد الضمان نظراً لما أوجد في قانون تحقيق الجنايات من الضمانات الشاملة والسرعة الكافية ، لما اشتمل عليه من نصوص وقبود في مادة حبس المتهم وضرورة إطلاق سبيله في مواعيد مخصوصة . ذلك الضمان الذى يستوفى شروطه من كيفية تشكيل محاكم الجنايات التي لم تأخذ بطريق المحلفين المعرضين للتأثير عليهم ، بل هى مركبة من قضاة قنين يتروون ويفكرون في كل ما يعرض عليهم بدون تهيج أو انفعال نفسانى على عكس المحلفين الذين يتقافون سريعاً للمواقف ويحكمون إليها .

وكذلك نالت المحاكم الشرعية نصيباً من الإصلاحات كانت مقترة إليه ، فشكلت فيها دوائر ابتدائية ودائرة استئنافية تحكم بعد المداولة في القضايا الهامة ، وترتب لديها محامون أكفاء . فساد النظام فيها ، خصوصاً وقد انحصر اختصاصها في قضايا الأحوال الشخصية .

لويمكن القول بأن نظام القضاء قد استوفى في مصر إذا استثنينا تقصيا كبيرا يتعلق بقضايا الجنايات التي تحدث من الأجانب . ولكن المأمول أن تصل الحكومة إلى إيجاد طريقة لتوحيد المحكمة التي يناط بها النظر والحكم في هذه القضايا .

كل هذه العوامل والعناصر كانت سببا لتقدم البلاد ماديا وأدبيا . ولقد وصل التعليم والقضاء إلى درجة نهت الناس إلى حقوقهم فدعوا إلى الاشتراك في الأعمال العمومية . فأنشئت البلديات ومجلس الشورى ، ووضع للبلاد دستور ، وأصبح الأهالي مشاركين للحكومة في المسائل الهامة .

لهذه لاشك نهضة عقلية مشكورة وصلنا إليها في زمن لم يناهز القرن الواحد ، وهو وقت وجيز في تاريخ الشعوب . ولقد عمل إلى هذه الغاية رجال صادقون متشبعون وإداريون وقضاة ومحامون وصحافيون ، وغير أولئك من رجال الأعمال المختلفة فاستحقوا علينا أن نذكرهم بالشكر والثناء ، ونطلب للراجلين منهم الرحمة والنفرا .





البريدية لبراي القضاة المسكن
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Fagade Ouest)



الواحدة لبحر من قصصه لعال
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Façade Nord)



الواجهة القسدية لمبنى القضاة العالي
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Façade Sud)



درج القضاة العالي
ESCALIER DU PALAIS DE LA COUR DE CASSATION



سرای محاکمات استئناف
PALAIS DE LA COUR D'APPEL D'ASSISE

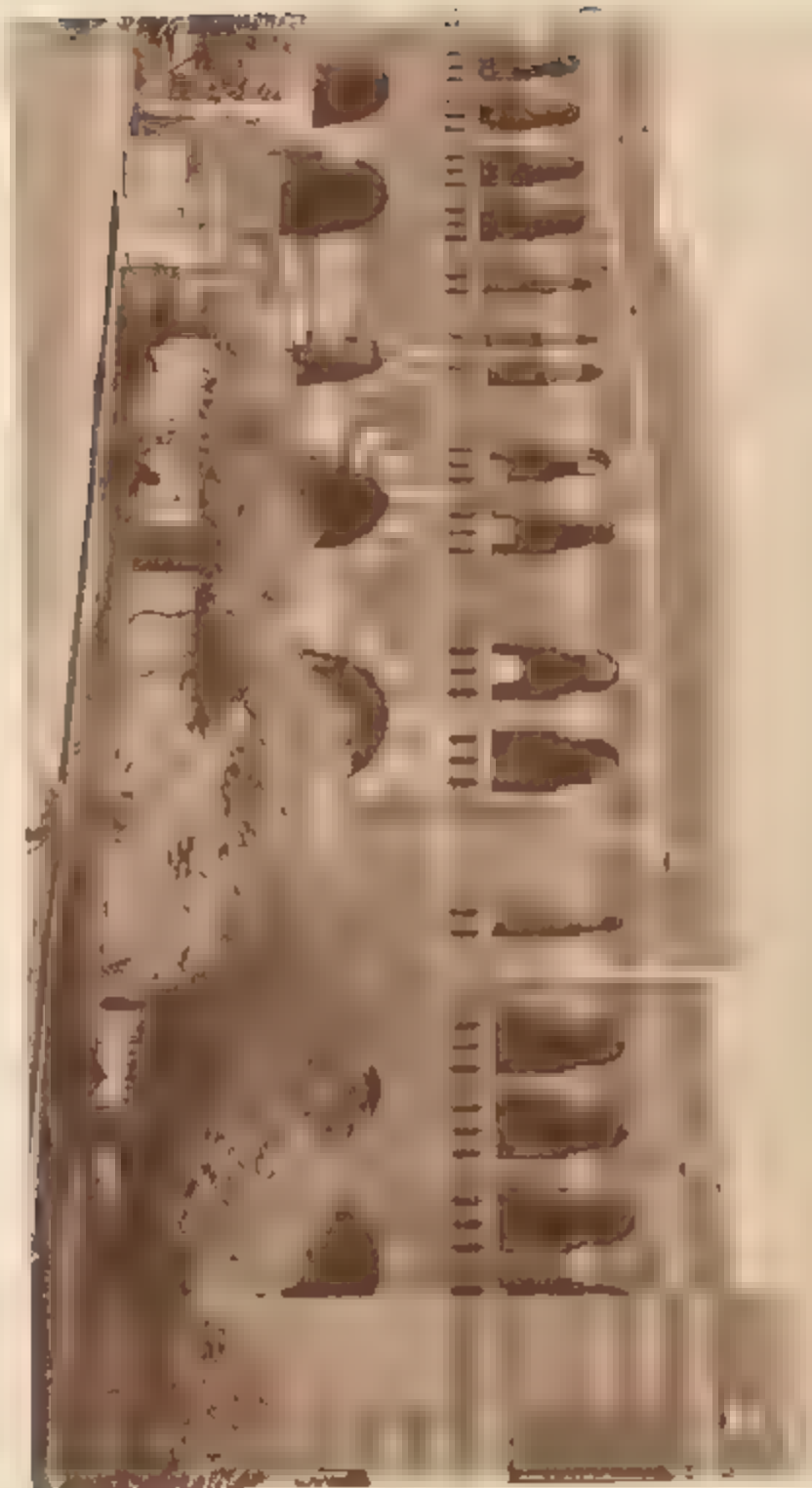


قصر القضاء الأول

TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ALEXANDRIE



ساعة الدخول في المكتبة
ساعة الدخول في المكتبة



TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ASSIOU



السلطة القضائية
LE TRIBUNAL SOUVERAIN D'ASSIOUT



Le Tribunal
LE TRIBUNAL SOMMAIRE DE PORT-SAÏD

شُطُورُ شَانُونِ الْعُقُوبَاتِ فِي مُصْرِ

شَنْ هَهْدِ أَنْشَاءِ الْحَاكِمِ الْأَهْلِيَّةِ

لِحَضْرَةِ سَاحِبِ الْعِزَّةِ مُحَمَّدِ الْيَسْبُوطِيَّةِ

هِيَ ١٤ رَجَبِ سَنَةِ ١٨٨٣ صَدَرَ لِأَخِي تَرْتِيبُ الْحَاكِمِ الْأَهْلِيَّةِ . وَهِيَ فِي الْمَادَّةِ الْأُولَى مِنْهَا عَلَى أَنَّ الْقَوَائِدَ وَالْأَوْسَاطَ مَكُونُوتٌ بِمَعْمُولَاتِهَا وَجَمِيعِ الْفُطُورِ الْمَصْرِى عِنْدَ إِعْلَانِهَا بِوَسْطَةِ إِدْرَاجِهَا فِي الْجُرْنَلِ الرَّسْمِيِّ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْقَوَائِدَ وَالْأَوْسَاطَ مَعْتَرِ مَعْلُومَةٌ لِدَى الْأَهْلِيَّةِ عِنْدَ إِعْلَانِهَا بِالْجُرْنَلِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا .

وَأَمَّا فِي الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَهُ رَدُّ عِلْمٍ عَمَّا تَصَدَّقَتْهُ الْقَوَائِدُ وَالْأَوْسَاطُ مِنْ يَوْمٍ وَحُوبِ الْعَمَلِ بِهَا .

وَهِيَ ١٣ رَجَبِ سَنَةِ ١٨٨٣ صَدَرَ الْقَوَائِدُ وَالْأَوْسَاطُ بِأَمْرِ عَالِي نَصِّ فِي الْمَادَّةِ الْأُولَى مِنْهَا عَلَى أَنَّ يَجُوزُ لِلْقَوَائِدِ وَالْأَوْسَاطِ فِي كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْفُطُورِ الْمَصْرِى عِنْدَ مَضَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ تَارِيخِ اقْتِحَاحِ الْمَحْكَمَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ الْكَائِنَةِ تِلْكَ الْجِهَةِ فِي دَائِرَتِهَا .

شُكْرًا عَلَى الْقَوَائِدِ الْمَقْصُوعَةِ الصَّلَاحِ «مُصَاحَفِي» وَمَعْلَا عَهْدًا تَحْوِطُهُ طَوَاحِشُ الرَّبِّ وَآلِ مَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ الْحُكُومَةُ كَالْعَمَلِ حَكِيمًا وَتَصَرُّفِ رَصِيدًا أَوْ هُوَ بِمَعْرِفَةِ مَعْدَةِ عَنِ اسْتِدَادٍ .

شُكْرًا مَثَرُ هَذَا لِمَنْقَبِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ الْخَنَازِيرِيَّةُ فِي مِصْرِ مِنْ تَسْوِيفِ صَدَقَاتِ شَرَائِعِ عَرَبِ لَا سِيَّمَا فَرَسٍ . وَرَعْمَ ذَلِكَ هَذَا هَذَا الْقَوَائِدُ وَالْأَوْسَاطُ الْمَصْرِى الصَّادِرُ فِي سَنَةِ ١٨٨٣ تَامَّةً لِلْقَوَائِدِ الْقُرْآنِيَّةِ الصَّادِرِ فِي سَنَةِ ١٨١٠ كَأَنَّهُ طَعْمُ الْمَثَلِ عَلَى الْعَرَارِ ، ذَلِكَ عَدَاهَاتٍ مِنَ الْفَوَارِغِ هَبَّتْ مَا كَانَ لَهَا أَنْ تَعْطَى عَلَى الْخِلَافِ الْقَائِمِ مِنَ الْحَصْرَةِ الْمَصْرِىَّةِ وَعَقْلِيَّتِهَا وَالْحَصَارَةِ الْقُرْبِيَّةِ وَعَقْلِيَّتِهَا لَا سِيَّمَا الْقُرْآنِيَّةِ .

فجاء هذا قانون ، ولكنه ما لبث أن تصاعد ثم تلاشى لما اكتشف بعمل القانون
الحدود عن صحح ما كان مقدرا ، وراى لكهذين حقل حسابهم وبحرف تقديرهم ، وبحلت
للس حقيقة لا سبل إلى كره ، وهى أن المدنية الغربية ليست على طريق تقبص من المدنية
المصرية ، وأن العدالة الحديثة التى أوجت قانون العقوبات الغربى ليست عصبية على عقبيه
المصريين ، ولا هى بتافرة عن مزاجهم .

فجاء هذا لمعى أو ما يدرجه مدعى المستشار القضاة لأسق لير ما يكون ما كثر من حين
قال فى تقريره عن سنة ١٨٩٨ ما يأتى :

"لقد أدى قانون العقوبات وقانون تحقيق خدمات مهمتهما بحاج ، وكان معهما أطلع مما
كان متوقفاً من تشريع كل أصونه وتسعة عشر بوضوح بقت ملاءمة على التخصر
ومدنية وضيق حاجة على شعب شرقى بدور أخلافة مع مثل هذا لتشريع فى وجود كثره " .

فكان المستشار القضاة هذا بعد أن سيج ذلك قانون خمسة عشر ، ما بعد فى بلاد .
شهادة صادقة تؤيد ما قدم من أن لتشريع الأوروبي ليس عصبية على عقبيه المدنية بل هو أقرب
إلى من ذلك لمريح من التشريع لدى كان سارى فى مصر قبل صدور قانون سنة ١٨٨٣ ، ذلك
المريح لمشوب بعد الأسى وثو ، أصول العدالة مما شعر منه مشاعر أمة هذا تاريخ وهذا مدنية
كالأمة المصرية .

أولم يجد ، بل لاستمر فى بحث ، أن شعبنا ما رأى ملك الحان لى كان عيبه لتشريع
الحائى قبل هذا ذلك القانون :

لم يكن فى ذلك حين قانون من لأحكام ، حتى النصوص يتحدد الحرثم وتسمى عة بها ،
ولم ترسم هيئات معينة لها نظام تنوى توقيع العقوبات ، وتقوم على تنفيذها . وكان ما يجرى على
الأس فى المسائل الحديثة أشدت من أحكام الشرعة الإسلامية ، ومن التوائم التى أصدرها الولاة
مساب محطة ، من غير أن تشمل ما يصح وصله معنى العدالة الحائية وطرق تحقيقها ، كقانون
المسحات وقانون لعلاحة الصادر فى سنة ١٨٣٠ وقانون الاستثناء الصادر فى بوليه
سنة ١٨٣٧ وقانون الخزاء الملبى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٥٥

أن المتأمل فى نصوص هذه القوانين المدنية يدرك لأول وهلة أن جرائم كانت تتسع دائرها
وتضيق ، والعقوبات تخف وتعتبط ، تبعاً لهوى الحكام الإداريين .

لأنهم 'طهر علائقهم' مع روح الشرائع المألوفة ما جاء في المادة الثانية من الفصل الثاني من القانون الخديوي من إهدار المسبوق بين الناس في المعاملة وتميز منازلهم الاجتماعية برعاية خاصة ينص على القانون فلا استحياء . ذلك أن من سماهم 'هد القانون' 'البدات الكرم وحيرة الناس وأصحاب الرب' لا يقدرون على فهمهم في حق الناس كما يقدرون من سماهم 'أوساط الناس أو السوق أو من شابههم' .

لخصت الأمور على تلك الحال وقت أن صدر قانون العقوبات مع أن لا عقوبة بعد نص ، وأن الناس أمامه سواء . وجاءت لأئمة لرب وقانون تحقيق حريات سظم المحاكم وإجراءاتها ، فلمع الناس في كل ذلك معنى العدالة التي كانت مهي في نفوسهم بحركتها ذكرت التدرج وربة لمديته التي هم لها وديون ، فكان أن اطمأنوا إلى ما صدرت إليه الأمور ، وسكنوا إلى هذا الإصلاح ، وأعانوا على مجارحة ما وسعهم العون . وربما كان من نواحي هذه الظلمة أيدية ما فقه له مشرع من لزوم مجارحة عقيدة الاحترام للشريعة الإسلامية وللمسندة إلى الإعلان في صدر القانون بأن أحكامها تنطبق على قديسينها ولي يصطدم معها التشريع الجديد من أية ناحية .

لذكر مشرع هده المعنى في المادة الأولى من قانون سنة ١٨٨٣ التي نصها ما يلي : " من حصص الحكومة أن يدفع على خرائم التي تقع على أفراد الناس نسب ما يرب عليها من تكدير الراحة العمومية ، وكذلك على خرائم التي تحصل صد الحكومة مباشرة . وساء على ذلك قد نصت في هذا قانون درجات عقوبة إلى لأولي الأمر شرعا تعريها وهذا بدون إعلان في أي حال من الأحوال ما لحقوق المقررة لكل شخص مقتضى شريعة العرب " .

تجدر القوانين سريته ثابت لعدم ، وألف الأهليون نظمته حتى أصبحوا لا يحسبون أنه دجيل عليهم ، فعدد مرحلة العمل ، ورأى أنه ما كان علق به من آثار الطفرة إلى أشي فيها ، وامترح بحياة بلاد تطوّر معها متأثر بطروقه سياسية والاقتصادية وبحالها الاجتماعية والأخلاقية

لأن قد قدما أن قانونا كان صورة لقانون العقوبات الفرنسي ، إلا أن هذه الصورة لم تؤخذ مباشرة عن لأصل بل أحدثت عن صورة أخرى هي قانون العقوبات المختلط . ولما كان هذا القانون سبب صيق المدايرة التي يطبق فيها لم يبق من قضاء المحاكم ما يصقله ويحدد مبادئه ويكشف عن مقصده ، وكان ماأخذه وهو قانون العقوبات الباب الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ حم يعيوب مثقلا بأحكام ومبادئ غريبة ، فقد برزت هذه المعايير كلها في قانون العقوبات الأهل عند تطبيقه والعمل به في دائرته الواسعة ، فاصطر لمشروع إلى معالجتها ساءا بتعديلات جزئية كلها

سحت الفرصة . وما أوى لقرن التاسع عشر على نهايته حتى كان التعديل والتغيير قد تناول كثير من أصول هذا القانون ، فبعد التحسب بين نصوصه ، وأصبح من الضروري مراجعته برمتة لإلنائه الاستعام اللازم .

لُحِث هذه المراجعة والتصحیح في نصح سبب ، وكللت بإصدار قانون العفو ذات الحقی في سنة ١٩٠٤ شاملا تعديل الكثير من أحكام القانون القديم ، فقد حدثت عفو ستا المعنی والسجن المؤبدین ، وعدلت أحكام مرفقة الولیس ، ووضعت قواعد لتعدد الجرائم وبتدد العفو ذات ، ومطمت أحكام الاشرك وظرفه ، ورتت قواعد اشروع وعقوبه ، وحرى التعديل أيضا في شأن العود والظروف لمحكمة والمدفع لشرعی وقواعد المسئوبية الحسابية والمجرمین لأحدث ، ووی النصوص المتعلقة بالأدیان والصحافة ، وتحریر اشخاص علی الصق وتعجور والربا ، والنصب والقدف وحق الموطمین ، وانتهاك حرمة ملك الغير .

لُحِث أن هذه المراجعة كانت في الواقع أقرب إلى التبسيط والإبصار ومساورة لآراء أحدثه من قبل الإنشاء وخلق ، فإن أصول القانون بقيت كما هی ولم تطرأ عیب تعديل جوهری . ومع هذا فإن عدية المشرع «نقسم العام كانت أوى من عنايته «لقسم الخاص» فبقی كثير من نصوص هذا القسم «ما ناقص وما عاص» ویدا قديما غير متمش مع سنة التقدم والآراء حديثة . لذلك لم تكذب تعصی نصح سبب على إصدار القانون الجديد حتى أحدثت التعديلات والإصحات تترى على القسم خاص منه ، فمثلا عدلت لمواد المتعلقة «مخزئ التي تقع بواسطة الصحف وطرق البشر» كما وصعت المادة ٢٨٤ الخاصة «التهديد» وللمادة ٤٧ مكررة خاصة بالآباء «قوت الحسابية» وللمادة ١٢٦ مكررة بشأن معاونة «مخفی على الفرار من وجه القضاء» وللمادة ٢٩٤ للعقاب على الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش .

لُحِثا شبت الحرب الكبرى هذا نشاط التعديل حتى رفوف سلام فاتحه الطر إلى إءاده تنقيح قانون العقوبات «ألكه وألف حنة وصعت مشروعا» ثم وقف الأمر عند هذا الحد بئنا عادت التعديلات بمطر بسرعة . فمثلا عدلت في سنة ١٩٢٢ جميع الأحكام الخاصة «مخديت التي تقع ضد أمن الحكومة من الداخل» وعدلت المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٦ مكررة و ١٥٧ و ١٥٨ و في سنة ١٩٢٣ أصبحت المادة ١٠٨ مكررة للعقاب على إصرار لموطمین» والمادة ٣٢٧ مكررة وثالثة للعقاب على توقف بمال وتعرض لحزبة العمل» والمواد ٣١٦ و ٣١٧ مكررة بشأن الإلتاف وإحراز المرفوعات . و في سنة ١٩٢٩ عدلت أحكام الرشوة مما تضمن العقاب على استعمال النفوذ .

و سنة ١٩٣١ أعيد تعديل جميع أحكام الدب الخاص بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف والادب الخاص بالقذف والسب ، كما أضيفت مواد للعقاب على ختلاس الرتب والألقاب

لهذه أمثلة لأهم التعيرت التي طرأت على قانون العقوبات لأهل مد إصداره في سنة ١٨٨٣
أهمها : ١- لم يكاد يكون تاريحاً تحت ، وسود إلى حصرها في معرض تحليل أسائها .

والآن بوجه تحليل هذه التطورات والتعيرت وبحث العوامل والأسباب التي أدت إليها أو ساعدت عليها أو عرقلت سيرها .

لهذه العوامل والأسباب لا تخرج عن الأمور الآتية :

(١) العامل السياسي

(ب) الحاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية

(ج) الاقتداء

(د) جهد القضاء

(هـ) روح التقدم

(١) العامل السياسي

يُصرف الكلام في هذا من مركز مصر الدولي وإى نظامها السياسي ثم إلى الحوادث السياسية التي وقعت فيها :

أولاً - المركز الدولي

كانت مصر عندما صدر قانون العقوبات بإله عتيبه سماً ولكها كانت متأثرة بالقود البريطاني فعلاً .

ولاً يستطيع البحث أن يجهل القسط لدى قام به سعود البريطاني في تطور القانون في مصر . منذ سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٢٢ كان هذا القود قو ، فعلاً في الشرع ، كما كان في نواح الحكم لأخرى . وما من تعديل أو إضافة أو تنقيح طرأ على قانون العقوبات في تلك

الفترة إلا وفيه دخل للتهد أو النفوذ البريطاني بررت فيه العقبة البريطانية بزورا يشهد به قانون
العقوبات لدى مصر وأعماله التحصيرية، وما فيه من قناعات من القوانين هندية والسودانية
والإنجليزية على أن هذا نفوذ البريطاني لم يأت له ، مع ذلك الجهد ، أن يصنع قانون العقوبات
بصمته ، بل تركه ثابتا على أصوله الأولى المأخوذة عن القانون الفرنسي .

لولا حرج عدد الكلام عن تأثير مركز مصر لدون في أن تشير ، في أن ذلك المركز لدى كانت
فيه مصر قبل سنة ١٩٢٢ ترك علامته في مناصب نصوص المواد الخاصة ، فكانت مصر بأمس
الحكومة من جهة الخارج ولدى حل . وبطريقة المدربة من نصوص تلك المواد قبل صدور القانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ومن نصوصها بعد صدوره . تكشف عن موقفها في أبع ما يتحدث عن
ذلك المركز .

لكن لم يكن ثمة نصوص تخص الحكم ولا نظام بورت العرش ، كما حلا نقانون
من أي نص خاص يخص الملك وحرية وتخص وبن العهد وأوصياء العرش ، في آخر ما عني
بالنص عليه مما ذكرناه في موضع آخر من هذا المقال .

لقد كانت مؤثر آخر يجب ألا يغيب عن بصره في هذا الصدد ، ذلك هو لا سيورب لأحجية
في مخرج عدد عدد من سلكى البلاد عن سلطان قانون العقوبات الأهل ، وتفيد حق الدولة
في التشريع وفي القضاء ، معرقلة بذلك صور قانونها وتقدمه ، وإعالة كل عصب جديد مع به
إشعاع دة من أدوم . لإحرام مقصور في العال على الوطنيين تلك حال شدة سنين مما كيف
أهدرت المساواة بين من يعيشون في صعيد واحد وما يوجد ذلك في النفوس من الحفيظة على
نقانون ووضعيه .

أنظر إلى التشريع خاص بالمواد محددة ، وكيف أن لا تخفى في هذه المواد وإحرازه أصبح
بحكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ حجة تعاقب عليها بوطييون معقوبات نفوى في الشدة عقوبات
سائر الجوع ، بينا الأحكام لمعمون بين طهر بين ومحمون ، لا ميازات يركون لغوا من بلادهم
وربما كان فيه ما لا يعاقب أصلا على هذه الجرائم أو يقدره عقوبات هينة مع فداة حطرها
واستفحال شرها وتمتد صهاياها في مصر .

ثانيا - نظام الحكم السياسي

نشأت مصر استقلالها في سنة ١٩٢٢ ثم أصدر جلالة الملك في سنة ١٩٢٣ دستوراً للبلاد ترس عليه إنشاء برلمان وإيجاد مجلس نظم ساسيه لم يكن موحدة من قبل ، فاقصص لضرورة - استعداد لذلك - حيث طه هذه النظم التي كانت وقت في دور الإعداد والحماية ونصوب ، وتعديل قنوب العقوبات مما يكفل ذلك - فصدر لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بخصوص تحديد اللوات من ٧٧ إلى ٨٦ وضع فيه عقاب مناسب في شدة لمن يتعدى على حياه أو حرية الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش ، ومن ستمعل أو يصع أو يسورد فذيل أو آلات مفرقة بنية ارتكاب ونظم بوارث العرش ، ومن ستمعل أو يصع أو يسورد فذيل أو آلات مفرقة بنية ارتكاب جريمة من هذه الجرائم أو يعرض ريكاب قتل سياسي ، ومن يتحول «لقوة أو للممدد» ستمعل ، يرهب الملك أو أحد أوصياء العرش أو الوزراء أو أعضاء البرلمان لجل أيهم أو : كرهه على أداء عمل من شخصائمه قانوناً أو على الامتناع عنه .

فذلك عدل بمقتضى هذا القانون لمود ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ م يكفل حماية سيد الملكة ونظم بوارث العرش من تطول ، وصيانة الملك و الملكة وأوصياء العرش وأعضاء الأسرة الملكية ومولك ورؤساء دول الأخبية من العيب فيهم ووصعت أيضاً المادة ١٥٦ مكرره يعقوب على إلقاء مسئولية على الملك أو توجيه اللوم إليه نسب عمل من أعمال حكومته .

لجهد صدر قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ معذلاً المادة ١٥١ م يكفل حماية نظام الحكم ومبادئ الدستور وكانت هذه أول مره توجعت فيها عدية المشرع إلى هذا الشأن . ولم صدر لدستور الحالي سنة ١٩٢٠ بولت حمايته المادة ١٥٣ م فصحت على جور تعطل الصحف إذ سترسلت بالأخبار الكاذبة أو «الكاتب لشديدة أو غير ذلك من وجوه التحريض وإثارة في حملة من شأب أن تعرض النظام الذي قرره هذا الدستور للكراهة أو لاحتقار . إلا أن العمل قد أظهر قصور هذا لإجراء فرى المشرع أن يصم «القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ المادة ١٥٢ مكررة إلى قانون عقوبات ، وهي التي صاعب «الحبس والعرامة كل من ستمعل عداوات أو شر أخبار كاذبة من شأب أن تعرض نظام الحكم لمصر في نقتط مصرى للكراهة والاردرء ، أو أن تشكك في صحته أو سلطانه . وقد أوصحت لمذكره الإنصاحية المرفقة لذلك قانون وجهة نظر المشرع في هذا الأمر .

الثالث - الحوادث السياسية

لوقع في مصر في الثلاثين سنة الأخيرة حوادث سياسية متعددة تجاوب صيهاها في أنحاء التشريع وتركت أثرها في نصوص قانون العقوبات فأدخلت عليها تعديلات وإضافات .

لأن ذلك أن غييل رئيس الحكومة في سنة ١٩١٠ دعا لمشروع إلى وضع لمادة ٤٧ مكررة التي تعاقب على لاهيات الحاشية . ثم تمت مساسات ربطت بحدث أخرى دعه من تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٣٣ . كذلك عدلت في سنة ١٩٢١ بعض أحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني تحت تأثير مؤامرات وقعت في البلاد .

لأنما لم يكن في قانون العقوبات نصوص تعقبي لموظفين ومستخدمين الذين يهملون الخدمة العامة المكلفين بـ ، ونكرر إصرارنا لموضع المساسات حدثت في سنة ١٩١٩ وبعدها ، وضع المشروع لمادة ١٠٨ مكررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ لتعدي تلك القوانين .

لأنظر لأنه لم يكن ثمة نص يصنع لملامه أحوال الإللاف لدى بيع أثاثه الأصغر من وعن فقد أعيدت صياغة المادة ٣١٦ في سنة ١٩٢٣ ليكمل ودها بالحاجة ، وسبب تفاصيل ذلك في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

لأنما كثر في السنوات الأخيرة استعمال المبال والمترفعات في ارتكاب الجرائم ، لاستيف السياسية منها ، اضطر لمشروع إلى مراجعة نصوص قانون العقوبات الخاصة بالإللاف وخريق وإحراق المرفوعات وسببها وأدخل عليها من الأحكام ماره كقبلا علاج له ، فعزل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢١ و٣٧ لسنة ١٩٢٣ و٣٥ لسنة ١٩٣٢ لمود ٧٩ و٣١٦ و٣١٧ مكررة .

لأنما كانت الحياة السياسية منذ أن بدأت في مصر قد لاسها بحرية حاد لمهدد ، لا في فترات قبيلة ، وحاصرت الصحف ماره التحدوا أدكت ، رده ونذرح بـ للصح في الخصومة إلى تعوذ نصف في الحدل ونحوز إلى الظن في لأشخاص وفي الأنظمة مما كاد يعرض تلك الأنظمة للفساد ويجعل حرية الصحافة دته في خطر ، رأى لمشروع من كل ذلك ضروره موجه لتعديل نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة صحف وعبرها من طرق النشر ونصوص الباب السابع من الكتاب الثالث الخاصة بالهدف وسبب ، فأصدر المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ حاعلا رائده فيه تشديد العقاب على هذه الجريمة لأداه الذي استعمل وصررها الذي لمحت البلاد ناره .

(ب) الحاجات البيئية الاجتماعية والاقتصادية

لَمْ نجد ونحن نستعرض مرة من جديد قانون العقوبات داعياً للإفصاح في تأثير حاجات بيئة الاجتماعية والاقتصادية في وضعه . وذلك اكتفاء بما ورد في تعديلات الحقاينة على هذا القانون ومع أثر إليه المستشار القضائي في تقريره عن السوت التي سقت إصداره ، واكتفاءً بما وعته محاصر مجلس شورى القوانين خاصاً بهذا القانون غير أنه لا يرى ما من قدس مد من هذه التعليقات تم من الملحق لدى كان في ذهن الشارع في ذلك الحين . فمثلاً قد جاء فيها ما يأتي عن الكائين الثاني والثالث :

”لأنه لزم مرة مرة حملة اعتدات عند تقرير الخطة الأقصى للعرامة في أحوال الجمع التي يحور أن يكون بعرامة عقوبة لها ، فلو احب أولاً أن يكون هذا الخطة صرعه حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من بوعرت لديهم وسائل الثروة ، ولد فقد قدر جمع يريد بكثير عم سبق الحكم به على فلاح من الطلقة العادية“

لجاء أيضاً بالتعليقات على المادة ٢٣٨ ما يأتي :

”لقد جعل ، ساء على طلب مجلس شورى القوانين ، اعرف لمتهم ووجوده في محل لمخصص للفرم من بيت مسم ديسر عليه ، والدليل الأخير مصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المحتلط“ .

لجاء بها عن المادة ٢٤٦ ما يأتي :

”لقد وضعت هذه المادة ساء على طلب مجلس شورى القوانين ، وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل الخ . . .“ .

كذلك جاء بالتعليقات بشأن الباب الرابع عشر الخاص بمجرثم تهك حرمة الملكية أن هذه الباب أصيب إلى القانون ساء على طلب مجلس شورى القوانين ، وهو يستد حاجة كانت لوحطت من قبل ، وأنه يمكن أن يقارن بينه وبين الأحكام المفصلة أكثر منه لتي في المواد ٣٥٢ إلى ٣٧٣ من قانون العقوبات السوداني . ودكرت في سياق آخر العبارة الآتية :

”لأنه هناك تعليل يمكن لمن نط أن سارق أن يعل به وجوده عدم وجود كسر أو ثقب ، فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للأداب لا بنية الإحرام ، وإن كان لا شئ في أنه يسهل تصيد مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد اظهر به علامة لا يصح السكوت عنه“

فكانت إبان لا ترى أساساً من اقتباس سد من التعلقات تم عن المنحى الذى كان فى دهر الشارع وقت وضع قانون العقوبات الجديد . ولا ريب أن القارئ قد تحسس مما اقتبسناه أن ذلك المنحى كان قبل كل شئ متابعة شعور مجلس شورى القوانين وتأييد مبوله . وهذا المجلس ، على ما يعلم الكافة ، كان فى العهد الذى صدر فيه القانون روحاً الأمة وليس رعيتها ، ولقد بدا فى تلك الرعيات ، على ما نفهم من محاصر مجلس ، الشئ الكثير من الحرص على آداب المجتمع المصرى والرعة فى صومه من كل عث تسمى له الأخلاق ونعصب له العرص وهو التراث المنصور

لجهد هذا العهد لم يطرأ على أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية - حتى استعرت الحرب العالمية - أى تغير جوهري يستتبع تعديل أحكام قانون العقوبات إلا ما دعا المشرع إلى إدخال بعض تعديلات على الأعياد على إقراض دائرة المحسنة ، وبعض تعديلات على التهديد ، ولكن الواقع أن ما اتخذه الشارع فى ذلك ، بما كان تذركاً لأمر فاته النص عليه عند وضع القانون .

ألا أن الحرب عظمى وما تلاها من تقلبات سياسية واقتصادية قد تركت آثاراً لا تسمى فى أحوال العلم جميعاً ، كما تمحصب عن مذهب وآراء ثورية هدامة ، ونجت عن ارتداد لتدحر بين طلائع المجتمع ، وأثارت فى هوس العيال الميل إلى الثورة والحجج ، فى العقب ، فكان أن تكرر إضراب العمال والأحرار فى المصالح خاصة ذات لمصلحة العامة ، واتخذ شكلاً خطيراً مما جعل المشرع يدرك ، فى قانون العقوبات من بعض ، واضطر إلى سن المادة ٣٢٧ مكررة عقيد فيها حق العمال فى الإضراب ، يكفل حماية المصلحة العامة والأمن ، وفرض عمومية الحجة على مخالفة هذه القواعد .
فذلك بد قصور القانون عن حماية حرية العمل مما قد يقع عليه من الاعتداء فوضع المادة ٣٢٧ مكررة نائلة لهذا الغرض .

ثم إن تلك الأفكار الثورية والمذاهب الهدامة التى شاعت وتسربت إلى مصر لم يكن من سبيل إلى دفع أذاها ، والقانون حيوم من أى نص صائب على نشرها ، لا تشريع جديد يتلاقى هذا النقص . لذلك وصفت فى سنة ١٩٢٣ المادة ١٥١ ، وبعض فيها على معاقبة نشر الأفكار الثورية المعيرة مدنى الدستور الأساسية ، ومعاقبة من يحيد لتعبير لظلم الأساسية للهيئة لاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ولما دل العمل على أن العقوبة التى فرصت على مرتكب هذه الجريمة غير كافية علقها المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

أولاً لمحت البلاد تلك التيارات الإلحاحية التى احتاحت أوروبا ، فأوهت فيها قيود الأخلاق وعروض الآداب ، ورعرت ثبات تقاليد والعادات ، ودمعت بالأس - وبالثب خاصة -

إلى ذلك المسمى المسمى الوصية فمرت اسلم المدينة من أساسها لما احتوت البلاد تلك التيارات الخطرة لم يشرع بحبس عن مدتها مرة بالتوسع والتشدد في مقاومة نشر ما عس الآداب العامة وحسن الأخلاق ، وطور رفع السن التي يتعين فيها حماية الشاب من رفهم وتعريضهم في أعراضهم وآدابهم .

فقد وضع المادة ١٩ من قانون المطبوعات رقم ٩٨ الصادر في ١٨ يويه سنة ١٩٣١ التي أحير فيها مع دخول الحرث الذي صدر في الخارج محظية على القدم القدم أو الدين أو الآداب ، ونص على عقاب من يخالف هذا الميع بقوة خمسة ، وجاء المادة ٢٥ من ذلك القانون التي رخصت لمجلس الوزراء " على طلب أحد معاهد التعلم أو المنشآت الخاصة بحمية الشبية - أن يقرر مع تدول أى مطبوع أو نوع من المطبوعات معين بالذات ، إذا كان هذا التدول من شأنه الإصرار بآداب الشبان بأن كان نشر لشبوتهم أو مدعة تعويهم ، ونص على أن مخالفة ذلك الميع معاقب عليها بقوة خمسة ، وأحرصت ومصدرة السج التي تدول بجمع الميع

ثم عذد لمشرع بمادة ١٤٨ عقوبات بالمرسوم الصادر رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ فاصحها فيها مدى العلانية فاصبحت تشمل كل صور لإدعة عقوى بذلك أدرر المادة ١٥٥ عقوبات التي تعاقب على تمك حرمة الآداب وحسن الأخلاق بطريق من طرق العلانية .

لأنه عدل قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ لمواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ الخاصة بجرائم هنك العرض والخطف ، ورفع سن الشاب لدى تجبه تلك المواد إلى ست عشرة سنة ، وكانت من قبل أربع عشرة أو خمس عشرة . وألغى فوق ذلك إلى عدد مشروع رمى إلى إدخال تعديلات جوهرية على حرمة تحريض الشبان على الفسق والفجور كي تكون أحكام المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ أكثر ملائمة لحماية الشاب وصيانة الأخلاق .

لأنما اتصل أيضا بالأحوال الاجتماعية ما أدخله المشرع من تعديل على النصوص الجزائية المتبعة بحمية الأسرة ، فقد أضاف بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ المادة ٢٥٣ مكررة لعقاب مساك بوالدين أو لأقارب عن تسليم الأطفال إلى من لهم الحق في تسليمهم .

لأنما كثرت هجمات الناس على التحيل على القانون المعتقد لسر الرواح ابتغاء التخلص من قيوده ، رأى المشرع وضع عقوبة خاصة على هذا التحيل ، كما وضع عقوبة على العش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة ، وحتى كل ذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

لأقول أن محتم ساسا عن أثر الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تطور القانون تشير إلى تلك التعديلات التي أدخلها المشرع أصرا على قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ ، وعدريدت المادة ١٤٧ مكررة للعقاب على نقل المواد القابلة للالتهاب بمطارات السكة الحديد أو المركبات الأخرى المعدة لنقل الجماعات . والمادة ١٨٥ مكررة للعقاب على من يستعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له . وردت أيضا المادة ٢٢٣ مكررة مما يلتم مع التعديل الذي أدخل بنفس القانون على المادة ٢٢٠

(ج) الاقتداء

لأن التزبد الذى لا يسمح به المصم أن يسبب في بيان فائدة الاقتداء وأثره في ريبده لثروة قانونية ، وحسب أن تشير إلى ما لمذهب مقدرة المشرع من معرفة في دوائر التشريع في معظم البلاد المتقدمة وإلى ما أنشئ لخدمته من جماعات ودوريات تسهل موارد الاقتداء على طلبة .

لأثر الاقتداء تمسبه لمسا في قانون العقوبات بعد وضعه سنة ١٨٨٣ محاكاة للقوانين الفرنسية واحتفظ ، كما تنحطه في التعديلات التي أدخلت على هذا القانون ، ثم في مرحفته وتتميمه سنة ١٩٠٤ ، وفي كل تعديل أو إضافة أدخلت بعد ذلك على هذا القانون ، فإن المشرع إذا استأن له نقص أو عيب فيه ، أو أسعر العمل عن حاجة لاسبيل إلى التمسك في أحكامه ، عمد إلى تلافى ذلك بتشريع يفتنسه من تشريع البلاد الأجنبية ، وقد كانت أكثر لتشريع ارتبدا عنده القوانين الفرنسية والبلجيكية والإيطالية والهندية .

(د) جهد القضاء

لقد ساهمت المحاكم الأهلية ، وعلى رأسها محكمة النقض والإيرام ، في تطور قانون العقوبات وبصلاحه بم حرت على التنبية إليه في أحكامها من مواضع نقص أو ضعف ، ومما بدلت وتسل من مجهود صادق في المؤالفة بين نصوص هذا القانون وبين حاجات البلاد في عصر الحاضر ، وفي انتهاجها في تفسيره منها يسائر الحياة ومجاري تطورها .

لأنس أظهر الأمثلة المتبعة من جهود محكمة النقض ما أدى إلى امتصذر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذى سفت الإشارة إليه في معرض الكلام عن أثر حاجات البيئة الاجتماعية في التقنين

وما رآه المشرع من وجوب من عقوبة على التحيل للخلوص من القيود الموضوعة لتعدد سن الزواج ، فقد كان مثار استصدار ذلك القانون مادكره محكمة النقض والإيرام في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ من يرسنه ١٩٣٢ في الفصيه رقم ٩٨٠ سنة ٢ القصائية حيث قالت ما يأتي .

” شغل المحكمة أنه يحس حصل التلاعب في تقدير سن الزوجين في وثائق الزواج الرسمية حرمة خاصة بصاف عليا للأدول . متى كان عامدا علم أنه يحل بوحده ، بالخيس البسيط أو «عرامة» ، وبصاف عليا دوو الشاأ في كل لأحول ، أي سوء تواطأو مع الأدول أو قنصروا على خدمه بأية وسيلة كانت ، بالفراطة فقط “

لأنل آخر قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ لدى عمل المادة ٣٤٧ عقوبات ، فإن مثار ذلك التعديل كان مادكره محكمة النقض والإيرام في حكمها في الفصيه رقم ١٤٣١ سنة ٢ القصائية إذ جاءت هذه العبارة في ذلك الحكم :

” لأن أن هذه لمحكمة لا يقوتها لغت الطرأاا وحبوب تعديل إحدى المادتين المذكورتين عدبلا يمع هذ لتعرض ، ونظرا أن الأولى بالتعديل هي المادة ٣٤٧ وأن يكون تعديلها بمحدف عبارة (أو عمر مشمل على إساد عيب معين) حتى يكون لافرق بين الحجة وبالحافة هو مجرد العلابية “ .

لذلك كان مثار تعديل المادتين ١٧ و ٢٥٢ من قانون العقوبات بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٢٥ ، لا حطه لمحكمة الاستئناف من ضروره إدخال بعض تعديلات على قانون العقوبات من شأب تخفيف شدة أحكامه المتعلقة بالمسائل ثلاث الآتية :

(١) تحديد العقوبات في حالة الظروف المخففة

(٢) اتوسع في مسائل إيقاف التعبد لكي تشمل أيضا المواد الحاشية

(٣) العقوبات المنصوص عليها عن قصايا الحريق عمدا والسرقة المقرنة بطروف مشددة في المادتين ٣١٧ و ٢٧٢ راجع المذكورة الإيصاحية للرسوم قانون الصادر في ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٢٥)

(٥) روح التقدم

لقد تكفى مقارنة قانون العقوبات الأهل الحالى بالقانون القديم أو بالقانون المختلط أو بقانون العمومات الفرنسي لإدراك مبلغ التقدم الذى أحرره على ذلك القانونين. وواقع أن المشرع المصرى لم تمتع العناية فى بدخله على هذا القانون من التعديلات بالأحد بأرق المبادئ والأصول القانونية واتداع ما يلى من سطرية أحدثت مع الأعراض التى وصع من أحدها تلك التعديلات. فسوق على سبيل المثال أخذه سطرية العقوبة عبر المحدودة فى قانون مجرمين المعتدى الإحرم ، وفى القانون الخاص بالأحداث المنشردس ، وأحدها بها أحرار فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣١ لدى عدل المادة ٦٤ من قانون العقوبات الخاصة بإرسال المجرمين الأحداث إلى الإصلاحية .



لقد ستعرض فيما تقدم على قدر ما سمح به المقام ، ما مر على قانون العقوبات من أحداث ، وأشربا إلى عوامل التطور وأسبابه . ولا شئت عندما فى أن هذه العوامل أو بعضها مارالت تعمل ، والتطور لى تمتف حركته ، وهو واق على الزمان ، فمعه يكون اتجاه التطور جديدا ، وإلى أية ناحية يسير ، وعلى أى الأحكام سيكون أثره فعلا بارزا ؟

لكم عدد حرتم ردادة عن أخرى وقد يكون فى هذه الرادة حرة طهرى ، إلا أن فيها من الحقيقة والواقع مقدارا ليس بهين .

لقد الطاهرة فى الإحرام لا تهردها مصر فقد شعرها حتى الدول ، واتجه بعضها إلى التطر فى تعديل لقوانين لوقف لخطر ومكافحة الداء ، وراحت إيطاليا فعلا قانونها كله ، وأصدرت قانون عقوبات جديد ، عمل به من أول يوليو سنة ١٩٣١ جعلت همتها فيه اتقده ناحية التشديد والتعبط على المجرمين رفع مستوى العقوبات وحذا أسباب التعفيف وطرقه ، ووضع نظام محكم للوسائل التحفظية على ما فصله مسيو حومى الإيطالى عضو لجنة القانون فى تقريره المنشور فى مجلة الجمعية لدولية لقانون العقوبات ونظم سجون صدد مارس سنة ١٩٣٢ فى الصفحة رقم ١٠ وما بعدها .

لكن تكفى مصر بعض تعديلات تدخلها على قانونها الحالى ، أم هل تفكر فى مراجعة قانونها كله ؟ وإن فكرت فى ذلك فهل تمتع مشروع قانون سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ من مرفده أم تستهدى بقانون العقوبات لإيطاليا ومعه مما قد يكون استحدثت من القوانين ، وهل تقتصر على ذلك أم تتعداه إلى إدخال تعديلات جوهرية وإدماج عقوبات جديدة مما نثره جهود باحثين ؟
لشهما يكن من الوسائل لى يمكن اتباعها فاما نرجو أن ما يتخذ منها يكون فيه خير علاج لضرورة خطيرة أصبحت شغل المفكرين وغاية المصلحين .

الإحرام فى الحصر

الحضرة صاحب الغزة شمس الدين محمد بك

يُحَدِّثُ بِنَا فى وقت الذى نَحْتَمِلُ فيه بالعبد الخسيس للحاكم الأهنة أن تلقى نظرة عامة على مقاصد هذه الحِكْم من حليل لأعمال مدى نصف قرن لنفس أثره فى حياتنا الاجتماعية لاستيما فيما يتعلق بها بالإحرام ، حتى إذا ما عرفنا الاتجاه الذى يسير إليه فى الوقت الحاضر والأسباب التى تدفع به إلى ناحية من النواحي أمكننا على ضوء الإحصاءات الحديثة أن نتعرف الداء ونصف العلاج . وقبل أن نحمل تلك الإحصاءات عرضا فى يتجدد بعض القواعد العامة نبي نسترشدها فى تفهم حقيقة الإحرام ونفسية المحرمين والموامل التى تدفعهم إليه .

الإحرام مظهره طبيعى سدى فى أشكال مختلفة مدى المصور التى ضرب بها الجمادات . وأساسه على بعبدها : كلها مدونة يرجع إلى نفس فى الكويز الحقيق للمحرم . فالمعصب حتى رائحة ، والعرة حول وقتي ، والشموات المصنوع نتيجة مرض عضوى دفين ، والقتال ، فى غير دفاع ، لا يختلف عن الحيوان الصارى سفص على فريسته بدافع من طبيعته ، وسارق ، بغير حاجة ، دوشدود مرضى . الإحرام كالمرض سواء لسواء ، وهو عريزى أو عرسى . أما الموم بالعريرة فهو من يرتكب الجريمة المحرمة ولا يفقه معنى لمواطن الحياء والأمانة والرحمة لخلوه منها . وهو كسول غير ميل للعمل ، إلهى مستهتر ، عديم المذلة عديم الدم ، له بحجة حاصه وعقلية حاصة ولعة حاصة . وهو غير قابل للإصلاح والهديب ، فلا ردهه عقاب ولا يقبل من إحرامه . يحس ، لأنه يولد محرما ، ويعيش محرما . وواجب الجماعة إزاءه أن تدفع عن نفسها خطره وتتقضى ضرره كما تفعل إزاء حيوان مفترس أفلت من قفص مروضه .

لويلحق بهذا النوع من الإحرام نوع آخر هو عريزى أصا ولكنه أقل خطرا وأحف وطأة . ومن هذا النوع المحرمون معتادو الإحرام يرتكبون جرائمهم بدافع من عريزتهم ولكنهم ستمرون

مخطئهم ويسلمون لوقوعه ، ولا يرتكبون الجريمة للحرمة إلا أنهم عاхرون عن معاملة الوحي الإجرامى . وهم يتميزون بارتكاب صغرى الجرائم لا كبارها .

أما المجرم «العرض» فهو من يرتكب الجريمة بدافع طبعى وقبى لا تمكنه معالته . وهو لا يسعى للجريمة ولكنه يدفع إليها دفعا ، فإذا ما وقعت بدم الحصول وأسف لنتائجها . أما الأسباب المباشرة الداعية لارتكابها فهي ثانوية بالنسبة للدوافع الطبيعية الناشئة عن النكوى الخلقى . فقد ترتكب الجريمة لغير سبب أو لأوهى الأسباب .

لهذا النوع من الإحرام ليس إحراما حقيقيا ، وهو قابل للعلاج والشفاء .

أما الإحرام موحود فى كل عصر ، ولكن مطهره واتبعه يختلف باختلاف درجه المدنية المجتمع الذى تقع فيه الجريمة . فالمجرم الذى يعيش فى القبيلة أو فى الجماعة غير المتمدية يعتمد فى إحرامه على قوة عضلاته وعلى العنف فى أساليبه ، فهو قاتل ، قاصع للطريق ، معتصب للنساء ، مدفع متفحم ، ينور لكرائمه وكرمة قبلته أو جماعته ، ويرى أن الاستقام والأحد «لئلا» من أوجب واجباته ، ونفع معظم حرمته على النفس دون المال . أما المجرم الذى يعيش فى وسط متدين فيعتمد فى إحرامه على وسائل العش والحيلة ولا يجمع عادة للعنف ، ومعظم حرمته تقع على المال ، فهو مرور ، نصاب ، حاش للأمانة ، مفلس ، لدليس ، مرتش ، ويظهر من ذلك أن المدنية لا تمنحو الإحرام ولكنها تغير من مظاهره وتحوله من عيب إلى بين . وقد يجمع هذان نوعان من الإحرام فى بلد واحد يعيش أحد أطرافه فى حالة مدنية محالفة للطرف الآخر كما هو الحال فى صقلية بالنسبة لإيطاليا وفى كرسىكا بالنسبة إلى فرنسا ، فترى جرائم قتل وقطع طريق والتعدى على النساء فى هاتين الحريرتين بينما ترى أنواع أخرى من الجرائم فى باقى البلدين كجرائم لاختلاس والنصب والترفور الرشوة . بل قد يوجد هذان النوعان من الإحرام فى جهة واحدة ، فعلى إحرام الطبقات الدنيا فيها عيبا مدعها لا تصرف فيه ، بينما يرى إحرام طبقات المتمدية نعية فى الجهة نفسها يحمل ثوب الرياء والحذبة والدهاء والمكر . وكان من نتائج المدنية الحديثة ردحام المدن بالسكان لطلب الرزق فكثرت بينهم المجرمون ، وورد الإحرام بدوامهم فى الطبقات الدنيا فأصبح عند الجرائم ، على اختلاف أنواعها ، فى ازدياد مصطرد فى المدن بينما يقل فى الريف حيث يعيش المزارعون عيشة منظمة هادئة لا استمرار فيها وذلك كله فى البلاد التى استقرت أحوالها الاجتماعية والسياسية .

لهذا عوامل أخرى ليس للمجرم لزادة فيها ولكن لها تأثيرا كبيرا فى إحرامه : هى ذلك حرارة الشمس إذ أن لها تأثيرا عجيبا فى نفسية المجرم وبالتالى فى إحرامه بحسب شدتها وخفتها ، هى البلاد

التي تسبب فيها حرارة الشمس أى في الجهات القريبة من خط الاستواء حيث لا يحتاج الإنسان إلا لأقل ما يمكن من الوقود والملابس والعداء يعيب الجول الذي يصفه الصنف العصري والعقل قسودم لحرمة ، وفي بلاد شديدة البرودة تضعف القوة المعركة ويمكن المجموع العصبي قهراً لأنفس وتبين الأخلاق فلا نوجد لحرمة ، وهذا السبب لا يعرف سكان بعض الجهات القطبية لحرام مطلقاً أو في البلاد معتدلة المناخ فإن تأثير حرارة الشمس الشديدة حافز للإحرام ، لأنها تتيح المجموع العصبي وتعمل فيه كما تعمل الحمر سواء نسواء . فترى سكان تلك البلاد سريعي الانفعال سريعي التحمس قلوبهم غير ثابتين على حال واحد فكثير لديهم حرام الاستقام والحرام العيفة كاعتل والتعدي لشهد وحرارة الشمس يعزى سبب زياده حديدات القتل في جنوب فرنسا وجنوب برب وقلب و الشمال ، كما تكثر حرام لقتل والثورات العيفة مدة الصيف وتقل في لشتاء . ويشه فعل حرارة الشمس تأثير لإدمان من حيث إنه يدفع للحرمة بأدعة المجموع العصبي ، كما يترتب على تداول محذرات ضعف في مقاومة الدواعي الإحرامية فترتكب الحرام تحت تأثير تلك المحذرات .

ولأن انتشار تعميم فعل محسوس في سير لإحرام وفي زياده بعض الحرام ونقص البعض الآخر ، ذلك لأن التعليم ينظم من حده الأخلاق الإجرامية فيحول بحرام من عبيدة إلى حرام أساسها خدمة والحيلة وقد شوهدت في أوروبا في القرن التاسع عشر ، أى وقت تعميم التعليم ، زياده الحرام بنسبة زياده عدد المتعلمين ، ولكن تلك الزيادة كانت مقصورة على الحرام المدنية على العيش والحيلة كالسرقات البسيطة ولتروير والنصب . أما الحرام العيفة ، عدا السياسية منها ، فقد قل عددها .

ولأن الأحوال الاقتصادية تأثير كبير في تحويل محرم لإحرام ، فبينما يرى أن الفقر يدفع لارتكاب بعض الحرام كالسرقة يرى ثروة ، وعلى الأحص الثروة العنانية ، تدفع للحرمة أيضاً لأنها تفسد الأخلاق بالانغماس في الشهوات وفي التلو في جمع المال .

فمن العوامل التي تؤثر في سير الإحرام البيئة والوراثة وحسن الحساعة التي يسبب إليها المحرم كجماعة النور والعصر ومنها موقع البلد الذي تقع فيه الجريمة والأمراض التي تعشو فيها . وقد تجتمع هذه المؤثرات ، وقد تحتط وتفسل . فإذا وقعت جريمة فما وجب بحث أسبابها كلها مجتمعة .

شهر الإجماع في الحصر - في الجنايات

شمل الإحصاءات الأولى لأعمال المحاكم الأهلية على أن عدد الجنايات كانت سنة ١٨٩١ ، ٣٦١٩ جنسية تشمل ٢٢٥٠ جنسية مرفقة بحسب التشريع القائم وقتئذ . وكانت جريمة السرقة بواسطة الكسر من الخارج أو بواسطة التسلق تعتبر جنسية ، ولكنه عدل سنة ١٨٩٢ ، استبعد تلك الحوادث من عدد جناسات السرقة فعدل عدد الجنايات سنة ١٨٩٢ إلى ٢٣٥٠ جنسية فقط وبلغ في سنة ١٨٩٥ ، ٢٥٢٤ جنسية . ولم ير أن يعمد في بحثنا لحاصر على تلك لإحصاءات القديمة لأنه لم يفرق فيها بين جناسات القتل والضرر المقتضي إلى الوفاة وبين جناسات السرقة في اعتل وإحداث العاهة المستديمة ، ولم يظهر هذا التفصيل والبيان إلا في سنة ١٨٩٦ ولذلك لم نشر في ديل هذا البحث إلا بيان عدد الجنايات وأوعاها منذ سنة ١٨٩٦ لغاية سنة ١٩٣١

أويرى من لاطلاع على بيان عدد الجنايات أن نسبتها لعدد السكان كانت ٢,٦ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٨٩٢ ، وأن تلك النسبة أحدث في النقص بعد ذلك إلى أن كانت سنة ١٩٠٤ وفيها صدر قانون العقوبات عدل وقد عير وصف بعض الجرائم وجعل بعض الخسح جناسات وردت بطبيعة الحال نسبة الجناسات وبلغت في السنة المذكورة ٢,٦ لكل عشرة آلاف نفس ، ثم تدرجت في الزيادة قليلا إلى أن بلغت ٣,٦ لكل عشرة آلاف في سنة ١٩١٧ ولكن الأمر لم يقف عند ذلك إذ رادت إحصاءات زيادة مذهشة في العشر السنوات التالية ففجرت نسبتها إلى ٥,٧ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٩٢٧ وبلغت في السنة القصصية الأخيرة (١٩٣٢ - ١٩٣٣) ٤,٦٣ على أساس أن عدد السكان في تلك السنة خمسة عشر مليوناً . ولاحظ أن في عدد جناسات السنة الأخيرة نقصاً طاهراً سببه صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ الذي عدل في نصوص باب الحريق المعد وجعل بعض جناسات الحريق حصراً ، ولذلك فاقب عدد جناسات الحريق مع في السنة المذكورة ٨١٤ جنسية فقط بعد أن كان ١٠٥٥ جنسية سنة ١٩٣٢ و ١٥٢٦ سنة ١٩٣١

أويرى مما تقدم أن سير الإجماع في المدة من ١٨٩٢ وسنة ١٩١٧ كان بصفة عامة محتملاً ، وإن زاد قليلا في المدة الأخيرة منها عدد الجناسات . وليست نسبة ٣,٦ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٩١٧ كبيرة ، خصوصاً إذا لوحظ أنها كانت سنة ١٩٠٧ ، ٢,٩١ فكان الزيادة في عشر السنين التي تبدأ من تلك السنة لم تتجاوز ٠,٧٩ لكل عشرة آلاف نسمة . وكان هذا باعثاً على لتناول ضرب استقرار أمر الإجماع ويخص الحال ، ولكن الأمر قد تعاقب بعد ذلك واحتل

كل ميون للتقديرى عشر سبى الى تدا من سنة ١٩١٨ فقد بصاعف فيها عدد الحيات و بلغت نسبة الإحرام سنة ١٩٢٩ ، ٥,٧ لكل عشرة آلاف نسمة وكانت قد تجاوزت هذا الرقم فى سنى ١٩٢١ و ١٩٢٢ كما رى من الحدود المرافق والسبب المباشر فى تلك الطفرة الماثلة فى سير الإحرام يرجع لثورة سنة ١٩١٩ المعروفة بد قام الأهالى قومة صادفة طالبين الاستقلال السياسى ، وقد صحت هذه الثورة بطيعة الحال أعمال عىف وصعب على دور الحكومة وعلى موظفى الحكومة فتخرجت لحد وخرج الأمر فى وقت قد عن مقدور الحكومة فصصمت هيته وقن حرمها و لحشة بها ، وعدتد تحركت عو من لإحرام لاعتقاد المحرمين أهم فى وسط تلك الفوصى سمعة من كل عقاب . وقد استمرت هذه الحال أربع سبى أى لسنة ١٩٢٢ حيث صدر تصريح ٢٨ فى ر من تلك السنة وبه تحديد حالة معمر السياسية ، فبدأت الحالة تستقر بوع قا وبدأ عدد الحيات بدفص قليلا من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٢٦ ولكنه عاد إلى الزيادة سنة ١٩٢٧ ومما يؤسف له أن عدد الحيات ستمر عال وإن كان لم يبع عددده فى سبى ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ . وفى السنة الأخيرة (١٩٣٣) قد وقعت ٦٩٥٧ حاة نسبة ٢,٦٣ لكل عشرة آلاف نس رعم من بعض حات خربى بفعل الفبول رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ كما تقدم بقول وكل ذلك يدل على عدم لاستمرار وعلى عدم كمال التطور لاحتياجى . ومما تجب الإشارة إليه أن نسبة الحيات فى فرنسا مثلا تبلغ بقراب (اثنين) لكل عشرة آلاف نس فبكون عدد الحيات فى مصر أكثر من ضعفى عددها فى فرنسا أى مرتين وثلاث مرة .

أوقد شرنا فى دبل هد لفصل سانا نسبة الإحرام لكل عشرة آلاف نس فى جهات القطر المصنفة ، وبظهر منه أن نسبة الإحرام فى أقصى الشمال (سكندرية ومحافظة الدل) بلغت الحد الأقصى وصرت الرقم القياسى فى لإحرام بينما رلت إلى الحد الأدنى فى أقصى الجنوب (أسوان وقت وجرنا . وفى محافظتى الإسكندرية والقلى فى ارتفاع نسبة الإحرام محافظة مصر حيث بلغت ٦,٩ فى سنة ١٩٣٢ و ٧,٥ فى سنة ١٩٣٣ أما نسبة الإحرام فى الوجه البحرى ، فبأعدا الشرقية ودمهوية فأقل من المتوسط وتريد قليلا على المتوسط فى هتين المديرتين . أما فى الوجه القلى فتريد نسبة الإحرام على المتوسط فى مديرات هبوم وى سوبف والمبا وأسبوط بينما تقل فى لخرة وعد أسوان ولرادة الإحرام فى بعض اجهات وقته فى جهات أخرى أسباب محبة ، من ذلك أن سكان مدن السواحل (إسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس) من عناصر مختلفة ، وحسب من لأحاس غير متفص فى المراح والتربية فبكثر فيهم الأشرار من كل حسن وتنقل عدواهم إلى عدوم من السكان ، أما فى القاهرة فزيادة الإحرام فيها ترجع إلى إردحام

السكان وتزوج أهل القرى من بنات محتفة إليها . وى القليوبية والشرقية والفيوم زيد نسبة الإحرام بسبب كثرة لدو الرجل الصارين فى جهاتها وهم قوم أشرار عريهم . ورجع قلة نسبة لإحرام فى المناطق لمسية (أسوان وقنا وحرشا) لصعف الثروة العامة فيها . نسبة للمهابت البحرية ووزوح كثير من رحلت الأقوياء فى طلب الرزق إلى المهابت البحرية وغيرها .

نسبة الإحرام لكل عشرة آلاف نس

السنة			المنطقة	
١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢٧		
٩٢٦	٩٢١	٩٢٦	محافظه الإسكندرية
٨٢٤	٧٢٩	٧٢١	محافظه البح
٧٢٥	٦٢٩	٩٢٩	محافظه مصر
٣٢٦	٣٢٧	٩٢٥	مديرية البحيرة
٩٢٢	٩٢٣	٦٢٨	مديرية البحريه
٣٢٤	٣٢٨	٥٢٤	مديرية سويف
٣٢٦	٣٢٨	٦٢٣	مديرية نجده
٥٢٤	٥٢٣	٦٢٣	مديرية الشرقية
٥	٥٢٣	٧٢٩	مديرية الفيوم
٩٢٤	٧٢٤	٥٢٠	محافظه دمياط
٣٢٧	٣٢٨	٥٢٩	مديرية البح
٦٢٨	٦٢١	٦٢٩	مديرية الفيوم
٥٢٦	٦٢٠	٦٢٠	مديرية بنى سويف
٩٢٧	٩٢٥	٥٢٠	مديرية حب
٥٢٩	٩٢٨	٨٢٠	مديرية شبراخيت
٩٢٤	٣٢٧	٣٢٧	مديرية حرشا
٣٢٨	٣٢٠	٣٢٣	مديرية صا
٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	مديرية أسوان

شبيحة الإحرام في مصر

يتنازل الإحرام فى مصر بأنه لا يزال يصعب عامه فى طوره الأول ، طور الحياة الأولى حياة القبيلة ، فهو فى أغلب صورته عيب مدفع لا احياط فيه ولا هواده ، محركه شهوة الانتقام وحب العيلة والظهور . يقع ذلك فى أغلب الحنايا التى رتكب ضد النفس كما يتحقق فى حزم كثير من الحنايات التى تقع على المال .

لكن الإحصاء السوية على أن نسبة الجنايات التي تقع على النفس إلى مجموع الجنايات كانت دائماً حوالى ٤٠ في المائة من هذا المجموع ولكن هذه النسبة أخذت في السنين الأخيرة إدراجت كافة هذه النوع من الجنايات وراحت تنسب إلى حد يمتد بالطرف فقد بلغت سنة ١٩٣٠ ٥٢ في المائة من المجموع كما بلغت ٥٨ في المائة منه في سنة ١٩٣٢ وهى ظاهرة حاضرة تدل على الاستهانة « بحياة » وفيما يلي بيان أنواع الجرائم التي وقعت على النفس والتي وقعت على المال في السنين الأخيرتين وعدد كل نوع :

الجنايات التي وقعت على النفس

نوع الجناية	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
القتل والشروع فيه	٢٥٨٧	٢٧٢٤
ضرب أصيب إلى موت	٢٢٨	٤٣٦
ضرب أصيب إلى ناهة مستديمة	٢٢٧	٥١٥
هتك عرض	٢٠٠	٢٤٢
تعطيل القطارات	٤٢	٤٢
التهديد	٢٤٠	٢٩٤
المجموع	٢٩٤٠	٤٤٥٤

الجنايات التي وقعت على المال

نوع الجناية	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
السرقات	٤٩٨	٥٢٠
سرقة بحدود	٥٠٢	٦٦٤
الخسائر	١٠٥٤	٨١٤
إتلاف الممتلكات	١٠٦	١١٧
تسميم المواشى	٨٠	٥٩
الرشوة	٥	٤
التزوير	٢٩١	٢٦٠
الاحتلاس	١٨	٢٣
المجموع	٢٥٥٨	٢٤٦١

في الجنايات التي تقع على النفس

في القتل العمد والشروع فيه

الجريمة القتل العمد هي أول الجرائم التي تقع على نفس وأشدّها خطراً وأبعدها أثر وقد تطورت في مصر حتى أصبحت كارثة أهلية يجب العمل على محاربتها وإخلائها منها ولأهمية هذه الجريمة رأينا أن نبين سيرها في الأزمنة المختلفة حتى الوقت الحاضر .

يؤري من الجدول الأول المرفق أن عدد جرائم القتل العمد وشروع فيه بلغ سنة ١٨٩٦ ٦٤١ جناية بسنة ٠,٦٥ لكل عشرة آلاف نفس ثم زاد إلى ١٢١٤ جناية سنة ١٩٠٧ بنسبة ١,٠٧ لكل عشرة آلاف نفس، وكان في سنة ١٩١٧ ١٢٦٣٦ جناية بنسبة ٠,٩٩ لكل عشرة آلاف نفس ثم زاد إلى ٢٤٠٤ جناية سنة ١٩٢٧ بنسبة ١,٦٩ لكل عشرة آلاف نفس. و في سنة ١٩٣٢ وصل إلى ٢٥٨٢ جناية بسنة ١,٧٢ لكل عشرة آلاف نفس وبلغ سنة ١٩٣٣ ٢٧٢٤ جناية بنسبة ١,٨١ لكل عشرة آلاف نفس على قدر أن عدد سكان يصل إلى خمسة عشر ميوا في ستين الأخيرين . ويبلغ هذا الإحصاء على أن جرائم القتل العمد وشروع فيه قد تصاعف عددها في العشر السنين التي تبدأ سنة ١٨٩٧ ثم أخذ في العصف فيلا في العشر السنين التالية إذ بلغت نسبتها ٠,٩٩ فقط لكل عشرة آلاف في سنة ١٩١٧ ، ولكنها زادت بعد ذلك حتى بلغت سنة ١٩٢٧ ١,٦٩ لكل عشرة آلاف نفس ، ثم اطردت الزيادة في الستين الأخيرين فبلغت النسبة فيهما ١,٧١ و ١,٨٠ لكل عشرة آلاف نفس وهي نسبة مرتفعة حاضرة . ويتبين مقدار خطرها إذ قيست نسبة جرائم القتل والشروع فيه في فرنسا مثلاً حيث تبلغ في المتوسط ٠,٣٢ فقط لكل عشرة آلاف نفس أي أن نسبة تلك الجرائم في مصر تبلغ ما يقرب من خمسة أضعاف النسبة في فرنسا ونما من زيادة لإدما في تلك البلاد ونسبة أغلب جرائم القتل إليه .

ولمعرفة نصيب كل جهة من جهات القطر في جرائم القتل والشروع فيه يبدأ في الجدول

التالي نسبة هذه الجرائم في كل إقليم في سني ١٩٢٧ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣

نسبة جنایات القتل والشروع فيه لكل عشرة آلاف نفس

اسم الجهة	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٢٣
محافظة مصر	١٨١	١٢٥	١٢٩
محافظة مكنو	١٣٦	٢٢١	٢٠٧
محافظة القنال	١١٣	١٢٤	١٤٥
محافظة دمياط	٢٥٨	٢٨٥	١١٧
مديرية حمص	١٨٤	١٩٣	١٩١
مديرية اللاذقية	٢٠٤	٢٦٠	٢٦٥
مديرية حمص	١٤٢	١٤٧	١٢٢
مديرية حمص	١٤٨	١٦٨	١٥٩
مديرية سويف	١٢٣	١٣٥	١٤٦
مديرية أسيوط	١٠٧	١٤٠	١٧٧
مديرية الدقهية	١٨٧	٢٨٨	٢٨٣
مديرية بني سويف	٢٦٧	٣٣٤	٢٨٦ (١)
مديرية شبراخيت	٢١٢	٢٦٢	٤٠٢
مديرية حيا	٢٣٨	٢٥٩	٢٥٩ (٢)
مديرية أسيوط	٤٤٣	٢٠٥	٣٥٥ (٣)
مديرية حمص	١٦٠	٢٠٢	٢٢٢
مديرية حمص	٢٨٨	٢٧٧	١٤٥
مديرية أسوان	٢٣٣	٢٥٢	٢٤٨

فإذا استثنينا إقليمية ودمياط والقليوبية يظهر أن نسبة الإجماع في حوادث القتل والشروع فيه في الوجه البحري وفي العاصمة تعمل عن المتوسط وأقل الجهات نسبة هي مديرية الدقهية حيث تتراوح نسبة فيها بين ٨٧ و ٨٣ فقط لكل عشرة آلاف نفس ، ولكن الأمر يختلف

(١) مع إمارة مركز القس

(٢) مع إمارة مركز طوى

(٣) طوى مركز طوى

حد الاختلاف في الوجهة ففي حيث تسلك الدماء وترحق الأنفاس بدون مبالاة أو اكتراث ولا وهي الأسباب وليس من الحلول السابق أن نسه حرائم القتل والشروع فيه في الوجهة الفعلية عما إقبحي قنا وأسوان تريد كثيرا على المتوسط وأقصاها في مديرية الفيوم (٤,٠٢) وفي أسيوط (٣,٥٥) وكذلك الحال في محافظة إسكندرية وفي مديرية القليوبية حيث تزيد النسبة كثيرا على المتوسط .

فَصِيبٌ لِمَدَنٍ وَأَوَّيٌّ
لِغِيَاثٍ أَتَتْهَا أَسْفَادٌ وَمِزَاجٌ

للمقارنة عدد حنايات القتل والشروع فيه التي تقع في المدن والتي تقع في الريف يظهر أنها في الريف أكثر منها في المدن، وبين من الجدول سابق الذكر أن أسبابها في القلبية وهي سوبف صعبا عددها في مصر (العاصمة) وفي اليوم ثلاثة أصعاف عددها في مصر، وذلك ربما من ردهام سكان في العاصمة وكثرة العناصر غير المرعوب فيها الدرجة إليها من كل صوب . وإذا قدر بين عدد حنايات القتل والشروع فيه التي تقع في جهة واحدة من جهات القطر ، فيها المدينة ومنها قرية . يظهر أن عدد تلك الحنايات في القرى يزيد كثيرا على عددها في المدن .

تهدد جنایات القتل والشروع فيه في بعض الجهات

منذ سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٢٣

اسم الخلية	عدد سكان	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
سدر طنج	..	٩٠٠١٦	٨	١٥	٦	٦	٦	٧
مركز طنج	...	٢١٣٥٥٤	٤٩	٥١	٥٠	٥٠	٥٢	٥١
سدر القيوم	.	٥٢٨٦٣	٨	٤	١٢	٦	٩	٩
مركز القيوم	...	١٢٨١٠٩	٣٦	٣٥	٣٨	٥٣	٤٨	٥١
سدر سيوط	..	٥٧١٣٤	٧	٦	١١	٦	١٢	٧
مركز سيوط	..	٩٧٧٥٢	٣٥	٣٤	٣١	٤١	٣٥	٣١

لأي واحد من هذا لحدوث أو تسبب جرائم القتل والشروع فيه في سدير طنطا في المدة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣ تراوح بين ٠,٠٤ و ٠,١٦ لكل ألف نفس مع أنه في مركز طنطا وفي المدة نفسها تراوح بين ٠,٣٣ و ٠,٣٩ وأنها في سدير اليوم تراوح بين ٠,٠٧ و ٠,٢٣ لكل

ألف نفس وفي مركز أسيوط تراوح من ٠,٢٨ و ٠,٣٩ وفي سمر أسيوط تراوح من ٠,١٢ و ٠,١٩ ، مع أنها في مركز أسيوط تراوح بين ٠,٢٣ و ٠,٤٢ . لكل ألف نفس ، وكل ذلك يدل على حساسية الفرق بين عدد تلك الحوادث في القرى وعددها في المدن .

في جرائم الضرب الشديد

يُعد محرم ضرب الشديد حرّم العرب لدى بعضى إن وفاة أو إى عاهة مستديمة كان عدد حد المحرم في سنة ١٨٩٧ - ٨٨ حادثة فقط بسنة ٠,٠٩ لكل عشرة آلاف نفس وكان في سنة ١٩٠٧ - ٥٦ حادثة بسنة ٠,٠٤ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩١٧ مع ٢٣٣ حادثة بسنة ٠,١٧ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩٢٧ كانت ٥٠٢ حادثة بسنة ٠,٣٥ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩٣٣ بلغ ٨٥٢ حادثة بسنة ٠,٥٦ لكل عشرة آلاف نفس على أساس أن عدد السكان في تلك السنة خمسة عشر مليوناً . ويظهر من ذلك أن عدد هذه الجرائم في رده مطردة بحيث أصبح الآن ستة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٨٩٧ وهي ٠ تكديت القتل ، حاية القرية لا المدسة ، وأساساً هي نفس أسباب جرائم القتل كما سنبه فيما بعد

جنايات هتك العرض

كان عدد جنايات هتك العرض سنة ١٨٩٧ ٨٥ حادثة بسنة تسع حداث لكل مليون نفس ، وكان سنة ١٩٠٧ ١١٨ حادثة بنسبة ١٠,٤٥ حادثة لكل مليون نفس ، وبلغ سنة ١٩١٧ ١٧٣ حادثة بسنة ١٣,٥٦ لكل مليون نفس ، وفي سنة ١٩٢٧ كان عددها ٣٠١ حادثة بنسبة ٢١,١٧ حادثة لكل مليون نفس ، وبلغ في السنة الأخيرة ١٩٣٣ ٣٤٢ حادثة بنسبة ٢٢,٨ لكل مليون نفس وهذه النسبة تعادل مرتين ونصف مرة النسبة سنة ١٨٩٧

جنايات الاغتصاب والتهديد

لوقع من هذه الحوادث سنة ١٩١٦ ٥٩ حادثة بنسبة ٤,٦٢ لكل مليون نفس ، وبلغ عددها سنة ١٩٢٧ ٢٢٨ حادثة بسنة ١٦ لكل مليون نفس ، ووقع منها سنة ١٩٣٣ ٣٩٤ حادثة بنسبة ٢٩,٢٦ لكل مليون وهي تقرب من ستة أضعاف النسبة سنة ١٩١٦

الجنايات المُعْطِلُ القِطَارَاتِ

كان عدد هذه الحوادث سنة ١٩١٦ ، ٢٢ حادثة سنة ١٩٧٢ لكل مليون ، وكان سنة ١٩٢٧ ، ٦١ حادثة سنة ١٩٢٩ لكل مليون ، وبلغ عدده سنة ١٩٣٣ ، ٤٣ حادثة بنسبة ٢,٨٦ لكل مليون نفس .

في الجنايات التي شُفِعَ على المال

الجنايات السَّرِقَةُ والاشْرَوعُ فيها

أول حصر تم لي يقع على المال وأخطرها السرقات بذكره أو التي تفرق بظروف تحميها حادثة. ونزل لإحصاءات الأولى على أن عددها بلغ سنة ١٨٩٠-٢٨٦٩ حادثة وبلغ سنة ١٨٩١-٢٢٥٠ حادثة. ولكن هذه الأرقام لا تدل على حقيقة عدد حداث السرقة بحسب تعريفها. إذ كان يدخل ضمن تلك الأرقام حادثة سرقات مما يعرف الآن حيا سبقة مثل السرقة بواسطة كسر من الخارج أو بواسطة التسلق، وقد عدل القانون فعلا في هذا الشأن سنة ١٨٩٢ على أساس القانون الصادر . بذلك أصبح عدد حداث السرقة سنة ١٨٩٢-٥٥٢ حادثة فقط سنة ١٩٠٧ لكل مليون نفس وبلغ سنة ١٨٩٧-٤٢٠٠ حادثة سنة ٤٣ لكل مليون نفس وفي سنة ١٩٠٧ كان عددها ٥٥٩ حادثة بنسبة ٤٩ حادثة لكل مليون نفس وفي سنة ١٩١٧ بلغ ٦٨٦ حادثة سنة ٥٣ لكل مليون نفس ثم قفز عددها بشكل يلفت النظر حيث بلغ سنة ١٩١٩ ، ١٧٤٠ حادثة وفي سنة ١٩٢٠ ، ١٨٩٦ حادثة وفي سنة ١٩٢١ ، ١٨٢٩ حادثة وفي سنة ١٩٢٢ ، ١٦٩٥ حادثة ، ثم أخذ في نقص بعد ذلك . بلغ سنة ١٩٢٧ ، ٨٦٢ حادثة فقص سنة ٦٠ حادثة لكل مليون نفس وبلغ أخيرا سنة ١٩٣٢ ، ٤٩٨ حادثة سنة ٢٣ حادثة لكل مليون نفس وفي سنة ١٩٣٣ وصل إلى ٢٥٠ حادثة سنة ٣٤ لكل مليون نفس على أساس أن عدد سكان و السنين لأخيرين بلغ خمسة عشر ميونا .

فويظهر مما تقدم أن عدد حداث سرقة لم يزد عما كان عنه منذ أربعين سنة ، بل إنه نقص عنه كثيرا ، وإذا قوربت نسبتها الحالية بنسبتها سنة ١٨٩٢ من أنها ربت إلى النصف وهي نتيجة توجب الارتياح . ومما يلفت النظر أن النقص في هذا النوع من الجرائم مستمر في الأرمه مدة طويلة حتى احتاجت البلاد منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن مما يدل على أنه لم يكن لها أي

أثر في ارتكاب تلك جرائم ، ولكن ملاحظ أنهم ردودت زيادته فاحشة بلغت ثلاثة الأضعاف في سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ للأسباب التي سبق بيدها في الكلام على زيادة جرائم تصفية عامة ، ثم عادت حساب السرفة إلى حالتها العادية بعد رول ذلك الاضطراب .

لأنه في إشارة هذا ، وقع في الصدر لأول إنشاء محكمة الأهلية من زيادة حسابات السرفة ، فقد نشرت في بلاد العرب عصابات مسخرة لسلب لمسا وتسلل الرجال وسهك النساء ، فعمد بوزارات رئيس الحكومة في أبريل و أكتوبر سنة ١٨٨٤ إلى إنشاء محاكم خاصة سميت بقومسيوت الأشقاء شكلت من عناصر مختلفة بدرجة وقضاة ، وجعل من حصصهم تحقيق جرائم التي تمس الأمن العام والتي تقع على مثال من عصابات مسخرة ولحكمهم بدون تقديم إجراءات قانون تحقيق الجاني . ولكن هذه القومسيوت أسروا في شمال السلطات بحجة هذا ولم ترع في إجراءات وأحكامها مبادئ العدل والإنصاف فبعض رجال وعمت الشكوى فاضطرت الحكومة إلى إلغائها في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩ وإلى رد تلك جرائم إلى خطيرته المحكمة الأهلية التي ما لبثت بإجراح كما تقدم القول .

الجرائم العود للسرقة

١٠ سرقات في بزنكم معادوا لإلحرم وكانت في سنة ١٩٠٧-٢٤٤٠ حادثة بسنة ٣٧ لكل مليون نفس وكانت في سنة ١٩١٧ ٠ ٥٢٤ حادثة بسنة ٤١ حادثة لكل مليون نفس ثم رأت سنة ١٩٢٧ إلى ٣٨٢ حادثة بسنة ٢٦ لكل مليون نفس وبلغت في سنة الأخيرة سنة ١٩٣٣ ٠ ٩٦٤ حادثة بسنة ٤٤ لكل مليون نفس على فرض أن عدد السكان في تلك السنة بلغ خمسة عشر مليون . ويظهر مما تقدم أن عدد معتادى لإلحرم كان أعدا في القصر ولكنه رددت حقيقة في السنة الأخيرة .

الجنايات الحريق العمد

١١ عدد حوادث الحريق العمد سنة ١٨٩٧ ٠ ٨٠ حاية بسنة تسع حوادث لكل مليون نفس وكانت سنة ١٩٠٧-٥٦٠ حاية بسنة ٤٠ حاية لكل مليون نفس وبلغت سنة ١٩١٧ ١٠٣٧ حاية بسنة ٨١ حاية لكل مليون نفس كما بلغت سنة ١٩٢٧ ٠ ٢٤٣٧ حاية بسنة

١٧١ حاة لكل مليون نس ، وهذه النسبة بلغ عشرين صمدا لسنة ١٨٩٧ ، ولكن هذه الحساب بدأت في نقص فبلا بعد ذلك إذ بلغت سنة ١٩٣١ - ١٥٢٦ حادثة ، ثم صدر القانون رقم ١٣ سنة ١٩٣٣ الذي عثر بعض حوادث الخريق بعد حقا فبرل عددها بسبب هذا القانون إلى ٨١٤ حادثة فقط سنة ١٩٣٣

١١١١١ المزروعات

١١١١١ عدد جنات إلفا لمزروعات سنة ١٩٠٤ - ٢٤٣ حاة ورر إلى ١٩٢ حاة سنة ١٩٠٧ وإلى ١٢٧ حاة سنة ١٩١٧ ثم صمدا فبلا بعد ذلك إذ بلغ سنة ١٩٢٧ ، ٢٨٨ حاة ولكنه أخذ في النقص فبلغ سنة ١٩٣٣ ، ١١٧ حاة فقط .

١١١١١ الماشي

١١١١١ فبدر لإحصاء على أن هذا النوع من الحيات أحد في النقص أصلا لأنه كان سنة ١٩٠٧ ، ٧١ حاة وكان سنة ١٩١٧ - ١٠١ حاة وفي سنة ١٩٢٧ بلغ ١١٧ حاة وفي سنة ١٩٣٢ ، ٨٠ حاة وفي سنة ١٩٣٣ ، ٥٩ حاة فقط .

١١١١١ الرشوة

١١١١١ أو بدل لإحصاء على نقص طاهر في حوادث الرشوة فكان عددها سنة ١٩٠٤ ، ١٢ حاة وفي سنة ١٩٠٧ ، ٨٠ حاة وفي سنة ١٩١٧ - ٢٨٠ حاة وفي سنة ١٩٢٧ ، ١٨٠ حاة وفي سنة ١٩٣٢ ، ٥ جنات وفي سنة ١٩٣٣ أربع جنات فقط .

١١١١١ التزوير

١١١١١ فبدر عدد جنات التزوير سنة ١٩٠٧ ، ٦٠ حاة وفي سنة ١٩١٧ ، ١٣٣ حاة وفي سنة ١٩٢٧ ، ٢٤٢ حاة وفي سنة ١٩٣٢ ، ٢٩١ حاة وفي سنة ١٩٣٣ ، ٢٦٠ حاة ويلس سبر هذا النوع من الإحرام على أطراد الزيادة فيه .

١١١١١ الاختلاس

١١١١١ فبدر عدد جنات لاختلاس سنة ١٩١٧ ، ٢٩ حاة وكان سنة ١٩٢٧ ، ٥١ حاة ثم أخذ في النقص إذ بلغ سنة ١٩٣٢ ، ١٨ حاة وفي سنة ١٩٣٣ ، ٢٣ حاة فقط

أسباب زيادة الجنايات وعلاجها

لأننا نرى من نتائج سير الإحرام كما عرصه تدوله طاهران عريان ، فإد الطاهرة الأولى
فهي طرد الزيادة في الحساب التي تقع عند النفس على خلاف أوعها ، وذلك الزيادة بصلها
عص في أغلب الحساب التي تقع على المال ، وهي طاهره سم على حقيقة طبيعة لإحرام في مصر
فهو لا يرل ، كما قدم ، في طوره الأول طور الحبد لأوى حبة القبلة ، يحركه بعمل شخصي
كشهوة الاستم وحب الله والجمهور ولم يحوله عن محرم مرور نصف قرن كامل ولا سير التشرية
ولا اعظم نقصاني على أن أعجب ما في الأمر أن تبار هذا الإحرم الضعيف لم يقف عند بل هو
حد في الزيادة فعزى حرثم لقتل وشرع فيه في سبيل لأخرى أكثر منها في السبل السابقة

لأن طاهره الثانية هي أن مصدر هذا الإحرم الضعيف هو القرية ، فقد مرنا أن أهم
الحجيات التي تقع على نفس كخدمة القتلى والضرب الشديد أكثر ما تقع في القرية ، فهي حرثم
القروى ركنها وهو في العرة وركنهما وهو في مدسه إذ رل ما على السواء وإليه يعزى أغلب
تلك الجنايات في الإسكندرية ومصر .

لأن تلك الطاهرة ثابته تصطره ، لا تنتقل للريف حيث مركز الإحرام على وحيث تستدل
عن الأسباب التي تحصل من القروى محرم هل هو محرم بالعرية " هل هو محرم بالعرص "
ليس القروى محرم بعريرته ، لأنه يميل إلى العمل وهو يعمل فعلا شاص وكذا وشمع معاني
حياة والأمانة وزحمه ونفس هول الحرمة وأسف لوقوعها ، وهو يدل للإصلاح وقد تميد
معه أوى الوسائل لحمله على العدول عن جريمته وكثيرا ما يكفى في هذا السبيل إصلاح ذات السبل
مع عريمه ، وليس معنى ذلك أن ليس من القرويين محرمون بالعرية إذ توقع أن هذا النوع من
لحرمين موجود فعلا وإن كان قبلا عديدهم ويشاهدون متعس وعبر متقنين في القروى بلقون
لرعب في قلوب أهله وفي قلوب رجال الحطاب ، وقد اتحدوا خريمة صاعة هم وهم يؤخرون
عليها أحياء ولكن ليس هذا نوع ما منه هنا إنما يقصد الفلاح الزرع لدى بقتل وبنور لأوهي
الأسباب ، ثم إذ هو يرتكب جريمته ينكرها ويندم لحصولها .

الحالة الاجتماعية

أن الحقيقة في حالة هذا الفلاح أنه محرم بالعرص تدفعه بيئته إلى إحرام وتدفعه إليه أمراصة
الحسية والمعنوية وحالته الاجتماعية .

يعيش «علاج عشة غير صحيحة فتعنت به الأمراض المختلفة التي تضعف من إرادته ويهد من قوته وهو يكاد يكون محروما من كل نوع من أنواع التعلم مما يمكن أن يهديه إلى الاستعداد عن خريفة كما أنه يعيش في بيئة من أسراب مرضى مصاب لبعض ندو زلزال وألغام وهو يعيش عيشة القبيلة ولما يكاد يصله داعي المدنية أو بعد له ويزن قربه شعاع كاف من نورها فهو مرضى حسا ومعنى وهو فوق ذلك يعمل تحت تأثير شمس محرفة وكل هذه العوامل تضعف من إرادته وتقلل من مقاومته للدوافع الإحرامية فربك حرمة لأوهى الأسباب تحت تأثير تلك الدوافع يسمى محرما وما هو محرم ولكن بظروف البيئة هي التي تجعل منه محرما

السبب الرئيس لإحرام الفلاح هو إذن حالته الاجتماعية القطرية ويعوده عن الأعداء بمدى لمديه وإذ رأيت أن ساكن الصعيد أكثر إحراما من ساكن الوجه البحري فلأن حالة الأول اجتماعية أحط من حالة الثاني بسبب قلة الخوصات في الوجه القبلي وعدم اتصال سكانه بالمدن الكبرى كما هو الحال في الوجه البحري فد أعد في أسباب علاج تلك الحالة بإصلاح القرية وعلاج أمر من فلاح وترقيه شؤونه ورفع مسوئه أمكن الاضطلاع في القول بأساليب طريق تفصيل الإحرام سنة كبيرة فاد شيدت مدرج القرويين على أساس صحي وإذ قدمت لهم مياه صالحة للشرب وأطعمة صالحة للعداء وملابس نظيفة رد الشدة وحارجه القبط ، وإذ تلقوا مبادئ التعليم الديني والأهلي ، وإذ سمعت العناصر طيبة منهم من هجر القرية ، وإذ طمأنوا إلى بصرهم بمحصولاتهم ، وإذ عوملوا معاملة عدل وإنصاف ، إذ شعروا بآدميتهم ولأحسن مدة الحياة فلا يتورون لأوهى لأسباب ولا يجرمون لأول صدمة ، بل يقدرزون عوقب عملهم ويحسبون ، تترتب عليه من حرمان وعقاب ويقاومون ندو مع الإحرامية وهم في حالة صحية سليمة هادئة ، وعند ذلك تنقص حرمة الرفق ويصح العبث به رصة مرضية وتتحول من شقاء عميق إلى نعيم مقيم ويزيد الإنتاج ويرتقى المجموع .

أن هذا الإصلاح واجب تطلبه الإنسانية كما تطله ضرورت الحالة الاجتماعية .

أسباب أخرى للإحرام — لعدم الاستقرار

لقد عند الكلام على سبب الإحرام بصفة عامة أنه في المدة بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٩١٧ كان احتملا رغما من زيادة عدد الحنايات فيها وأن الأمر قد تعاقم بعد ذلك إذ تصاعف عدد الحنايات في المدة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ ، وقد إن السبب الرئيس في تلك الظاهرة لثائلة يرجع إلى ضعف هيئة الحكومة وتحرك عوامل الإحرام بسبب حوادث سنة ١٩١٩ المعروفة ، كما قلنا

إنه رغم من سبب انشور السسة من انشور الإحرمية التي صممت لما نته إد رأس أن الحديات التي تقع صد الفس لأتران مطردة الرادة بسسة عبر معولة ، ف هو بدن السبب في استمرار تلك الرادة ، الظاهر أن سبب ذلك رجع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وبن رد الفعل لدى تحذنه حد التصلل في ارنف واد عمد على حد الاستقرار مما يخص الأمن العام على الأقل كأل جعل إدرة الأمن عدم مصدحة مسئلة تحب ، بأنه موطف مسئول لأشأر تعبیر الحكومات ولا يخصص في عمله للعو مل السبسية وعلى أن بعض حق حنبار ماعديه ومراقبهم في أعمام وعقدهم إد قسرو وأن يخصص موطفو تلك لمصصه لأعمل لأمن العام وأن يخص حنبار العمد وانشيخ ورجان خفظ بالمريه إد بعد ذلك رجعت حالة لأضطراب لتي أسود القرية الآن والتي يعتقد معها المحرم بأنه يمحى عن كل عقاب إذا ارتكب جريمة .

الحفظ المؤقت

شأن أهم العومل في منع جرائم خشية الخوف من رحل الويس وجوعه من بعده ولحق به لئلا منه القاموس بحرء حرمة ، ود ، بد خوف واد رجعت تلك خشية أقدم على ارتكاب حديثه وهو مطمئن إلى أنه لا يلحقه أذى ولا يصيبه ضرر ، ود وقعت جريمة فعلا وحقق الضرر وتقديره أقلت من بد عدالة مذوق في إجرامه وأصبح مثالا سيئا لغيره من المجرمين فتكثر جرائمه وينشر لإرهاب ويحجم لموطون عن الإرشاد عنهم والإدلاء بعلومهم لذلك كانت طبيعة البوليس في كشف الجرائم من أجل لأعمال وأنهم ، فعيب الحكومات لأوروبية هذا لأمر خطير أن أثبتت مصداق خاصة بحدوث أحداثية وعينت فيها لأكفاء من الموطفين ومن رجال البوليس السرى ، وهم يعدون لكل محرم أو مشتبه فيه ملف خاصا يودعون فيه نتيجة دراساتهم لحالة هذا المحرم أو المشتبه فيه ، وهم تعمقونه على عبر علم منه يعرفون لتتصلين به ويعلمون بواءه ومقاصده ، ثم يسعون البحث بدقة ومهارة إد ما وقعت جريمة فيصوبون في أغلب الأحوال إلى كشاف الجريمة ومحرم ولكن الأمر في مصر على خلاف ذلك إد بدن بسسة لمحفوظ مؤقت في جرائم القتل في الثلاث لسس الأخيرة (١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣) على أنها كانت ٦٤,٩ في المائة في السة الأولى و ٦٦,٤ في المائة في السة السة و ٦٧,٢ في المائة في سة ثالثة ، وكانت سة محفوظ مؤقتا في جرائم الشروع في القتل في الثلاث السس المذكورة ٥٩ في المائة في السة الأولى و ٦٢,٧ في المائة في السة السة و ٦٣,٢ في المائة في السة السة . ويظهر من ذلك أن ثلث جرائم القتل والشروع فيه لا يعثر على فاعلها ولا سالون حراء ما فعلوا ، أما الثلث الباقي من الجرائم المذكورة وهو ، يهدم للمحاكم فيحكم له به فيما يعرب

من عشرين في المائة منها ، أى الخمس ، لعدم كفاية الأدلة . فإذا كان الأمر كذلك سهل معرفة سبب كبير لزيادة تلك الحرائم وكل ذلك يدل على أن أقلام المباحث الحثائية في مصر لا تؤدي وظيفتها خير أداء وأنها محتاجة إلى إصلاح جوهري .

§ الفصل في قضايا الجنايات

تسرع الفصل في القضايا الحثائية أهمية كبرى في مع الحرث لما يحدثه الفصل من الأثر الطيب في أوساط مجرمين وفي أوساط مجرى عليهم على السواء فيرتدع مجرم وتهدأ ثورة المجنى عليه وتزول من نفسه آثار الصعوبة وحقد وعوم الانتقام . أما إذا كان العهد بين تاريخ ارتكاب الجريمة وتاريخ الحكم فيها مستمر بحرم في عوينة ويبدع مجنى عليه للانتقام وتأثر عدالة نفسه من لسان شهود لوقوع الجريمة ومن ركبهم عرصة للأثرب المحقة . فيعدون عن أقوالهم عند أدلة شهادتهم أو يحرفونها قصد أو بدون قصد . وتدل الإحصاءات السوية على أن متوسط المدة التي تمضي بين وقوع الجريمة وتاريخ الحكم فيها يبلغ سبعة أشهر وهي مدة طويلة ذات آثار صارمة يحس بالمستولين عن إداره أمور العدل في هذه البلاد أن يتلافوها وأن يسألوها .

§ الخصومة في القرى

الفرق على ما يقع بين القرويين في حياتهم اليومية أثر كبير في ارتكاب الحرائم وعلى الخصوص جرائم القتل والشروع فيه والسرقة الشديدة لأن طبيعة نكو بهم الحق وعملهم في حوشيد الحرره يجعلهم سريعى الانفعال عاجزين عن ضبط النفس ، فإذا ما رلب ماشية أحدهم في أرض الآخر أو إذا تجاوز المص حود أرضه إلى أرض حاره أو إذا تعدى صغير من أسرة على صغير من أسرة أخرى ناز آثار الفريق الذى يعتقد أنه أهى أو مست كرمه أو اعتدى على حقه ويبدع في طريق غسل الإهانة ورد الكرامة ارتكاب الجريمة وهو ، تحت تأثير ذلك الانفعال ، غير مدبر عاقبة عمله ثم يترتب على ارتكاب تلك الجريمة أن تتولد المحيطة لدى الفريق المجنى عليه تسعى للنار والانتقام فتستمر الخصومات وتتسلسل الحرائم وأساسها على ما ترى صئيلة نافية فإذا ما عولحت تلك الأسباب علاها سريعاً بقله انزعاج المتنازعين بحيث يهدى من نورتهما ويسكن من معاهم عدلا عن فكرة الانتقام والأخذ بالنار . ويرى أن أحسن وسيلة لذلك هي أن ينشأ في كل قرية مجلس تحكيم حرى ينتخه الأهالى أنفسهم ويكون من اختصاصه الفصل بها في المسائل بسيطة كقتل الحد والمروور من أرض الغير والصبح بين العائلات

فى الجنج

كان عدد لحج سنة ١٨٩٢ - ٢٨١٣٣ حجة يحص كل ألف نفس ٣,١٩ حجة وطلع
سنة ١٨٩٧ - ٣٦٩٠٩ حجة سنة ٣,٧٩ لكل ألف نفس وى سنة ١٩٠٧ كان ٥٩٧٦٠ حجة
سنة ٥,٢٠ لكل ألف نفس وى سنة ١٩١٧ كان ١٠٨٤٦٩ حجة سنة ٨,٥٠ لكل ألف نفس
وى سنة ١٩٢٧ مع ١٦٧٦٧٧ حجة سنة ١١,٧٩ حجة لكل ألف نفس وى سنة ١٩٣٢ مع
١٨١٢٤٩ حجة سنة ١٢,٨ حجة لكل ألف نفس و يظهر من ذلك أن عدد الحج ردى
أربعة أمثاله فى مدة أربعين سنة وأكبر نسبة ما تقع فى محافظة مصر حيث تبلغ ٣٧,٢ لكل
ألف نفس ، وى محافظة الإسكندرية حيث تبلغ ٣٢,٣ لكل ألف نفس ، وى محافظة القل
حيث تصل إلى ٣٣,١ ، وى محافظة دمياط حيث بلغت ٢٣,٣ أما فى الوجه البحرى فتتراوح
النسبة بين ٧,٣٦ و ١٠,٤ لكل ألف نفس وبلغ متوسطها فى الوجه القل ١٠,٠١ لكل ألف
نفس ، وأقلها فى مديرية أسوان حيث تبلغ ٦,٩ لكل ألف نفس .

فى الجنج السرقة البسيطة

لجرائم السرقة البسيطة رمد و عددها على سائر حج لأخرى. وقد بلغ عددها فى سنة ١٩٣٢ ،
٥٥٥٨٢ حجة معدل ٣٠ فى المائة من مجموع الحج وسنة ٣,٩٠ لكل ألف نفس ، وكانت
فى سنة ١٨٩١ - ٩٣٥٦ حجة سنة ١ لكل ألف نفس وى سنة ١٩٠٧ بلغت ١,٢٠ لكل ألف
نفس وى سنة ١٩١٧ بلغت نسبتها ٣,٧٨ وى سنة ١٩٢٧ كانت ٣,٨٢ لكل ألف نفس و يرى
من ذلك أن هذا النوع من الجرائم و زده مطرد ونسبتها لآل معدل أربعة أمثاله مد
أربعين سنة .

فى الجنج الضرب

لجرائم الضرب و كثرة العدد حج ضرب البسيط إذ تبلغ نسبتها إلى مجموع الحج فى السنة
الأخرة ٢٥ فى المائة منه ونسبتها إلى مجموع السكان فى السنة المذكورة ٣,٢ لكل ألف نفس
وكانت نسبتها سنة ١٨٩١ - ١,٢ فقط أى أنها أصبحت الآن ثلاثة أضعاف ما كانت عليه مد
أربعين سنة .

في لجنته للنصب والخيانة الأمانة

في لجنته للنصب وخيانة الأمانة إدلت في سنة الأخيرة
 ١١ في المائة من مجموع الحجج أو ١٦ لكل ألف نفس وكانت في سنة ١٩٠٧ ٠ ١٢ فقط
 لكل ألف نفس وفي سنة ١٩١٧ ٠ ٤٤ وفي سنة ١٩٢٧ كانت ٠ ٦٦ لكل ألف نفس . و يظهر
 من ذلك أن هذا النوع من جرائم رديده فاحشة في سنة الأخيرة تبع أربعة عشر ضعف عم
 كانت عليه سنة ١٩٠٧ ولكن بالرجوع إلى جدول المرفق سن أن تلك رديده هائلة لم تبدأ
 إلا في سنة ١٩٣١ . ويرجع سبب ذلك إلى الأزمة المالية الحالية وصعوبة الحكومة إلى أن تكثر
 من توقيع المحورات الإدارية لتعصيل الأمور . و صطرا الأمان إلى المثلث بحرمه ثلاث محورات
 واستعداد المحورات الدائمة عن الحالة الاقتصادية يرى أن رديده في هذه الحجج لم تتجاوز
 خمسة أضعاف لأن سبب في سنة ١٩١٧ كانت ٠ ١٢ لكل ألف نفس فصارت ٠ ٦٦
 في سنة ١٩٢٧

في لجنته للتزوير

كانت سنة هذا النوع من الجرائم في سنة ١٨٩١ ٠ ٤١ لكل عشرة آلاف نفس وفي
 سنة ١٨٩٧ كانت ٤٠ وفي سنة ١٩٠٧ كانت ٢٨ وفي سنة ١٩١٧ بلغت ٣٩ وفي سنة ١٩٢٧ ٠ ٢٩
 وفي السنة الأخيرة بلغت ٣٧ لكل عشرة آلاف نفس ويظهر من ذلك أن عدد لجنته للتزوير
 أخذ في النقص بنسبة كبيرة .

ملاحظة هامة في اللجنة

لنفس في إردماد جرائم الحجج ما يوجب القلق لأنها رديده طيبة ناتجة عن زيادة الثروة العامة
 وانتشار التعليم وانتشار المحاكم وسهولة الشكوى . والمطرد أن ما يقع منها على المسائل يستمر
 في الزيادة بنسبة زيادة لتعليم وفقر المنطقة العاملة في المدن . ويلاحظ أن تلك الجرائم هي جرائم
 لمدينة لا القرية وهذا ما مصدر نسبتها في المدن لكبرى . أما جرائم الحجج التي تقع على النفس

تجمع ضرب البسيط فهي لا تزال حريمة القرية والمطور أن مثل هـ النوع من الجرائم يأخذ
و النقص إذا صحت أحوال القرية وارتقى مستوى المعيشة فيها .

فُعي عن البيان أن السبب الأول للإحرام في المدن هو الفقر وصيق العيش ونعطل والمراحة
عن طلب الرزق ، فاد ما يسر إيجاد العمل للعاطلين من العمل واد ما أنشئت المؤسسات الخيرية
العامة كالمستشفيات والملاجئ واد ما مدد محسون أيديهم لتحفيف آلام الإنسانية ساعد كل ذلك
على تقليل جرائم المدن والله ولي التوفيق .

بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	عدد الجنايات	مقتول	شروع	جرب قصي	جرب قصي	جرب قصي	شروع	مقتول	الآخرين
		في سيرة	في سيرة	في سيرة	في سيرة	في سيرة	في سيرة	في سيرة	في سيرة
١٨٩٦	١٨٦٦	٤٠٦	٢٤٠	٩٣	٣٤	٦٨٨	—	١١٣	—
١٨٩٧	١٤٢٤	٢٧	١٦١	٦٠	٣٨	٢٢٠	—	٨٠	—
١٨٩٨	١٣٤٢	٣٢٢	١٨٤	٩٢	٢٥	٣٩٥	—	٨	—
١٨٩٩	١٣٥١	٢٨٢	١٤٩	٨٩	٣٣	٢٩٦	—	٩٥	—
١٩٠٠	١٢٩٠	٣٢٧	١٥٥	٩٣	٣٣	٣٢٢	—	١٣	—
١٩٠١	١٥٤٨	٣٨٨	١٦٦	٩٥	٤٦	٣٦٣	—	١٧٣	—
١٩٠٢	١٧٤٥	٣٩٨	٢٢١	٩٩	٣٩	٤٠٢	—	١٩٩	—
١٩٠٣	٢١٢١	٤٨٤	٢٩٩	٦٩	٥٦	٤٢٣	—	٢٦١	—
١٩٠٤	٢٨٧٧	٤٨٦	٣٧٤	٨١	٤٨	٥١١	٢٨٩	٢٥٧	٢٨٩
١٩٠٥	٣٠١١	٥٨٣	٣٤٤	١٠٥	٥٠	٤٤١	٢١٧	٤٤	٢١٧
١٩٠٦	٣٢٠١	٧٤١	٣٩٢	٨٦	٥١	٤٩٧	٢٦٧	٥٣	٢٦٧
١٩٠٧	٣٢٨٨	٧٨٩	٤٢٥	٥٦	٥٠	٥٠٩	٢٢٤	٤٥٦	٢٢٤
١٩٠٨	٣٦٥٥	٨٥٩	٦١١	٦٤	٥٧	٤٩٧	٤٥٩	٥٠١	٤٥٩
١٩٠٩	٣٨٢٨	٩١١	٦٤٧	٦٧	٤٥	٥٤٦	٤٩٠	٤٩٢	٤٩٠
١٩١٠	٣٣٧١	٧٧٦	٩٠٩	٨٤	٢٦	٣٢٩	٤٩٥	٥٥٩	٤٩٥
١٩١١—١٩١٣	٣٧٨٤	٦٩٦	٦٠٥	١٢٠	٩٣	٤١١	٤٠٢	٦٢٤	٤٠٢
١٩١٣—١٩١٤	٤٠٩٦	٦٧٤	٦٠١	١٣٩	١٥٠	٤٦٨	٥١٦	٧٢٤	٥١٦
١٩١٤—١٩١٥	٣٧٦٩	٦٠٥	٥٢٨	١٥٣	١٢٠	٣٩١	٣٤١	٨٢٠	٣٤١
١٩١٥—١٩١٦	٤١٩٢	٦٦٦	٥٩٣	١٢٩	١٤٨	٥٠٦	٣١٦	١٠٤	٣١٦

(تابع) بيان عدد الجنايات وأوعاها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

سنة	ملافا مروت - مصادير ٣٢٠ و ٣٢٢	تسليم مأشور	مصادير مروت	هذا جرم	الاعتصاب والتهديد	في البيوت والحدود	مصادير القبائل	جنايات مروت
١٨٩٦	—	—	١١	—	٨١	—	—	١٩٤
١٨٩٧	—	—	٢١	—	٨٥	—	—	١٩٦
١٨٩٨	—	—	٧	—	٨٤	—	—	١٥١
١٨٩٩	—	—	١٢	—	٨٨	—	—	١٩٣
١٩٠٠	—	—	٥	—	٨٣	—	—	١٦٧
١٩٠١	—	—	٩	—	١٠١	—	—	٢٠٧
١٩٠٢	—	—	١٨	—	١٤	—	—	٢٥٣
١٩٠٣	—	—	٩	—	١٥٢	—	—	٢٦٨
١٩٠٤	٢٤٣	٤٣	١٢	١١٦	١٦٦	—	—	١٦
١٩٠٥	٢٥٠	٨٣	١	٧٨	١٣٦	—	—	١١١
١٩٠٦	٢٤٣	٨٢	١٤	٧١	١١٧	—	—	١٥٠
١٩٠٧	١٩٢	٧٠	٨	٦٠	١١٨	—	—	١٣
١٩٠٨	١٨٤	٩٤	٤	٧٤	١٢٨	—	—	١٢٣
١٩٠٩	١٤٤	٨٤	٣	٩٥	١٦٦	—	—	١٢٩
١٩١٠	١٢٤	٧١	١١	٩٣	١٧٠	—	—	١٢٥
١٩١١	٢٠٦	١٠١	٢٣	—	٢٣٢	—	—	٢٧٢
١٩١٢	١٨٤	١٠٦	١١	١١٩	٢٠١	—	—	٢٠٣
١٩١٣	١٣٧	٩٤	٢٠	١١٠	١٩٦	—	—	٢٤٤
١٩١٤	١٥٣	١١٤	١٠	١٣٦	١٩٤	—	—	٢١٣

(تابع) بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

[illegible]

(تابع) بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

العدد	المروريات مختلفة	تسليم الذخائر	الرشوة	التزوير	هتك الحرم	الاحتطاب وتهدد	سب والإهانة	تعتيل القطار	جنايات أخرى
١٩١٥-١٩١٦	٩٦	٨٨	١٤	١٦٣	٢٠٧	٥٩	٢٤	٢٢	٨١
١٩١٦-١٩١٧	١٢٧	١٠١	٢٨	١٣٣	١٧٣	١٠٨	٢٩	٣٥	٩١
١٩١٧-١٩١٨	٩٣	٩٦	٢٢	١٣١	١٥٤	٩٧	٢٥	٢٨	٥٤
١٩١٨-١٩١٩	٢١٦	٩٢	٢١	٨٣	١٧٦	٨٨	١٠	٤٦	١٣٧
١٩١٩-١٩٢٠	٢٦٨	٨٤	٢٢	١٣٣	٢٣٣	١١٦	١٥	٤٩	١٣٤
١٩٢٠-١٩٢١	٢٣٢	١٠٤	١٣	١٩٨	٢٣٣	١٥٨	٢٢	٤٨	٨٩
١٩٢١-١٩٢٢	٢٣٩	٩٨	١٨	٢١٩	٢٤٣	٢١٧	٢٨	٧٠	١٢٩
١٩٢٢-١٩٢٣	٢٠٣	٩٢	١٦	٢٠٢	٢٣٤	١٦٥	٢٧	٥٤	١٢٩
١٩٢٣-١٩٢٤	٢٥٩	٩٥	١٤	٢٢١	٢١١	١٩٧	٤٥	٦٧	١١٥
١٩٢٤-١٩٢٥	٢٢٨	٨٤	٨	٢٧٤	٢٦١	١٦٧	٢٦	٦٥	١٤١
١٩٢٥-١٩٢٦	٢١٨	٨٠	٩	٢١٢	٢٠٩	١٦١	٣٦	٤٦	١٣٧
١٩٢٦-١٩٢٧	٢٨٨	١١٧	١٨	٢٤٢	٢٠١	٢٢٨	٥١	٦١	١٢١
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٦٥	٨٧	١٢	٢٩٨	٢٩٧	٢١٩	٢٩	٦٥	١١٢
١٩٢٨-١٩٢٩	١٦٠	٧٩	٧	٤٠٤	٣٢٨	٢٠٥	٢٩	٨٠	١٠٥
١٩٢٩-١٩٣٠	٢٠١	٧٧	٥	٣٥٣	٢٩١	٢٣٥	٢٦	٦٩	١٣٥
١٩٣٠-١٩٣١	٢٢٩	٩٣	١٠	٢٤٥	٣٨٠	٢٤٥	٣٥	٨٠	١٦٩
١٩٣١-١٩٣٢	١٠٦	٨٠	٥	٢٩١	٢٠٠	٢٤٠	١٨	٤٣	١٤١
١٩٣٢-١٩٣٣	١١٧	٥٩	٤	٢٦٠	٢٤٢	٢٩٤	٢٣	٤٣	١٤١
١٩٣٣-١٩٣٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—

بيان عدد الجنح والأصواع المهمة منها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	المجموع	الذو	الزروع	المنج	السرقات	النصب	حياة الأمانة
١٨٩١	٢٥٦٤٣	٣٦١		-	٩٣٥٦	٣٦١	-
١٨٩٢	٢٨١٣٣	٣٣٦		-	١٠٠٠٤	٣٤٦	-
١٨٩٣	٣٠٠٥١	٣٠٧		-	١١٦١٠	٢٨٧	-
١٨٩٤	٣١٩٨٣	-	-	-	-	-	-
١٨٩٥	٣٥٠٥٤			-	-	-	-
١٨٩٦	٣٧٢٩٦	٣٨٥		-	١٣١٣٤	٤٥٨	-
١٨٩٧	٣٦٩٠٩	٣٩٤		-	١٢٣٥٤	٣٥٧	-
١٨٩٨	٣٧٧٦٠	٣٨٤	-	-	١٢٢٦٩	٤١٦	-
١٨٩٩	٣٩٧١٣	٤٧٨	-	-	١٣٠٤١	٤١٩	-
١٩٠٠	٤٤٦٩٢	٤٠٩	-	-	١٤٤٤٢	٢٩٠	-
١٩٠١	٤٨٩٨٢	٥١٣	١٦٢٤	١١٤	١٥٩٩٣	٤١٠	-
١٩٠٢	٥٧٣١٩	٥٨٤	٢٤٦٧	١٨٣	١٧٥٢٣	٤٠٧	-
١٩٠٣	٦٢٣٠٥	٦١٥	٢٦٢٤	٢٢٨	١٨٣٨٣	٤٧٨	-
١٩٠٤	٦٧٧٣٢	٣٦٦	٢١٢١	٢٠٥	١٧٦٩٣	٤٠٥	-
١٩٠٥	٧٧٠٦٠	٣٩١	٢٤٥١	٢٩٢	١٨٥٢٦	٤٤٠	-
١٩٠٦	٦٣٨٥٣	٣٤٤	٢٧٦٨	٢٨٤	١٦٥٧٩	٤٤٧	٩١٤
١٩٠٧	٥٩٧٦٠	٣٢٢	٣٠٥٠	٢٣٢	١٥٥٧٠	٤٩٧	٩٠٥
١٩٠٨	٦٦١٣٥	٣٧٢	٣١٥٨	٢٢٣	١٦٩٩٣	٥١٧	١٠١٤
١٩٠٩	٧٠٤٨٣	٤٣٠	٣١٧٢	٢٠٠	١٦٦٠٠	٥٩٨	١٢٥٨
١٩١٠	٧١٦١٩	٤١٨	٢٨٧١	٢٠٨	١٧٥١٥	٧١٧	١٦٩٣
١٩١١	٨٠٨٩٢	٤٥٢	٢٥٦١	٢٨٣	٢١٠٣٦	٨٥٧	٢٠٠٣
١٩١٢-١٩١١	٩٣٧٤٣	٤٤٨	٢٠٢٠	٣٧٨	٢٣٨٣٤	٨٣٦	٢٣٥٨
١٩١٣-١٩١٢	٩٢٩٣٨	٤٠٣	٢٨٧٣	٤٨٦	٢١٢٨٨	١٠٠٣	٣٠٩٣
١٩١٤-١٩١٣	٩٨٥٤٨	٤٢٢	٣١٠٦	٥٥	٢٣١٩٨	٩٧٩	٣٧٩٥
١٩١٥-١٩١٤	١٠٣٦٣٠	٤٢٩	٣٩٢٢	٥٠٩	٢٦٨٠٧	١٠٥٥	٥٣٠١
١٩١٦-١٩١٥	٩٨٥٧٤	٤٦٧	٢٨٣٢	٣٧٥	٢٤٢١٥	١١٥٦	٥٠٦١
١٩١٧-١٩١٦	١٠٨٤٦٩	٥٠١	٣٢٧٥	٤١٩	٢٨٢٥٧	١٠٦٢	٤٦٠٠
١٩١٨-١٩١٧	١٠١٣٣٠	٤٥٣	٢٥٣١	٣٦٩	٤٦٤٩٦	٩٥٥	٣٨٤٣
١٩١٩-١٩١٨	١١١٩٥٢	٣٣٩	٣٩٢٩	٤٥٦	٥١٩١٨	١٠٠١	٣٤٣٨
١٩٢٠-١٩١٩	١٢٨٦١٨	٣٨٦	٥٢٨٩	٥٩٠	٦٥٩٢٦	١٢١٥	٤٣٧٧
١٩٢١-١٩٢٠	١٢٨٧٣٩	٤٦٣	٦١٣٨	٥٦٩	٥٢٣٩٥	١١٤٠	٤٧٣٨
١٩٢٢-١٩٢١	١٣٠٣٥٧	٥٠٣	٦٤٢٠	٦٢٢	٤٨٣٥٨	١١٩٢	٥٧١٤
١٩٢٣-١٩٢٢	١٣٢٦١٠	٥٥٩	٥٨١٤	٦٤٤	٤٧٦١٣	١٢٧١	٦٨٩١
١٩٢٤-١٩٢٣	١٤١٥٠٤	٦١٧	٦٠٨٠	٦٣٥	٤٨٤٦٦	١٢٨٢	٦٧٥٨
١٩٢٥-١٩٢٤	١٥٧٥٦٥	٥٢٦	٥٦٧٦	٦٢١	٥٠١١٤	١١٨١	٦٢٤٨
١٩٢٦-١٩٢٥	١٥٥٢٥٧	٥١١	٥٩٩١	٥٦١	٤٧٩٤٤	٧٤٨٥	
١٩٢٧-١٩٢٦	١٦٧٦٧٧	٤١٧	٦٣٦٣	٦٢٩	٥٤٣٢٦	٩٤٤٢	
١٩٢٨-١٩٢٧	١٦٧٧٤٢	٤٦٥	٦٤٧٣	٦٠٣	٥٢٩٣٢	٨٣٥٨	
١٩٢٩-١٩٢٨	١٦٤٨٣٨	٤٨٨	٥٦٢٤	٥٠٨	٥٠٩٦١	٩٤١٧	
١٩٣٠-١٩٢٩	١٦٨١٥٨	٤٧٦	٦٥٧٠	٥٠٩	٥٠٨٥٥	٩١٦٥	
١٩٣١-١٩٣٠	١٨٥٠٢٤	٤٨٥	٧٦١٠	٥٠٥	٥٦٢٦٩	١٤١٩٨	
١٩٣٢-١٩٣١	١٨١٢٤٩	٥٣٩	٥٦٩٧	٤٣١	٥٧٦٣٧	٢٣٧٥٦	
١٩٣٣-١٩٣٢	١٨٢-١٦	٥٧٥	٥٦٨٠	٤٢٧	٥٥٥٨٢	٢١٧٦٢	

الأحداث في التشريع الجنائي المصري

بقلم حضرة الأستاذ محمد عبد المنعم رياض

مقدمة

(١) لأرب أن أقوم لأحداث وصرهم عن أسباب خريمة قد تكون وحده عبة تقصد لداتها لما في ذلك من دفع خطر عاجل يهدد سلامة المجتمع ومصالح الأفراد ، بيد أن العناية بأمر حرم الأحداث لا يقف أثره عند هذه الحدود ، ذلك أب أجمع وسائل الوفاة من شر مستعمل ، فتم استؤصلت جرثومة الإجرام في مهدها أمن المجتمع استفعال أمرها .

(٢) أؤكد فطن لأون إن هذه خمسة فأولها مشكلة الأحداث من عديهم ، حسوه بحقق تلك العبة لاحتياجه البية . فالقانون لرومي مثلاً يقضى بصفه عامة بأن الطفل لدى لم يبلغ البعة من عمره غير مسئول عن أعماله ، حديثة باعتبار أنه ، قبل هذه الس ، لا توجد عده بية الإصرر ، لغير ، ولكن أو ثبت عده بية الإجرام عوقب ولو لم يرد له على البعة

بذلك الشريعة الإسلامية كانت تقضى بأن ، من مجرم الحدث معاملة تختلف عن المجرم البالغ ، وكان أساس هذا التفريق ، فروره من عهد انقوية ، التمييز ، والتمييز لا يتوفر قبل بلوغ الرشد ، وهذا ترك للفصلي ، عماله من الولاية ، عامة ، أن تتحد نحو الأحداث مجرمين ما يراه من إجراءات الإصلاح كالتوبيخ أو لصرب بسيط أو تسليمهم لآبائهم مع تنبيههم إلى ضرورة مراقبتهم

(٣) يرى أن كان من صبي في مواضيع كتاب الدعى موضوع لمجرمين الأحداث ، أعادى بمحة ذكر يامة قديمة ترجع إلى عهد بولب بيه ، بية خاصة بالأحداث في سنة ١٩٢١ تقوم بالعمل بجانب محكمة الأحداث .

٣ - أمّا تشريعات الحديثه فقد عمدت إلى اختصاص الأحداث بمعاملة خاصة ، وحت فيها العدد ، جهده ، طاقة ، عن فكرة الحرء والحر ، وقصدت بها وجهه الإصلاح الخاصة ، لأن أثر حرء يُعقد عقلا ومطقا ، تأثير والإدراك أو بالصريح لاحتياجي بصفة عامة ، والأحداث من هذ الوجه لما يستكملوا أسباب نموهم الطبيعي والاجتماعي . فلم من ذلك ألا ينع في شأنهم ما هو منع في شأن البالغين من محرمين ، فلا تنطق في شأنهم العقوبات العادية ، ولا يוכל محكمهم إلى هيئات المدنية التي قد لا توفرها لحرء بكافة شؤون الصدر النفسي والاجتماعية ، ووجب ألا يكون هذه المحكمة ، إن صح أن تكون حديده بهد لاسم ، من عرص سوى دراسة حالة الأحداث دراسة دافعة تمنح تعيين علاج لدى تكفل إصلاحهم ، إما برسلهم إلى معشقات خاصة أو عرهم عن النة لتي هيأت لهم رعه الإحرء أو دابة وسيلة أخرى يرى بلك هيئات كفائتها لتحقيق بغرض المقصود .

٤ - أوقد بما الشارع لمصري هذ سبجو قصود طريق طاهر بين معاملة مجرمين الأحداث ومعاملة مجرمين البالغين ، وحمل للأحداث قضاء خاصا ، وكفل لهم بعض الوسائل التي قد يكون من شأن تحقيق إصلاحهم جهده المستطاع إلا أن أحكام التشريع لمصري في هذ الصدد لا تزل فاصرة قصود بقصد من تحقيق العدة التي قصد الشارع إليها ، في حين أن لتشريعات العرسة الحديثة - سيما التشريعين الإنجليز والإيطاليين - قد تقدمت في هذ سبيل تقدم طاهر فسدت فكرة العقوبة بالنسبة للمجرمين الأحداث سدا يكاد يكون تاما ، ونظمت لإصلاحهم من الوسائل ما استقرت عليه أحدث الآراء العلمية .

(٥) أوقد شق الشارع لمصري أحكام لتشريع لحائ الأهل رعه عام في سنة ١٨٨٣ من التشريع لمحتفظ لدى نقل بدوره عن قانون الفرنسي ورغم أنه نأثر بأحكام تشريعات أخرى حينما عمل أحكام هذ التشريع في سنة ١٩٠٤ إلا أن آثار الأوصاع الفرنسية لا تزل عامة عليه

لكن أن فرنسا لم تكن في عداد الدول التي رجع عهده تنظيم مسائل الأحداث إلى وقت بعيد فرغم أن البلاد لأوربية الأخرى أحدثت قواعدا حديثة نقلتها عن أميركا فنظمت بحاكم لمجرمين الأحداث ووضعت قواعدها خاصة بهم فإلى فرنسا لم سدد تنظيم مسائل الأحداث إلا في سنة ١٩١٢ بد صدر قانون تاريخ ٢٢ يولييه من السنة المذكورة بقصى ناشاء بحاكم خاصة بالأحداث . ومع ذلك فقد نأثر شارع المصري في سنة ١٨٨٣ بأحكام التشريع الفرنسي القديم .

(٦) فخرق قانون العقوبات المصري سنة ١٨٨٣ بين ثلاث مراحل فيما يتعلق بالنسب الأحداث :

المرحلة الأولى تنهى من الساعة، وهي مرحلة ترتفع فيها المسؤولية إطلافاً، أى أن القانون اعتبر الطفل في هذه السن غير قادر على فهم أعماله ونتائجها .

المرحلة الثانية وتقع ما بين الساعة والسابعة عشرة . كان يرق فيها من ما إذا كان الحدث ارتكب فعلة مجرمة أو مدون مجرم ، وإذا ثبت أنه ارتكبها غير مجرم لا يحكم عليه بعقوبة مطلقاً ، وإنما على الحكمة أن يحكم بسببه لأهله أو لمن يصل إليه يتكفل به من دوى الشرف والاعتزاز أو من محلات الرزق والصناعة أو لتعليمه عمومية كانت أو خصوصية، إلى أن يبلغ سن العشرين . وإذا حكمت بحكمه بأن المتهم لم يبلغ سن خمس عشرة سنة فعلى مآلهم به وهو غير يحكم عليه بالحبس من خمس سن إلى عشر إذا كان مفعله يستوجب الحكم عليه بالإعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة أو بالسجن أو سعى المؤمنين . وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة لأشغال الشاقة مؤقتة أو سجن أو التوقيف يحكم عليه بالحبس مدة لا تقصر عن ربع المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد على ثلثها . وفي هذه الأحوال الثلاثة يجوز جعل المحكوم عليه تحت الملاحظة مدة أقل من خمس سن وأكثر من عشر سن ، إذا كان الفعل يستوجب عقوبة خفيفة من الحقوق بوطئه ويحكم عليه بالحبس من سنة أشهر إلى ثلاث سنين ، وإذا ارتكب من لم يبلغ سن خمس عشرة سنة حصة ، وثبت أنه ارتكبها وهو غير مجرم عليه بعقوبة لا تزيد على ثلث العقوبة التي يستحقها لو كانت سن أكبر من ذلك .

لقد فسرت المحاكم ، في ذلك الوقت ، لتغير بأنه معرفة عدم مشروعية العمل المرتكب ، وقالت إنه لا يمكن إثباته أن يكون الحدث قادر على معرفة حير والشر . وكان يجب على القاصي ، تطبيق القانون بعدم ووقف لم يقص به بحكمة القصر المصرية سنة ١٨٩٣ عندما يقع بأداة الحدث ، أن يبحث ما إذا كان قد ارتكب عمله مجرم أو غير مجرم ، وأن يثبت هذا في حكمه وإلا كان الحكم باطلاً .

المرحلة الثالثة وتبدأ من حاور سنة الخامسة عشرة سنة ، وفي هذه المرحلة يعتبر شخص بالغاً ويعمل مسئولة جميع أعماله ابتداءً .

لقد قضى قانون سنة ١٨٨٣ بأن المحاكم المختصة بمحاكمة الأحداث هي محاكم الصلح ، وكانت تختص بمحاكمة الأحداث ولو ارتكبوا جرائم إلا إذا كان في المحاكمة من ردت عمره على خمس عشرة سنة ففي هذه الحالة يكون الاختصاص لمحاكم الجنايات .

٧ - لكي أن قانون سنة ١٨٨٣ لم يكن كاملاً في الكثير من أحكامه لاشتدقه من القانون العرسي القديم ، بل إنه كان في ذلك الوقت عتيقاً لا تتفق أحكامه مع التطور الذي حدث في العالم

المتهمين . هذه كثرت للاستفادات التي وجهت إليه سيما فيما يتعلق بالحرف الخاص بأحداث المجرمين وتردد صده في بعض تقارير لمستشار نقضائي . هي تقريره الصادر في سنة ١٨٩٩ بمقتضى ما «درب الأحداث المجرمين» «حق لو ثبت مجرمهم» إلى مدرسه ، صلاحية أو عقوبتهم «النص» ، وذلك ليتعدوا قدر الإمكان عن السجن .

لوقد كان للاستفادات التي وجهت إلى هذه القوانين أثرها ، فأعيد النظر فيه ثم صدر قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وفيه «درب خاص» «المجرمين» الأحداث بسط فيه مشروع الأحكام المتعلقة بهم وقد أصبحت إلى هذه التشريعات بعض تعديلات حشبه تنصص أهمها قانون المشردين الأحداث . وقد أثر أن بدأ بحث دراسة لأحكام خاصة بمعاملة الأحداث ، ثم عقب على ذلك بدراسة محاكم المختصة بمحاكمتهم ، هذه تنبأ من ذلك أنما وسائل الإصلاح والمشاريع لمخصصة لتقويمهم

٥ الأحكام الخاصة بمعاملة الأحداث :

(٨) أتمهل قانون سنة ١٩٠٤ الذي خاص «المجرمين» الأحداث بتقرير عدم مسئولية مجرم الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، وفي المادة ٥٩ على أن تقدم لدعوى على من لم يبلغ هذه السن .

لأنص في المادة ٦٠ على أنه إذا راد من المجرم على سبع سنين وقبل عن خمس عشرة سنة كاملة ، وكانت عقوبة الحرمة التي ركبها سجن أو الأشغال شاقة المؤقتة ، بدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث أشهر الأقصى لمقرر لتلك الحرمة قانون ، وإذا ارتكب جنحة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشرين سنين .

(٩) لكل أن المشرع أعطى للعاصي عفتصص المادة ٦١ حق لاجبار بين العقوبات الجنائية سابقة لذكر وعقوبات أخرى تأديبية . وهذه العقوبات التأديبية تقتصر في تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الوالدان أو الوصي في جلسة كتابة بحس سره في المستقبل ، أو في تأديبه تأديب حجاب إن كان علما ، أو في إرساله إلى مدرسة إصلاحية أو إلى محل آخر معن من قبل الحكومة ، مع تحويل العاصي في هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه حجاب إن كان علما .

(١٠) لوقد رتبنا المادة ٦٢ عرمة تبسطه على الوالدين أو الوصي إذا سلم مجرم الحدث لأحدهما وطاد إلى الإجراء .

(١١) ألغى في المادة ٦٤ على أنه لا يجوز أن يسلم الصغير لدى رتبه حصة أو حصة إلى مدرسة إصلاحية أو محل حر لمصلحة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين ، وأن المحرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر ، وأنه إذا ارتكب الصغير عدة جح أو حداث حداث محبته من أحباب كمال مرة واحدة ، ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل حر لمصلحة واحدة من سنتين إلى خمس سنين .

(١٢) لكي أن أهم تغير أدخله قانون سنة ١٩٠٤ في شأن محرمين لأحداث هو إلغاء التفرقة بين غير المحرمين وعدم تمييزه لم شوه من أن غير مسأله نسبية وأنه يصعب إثبات شكل مريض .

أولاً : إلغاء التفرقة بين غير المحرمين وعدم تمييزه لم شوه من أن غير مسأله نسبية وأنه يصعب إثبات شكل مريض .

(١٣) ألغى في المادة ١٣ في تطبيق أحكام قانون سنة ١٩٠٤ شأن جرائم الأحداث أن التهيب في مدرسة إصلاحية لا يمكن أن يسأل ، إلا من ارتكب جريمة ، وبذلك خرج عن دائرة الإصلاح كل الأطفال المشردين أو المهملين أو الذين لا مأوى ولا عائل لهم مددوا لم يرتكبوا جريمة ما عدا عليها قانون العقوبات :

ألاحظ ذلك المرحوم عبد الحفيظ ثروت ، في عدد مائتي الف ، في محكمة الأحداث ، ووردت هذه الملاحظة في تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٥^(١) إذ قال :

«لقد أحرز ثروت بنت أن هناك كثيراً من قصص ، تحدثت تقدم له من التوليس ضد علمه ، ويجوز من الرقة عشرة مهمين ، الاشتغال بحرفة مسيح الأعدية كما يحلف لأنهم توليس وأنه إذا ما أحبال القاضي في مصحهم ورحمهم كثير ما كانوا يجيئون بهم عدمو الأهل وليس لهم موارد رزق ولا يعرفون غير تلك الحرفة وطوب أنهم لو كدوا لكب الموت ، الاشتغال بها لكان ذلك حيراً من التسلل أو التخص ، وفي إمكان إرد أمثلة أخرى من هذا القبيل ، ومثل هذه الظروف

١ : يجوز ما في عدد بيان تطور التشريع ، مصرى شأن الأحداث في اثنين سنة الماضية أن يذكر ما كان المرحوم ثروت ، شأن من فصل في معجم معمله الأحداث والعامل على إصلاحهم ، ومن أمثلة ما في هذا : تعدد إنشاء مدارس صناعة يرسل إليها الأطفال المشردون أسوة بما اتته بعض البلاد الأخرى مثل إنجلترا وبلجيكا .

هى من المحرصات «هوية على ارتكاب الجرائم» لأن «مصدر على تمام العلم بأنهم لا يستطيعون
«الدخول في الإصلاحية» (التي تطلب كثير منهم أن يرسوا إليها) إلا بارتكاب جريمة جسيمة نوعاً ،
فالأمر في حاجة إلى إنشاء مدارس صناعية :

لوقد كان من أثر هذه الملاحظات وما يمثلها أن وضع قانون حصص «المتشردين الأحداث»
وهو القانون مرة ٢ الصادر في سنة ١٩٠٨

(١٤) لوقد نصب المادة الأولى من هذا القانون على أن «تعتبر مولد» ذكرًا كان أو أنثى ،
الذي لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة متشرداً :

(١) إذا تسول في الطريق العام أو في محل عمومي .

(ب) إذا لم يكن له محل إقامة مسقرولاً وسائط للعيش وكان أبواه متوفيين أو محوسبين
تنفيذا لأحكام صدرت عليهما بذلك .

(ج) إذا كان يبيع السلوك وسارقاً من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه ، بد كان الأب متوفى
أو غائباً أو كان عديم الأهلية ، أو من سلطة ولي أمره .

(١٥) تلك الطبقة الأولى هي طبقة المتسولين . ويجب تفسير عبارة التسول تفسيراً واسعاً حتى
تشمل كل حالات الحصول على صدقات في الطرق العامة أو في المجال العمومية فيدخل فيها حالة
الأطفال الذين يدعون بيع سلع ، هبة أو يقفون في الطرقات منتظر للصدقات دون أن يطلبوها
من المارة . ولتشريع الإنجليزى يصدر من حالات تسول الأحداث حصوهم على صدقات ولولم
يقوموا بأي عمل إيجابي لطلبها .

(١٦) لوقد صدر قانون حدث بشأن تسول الداعم وهو القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٣ نص
فيه على عقاب كل شخص ، صحيح لديه تبلغ به خمس عشرة سنة فأكثر ، يوجد متسولاً
في الطريق العام أو في المجالات العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرص ألعاب أو
بيع أى شئ .

(١٧) أما الطبقة الثانية من الأحداث المتشردين فهم من لم يكن لهم محل مستقر ولا وسائط
للعيش وكان أبواهم متوفيين أو محوسبين ، أى يجب توفر كل هذه الشروط حتى يعتبر الشخص
متشرداً .

(١٨) ألوهك طبقه نالفة من الأحداث المتشردين يدخل فيها من كان سبيء السبوك ومدرقا من سلطة أبيه أو أمه ، إذا كان لأب متوفى أو عائث أو كان عديم لأهلية ، أو من وى أمره وهد نص قصد به العدة بالأحداث الخارجين عن سلطة آبائهم وأولياء أمورهم ونص في المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٠٨ على ألا تقدم الدعوى لعمومية على ولد متشرد من هذه الطبقه إلا بتصريح سابق من أمه أو من وصيه أو من أمه ، إذا كان الأب متوفى أو عائث أو كان عديم الأهلية . أو من وى أمره وللنص أن الأمر في هذه الحالة أن يشترك لأب ، متى كان مقندرا ، أو أحد من ذكره ، إذا كان الأب متوفى وكان للولد مال ، في مصاريف ربيية الولد ، وأن نص ينفع لدى بدفعه ومواعيد دفعه ، وينال المستحقة بحصل بطريق المحر الإدارى . ويجوز إحلاء سبيل الولد من هذه طبقه ولو لم يبع سنة التماى عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح بإقامة الدعوى أو من يقوم مقامه .

(١٩) ولقد أريد بوضع هذه العدة ضمن الأحداث لتشردين تأيد سلطة الآباء أو أولياء الأمور ومساعدتهم على توفيم عواجح أولادهم المشردين سواء بعض تقواين لأخية

(٢٠) ولقد ذكر لمرحوم ثروب ث ، بعد أن عهد إليه ، بقضاء في محكمة لأحداث عدد تشرب ، أن الأهل قد سفلو شكل حسنة لأحداث ، لأرباب لمادة في أدهم من أن الحكومة أصبحت مهتمة بتأمين حالة الأحداث ، وأصبحوا يتناقلون في حضور ، يهاست شكواهم من سلوت أسائهم عدد وجود مفص لذلك . ثم فترح أن يمح هد حق للآباء في مصر نظرا لما هو مشاهد من أن كثير من الآباء قد ساء سلوكهم بدرجة يصعب معها ، صلاحهم غير هذه طريقة . و يظهر أن هد هو مادة المشرع للنص على اعتبار الأحداث المشرفين من سلطة آبائهم وأولياء أمورهم في عدد لتشردين ، وبذلك يمكن إدخالهم مدرسة إصلاحية لتفويم اعواجهم .

(٢١) تلك هي الطبقت الثلاث التي حددها المشرع المصرى للأحداث المتشردين .

لوقد قضى هد تدون ألا تحدد المدة التي يحكم على الحدث بقصائها في الإصلاحية ، بل نص في فقره ثمانية من مادته الثانية على أنه يجوز إحلاء سبيل الولد الذى عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لها بقرار تصدره إدارة المحل المقيم فيه ، وبحصل ذلك على الأكثر متى بلغت سنة ١٨ سنة كاملة .

الوالدى حدا بالمشرع إلى النص على عدم تحديد مدة قصاص الحدث في الإصلاحية في حكم صادر من مرسومه ، إليها هو ما أثبتته العمل من أنه ليس من صالح الحدث تحديد مدة بقائه في الإصلاحية .
 يدعيون أن يثبت من التجربة أن المدة التي حددت غير كافية لإصلاح الحدث . كما أنه في بعض الأحوال قد تكسر من محرم في المدرسة الإصلاحية بحيث يكون وجوده فيها غير متفق مع العرض المقصود منها ، ويضع منه غير متسقة مع من الأحداث الموحدين معه وهذا سبب نفسه أدخل فكرة عدم تحديد مدة البقاء في الإصلاحية في قانون العقوبات ، وأصدر لذلك المرسوم بقانون في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ معدلاً للمادة ٦٤ فأصبحت هذه المادة تنص أن كل محرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع يبقى فيه إلى أن يأمر وزير الداخلية بالإفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي ولا يجوز في أية حال إنقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بوعه من ثمان عشرة سنة كاملة . وهذا النص أصبح يحدد المدة التي يقضي فيها الحدث في الإصلاحية مذكراً لمن شغلوا أمره فيها ، وفي الواقع هم أقدر من غيرهم على معرفة ما إذا كان الحدث قد استعاد من وجوده في المدرسة فائدة تتيح الإفراج عنه أو لا يزال محتجباً للتأديب والتهديب . وحددت أقصى مدة للبقاء في الإصلاحية بحسب سنين أو سنوع من ثمان عشرة سنة حتى لا يبقى للحدث في الإصلاحية أكثر مما يلزم ، وحتى لا تمنع الإصلاحية بين أشخاص يوجد بين أعمارهم تفاوت كبير .

لقد أضاف المرسوم قانون سالف الذكر مادة في باب المجرمين الأحداث هي المادة ٦١ المذكورة تنص بأنه إذا ارتكب الصغير عدة جرائم أو جمع جرائم محتملة من أحدها مرة واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

لؤيتين مما سبق أن شارع المصري قد فرق بين المجرمين والمنشردين الأحداث ، وعالج مشكلة كل من الفريقين في شريع خاص ، متخذاً ذلك الحيلة التي حلت عنها أكثر البلاد لأحيوية .

لأن واقع يوجد فرق كبير بين المجرم والمنشرد ، إذ كثيراً ما يكون المنشرد غير مبالٍ للإحرام ويكفي إيوائه في بيئة حسنة تتوافر فيها وسائل التهذيب والتربية حتى يسير في طريق مستقيم

لقد التشرع الخاص بالأحداث

١ - قانون المحرمين الأحداث

(٢٢) أول ما يبدو للبحث في صدد القواعد المقررة في قانون العقوبات بشأن المحرمين الأحداث هو قصور دثره لإصلاح عن طفل ، دأب لم يسع من السابعة ، اعتبار أنه ، قبل هذه السن ، غير مسئول عن عمله . إذ يلاحظ أن أركان الطفل ، قبل بلوغ هذه السن خريمة قد يرجع إلى فساد البيئة التي يعيش فيها ، وفي هذه الحالة يكون من واجب ، بقائه من هذه البيئة قبل أن يستعمل الأمر ، وتستعمل في نفسه عدت بيئته بصعب قلاعها بعد ذلك .

لأول طريق لإصلاح الأحداث إذن هو إبقائهم من بيئته التي يعيشون فيها ، إذا ثبت فسادها ، كما يحل في الإبعاد قوى الأمل في نشأه الطفل من وهذه الفساد ، ولهذا يجب ألا يعقد هذا من معينة كمن السابعة .

(٢٣) أول ذلك تحسن هذه التفرقة بين الحدث لم يروى حدث غير نعيم ، لأن التمييز discernement هو في الواقع من العاصر لخدمة التي يجب أن يبنى عليها مسئولية الأحداث . ونصبح إعادة هذه التفرقة وحيه إذا رفع من الرشد الحادى ولم يصح على من معينة لعدم المسئولية ، إذ في هذه الحالة يمكن أن يترك للقاضي تدمير الجزاء أو التأديب الذي يقرره طبقاً لما يراه من درجة تميز الحدث ، فإن كان غير مميز يكتفى بتسليمه لمن تتحقق فيه لمقدره على ربيته تربية صحيحة ، وإن كان ممراً يمكن أن يقرر تأديبه بوسائل التأديب الأخرى كالضرب أو الإرسال لمدرسة إصلاحية .

(٢٤) أوسع لإزالة لتفرقة بين التميز وعدم التميز حذف المشرع ما قرره قانون سنة ١٨٨٣ من حق للقاضي في الحكم بتأديب الحدث بالرغم من تربيته من التهمة جنائية الموجهة إليه ، إذ القاعدة في القانون الحادى ألا يرس حدث إلى إصلاحية إلا إذا ثبت إدانته أولاً ، وهذه القاعدة وإن كانت ممكنة قانون الأحداث المنشردى الصادر في سنة ١٩٠٨ إلا أن هذا القانون لم يواجه عدة حالات يضطر القاضي فيها إلى تربية الصغار طبقاً للقواعد القانونية الحديثة ولكنه يجد من جهة أخرى أنه يعيش في بيئة فاسدة قد تدفعه إلى الإجرام فيرى من مصلحة الحدث إعادته عنها . وهذا يجب أن يترك للقاضي الحرية في إرسال الحدث لمدرسة إصلاحية أو إعادته عن البيئة التي يقيم فيها حتى لو حكم بتربيته .

(٢٥) أمانة التمييز ليست من المسائل التي يصعب على القاضي تقديرها ، إذ يمكن أن تعرف من حاله طفل ومن درجة إدراكه . وهذا يظهر من ما قسنته أو من بحث كيفية ارتكاب الجريمة فاحدث الذي سرق شيئاً ثم تبعه في محل تجاري ويجهى التمس لدى أحد يختلف من وجهة المسؤولية الخائية عن الحادث الذي يمر على دكان فتحمه قطعة حوى فحطها لياً كلها . ولأول قد ارتكب الجريمة شيء من التمييز أما الذي قام ارتكب تحت تأثير طمع بطفولة أو الجوع ومن الأمثلة التي شاهدتها عند قاضي الأعمال سارة لأحدث حالة حدثت سبع من العمر نحو الثالثة عشرة احتال على طفلة صغيرة حتى سلمته ووطها بحجة أنه سبدل به قرط آخر أحمل منه ، وهو ، فطرطه . وأراد أن يبيعه لجوهري فقصطه جوهري وسلمه للنولس . فهذا الطفل ليس من النوع سدح الذي يمكن تسليمه ، بل يجب أن يوقع عليه حراء أشد . قد يقل ، ب القاضي يعرف في المعاملة عادة بين الطفل والطفل غير المتمردون أن ينص القادون على هذه التفرقة ، ولكن يجب أن ينص القادون صراحة على ذلك حتى لا يكون قد سادى بين حالين مختلفين وهم حالة التمييز وحالة البساطة أو عدم التمييز .

(٢٦) كذلك لم يصب لمشروع يجعله من الرشد الحادى خمس عشرة سنة . ويظهر أنه احتار هذه سن لينوسط بين القادون لقرائنى لدى جعل هذه سن عد نوع سدسة عشرة والثريعة الإسلامية التي تعتبر الشخص مسئولاً عند بلوغه سن الحلم وهو ، فقد عاده سن الرابعة عشرة . وقد حدد القادون محلط المصرى من الرشد الحادى ستة عشرة عاماً . ويظهر أيضاً أن المشروع المصرى حدد من الخامسة عشرة «عند أبى» هي السن التي تتفق مع نمو الجسماني للأطفال في مصر من غير نظر إلى النمو العقلى الذي يجب أن يكون أهم أساس للمسؤولية الحاشية

لأن أبى رأى عدداً كبير من الشان الذين يريد عمرهم على خمس عشرة سنة لا يدركون تماماً نتيجة أفعالهم بسبب جهلهم أو معيشتهم في وسط سدح ، ومثل هؤلاء قد يفر الإصلاح والتهذيب فيهم كما يفر فيهم هم دون خامسة عشرة . لهذا يحسن أن يرفع من الرشد الحادى في مصر من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة أو إلى الثامنة عشرة على أن تعد إصلاحات خاصة لمن يرتكب جرائم بين هاتين السنتين .

(٢٧) أثبتت ضرورة رفع من الرشد الحادى أن لمشروع المصرى رفع من الرشد الحادى في قانون المحس الحسيه الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذ جعلها إحدى وعشرين سنة بدلاً من ثمانى عشرة سنة ، وكان رائده في ذلك ماظهر من الحرية من أن القصر لا يستطيعون حمل المسؤولية قبل هذه السن . فإذا كانت من الرشد الحادى محددة بخمس عشرة سنة عند ما كانت من الرشد الحادى

محددة ثمان عشرة سنة ويجب الآن أن يدل من الرشد الحائى حتى تكون مناسبة مع من الرشد المندى الجديدة .

(٢٨) لئلا نجد ملاحظه هذه المدة أن مسئلة الأب المندى عن الأصرار التى تحصل للعير من أعمال أو جرائم يرتكب ولده القاصر لا ترفع سلوع من الرشد الحائى ، بل يستمر لأب مسئولاً إلى أن يبلغ الولد من الرشد المندى . وقد حكمت هذا محكمة استئناف مصر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ وهذا يجب ألا يكون هناك بون شاع من من الرشد الحائى ومن الرشد المندى كما هو الحال فى التشريع الحالى حتى تتجانس الأوضاع القانونية فى مجموعها .

(٢٩) لئلا نلاحظ فصلاً عن ذلك أس المسألة ٦٦ فقت بأنه محور للقاصى يدل حكم على أحدث عقوبة الحصة أو المحنة لمقرره قانون أو المعقوبة المحقة التى فقت بها المادة ٦٠ ، وهى لمادة التى نص فيها على محقق العقوبات حادثة «لحصة» لا أحداث ، أن يعفى «أحدى» عقوبات التأديبية لمبة فى لمادة «لحصة» المذكور — أى أنه محور للقاصى أن يتبع «قانون» العام ويحكم عقوبة حادثة . وهذا يدل على أن لمشرع جعل العقوبات التأديبية حورية للمحكم بحيث لا يحكم إلا إذا قنع القاصى بأنه مؤدية إلى إصلاح الحدث ، وإنما عثر لمشرع صغر السن من ظروف المحقة مع أنه كان يجب ألا يسمح لقانون الحكم على حدث عقوبة حادثة كالمجرم من عديم . وفى أكثر الأحوال يرجع سبب إحرار حدث إلى البنية التى يعيش فيها ، وهذا يجب أن يعطى له فرصة دائماً للائتمار عن هذه البنية ، وهذا صد ذلك أنه عرف قبل للإصلاح بأن عاد لارتكاب لجرائم بعد أن حررت معه الوسائل التأديبية يمكن بعد ذلك أن يوقع عليه العقوبات الحنائية العادية بشكل تدريجى أى يبدأ عقوبة حصة ثم تزد فى حالة العود .

لئلا نجد ذكره فى هذا الشأن أنه فى سنة ١٨٩٣ وضع مشروع قانون فى النمسا أريد فيه أن يكون مقبوس مسئولية الأحداث راجعاً إلى البيئة التى يعيشون فيها ، فدانست أنها بيئة رديئة لا يسمح فيها الأحداث إلا «بى» الألفاظ ، ولا يرون فيها إلا الأعمال لشائنة يكون من الظلم اعتبارهم مجرمين .

ب — قانون المتشردين الأحداث

(٣٠) أول ما يلاحظ على قانون المتشردين أنه يحدد السن التى يتربها الحدث متشرداً خمس عشرة سنة ، وهو فى ذلك متفق مع أحكام قانون العقوبات التى سقت الإشارة إليها . ومن الخامسة عشرة أصبحت غير مناسبة الآن ، ويجب رفعها كما سبق القول ، فادارعت من الرشد الجنائى فى قانون العقوبات ويجب أن يرجع أيضاً «لحصة» للأحداث المتشردين .

أولاً لاحظ أيضاً أن القانون قاصر على ثلاث طقات هم : طبقة المسئولين ، وطبقة من ليس لهم محل إقامة مستقر ولا وسائل للعيش مع وفاة أبويهم أو حبسهم ، وصحة المارقين من الطبقة الأبوية .

أولاً لاحظ ، بالنسبة للطبقة الثانية أنه كان من الواجب أن يكتفى بعدم وجود محل إقامة مستقر أو عدم وجود وسائل للعيش ، وهذا يتفق مع أكثر القوانين الأخبية ، والقانون الإنجليزي الصادر في سنة ١٩٠٨ مقرر باعتدال الحدوث متشدد إذ يتناول أو يتناول في بطرقات ، أو لم يكن له عامل أو حائط للصوم ، أو أقام مع المومسات ، أو تردد عهن ، أو التفتيد لدى أورده من أثره إخراج عدد من الأحداث عن مسجون لإصلاح مع كونه في أشد الحاجة إليه

أولاً يذكر المشرع شيئاً عن الأشخاص الذين يذهبون الأحداث ، بل التشدد أو التسؤل مع أن مثل هذا العمل يعتبر جريمة في كثير القوانين الحديثة هي قانون صدر في إنجلترا سنة ١٩٣٣ ينص صراحة على عقاب كل شخص يسمح بحدوث نقل منه عن ست عشرة سنة أن يتسؤل أو يذهب إلى ذلك ، بل ينص على عقاب كل شخص يكون موثقاً إليه بعبية مثل هذا الحدث إذا تركه يتسؤل .

§ - ٢ - قضاء الأحداث

(٣١) كان يقضى قانون سنة ١٨٨٣ أن يحكم مجرم لدى نقله عن ١٥ سنة أمام محكمة الجمع حتى لو ارتكب جريمة إذا لم يكن معه في المحكمة شخص يزيد عن ١٥ سنة . ونص على ذلك أيضاً في قانون تحقيق الحساب الصادر في سنة ١٩٠٤ في المادة ٢٤٢ منه . على أنه لم أنشئت محكمة الأحداث في سنة ١٩٠٥ أصبحت كل جنات من اختصاص محكمة الجنات ولو وقعت من أحداث ، ولكن هذا الحكم قد عدل بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي قضى بجعل بعض الجنات حكاماً إذ فُتحت بأعداد قنوية أو ظروف محففة ، بد نص في المادة الأولى منه على أن لقاضي الإجابة أن يأمر بحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي بدلا من إحالتها إلى محكمة الجنات إذا كان المتهم من الأحداث .

أولاً كما لحج العادية هي التي تفصل في قضايا الأحداث في كل بلاد القطار عدا مصر وإسكندرية . إذ أصدر وزير الداخلية مشورا في ٨ مارس سنة ١٩٠٥ قضى بإنشاء محكمة أحداث في القاهرة ومشورا آخر في ٨ مايو سنة ١٩٠٥ بإنشاء محكمة أحداث أخرى في الإسكندرية ثم أنشئت نيابة خاصة للأحداث في سنة ١٩٢١ في القاهرة والإسكندرية

(١١) كان أول قاض للأحداث هو المرحوم عبدالحق ثروت بك (صاحب الدولة عبدالحق ثروت باشا)

(٣٢) الفكرة في إنشاء محاكم خاصة بالأحداث شائعة الآن في أكثر بلاد العالم المتحدين . والعرض بها تخصص قضاء حد سوع من القضاة ، إذ أن العرض و حقيقته هو تهديد الحدث لا عقبه . وقد سح الأمر بعض بلاد كمص الولايات لأمر بكنة أن تحت القضاء في مسائل الأحداث للسيد س ، وذلك « عتر أن السيد أقدر من الرجال على فهم حالة الحدث ودراسة مصيته وعلاجه بالطريق الذي يصلح لتقويمه .

(٣٣) أهلى كثير من البلاد يقوم « الفصل في مسائل الأحداث قاصي تخصص في دراسة حدتهم ، و يدونه مساعدون من الرجال و النساء يجمعون له معلومات و به عن الحدث وعن نشأته و لئله التي يعيش هم ، و حد أهله لمادية و لاجتماعية ثم تحرى محاكمة الحدث في حالة لا عدية هب خاصة من مصادر السلطة لموجودة في محاكمة لأخرى . وهذه محاكم ليست مفتوحة للجمهور ولا يحضرها إلا أشخاص معينون .

أولا يوجد شيء من هذه الأنظمة في مصر ورجال البوليس هم الذين يحققون مع الأحداث كما يحققون مع المجرمين ركاز ، ولا تحت حالة صغير نسبته أو بعائيه ولا لأسباب التي أدت إلى إجرامه ، ولا واحد أشخاص متخصصون في جمع هذه المعلومات أو حميات تساعد القضاء و تحت مسائل الأحداث تحت وافي . كذلك محاكم لأحداث في مصر في حداث علية هب كل لمظاهر التي توجد في محاكم مدنية الأخرى . مع أنه ثبت أن العسة في محاكمة الأحداث لها نتائج سنية إذ تعود الصغير لمحاكمة ، وقد تدفعه إلى المص في طريق الإجرام رعة مه في الشهره بسبب الوقوف أمام الجمهور إذ يعتقد أن في ذلك بطولة ونفرا .

(٣٤) لومصر و ان كانت قد سقت بعض البلاد الأخرى في تخصص محاكم للأحداث إذ أنشئت هذه محاكم هب سنة ١٩٠٥ إلا أن هذه محاكم لا تزل على حالة التي أنشئت عليها مد نحو ثلاثين سنة فلم يوضع لها نظام خاص ، بل هي تتبع الإجراءات المدنية مثل كافة المحاكم الأخرى وفضلا عن ذلك فالب لم تنشأ إلا في مصر و الإسكندرية ، و توى قضاء في كل مهما قاص مدتب من محكمة الاستدئية و ستر كل أن وآخر . مع أن البلاد التي أحدثت نظام محاكم لأحداث وصغت حد إجراءات خاصة تحالف الإجراءات المدنية في محاكمة المجرمين البكار ، و جعلت للقضاء هب نظام يضمن ستر القضاء حتى يتخصصو في معاجة الأحداث و تقوم أخلاقهم .

(٣٥) لؤمى « لاحظ أيضا على التشريع المصري أنه أحار لمجرم الحدث أن يستأنف الحكم صدر عليه إلا في حالة الحكم « لتأديب الجسائي هب غير قابل للاستئناف (مادة ٢٤٣ من قانون

تحقيق الخبايا) ، أى أنه يجوز استئناف جميع الأحكام الأخرى حتى الحكم «تسليم وى الواقع يجب تعجيل استئناف الأحكام الصادرة و مسائل لأحداث فدر الإمكان كأب ينصر حق الاستئناف فيها على البائة العمومية مثلا إذا رأيت فى الاستئناف مصلحة عامة أو فائدة للصغير ، وبذلك لا يستاد الصغير كثرة المحاكمات .

لأنه تحسّر ملاحظته أن محاكمة الأحداث استافا لا تخصص لها دائرة معينة فى المحكمة الابتدائية أو جلسة خاصة ، بل تنظر القضايا الاستئنافية للأحداث مع بقية جميع المستأنفة ، وتجلس الأحداث مع بقية مجرمين لمطورة قصديهم فى جلسة ، وشهودون كل محاكمات التى تحصل فيها .

(٣٦) ألومبس أن يعطى لقاضى الأحداث سلطة توسع من سلطة القاضى العادى ، لأن مهمته فى الواقع هى تربية الصغير ، وله أن يتحد و ذلك كل الوسائل التى يراها مؤيدة للعرض . ومعللا قصص بعض التشريعات كالتشريع الإيطالى حدث والتشريع الهوللندى بأن للقاضى سلطة واسعة ، وله أن يعلق حكم على مده بحرية بحيث إذا ارتكب حدثا شامدا حريمه أخرى بعد طله للحكم ، كما أن له أن يقضى «نعفو عن ملتهم أو يوقف سعيه الحكم الصادر عليه . وذلك كله راجع لأن الصغير فى حاجة إلى رعاية ولعطف حتى يمكن ، بدده وإعادته ، إلى الطريق القويم .

ألومبس أيضا أن يكون لقضاة المدن يتخصصون فى شؤون الأحداث غير معرضين لنقل من محاكم الأحداث حتى يكتسبوا بالمراسم عدتهم على إلقاء الأحداث من وحدة الإحرام . وهذا مثل و لتشريع البلجيكي إذ يقضى قانون صادر فى ٢ يولييه سنة ١٩٣٠ بأن يمين فى دائرة كل محكمة ابتدائية قاض يتولى معاونة النيابة الحكم فى مسائل الأحداث ، ويسمى قاضى الأحداث ، ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(٣٧) لويلاحظ كذلك أن المجلس الاحتياطى ليس مموعا «لجنة للأحداث» وهم لا يحجرون فى مكان خاص ، والتشريع المصرى ذاته يحجر المجلس الصغير احتياطيا فى السجون العادية . فالمادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تعصى بنحو أن إلقاء الصغير المحكوم بتسليمه إلى مدرسة إصلاحية و السجن مؤقتا إلى حين نقله منه ، ويجب تخصيص مكان فى إصلاحية الأحداث أو فى محل آخر مماثل له يحجر فيه الصغير احتياطيا ، على ألا يكون ذلك إلا إذا قصت به الضرورة القصوى ولمدة وجيزة جدا .

٣ - وسائل تحقيق الأحداث :

(٣٨) حدد القانون على وسائل تأديب الأحداث التي يمكن أن يقضى بها القاصي ثلاث وسائل : التسليم والصرب وإرسال إلى مدرسة إصلاحية . وكان قانون العقوبات القديم مقتصرًا على وسيلتي التسليم وإرسال إلى مدرسة إصلاحية ، وأضيفت إليهما وسيلة الصرب اقتداءً من القانون الإنجليزي . وسنذكر عن كل هذه الوسائل وبين بعض ما يتعلق بها .

أولاً - التسليم :

(٣٩) شخص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على أنه يجوز للقاضي أن يقرر تسليم المحرم الحدث وليديه أو توصيه إذا اتزم بوضع أو توصى في حصة كاتبة بحسن سيره في مستقبل .

أقول : نلاحظ على هذا النص أنه قصر التسليم على "والدين أو وصى" ولم يشر إلى حالات أخرى يكون فيها حدث قد فقد وليديه ولا وصى له ، كما أنه أغفل الحالات التي يكون فيها ونداء حدث غير أهل لربيته سواء أخلاقهم أو لأنهم السب في دفع الحدث إلى الإحرام . وقد كان نص قانون العقوبات القديم أفضل من نص حالي إذ كان يقضى في المادة ٥٨ بإمكان تسليم الحدث "لأهله أو من يتكفل به من ذوي الشرف والاعدار" . وأكثر تقويض حديثه لانتعصر على حرمان تسليم للتوابع ، بل تقضى في بعض الأحوال ببيع الطفل من ولاية أبويه وتسليمه إلى غيرهما من الأشخاص المؤنوس بهم الذين يستطيعون تربيته الصقل وبوجبه وجهة قويمه .

(٤٠) أو يحسن أن ينص التشريع المصري حكمًا بحر إبعاد الطفل عن وليديه وتسليمه لغيرهما إذا ثبت أن وجوده مع أحدهما يؤدي إلى إفساده .

(٤١) لو كذلك لم ينص القانون على ضرورة إقامة الحدث مع شخص لدى يقضى بتسليمه إليه ، إذ لا فائدة من تسليمه لشخص لا يقيم معه . وقد حصل كثير أن يقضى بتسليم أحداث لأناسهم مع أن هذا التسليم صوري لأن الأب ليس له محل إقامة أو أنه مروح غير أم الحدث ولا يجب أن يقيم معه ابنه .

(٤٢) أو قد نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات على مسئولية المسلم إذا ارتكب الحدث بعد التسليم جريمة أخرى في مدة معينة ، إلا أن هذه المسئولية تكاد تكون تافهة إذ نص المادة المذكورة على أنه إذا حصل الترم لمسلم بناءً على ارتكاب الصغير المحرم مخالفة ، ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى ، يحكم على المترم بعرامة لا تزيد على ٥٠ قرشًا مصريًا .

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكاب جنة أو جنابة ، ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى ، يحكم على الملتزم بعرامة لا تزيد على حبيه مصرى إن كانت الجريمة الثانية محادثة أو حبيه مصرى إن كانت حصة أو حابة . ومثل هدد بثبوت تبسطة التى لا تتجاوز عرامة حيهين لاتمت التسم على مرة قلة لصغير والسعى فى صلاحه مع أن مستويه فى بعض القواين الأخبية قد تصل إلى الحبس إذا عاد الصغير إلى ارتكاب جريمة أخرى ، وهو ما يعنى به القبول التام والى بدارك الإنسان ، وتصل إلى عرامة مالة كبره كما هو الحال فى القبول الإحدى والى بدارك . وهذا يجب أن يصح المشرع على عقد المسلم فى حابه عود بطل وارتكابه جريمة أخرى بقوة أشد من العقوبة الحالية بأن يقضى عليه مثلاً بالحبس أو برامة ذات قيمة

(٤٣) كما ملاحظ على المادة ٦٢ منه الذى ذكر أنها جعلت مسئولية التسم موقوفة بمدة سنة أشهر أو سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى مع أن تاريخ ارتكاب جريمة لأولى لا أهمية له فى هذا الشأن ، إذ قد تمضى مدة طويلة بين ارتكاب الجريمة والحكم بالتسم بحيث لا يتبقى من سنة الأشهر أو السنة المقررة فى القبول إلا زمن يسير . وقد يحدث أن يرتكب صغير ، إذا كان مفرحاً عنه ، فى المدة من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى والتسلم ، جريمة أخرى ولا يمكن أن يكون لمشرع قد أراد عذر التسم مسئولاً عما يرتكبه صغير قبل التسم الذى يعنى به المحكمة . وهذا يجب أن يعدل النص بحيث يصح مبدأ مسئولية الملتزم من تاريخ الحكم بالتسم ، كما يجب أن تجعل مدة المسئولية طويلة ، لأن مدة السنة لأشهر أو السنة المشرع إليها فى المادة ٦٢ غير كافية لمراقبة الصغير مراقبة تبعده عن طريق الإجرام .

(٤٤) لوكنى يمكن محاربة التسم الذى يصح فى مراقبة الصغير لمسلم إليه يجب أن تظم سجلات تثبت فيها الحكم بالتسم وتاريخه ، لأن التعليقات الحالية خاصة بالسوابق تعفى بعدم إثبات التسليم فى صحيفة سوابق المحرم المحدث . وليس معنى هذا أن يذكر التسليم فى صحيفة السوابق من يمكن إنشاء سجلات خاصة يمكن الرجوع إليها لمعرفة ما إذا كان قد سبق تسليم المحدث ، على ألا يقتصر فى هذه السجلات على إثبات التسليم ، بل تثبت فيها كافة الخراءات التأديبية الأخرى التى توقع على المحدث ، وتكون هذه السجلات خاصة وسرية ، ولا يسمح بإعطاء صور منها لغير أمثبات نقضائية كالمحاكم والبلديات ، لأن هذه الخراءات ليست عقوبات وإنما هى وسائل تأديب . إذا هدت أخلاق الصغير ، ووحد عملاً يلزم للحصول عليه تقديم صحيفة حابة من السوابق يجب أن تعفى له صحيفة حالية من الخراءات التأديبية التى سبق أن توقع عليه فى حادثته ، إذ شوهده من لحرمة أن وجود هذه الخراءات يجمع فى أحوال كثيرة إلحاق الشخص بعمل شريف ، وسهر

الأساس منه ، ويقتل الثقة به . وهذا يحس عدم تطبيق نظام السوابق العادي على الأحداث ، والاكتفاء بسجلات سرية بين قها خبراء التأديبية التي توقع عليه ، ومن هذه السجلات يمكن معرفة ما إذا كان قد سبق الحكم بتسليم الحدث ، ويرجع هذا التسليم . وبذلك يمكن تطبيق الأحكام الخاصة بمسئولية المتسلم ^(١) .

ثانيا - التأديب الحسائي :

(٤٥) نص قانون العقوبات في المادة ٦١ على أنه يجوز للقاضي أن يقرر تأديب حدث تأديبا حسائيا إن كان علام . ونص في المادة ٦٣ على أن التأديب الحسائي يكون نصرب لمحكوم عليه بمصا ربيعة ، ولا يجوز أن يزيد عدد النصربات التي يحكم بها القاضي على ١٢ في المحاكمات و ٢٤ في الجمع والمحايات .

لويلاحظ على هذا النص أنه قصر الحكم «تأديب حسائي» على المذكور ، وقد يكون ذلك راجعا إلى الاعتقاد بأن السات لا يمتص النصرب . ويحس أن نعم التأديب الحسائي على المذكور والإثبات على أن يوكل نهيدة «لعنة الإثبات» إلى النساء وقد أضررت فعلا بمص القوايس الأحيية الحديثة تأديب السات حسائيا ، من ذلك القنون لدايجركي . كما أن اللاتمه له حلية «إصلاحية» الأحداث بالغيرة تعير نصرب السات لمحجورات بالإصلاحية إذا ارتكس ذبا نستحق الخراء

ثالثا - الإرسال للمدرسة الإصلاحية :

(١) الأحكام المتعلقة بإرسال الأحداث للإصلاحية :

(٤٦) نص قانون العقوبات في المادة ٦١ على أنه يجوز أن يقرر القاضي في مسائل الجمع والمحايات إرسال لمحرم الحدث إلى مدرسة إصلاحية وأن يقرر تأديبه حسائيا إن كان علاما . والجمع بين التأديب الحسائي وإرسال للمدرسة إصلاحية لا معر له على الرغم مما راه بعضهم من أن التأديب الحسائي عمهد للأثر الحس الذي يمكن أن تفعه المدرسة الإصلاحية .

(٤٧) لوقد عدل المشرع المصري الحكم الخاص بالمدة التي يقصها الحدث في المدرسة الإصلاحية فقرر في المرسوم هاديون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ أنه لا يجوز في أية حالة إعاؤه أكثر من خمس سنين

^(١) أذكر أي أنساب بداية الأحداث مجلا خاصا لإثبات التسليم تكون فيه نعمة القمية وموضوعها وتاريخ الحكم بتسلم الحدث .

ولا بعد بوجه من ثمانى عشره سنة كاملة . وقد أصاب المشرع فى تحديد تقصى سن للنقاء فى الإصلاحية ثمانى عشره سنة ، ولكن لا يوجد ما يدعو لوضع تحديد آخر وهو ألا تزيد امده لى تقصى حدث فى الإصلاحية على خمس سنين . وذلك لأنه توجد حالات يكون من المفيد فيها أن يمتد حدث أكثر من خمس سنوات مادام لم يسبق من ثمانى عشره سنة مثال ذلك إذا أرسل حدث للإصلاحية وسه ثمانى سنوات مثلاً قد لم تسمح له بالنقاء فى الإصلاحية إلا خمس سنوات فإنه يخرج منها وعمره ثلاث عشره سنة ، وفى هذه سن قد يكون الحدث معرضاً للإفساد خصوصاً إذا عاد إلى البيئة التى أراد إنقاده منها ، إرساله إلى الإصلاحية . لذلك قصت بعض القوانين الأحادية بعدم تحديد مدة النقاء فى الإصلاحية إلا من حيث السن ، فقصت المادة ٦٨ من قانون الأحداث الصادر فى إنجلترا سنة ١٩٠٨ بأن المحرم لحدث لدى إرسال إلى مدرسة إصلاحية يمكن أن يبقى فيها حتى بعد بقضاء لمدة التى تقرر فى الحكم الصادر عنه مادام لم يسبق تسع عشره سنة .

٤٨) لؤى محمد ملاحظته أن المادة ٦٤ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ كانت تقضى بأن المحرم لحدث لدى سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز فى أية حال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر . وعند تعديل هذه المادة فى سنة ١٩٣١ (المرسوم بقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣١) حذف هذا النص وكتبتى تحديد أقصى مدة يمكن بقاء الحدث فيها فى مدرسة إصلاحية .

لؤى محمد منهم من التعديل لحديد أن المشرع رأى إضارة إرسال حدث مرة ثانية لمدرسة إصلاحية ، ولكنه لم يوضح ما إذا كان قدر الخمس السنوات مقصور على مرة واحدة التى رسل فيها الصغير إلى الإصلاحية أم يمكن بصور تكرر فيها لو أعيد لحدث مرة أخرى للإصلاحية . وبول هذا النص ، إذا ألقى قيد الخمس سنوات ، واكتفى بعد بوجه ، حدث سن ١٨ سنة أى يمكن أن يشترط دائماً ألا يبقى فى الإصلاحية من تتجاوز سنه الثمانى عشره سنة .

لؤى محمد الأحوال التى تدعو لإعادة إرسال الصغير للإصلاحية بعبارة ، إذا كثرت ، يحصل أن يرسل حدث إلى الإصلاحية وسه ثمانى سنوات ، ويحل سبيله منها بعد أربع سنوات أو خمس ، ثم يترك حرية أخرى مدحروحه وهو فى الكلفة عشره أو الإربعة عشره فيجب فى هذه الحالة أن يعطى فرصة ثانية ، عادة إرساله للإصلاحية يمتد فيها حتى يسبق ثمانى عشره سنة .

(٤٩) لؤى محمد ملاحظته بشأن وسائل تأديب الأحداث أنها لا تتضمن وسيلة أخرى نافعة وهى التوبيخ أو التأنيب . وهذه الوسيلة موحوده فى بعض القوانين كالقانون الهولاندى وإذا

أصبحت إلى وسائل التأديب في العيون المصرية والقاضي يصعب أن يطبق في الجرائم البسيطة .
 بالنسبة للأحداث الصغرى السن ، و بصفة عامة نستطيع تطبيقها كلها وحد أن ظروف الحدث
 لا تستدعى توقيع حر ، تحر كالصرب مثلا وكل من يصل بمرتب لأحدث يعلم فائدة التوبيخ
 وأثره في نفس الصغير في أحوال كثيرة . وقد لحظ إليه كثير أثناء شتتى بياة الأحداث
 ووجدت له فائدة كبيرة ، كما دعا إليه بعض زملائي ندرس شغلواهمد البية وقرروا أن
 التوبيخ أدى في بعض الأحوال إلى إصلاح الصغير ارجع مقالا للأستاذ طاهر رشيد عبد ما كان
 ويكلا لاية أحدث مصر بحجة لخدمة سنة البعة صفحة ٦٦٣ . قد نقى من نسبة
 أو المحكمة تستطيع دائما أن تلجأ لوسيلة التوبيخ دون حاجة إلى الص عيب ، ولكن هذا لاللاء
 لا يكون ، لا اجتهد من القاضي ولا يصح عنه في الحكم ، فيحسن أن نشار بيه في التشريع حتى
 يكون له أثر قانوني .

٥٠) كذلك يمكن في التشريع الإلزامى أن يعصى بعضى سترنة لحدث بترنة مقترنة بشرط
 تعهده أو تعهد دويه بحسن سيره وسلوكه ، أو بترنة مقترنة بمرقه بوساطة صابط محقق للرقابة
 (probation officer) وهذا نظام مفيد حد إذ يمكن أن يتعدى به القاضي بحارة لحدث
 أو يرسله للإصلاحية إذ كان هناك أمل في إصلاحه . وبحسن إدراك مثل هذا نظام
 في مصر .

(ب) نظم الإصلاحيات :

(٥١) الأيوحد في مصر ، كما سبق نقول ، عبر مدرسين إصلاحيتين للأحداث - الأولى
 إصلاحية أحدث ، خيرة وهي مخصصة إلى قسمين أحدهما للدكور والآخر للنسات . والكاتبة إصلاحية
 الحفل الصاعية للدكور . وكلت الإصلاحيتين مدان مصلحة السجون . ولا يوجد إصلاحيات
 منشأة من لأفراد ، وإن كانت هناك بعض ملاهى خيرية معدة لتربية الأيتام ولا يرسل إليها الأحداث
 المحكوم دراسهم لمدرسة إصلاحية . على أنه يمكن أن تتفق الحكومة مع بعض هذه الملاهى لتقبل
 لأحداث المحكوم دراسهم إلى مدرسة إصلاحية مقابل مساعدتها ماليا . وبذلك تستطيع الحكومة
 أن تشترك في سظيم هذه الملاهى حتى تصلح لهذا الغرض وتتحقق من الصعظ الواقع على الإصلاحيتين
 الحكوميتين .

(٥٢) ثوى أكثر لبلاد بوحء إصلاحيات؁ كل منها معدة لأحداث من عمر معين هي لحيكا مثلا بوحء إصلاحيات للأحداث الذين لم يسعوا ١٣ سنة كاملة مثل إصلاحية روبس لوبد Ruyssel lede وإصلاحيات للأحداث بين ١٣ و ١٦ سنة مثل إصلاحية ايرس Ypres ومول Mol. وإصلاحيات لمن تريد سبهم على ١٦ سنة مثل إصلاحية سانت هوير Saint Herbert. كذلك في إنجلترا بوحء مدارس صناعية للحرمين الأحداث الذين لم يسعوا اثنتى عشرة سنة وللشردين الذين لم يسعوا أربع عشرة سنة ومدارس إصلاحية لمن كانت سبهم بين ١٤ و ١٦ سنة ومعهء تسمى معاهد بورستال لمن رادت سبهم على ١٦ سنة.

كذلك بوحء في فرنسا مثل هذا التقسيم .

أما في مصر فلم تخصص إصلاحيات للأعمار المختلفة. وكل ما فى الأمر أن حصصت إصلاحية الحيرة للشردين؁ وإصلاحية المرح للحرمين بدون تميز فى العمر. وبذلك لا يستطيع الهشون بالأمر فى هاتين الإصلاحيتين أن يصعوا نظما تنفق مع عمر كل حدث؁ بل يسع بالنسبة لكل نظام واحد تقريبا. وهذا أمر لا يتفق مع قواعد التربية الحديثة ولا يمكن أن يؤدى إلى الإصلاح المنشود. خصوصا وأن عدد الأحداث فى كل من الإصلاحيتين كبير جدا لا يسمح بلف تميز بالأمر فى الإصلاحيتين بأن يعطوا عناية لوجهة لكل حدث حتى يتم إصلاحه. وستكلم الآن بصفة عملية عن نظام كل من الإصلاحيتين؁ وقد رتبها أحرارنا نسبة هء الحدث.

١ - إصلاحية الأحداث بالحيرة

قسم الذكور :

(٥٣) قسم لذكور إصلاحية الحيرة مخصص للشردين ويسمى الأحداث فيه إلى فئتين . فئة أقل من سن ١٣ سنة وفئة فوق هذه السن؁ ولكل فئة مكان على حدة للنوم واللعب كما أنه يخصص لكل من الفئتين وقت معين للتعليم بالورش الصناعية أو بالمدرسة بحيث لا يجتمعان معا. ولكن ذلك لا يمنع أن كلا من الفئتين حاصص لنظام واحد؁ ولا يمكن للشرفين على هذا النظام من صغار أو صباط أن يمرروا فى المعاملة بين الصغير والكبير خصوصا وأن عددهم كبير جدا؁ مع أنه يجب التمييز فى المعاملة بين الأطفال الصغار والأطفال الأكبر سنا؁ فالأولون يحتاجون عناية خاصة فى الطعام والنوم والنظافة والمعاملة. وليس أدل على ذلك

من أنه قد عهد في الإصلاحات الفرنسية بربية الأولاد الذين نقل منهم عن ١٣ سنة إلى
سدت ، كما أنه أثير في المدرس الصناعية في إنجلترا أن يسكن صغار الأولاد خارج المدارس
عد أشخاص ثبت بياهم حتى تكفلوا بالعديه بهم و رحتم والتقسيم إلى فئة أقل من ١٣ سنة
وفئة أخرى أكبر من هذه ليس هو لنظم الوحيد لمنع في الإصلاحية فليس هناك نظام لتقسيم
الأولاد بحسب حالتهم العقلية أو النفسية . ولذلك يوجد بين الأحداث بعض صعبى الإدراك
أو المصابين بالله دون أن يكون لهم نظام خاص يتفق مع حالتهم .

لأصلاحية خيرة مدرسة لتعليم الأحداث الكتابة والقرأة والحساب ، ويتبع في تعليمهم
ربامج المدارس الإلزامية تقريبا .

كما أن هناك حملة مصاعات وهى الموسيقى والحدرة وخدمة الردة وخدمة العسكرية
وعمل السجاد والكراشى والأدوات الجلدية والحزم .

وهناك أيضا قسم للترزية وقسم لى الملابس

(٥٤) أنظام هذه الإصلاحات كسظم السجون ، لأنه محقق ، ويقوم به سجون وصراط
معدون على أعقاب السجون ، ولكمهم صون بالأحداث بدم ، نسمع لهم نظام لسجون والعدد
الكثير المعهود إليهم الإشراف عليه .

لوجود في إصلاحية الخيرة عدد من المجرمين الدائمين . وقد أحضروا من السجون الأخرى
للقيام ببعض الأعمال الثقيلة مثل التطيق وحمل الأشياء الثقيلة وأعمال المهيز وهكذا ، ولكمهم
منفصلون في معيشتهم عن الأحداث .

(٥٥) الأولاد أحداث مكافآت خاصة قررت سظام حديد كان من شأنه تقسيم المكافأة إلى حملة
أقسام قسم للصناعة التى تتعلمها الحدث ، وقسم للدروس ، وقسم لعمله في المدرسة ، وقسم
للأخلاق . وقد ريدت المكافأة أمير تكيفية نسمع أن يكون للحدث عدد حروجه بصعة حبيبات
يمكن أن يستعين بها كراش مال عند الإفراج عنه .

(٥٦) لأفضل اختيار الصناعة التى سيم لكل حدث يترك مدة ستة شهور تحت الملاحظة ،
ويسمع له بالاستقل في أقسام الصاعات المختلفة حتى يظهر ميله نحو صناعة خاصة ، أو مدى
أحياراً معيناً ، فيعرض أمره على لجنة معينة ، وهذه اللجنة تقرر الحرفة أو الصناعة التى ترى إلحاقه
بها .

(٥٧) أو صلاحية المذكور ٥٥٣ علما حكم عليهم بالإرسال للإصلاحية للتشرد و ٢١٤ غلاما حكم عليهم لمروقهم من سلطة آباءهم أو أولاء أمورهم . كما أن بها ٥٦ علما مرسلين من إصلاحية أحداث المخربين والمرح لصلاحهم في مستشفى إصلاحية أحداث الخيرة نظرا لعدم وجود مستشفى بصلاحية المرح .

(٥٨) أو هناك نظام إحارة الأولاد لموجودين بالإصلاحية . وهذه الإحارات تمتع في شهر أغسطس الأولاد الذين مضى على وجودهم في الإصلاحية مدة سنة ، ويسأل كل علام مصت عليه هذه المدة عن لمكان لدى رغب في قضاء الإحارة به ، ويستعلم إداريا عن الأشخاص الذين يود العلام قضاء الإحارة معهم حتى يثبت من هذه التحريات أن سرهم حسن فيسلم لهم العلام مدة الإحارة .

ولكن ظهر من التجربة أن التحريات الإدارية ليست دفعه . فقد حدث كثيرا أن سلم الأحداث لأشخاص محرمين أو سيئ السيرة ، بل في بعض الأحيان لأشخاص لا تربطهم بهم أية قرابة وإنما اختارهم الأحداث ليكونوا أحرار مدة إحارتهم بدون أية رقابة . وليس هناك أى حرج على الشخص الذي يتسلم الحدث مدة الإحارة إذا أهمل في مراقبته ، أو إذا لم يعيد الحدث إلى الإصلاحية بعد انتهاء إحارته . وهذا كله راجع لعدم وجود لحظ محصنه رعاية لأحداث تتولى إشراف عليهم خارج الإصلاحية ، كما أنه يرجع أيضا بسطه تسليم الأحداث مدة الإحارة ، لا تتولى الإصلاحية أو الإدارة تسليم الحدث إلى ذويه وسعادته بواسطة مدوب بها أو من الوليس ، بل إن الشخص الذي يتسلم الحدث يحصر تسليمه من الإصلاحية . ويتعهد عادته ، وفي بعض الأحيان لا يعود الحدث بعد الإحارة فيكلف الوليس البحث عنه ، وقد يرتك في هذه المدة جرائم أخرى .

(٥٩) أو يلاحظ ، لائحة لأحداث محكوم عليهم بسبب المروق أنه يمكن حلاء سبيلهم في أى وقت متى طلب ذلك من صرح ، مدة الدعوى عليهم أو من يقوم مقامه ، كما تقتضى بذلك عقرة الثالثة من المادة الرعة من قانون لأحداث المتشردين الصادر في سنة ١٩٠٨

لقد أساء كثير من أولياء أمور الأحداث المتشردين استعمال هذا الحق . فقد علمت أشياء ريارقى الإصلاحية أن بعض الأباء لا يتركون أولادهم المدة الكافية ، بل يسرعون في طلب إعادتهم . وفي بعض الحالات لا تمضى على خروجهم مدة قصيرة حتى يسيدوهم مرة أخرى للإصلاحية وهكذا . وبذلك لا يتمكن الفلام من الاستفادة من الإصلاحية ولا من الحصول على

أى تعليم أو صناعة في خارج . ومن أمثلة ذلك ما علمه نبال علام أرسل إلى الإصلاحية ثم استعده والده بعد مدة قليلة ولم يحص إلا مرة قصيرة حتى أعده ، في الإصلاحية وتكررت الاستعدادة والرد مرة أخرى . فمثل هذا علام حرم من لدرسة أى كان سائر فيها ولا يمكن أن يستفيد شيئ من الإصلاحية بسبب عدم استقراره فيها .

لوقد علمت من الناس بالأمر في إصلاحية حنة أنها أصبحت مزدهرة ولا يوجد بها حال للأحداث جديد . ولهذا أوقف إرسال الأحداث إليها مدة سنة ونصف سنة تقريباً .

قسم الإناث :

(٦٠) الإناث قسم خاص من في إصلاحية حيرة . وهو عماره عن ساء خاص بمحور للقسم الخاص ، سين ، ويشرف عليه مأمور إصلاحية البن على أن له رئاسة مسئولية تنوب دارته الفعلية .

للقسم الخاص ، الإناث معد للاب لمشردت ومحكوم عليهن الحرثم ، لأنه لم يحصص لآن مكان للحديث لمشردت معد عن مكان الخاص ، محرمات كما هو حال بالنسة للذكور .

(٦١) للإصلاحية ذات مخنفة عن إصلاحية لذكور في عدة أمور . وأول ما يستلفت النظر فيها أنها لا تعطى لرتبها صورة من السجون بخلاف إصلاحية لذكور ، حيرة فاشها ، ورغم من المجهود حسن لدى سنده القامون بالأمر فيها ، مطبوعة نظام السجون . فلها أسوار السجون ، ومساكن كبرى لسجون ، ويديرها صباط من صباط السجون يعملون إليها من أى سجن آخر ، عشار أنها حلفة من حلفات سجون في ناطر المصرى ، ويشرف على الأحداث سجون عاديون ، ويسم الأحداث في عمار أرضية ، وعلى فراش من الفش كما هو الحال في السجون لأخرى .

أما إصلاحية البنات فهي عماره عن ساء في وسطه حدائق ، ويسم البنات في حجرات واسعة في طبة مرتفعة عن الأرض ذات بواقد تدخلها الشمس والهواء ، عبر أن فرشهن لا يزال من الفش على أن أهم مبره في إصلاحية البنات أنه يشرف على العمل فيها سيدات . ويظهر أثر هذا

الإشراف هنا في ترسة السات وفي ث روح المحبة بينهن وبين لقاءات برهنهن وهذا يدل على أن أفضل طريق لتهدب الأحداث بين أوسات هو أن يوكل أمرهم لسيدب و يوحد الآن في مصر من نقيات والسدت المتعلقات من ينطقن القيام بهذا العمل على أكمل وجه .

(٦٢) أولا بورع في الإصلاحية الخاصة بالسات صاعات محتفة كما هو الحال في إصلاحية الس الحيرة ، بل علم سات جميعا كافة أبواب التعلم الموجوده بالإصلاحية وهي التدبير المنزلي والحيكة والعسل والكي ومادى بعض العلوم كاللغة العربية والحساب والرسم .

(٦٣) لوهاك هرق هام بين إصلاحية السات وإصلاحية الس الحيرة والمرح . فيها ترك الحدث عند خروجه من الإصلاحيتين سالفى الذكر بدون أية رقابة فان هناك رعاية للسات الاتى يتخرج من الإصلاحية . وهذه الرعاية وإن كانت غير كاملة ، لا أهم يصلح نواة لوضع نظام لرعاية الأحداث بعد خروجهم من الإصلاحية .

للسات الاتى ليس لها أولياء أمور تحتفظ بدرة الإصلاحية بالإشراف عليهن بعد الإفراج عنهن ، فتولى رئيسة إصلاحية اختيار من لقتل في البيت إذ كثيرا ما تستخدم طلمات للإصلاحية يطلب فيها أصحاب أن يسمح لهم باستخدام بعض سات عد الإفراج عنهن فتحرى دائرة الإصلاحية عن أصحاب هذه الطلمات وتختار الأصح منها . ولا يقف الأمر عند ذلك بل تحتفظ الإصلاحية للسات مجموع المكافآت التى تكون مستحقة لها عن مدة وجودها ، ونصبتها لها في صندوق التوفير ، ثم تتولى الإصلاحية أيضا تسلم مرتب الشهرى الذى يعطى للسات عند استخدامها ، ونضيف هذا في صندوق التوفير إلى مبلغ المكافآت . ويستمر الإصلاحية في رعاية السات حتى في الزواج وهى التى تحتار هذا الزواج ، وتتولى ترويحها ، وإعداد ما يلزمها من ملابس وأمتعة من المبالغ المحفوظة لها . أما إذا كان للسات ولّى أمر قسم إليه شرط أن يثبت من التحريات التى تجرئها المصلحة أن ولّى الأمر هذه قويم الأخلاق ويمكن الاطمئنان إلى وجود السات في رعايته ، أما إذا ثبت غير ذلك فتعامل السات معاملة من كانت بلا ولّى أمر .

(٦٤) لكى أنه طهر من التحرية أن كثر السات الاتى يحكم عليهن مرة أخرى بعد خروجهن من الإصلاحية من ممن سبق أن سلمن إلى أولياء أمورهن ، والسبب في هذا راجع إلى أن تحريات

الوليس عن أولياء الأمور هي محرمات « قصص » ، ولا يسعى أن يتخذ أساسا لمعرفة المستوى الحقيقي لأولياء الأمور . ولو كانت هناك جمعية رعية تتولى فحص حالات أولياء الأمور قبل أن تسم السات لهم صدحروهم من لإصلاحية لأمكن الوصول إلى معرفة « . إذا كانت بيئة أولياء الأمور تليق بإيواء البيت مرة أخرى أم لا .

(٦٥) ألتنع بذكره إصلاحية السات حله خديشات نتي حرجن منها فهدك نظام يقصى بأن يتجرى الوليس عن كل بنت حرجت من لإصلاحية . ويرسل تقريرا عنها كل ستة شهور ، ولكن نظام التحرى يوزنه في كثير من الأحيان شيء من الدقة غير قليل .

الإصلاحية للمجرمين الأحداث المرح :

(٦٦) بدأت هذه الإصلاحية « هناك في سنة ١٩٢١ كمدرسة صناعية تابعة لوزارة المعارف وكانت تسمى مدرسة لحفص صاعى ، وأعدت لقبول المتشردين الأحداث . وفي سنة ١٩٢٥ ألحقت بمصلحة السجن ، وسميت إصلاحية ، ونقلت لجهة قريبة من المرح ، وحصصت للأحداث المحكوم عليهم صفوات حائية ، وحملت إصلاحية المذكور بالحيرة مقصوره على المتشردين . وكان هذا التحصيص فائدة عملية . لأن للمجرمين الأحداث ردون من جهات متعددة في القطر وأكثرهم من المديرات . ولما كان الأحداث القادمون من المديرات قد نشأوا نشأة راعية فقد رعى من الأفضل أن يرؤى رعية زرعة ثلاثم البيئة التي نشأوا فيها ، لهذا كان إرسالهم لمدرسة راعية أنسب حالتهم من إرسالهم لإصلاحية صناعية . أما الأحداث المحكوم عليهم بمقتضى قانون التشرد فهم القادمون من المحطات و بعض المدن الكثرة مثل بورسعيد وطنطا والمنصورة لأن قانون التشرد نص فيه على أن ينعقد في محافظتي مصر والإسكندرية ويجوز أن يعمل به أيضا في جهة أخرى بقرار من وزير الداخلية ، وقد صدر صلا قرار لسريانه على بعض المدن الأخرى ولكنه لا يسرى على كافة أنحاء القطر مثل قانون العمومات . وأكثر الأحداث القادمين من المدن لا يحتاجون إلى الرعية ، بل الأفضل أن يعملوا حرفة أو صناعة ، لهذا كان من المفضل عمليا أن تخصص لهم الإصلاحية الصناعية وهي إصلاحية الحيرة

(٦٧) للإصلاحية المرح عادة عن مزرعة مساحتها نحو ٧٠ فدايا . وعدد العاملين الموحودين بها أحيار يبلغ نصف عدد العاملين الموحودين بالإصلاحية الحيرة تقرسا . وهم مقسمون إلى قسمين

كما هو الحال في إصلاحية الخيرة : "قسم أ" ويشمل العلماء الذين تريد سنهم على ١٣ سنة و "قسم ب" وهم الذين تقل سنهم عن ١٣ سنة . وعدد علماء "قسم أ" سبع ثمانية أمثال عدد "قسم ب" .

(٦٨) (التعليم في الإصلاحية مقسم إلى قسمين . قسم خاص بتعليم الزراعة ويدخله الأولاد القادمون من المديريات وقسم خاص بتعليم فلاحية البنات ويدخله الأولاد القادمون من المدن والمحطات . وتعليم كل قسم موزع على خمس سنوات ويشمل دراسة علمية وعملية . هي قسم الزراعة يدرس العلم أهم المسائل الزراعية مثل طبيعة لأرض وأنواع الآلات الزراعية والأسمدة وطرق الري والصرف ورعاية محاصيل لمختلفة ومسح المحصول وهو كونه وإصلاح الأرض ومعالجة الآفات الزراعية وربيته لمواشي والأعنام والدواجن ودراسة لألوان ومنتجاتها . ويضاف إلى ذلك دراسة شيء من التعاون والاقتصاد والتشريع الزراعي وشيء من علم لمساحة

لأن قسم فلاحية البنات تدرس مسائل متعلقة بالبنات والهواك وبمخرين الدور والأدب مع ما يتعلق بذلك من الري والصرف والآلات الزراعية وبحث طبيعة الأرض ودرس التعاون والاقتصاد والتشريع الزراعي أيضا .

لويسم الأولاد في كلا القسمين فوق ذلك التجارة والمخدمة الزينة كعمل آلات الري والزراعة كالتربية والظهور ومخراش والماش وإصلاح هذه الآلات .

لويستل الأولاد بحسب لزرعه وفلاحية البنات دروس في الفوعة والسكابة والحساب والديانة . وهذه الدروس مقسمة على خمس سنوات أيضا .

(٦٩) أولئك يمكن تمرين الأحداث تمرنا عمليا يعطى لكل منهم مقدار صغير من الأرض ليتولى زراعته بنفسه وتعطى له درجة عن هذه الزراعة في الامتحان .

لهذه الامتحان نصف سوى وامتحان في آخر السنة للعمل من فرقة لأخرى ومن أتم أربع مرات الخمس السنوات يذكر له ذلك في شهادة الإفراج التي تعطى له عند خروجه .

(٧٠) لويتميم مما تقدم أن هذه الإصلاحية هي في الواقع مدرسة زراعة صغيرة ، وليس لها أسوار عالية أو أبواب معلقة كإصلاحية أحداث الخيرة ، بل توجد الأحداث فيها يشتغلون والحقول ويتنقلون من مكان إلى آخر ، وليس عليهم حراس عسكريون أو مخاضون أو صباط ، وإنما يوجد لكل فرقة مرافق زراعي أو ما يسمى " حوئي " يرشد الأولاد تحت إشراف مدرس في زراعي ،

و يشرف على الجميع رئيس أعطى له أكبر لقب مأمور إصلاحه ليسمح مع نظام السجون ، ولكنه رحل في رزاعي . و بعده أخرى لا يوجد في هذه المدرسة أى تنفيذ حرية الأولاد ، ولم يؤد ذلك إلى أى إحلال في نظام الإصلاحية أو إلى محاولة الهروب منها .

لأنه ذكر في رؤية هذه الإصلاحية وصف ذكره الأستاذ مارسون المؤلف الخائى شهير عدد رادته المدرسة إصلاحية في نيجيكاً تسمى مدرسة روبن بيد قال عنها إن ليس لها سور أو حراس أو مفاتيح ، بل كل أبوابها مفتوحة على مصراعها (١١) .

“pas de mur d'enceinte pas de gardes, pas de cafés qui grinceant, mais des portes toutes grandes ouvertes” .

(٧١) لو كان يمكنى نقول بأن إصلاحية المرح ليس فيها شئ من أثر السجون لولا أنه يوجد مع هذه الإصلاحية مأوى لحو ١٦٠ مسجون من مجرمين لدنيين ومهم بعض محكوم عليهم بالأشغال شاقة وعصيدة أبدتهم وأرحمتهم بالسلام . وقد قيل في إن السبب في إيجاد هؤلاء المسجونين هو إيجاد أشخاص قادرين للقيام ببعض الخدمات كالعسل ورفع الأثقال و إنشاء بعض المبنى . واعتقد أنه بحسب إبعاد هؤلاء عن الإصلاحية لأنهم وإن كانوا معصين عن الأحداث إلا أن هؤلاء يروهم دائماً نستنبون نحوهم . وى ذلك ما يعطى للأحداث فكرة عن السجون ، خصوصاً وأن هؤلاء المجرمين يجرسون بسجنائين عسكريين مسلحين .

(٧٢) أؤيسرى على الأحداث في هذه الإصلاحية نظام المكافآت لدى يطبق في إصلاحية خيرة ، كما أن في كل من إصلاحيتين دهر لكل علام تذكر فيه أحواله في كل ثلاثة شهور من وجهة التعليم والصحة والأخلاق .

لأنه لاحظ على مدى هذه الإصلاحية أنها كلها مؤقتة ، فمعصيا من الخشب وبعض الآخر من الطوب الأحمر ، وبحسب أن بعد إنشاءها كلها على نظام صحى حديث .

(٧٣) أنظر لأن إصلاحية المرح عبارة عن صرعة فهي يمكن أن تتسع لعدد أكثر من العدد الموجود بها الآن مادام في الإمكان إيجاد أمكنة للنوم ، لأن أكثر أعمال الأحداث في الحقول ، وهذا لم يوقف ثلاث تصد لأحكام لصادرة بالإرسال لإصلاحية المرح وهذه الإصلاحية فوق ذلك نتج إيراد للدولة فقد علمت أن إيرادتها بلغت في مزاية سنة ٢٢ - ١٩٣٤ مبلغ ٩٦٩ حينها .

(١١) Revue pénitentiaire سنة ١٨٩٥ ص ٣٦٢ و ٣٧٢

وبتوزيع هذا المبلغ على مساحة الأرض وهي ٧٠ فدنا يكون متوسط ما يتحده القدان في السنة ١٤ جيبا تقريبا .

(٧٤) توسع عدد الأحداث الذين دخلوا إصلاحية المرح سنة ١٩٢٩ نحو ١٨٩ علام (وفي سنة ١٩٣٠، ١٧٨ علام) وفي سنة ١٩٣١، ١٨٣ علام) وفي سنة ١٩٣٢ (١٢٩ علام) وفي سنة ١٩٣٣ (١٦٩ علام) ، أي يكون متوسط عدد العالدين الذين يدخلون هذه الإصلاحية سنويا ١٦٩ علام . وبلغ عدد من أفرج عنهم في سنة ١٩٢٩ ، ١٩ علام (وفي سنة ١٩٣٠ (٧٧ علام) وفي سنة ١٩٣١ (٨٩ علام) وفي سنة ١٩٣٢ (٩٢ علام) وفي سنة ١٩٣٣ (٩٣ علام) أي يكون متوسط عدد من يفرج عنهم سنويا من الإصلاحية ٧٤ علام . ولأحداث الموحودون في الإصلاحية لأن أكثرهم محكوم عليهم لسرقات . وإلى ذلك في عدد الأحداث المحكوم عليهم للانتماء في المخدرات . أما باقي الجرائم فعدد المحكوم عليهم فيها قليل .

لأن أكثر الموحودين في إصلاحية المرح الآن كانوا يشغلون بالعلاحة قبل الحكم عليهم ، على أن بعضهم كانوا يشتغلون بحرف أخرى .

(٧٥) لهذا وصف عام موحود الإصلاحيات الأحداث في مصر ويمكن أن يلاحظ عيبا بصفة عامة أن أثر نظام السجون واضح فيها .

لأن لاحظ أيضا على هذه الإصلاحيات أنها - إلى من الملاحى التي تساعد على التسوية وتبعد عن الحدث فكرة السجن ، فلا يوجد بها سببا ولا توجد آلات رديو وغير ذلك من معدات التسوية الحديثة ، وإن كان يوجد في إصلاحية المذكور بالحيرة بعض ألعاب رياضية

(٧٦) ومفصلا عن الأحداث الموحودين بالإصلاحيات فإنه يوجد عدد كبير من الأحداث في سجون العادية بسبب الحكم عليهم بالحبس العادى أو لتهميد الحبس عليهم بدلا من عرامة محكوم عليهم بها أو مضاريف^(١)

(١) وما إلى ذلك ، فعدد الأحداث المحكومين في سجون عادية محكم عليهم بالحبس أو لتهميد الحبس عليهم بدلا من العرامة . وهذا اليك ماخوذ من الإحصاء الرسمى الأخير للحكومة المصرية عن السجون في سنة ١٩٣٢ وكان عدد الموحودين في السجون في سنة ١٩٣١ محكم عليهم بأقل من شهر ٩٧ منهم ٩٢ من الذكور و ٥ من الإناث ، وبلغ عدد الموحودين في السجون محكم عليهم من شهر إلى أقل من سنة في سنة ١٩٣٢ (٢٦٤) منهم ٢٥٨ من الذكور و ٦ من الإناث . وفي سنة ١٩٣١ (٦٤٠) منهم ٦٢٢ من الذكور و ١٨ من الإناث . وبلغ عدد المحكوم عليهم من الأحداث بالحبس لمدة سنة فأكثر في سنة ١٩٣٢ (١٤٨) منهم ١٣٩ من الذكور و ٩ من الإناث . وفي سنة ١٩٣١ =

(٧٧) تؤيّن من الإحصاء الرسمي للسجون أن هناك عدد كبير من الأحداث محكوم عليهم بالحبس العادى وموجودون فعلا في السجون مع مجرمين البالغين ، وفي هذا خطر كبير . لأن الحدث لدى يقيم في سجن عادى مع مجرم بالغ لا ينتظر منه أن يرتدع ، بل يرجح كثيرا أن يتحدد قدوة له ، ويستاد على حياة السجون ، ويصبح بعد ذلك مجرما معتادا الإجرام .

٧٨) تؤيّنما تحذر ملاحظته بصدد الإصلاحات في مصر أنها لا تبنى في الواقع ، العرص المقصود منها نسيب عدم وجود نظام لرعاية الأحداث (Patronage) بعد حروجهم من الإصلاحية . وهذه رعاية ضرورية حد يدهى الى تضمن شئ الحدث للعاليم التي تفقد في الإصلاحية وتمعه من بوقوع في أوساط شريرة ترجع به الى حياء الإجرام . ولا تخلو بلد من البلاد الأخبية التي توجد فيها نظم لإصلاح الأحداث من وجود سمعيات تقوم برعاية الأحداث بعد حروجهم من الإصلاحية . ولكن لا توجد إلا سمع مثل هذه للمعيت في مصر فبحرح الحدث من الإصلاحية دون أن يجد له مرشد أو معيب . ومن العريب أنه قد فكر من قبل سنة ١٩٠٦ في وضع نظام لرعاية الأحداث ، فكان يكلف مديرون ومحتفظون ، لاهية ، لأحداث لمقيمين في دئتهم وليس يهرح عنهم من الإصلاحية ، وكان يشار ، في ذلك في تعارير مصصحة السجون وبيع من أهتيمها في سنة ١٩٠٥ أن وجه مديرها إدراك كوز ، ثم بداء للتدوين والمحتفظين بطلب منهم إنشاء لجان تتولى رعاية الأحداث المهرح عنهم . وقد أحاطت تدريبات هذا البداء ، وشكلت في كل مديرية لجنة هذا العرص تحت رسة مدير ومصوبة أعضاء من لأعيان كابو تترعون شئ من لمال ليداء به الأحداث حياتهم العملية . وكانت تسم المكافآت المستحقة للأحداث في الإصلاحية إلى هذه اللجان ، ولكن هذه اللجان لم تستمر طويلا بل لم يجد يسمع عنها أحد شيئا .

لؤيحب أن يصكر حديثا في إنشاء نظام لرعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم . ويحسن أن تبدأ الحكومة هذا نظام بتشكيل لجان في المدرسات تحت إشراف المديرين أو المحافظين أو تكل أمره

كانو (٦٤٧) منهم ٦٠٩ من الذكور و ٣٨ من الإناث . وضع عدد الموجودين في السجون بعدا لهذا الجنس هذا الفرامة والمصاريف لمدة أقل من شهر في سنة ١٩٣٢ (١٥١) منهم ١٤٩ من الذكور و ٢ من الإناث وفي سنة ١٩٣١ كانوا (١٧٢) منهم ١٤٩ من الذكور و ٢٣ من الإناث . أما من قصوى السجون مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر تنفيدا لحكم بالفرامة أو المصاريف فكانوا في سنة ١٩٣٢ (٢٧) كلهم من الذكور وفي سنة ١٩٣١ (٣٤) كلهم من الذكور أيضا .

هذا وقد بين الإحصاء سابق الذكر أن عدد من دخلوا الإصلاحية في سنة ١٩٣٢ كانوا (٤٨١) منهم ٤١٧ من الذكور و ٦٤ من الإناث . وفي سنة ١٩٣١ كانوا (٤٠٠) منهم ٣٧١ من الذكور و ٢٩ من الإناث .

إلى جمعية من الجمعيات العاملة في مصر ولا يمكن أن يثمر هديب إصلاحية الأحداث إلا إذا
اقترن بنظام لرعاية الخارجين من الإصلاحية (١).

كلمة ختامية

(٧٩) ثبت في الصفحات السابقة خلاصة التشريع المصري بالنسبة لنظام الأحداث ،
وتسويت قضاءهم وما وجهه الشارع من وسائل تكفل إصلاحهم ومن يتم بالإطلاع على
التشريعات الحديثة خاصة بالأحداث في البلاد الأجنبية ، وخصوصاً ما كان منها «مختلراً»
وبعداً ، لا نست أن ندرك أن مصر لا تزال في بدء الطريق بالنسبة لتنظيم الأحداث ، وأنه
يجب أن تتبع خطوات البلاد الأخرى التي أدركت لتوفد التي تحي من إصلاح الأحداث فوصفت
لم نظاماً خاصة تضمن تجنبهم خطر الإجرام .

(٨٠) ولقد أظهرت الحكومة المصرية رغبتها أكثر من مرة في إصلاح نظم الأحداث
فصدر قرار من مجلس وزراء في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ «بإنشاء لجنة سميت "لجنة لدراسة المحرمين
الأحداث" وخصص من اختصاصها "تحقيق أسباب إهمال الأحداث و اقتراح الوسائل الكافية
لردعهم ومحاكماتهم في التشريع المصري الخاضع من العيوب والنقص واقتراح التعديلات وخصوص
حديثه التي ينبغي لأحد سب ومراقبة الإحراجات المنعفة في محاكمة المحرمين لأحداث وإشراف
على صدى إصلاحهم وتهذيبهم » وكان يمكن أن تخرج هذه اللجنة أبحاثاً قيمة تهتدى بها
المشرع المصري في تعديل قوانين الأحداث وأنظمتهم ، ولكنها لم تمنع ، لا قبلاً في مبدأ الأمر
وأوقفت عنها بعد ذلك . وحده لو أعيد تشكيل هذه اللجنة وجعل من اختصاصها وضع تشريع
حديث لأحداث نظم كل ما يتعلق بهم على غط لتشريعين الإنعير والإيضاح .

(٨١) كما يحسن أيضاً أن يبادر في أمر الإصلاحات الموجودة في مصر وإعداد صفة
السجون عنها وجمعها مدارس معنى الكلمة ، بل قد يكون من المفيد أن يوضع كل نظام الأحداث
من قضاء وبيانة وإصلاحات تحت إشراف هيئة واحدة تابعة لوزارة الحفافة مثلاً كما هو الحال
في القانون الإيطالي الحديث . ويمكن أن تشرف هذه الهيئة أيضاً على رعاية الأحداث بعد خروجهم
من الإصلاحات حتى لا يقعوا مرة أخرى في هذه الإهمال . وإذا لم يكن ذلك ممكناً فقد يكون
من المفيد وضع إصلاحات كلها تحت إشراف وزارة المعارف «غالباً أنها من نوع المدارس

١ راجع بحثاً مفصلاً في العدد ١٢٥٠ لسنة ١٩٢١ في مجلة مصر الحديثة L'Egypte Contemporaine



FAÇADE DE L'ÉTABLISSEMENT DE RÉFORME POUR ADULTES DE OHLTA



ATELIER DE MENSIER DE L'ÉTABLISSEMENT DE RÉFORME POUR ADULTES DE DITTA



FAÇADE DU BAIN. DE TOKMAH



١٢٠
مدرسة في مكة المكرمة



سجن قاهره
VUE GÉNÉRALE DE LA PRISON DE CAIRE



معرض سجون مصر
معرض سجون مصر

PRISON DU CAIRE
PAVILION DES PRISONNIERS CONDANNÉS PAR LES TRIBUNAUX CONSULAIRES OU PAR LES TRIBUNAUX VOYAGERS



HÔPITAL DU BAIN DE TORRAH



VUE DE LA FAÇADE ENTIÈRE DE L'HABITATION
 DES PEUPLES DÉPENDANTS DE GUYANE



LE GÉNÉRAL DE L'INTÉRIER DE L'AMBIENT DE RÉFORME
DES FEMMES DÉTENUES À GAZH



CHAMBRE DE RECEPTION DE L'ETABLISSEMENT DE REPOSER DES FILLES DE GUINÉE

الأوبية . ويحسن أن نصمم لها الملاحى الخاصة بالأحداث و : مع أحداث مختلفة كتمارس المديرية أو الجمعيات الخاصة ، ويخصص بعضها للحرمين والعص الآخر للشردس ونصمم الملاحى للإصلاحات نفسى الإشراف عليها إشرافا محدد ، و ريد ذلك فى عدد المدهد التى يمكن إرسال الأحداث إليها . لا نوقف سميده لأحكام الصادره بالإرسال للإصلاحية كما هو حاصل الآن

(٨٢) لولى توقع يجب أن يولى لمشروع لمصرى مائل الأحداث عناية أكبر من العناية التى أعطيت لها فى محسبى سبه المصية . ذلك أن إصلاح مجرم الحدث هو أنجع علاج للقضاء على الإحرم من أسسه ، لأن المحرم من سامن إنما يرجع حرامهم إلى أنهم لخدانة فى أكثر الأخوان ، وكل رد عدد الأحداث لدرى يتم تهديمهم وإصلاحهم قل عدد محرمين الدليس .

لذلك نرى أن من أفضل ما سدا به بعد مصلى محسبى سبه على وضع القوايين الأهلية أن يعدد تسطيع تشريع الأحداث على الأسس الحديثة التى سعت لأتم لمندنية فى العهد الأخير



هنا أراه نحن وسائل التعديل في قانون العقوبات

الْحُضْرَةُ هَاحِبُ الْعِزَّةِ هَهِدِ الْفَتَاحُ السَّيِّدُ بَك
شَمْسِي

القسم الأول - أفعال يجب إدخالها في قانون العقوبات :

- ١ - إهمال الأسرة
- ٢ - الإضرار بالثمن
- ٣ - هتكاب المدافعين والمستشارين القيمين على حياتهم
- ٤ - اتهام الشخص نفسه كذبا
- ٥ - لوعوى الاسترداد

القسم الثاني - الإصلاح من طريق تعديل بعض العقوبات :

- ١ - لفع عقوبات الغرامة
- ٢ - لفع العقوبات المقررة لبعض الجرائم
- ٣ - لهدم تخييد القاصي بحد أدنى في عقوبات الجنح

القسم الثالث - الإصلاح من طريق التطوير إلى حالة الجنائي :

- ١ - تقسيم المجرمين
- ٢ - المجرمون الأحداث

المهيد

كان قانون العقوبات لموضوع في سنة ١٨٨٣ مقبلاً - كما هو معلوم - من تعاون الفرنسي ، لقاء العتاب حادياً حدوده مقنناً ، سواء في الأفعال المعتبرة جرائم ، أو في طبيعة العقوبات التي توقع على مرتكبيها ، أو في مداها .

لقد طرأ هذا قانون سرياً إلى أن سدد به القانون الحالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وهذا الأخير قد أتى بإصلاحات جمة أملت بحاربي المصالح ، وحماة أحكامه في مجموعها ، تحسين وضعها وأوى فضاء منصوص القانون القديم ، إلا أنه هو الآخر قد أسمى في حاجة إلى أن يعاد انظار فيه ، بل إلى أن يستبدل به آخر يصاغ في قالب جديد جامع لكل ما يقتضيه ظروف مصر وتطوراتها لاحتياجها من وسائل حارمة كفيلة بإقرار لأمر في مصالحها .

لذا الإصلاح مشهود في التشريع الحادى المصرى ، على ما نرى - طارق مسوعة يذكرها :

أولاً - أدرج أفعال في قانون العقوبات طلب إلى لآل عبر معاقب عيب حديثاً

ثانياً - التشدد في العقوبات المقررة لبعض الجرائم

ثالثاً - جعل حاي الشخصية عسراً مهماً في محاكمته ومراعاته في تقدير العقوبة وذلك بأن يحوى القصى سلطة واسعة في المحاكمة تعمل منه طيب يتولى معاقبه حتى مما يرى من الوسائل الفعالة التي يسمح بها القانون .

أن سعة الإصلاح لانها تدق ، وفي دمايتها لمتانة تنبيه منكر للشارع المصرى إلى محاربة غيره في سبيل التعدد والتشظ بإصدار القوانين التي تلائم حالة البلاد وتكون كفيلة برفعها ومتانة ههنا . ومصر ليست عديمة مما طرأ على التشريعات الأوروبية من مختلف التطورات لحسب ، بل هي مشتركة أيضاً في كثير من المؤتمرات الدولية ، ومنها ما رعى إلى التعاون في معجم التفاصيل على أن يبال يجب أن تقرر في العرف الدول أنما مستحقة العقاب إنما ارتكبت

فهو وسائل الإصلاح لشارع المصرى مسوده والواحد عنها موفورة . وإذا راعى مثلاً يجتديه فإن أمامه لقانون لإصدار الصادر به المرسوم الملكي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . إنه أحدث قوانين العقوبات طر وأولها عرساً وأكثرها إحكاماً وأحسباً وضعها . بإقرار رجال الفقه والقضاء وحيداً لواتبع الشارع المصرى بهجه وقلد طريقة وضعه رأى الشارع الإبطى أن وضع القانون

عمل يجب أن يوكل لرجال تشريع وصنع القوانين ، فحول البرلمان الحكومة لإيطاليا بقانون صدر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن تتولى هي نفسها وضع قانون العقوبات دون حاجة إلى الرجوع إليه للمناقشة فيه . ولقد كان من الحكومة أن سلكت مسلكاً حكماً ، وكلت العمل بالإحصائين من أهل العلم ودراسة ، ثم فتحت الباب على مصراعيه لتتبع الاقتراحات والملاحظات . وقامت المدن التي يطمحها وضع قانون بدراسة ما تقدم لها وتمحيصه ، فضاء عملها حاولوا الكثير من الاستشارات ، مصنوعة في ذات يدعو إلى الإعجاب ولا يخفى ما في السيرة على هذا السبيل في وضع مجموعات الفواين العامة (ci loi) من لاقصا في وقت مع صدور وصول إلى العرض المقصود بعد الدراسة والتحصيل .

القسم الأول

أفعال يجب تدخلها في قانون العقوبات

- ١ -

الجريمة إهمال الأسرة

Délit d'abandon de famille

أتى على الحكومات زمن كانت تؤثر الأبرياء في تفصيل الشخص المزمع أداء سقته لروحه أو دوى قرائته ، حرم يستحق من أحله العقاب ، بل كانت تعتبر أمراً داخل في دائرة المعاملات فكانت سبحة أن تتأذى الناس في تعاونهم في حق من هم مسئولون عنهم ، فلم يبا الأرواح بأحكام النعمة الصادرة عليهم لزواجهم وأولادهم ، ولا الأولاد بما فرض عليهم شرعاً أو قنوا ، نحو آباءهم وأمهاتهم الذين عجزوا عن الكسب وقعدوا عن العمل ولا يسكنون من حطام الدين شيئاً . ومنشأ هذه الحالة الأسفة أن هؤلاء المقصرين لم تكن هم من أنفسهم ووزع يدفعهم للقيام بما عليهم من واجبات ، بعد أن طرأ على الأسرة ما طرأ من انفصام العرى و تحلل الروابط وفقدان روح تعاون بين أفرادها وإيثار كل منهم نفسه على غيره ولو كان أقرب الناس إليه أصعب من ذلك أن وسائل لمواصلات في عصرنا هذا قد سهلت سبل الانتقال من جهة إلى أخرى ، فأصبح من الميسور لمن يريد التخلص من واجباته العائلية الرحيل إلى جهة ثانية في بلد

أوفى الخارج حيث يجد العيش أليق . وقد ينشئ أسرة جديدة تنفيه الأولى فلا يسأل عن تركهم
في حالة تستدر العطف والحنان وتستحث أولى المروءة والإحسان .

لذلك هذه الحالة البيئة الأمم المتمدنة ، فتأشد عليها ومذكورها ، أولى الأمر فيهم أن
سأروا إلى علاج هذا المرض الاجتماعي بوسائل طبي مشروعهم البدء ، وسوا من القوانين
ما يكفل حقوق أفراد الأسرة بصرف قبل المشوئع عنهم ، واعتبروا ما يقره هؤلاء الأشخاص
من التقصير والتعريض حريمه كسحق لعقاب الصدم ، سمها العنص حصة إهمال الأسرة
"délit d'abandon de famille" "violation des obligations" (التشريعات العنصرية
والعنصرية ودعاء العنص الإحلال بوجبات إعانة الأسرة "d'assistance familiale" القانون
الإلزامي . وأنت ترى أن لافرق بين التسبب إدماناً ترميان إلى عرص واحد هو حماية لمعورين
والضعفاء من أفراد الأسرة .

لأنه سبق في ، على أثر صدور القانون الفرنسي في سنة ١٩٢٤ الذي حارب القوانين الأخرى
الخاصة بترك الأسرة ، أن وضع بحث في هذا الموضوع أهت به «شارع مصري أن ينادر
إلى الاقتداء ، «لتشريعات العنصرية خصوصاً فيما هي متفقة فيه من هذا صدد مع أحكام الشريعة
العرفية . مجلة بحوث عدد مايو سنة ١٩٢٤ من السنة الرابعة ص ٧٩٨) . ثم تعاقبت السنين ،
وشاءت المقادير أن يكون في شرف الاشتراك في عميل حكومة وطني في مؤتمر بوحيد قانون
العقوبات لدى انعقد في غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣ في محرم عاصمة إسبانيا ، وكانت جريمة
إهمال العائلة إحدى آخر ثم التي تسودها البحث في هذا المؤتمر بعد أن عتبرها من آخر ثم الدولية
(delits internationaux) . ومع هو حدير بالذكر أن قانون العقوبات الإيطالي (المادة ٥٧٠)
لم يقصر عقاب على بمقتضى أداء العقبة وهو المعروف بالإهمال المادي (abandon matériel)
بل جعله متداولاً أيضاً لإهمال لأدنى (abandon moral) وهو أن يعرض رب الأسرة يده من
شؤونها فلا يعنى رعاية من هم في كفه ورعاية من يستحق التربية منهم ، وأن يكون لهم قنوة
في الأخلاق القويمة ودرعاً يصيهم السقوط في حمأة الرديلة ومهاوى الفساد .

لولا شك أن هذا التشريع الإيطالي حدير بالاحتذاء لنوعه منتهى الإحكام وبحقيقه أسمى
الغايات ، إذ العناية بأفراد الأسرة مادياً وأدبياً له أثره في بناء الأمة على أساس مكين .

لأنه القانون الإيطالي هو الذي انتهى مؤتمر بوحيد قانون العقوبات إلى الاقتداء به في النص
الموضوع ليكون نموذجاً تشريعياً لدى جميع الدول .

لأنه تشريعات تشددت في العقاب فرفعت إلى حد كبير مبلغ حسن سوات ، بل يزيد عليها في بعض الظروف ، كما توسعت في حماية الأشخاص المستحقين للعقبة بمقتضى قانون التعاقب وأخصها بالذكر القانون الصيني والقانون الياباني .

أما القانون الإنجليزي بمروسته وتوسع وسائله من حيث طريقة تنفيذ الأحكام وإجراء المحاكم عليهم أو المتزمين بوجبات مالية على قيامهم فقد عد الشخص الذي لا يدعى لأمره نصي أو أدى ما عليه لدنائه مرتكبا جريمة الاستحسان بالنقصاء (contempt of court) . كما أن بدش العقبة وسائل أخرى أهدد مفعولا وأشد أثره ، وقانون لمعورين (Poor Law) وقانون لمشردين (vagrancy Act) كفيلا مع خدمة مستحق العقبة ، وذلك باعتبار مقتصر في أدائها مشردا حرؤه السجن مدة قد تتعد سنة من أكثر وكذلك قانون حماية الأوصاف (1) (1875) في سنة ١٩٠٨ وقانون ترسيم (Lodging Act) في سنة ١٩٢١ كفيلا بربية الأولاد والإفاد عليهم حتى من معينة ولم يعب الأمر بالشارع البريطاني عند هذا الحد ، بل هو دائب في حركته نشر بيه لمقصود به بقوة الرابطة المالية وصحة قيامه القادر بالإففاق على من كان مسئولاً عنه .

لكنهم في لائحة جرائم محاكمة شرعية نصا واردا في المادة ٣٤٧ من مقتضى الشرعي حكم تجسس المحسن في دفع سلفه ، وهو قادر على دفعها ، وقد أدى بمحكوم به أو أحصر كفيلا أصل سبيله .

لغير أنه يلاحظ أن تجسس هنا ليس كالتجسس في التشريعات الحديثة عقوبة على فعل غير حصة ، بل هو مجرد كره بدني مقصود به تنفيذ حكم ليس إلا كما يلاحظ من جهة أخرى على طريقة المسوية في لائحة الشرعية أنها غير مطبقة على جميع المصريين ومن في حكمهم من راء الدول الأخرى كما هو الحال «لغة لقوانين العقوبات» ، بل أمرها مقصور على المتخاصين لدى المحاكم الشرعية ، وهم على أعموم جميع المسلمين المصريين وغير المصريين الذين غير المماره ومؤدى ذلك أن غير المسلمين من المصريين غير خاضعين لحكم النص ، وهو متبر يلحق الصر «بصعفاء والأحرار» من غير المسلمين ، وفيه ما فيه من المساس بمبدأ المساواة لدى تحت أن يسود أفراد البلد الواحد أمام القانون .

لوقوع ذلك لا مزية في أن حكم «لجس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ليس وسيلة رادعة ، إذ عقوبة حسن في القوانين الفرنسية والمحاكمة والإبطالة على هذه حصة نصلي إلى سه وقد زيد في بعض البلاد الأخرى كما تقدم . على أن التوقف عن أداء العقبة بعتا معتد في أصل حكم الشرعية

المرء من قبيل آخر ثم لمعاف عنها ، لتعريضه وهو تشمل حبس ، ومن الخائن أن يبلغ أصداق
المدة المقررة في اللائحة حتى عند الدين فيلزم بمدة محدودة من الفقهاء .

للمحصل المول أن مدرة لائم لأوروسية وعيرها في هذا المصير ، يجب أن يفكر فيه شارع
لمصرى ، خصوصاً أن أحكام الثقة المطلوب سعيها بطريق الإكراه الذي لعبت من أنكرته
حد يجب أن بلغت نظر الشارع معدها ٢٨٧٠١ في سنة نقصته ١٩٣٣ - ١٩٣٣

أولاً ثبت أن شرعاً ردعا يوقف الكثيرين من المقصرين عن عيهم ويجول دون عنهم
مأقوس الوحد نحو أهلهم ودوسه فتلاشي مصادر غير فيه من خلال الأخلاق وتفكك الروبط
العائلية .

٢

الإعسار الآثم

L'insolvabilité frauduleuse

الإفلاس في مصر لا يلحق سوى التاجر ، وله نتائج خطيرة مؤثرة في مركز المدين لاجتماعي .
وهو يكون ، تعصير أو ، لتدريس بعرض مرتكبه في الحائس للعفو ، وب الحاشه

أولاً هذه القنون لمصرى في ذلك ، صحت على موب القون ، الفرنسية وإيطالية والبلجيكية
وكلها تعرف بين التاجر وعمر التاجر ولا يوقع حكم الإفلاس و نتائجه ، لا ، كاجر

أما التشريع الإنجليزي فمعامل المدين لموقوف عن تدفع ، كاجر كان أو غير كاجر ، على قدم
مسواه قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ومن قبل هذا التشريع التدون الألماني ١٠ فبراير
سنة ١٨٧٧ وأما سنة قانون روس الصادر في ٨ مايو سنة ١٨٥٥ ، وكذلك القون النمساوي
والقانون الهولندي فقد حملوا هذا القانون الألماني .

أولاً يذكر أن الشريعة بعراء تلحق الإفلاس بكل مدين متوقف عن الوفاء ، غير مفرقة
في ذلك بين التاجر وغير التاجر .

لواستبحة التي لا مفر منها بسبب التعريق في التشريع لمصرى هي أن مجرد عر التاجر إذا تعامل مع
اجر غير نصب ، واستنى من المعاملة عدم الوفاء ، ثم يندم حصل عليه من المتعامل معه أو أحفاده

عن أعين الرقء ، كان ممحاة من التناج القدسية المترتبة على الإفلاس مدينا وحياتيا ، وأصبح من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، على الدائن أن يسأل منه حقه . وحلث من هه أن المدين يكون في مأمن من العقوبات الجنائية على سلبه مال الغير .

لهذا نقص كبير في تشريع يجب أن يعنى الشارع بأمره ويعمل على تلافيه وتقادى ضرره .
لأنهم ما فعل تشريع لإيطاليا . فانه مع قصره حكم الإفلاس على كثر قد حرم الناس من أعمال غير التحر بأن نص في قانون العقوبات على أنه إذا أحصى شخص إعساره واعتل مال الغير عن طريق التعاقب ثم سحب من إعساره لخداعى وسيلة لعدم القيام بوفاء ما عليه كان عبءه السجن إلى سنتين ، فإذا ما قام بالوفاء قبل بهاء المحاكمة سقطت عنه المسؤولية الجنائية (المادة ٦٤١) . وما ذلك إلا حثاله بالمحاكمة على احترام ما تعهد بوفائه .

لأن فيل ما تقدم الحرمة الواردة في القانون الفرنسى في المادة ٤٠١ عقوبات فقرة ٤ (وهى الفقرة لمصادفة إلى المادة ٣٦ يوليم سنة ١٨٧٣) وهذه جريمة معروفة بسبب الأطفمة (filouterie d'aliments) وهى أن يدخل شخص مضافا أو مفهيا بيا كل أو يشرب وهو متو ألا يدفع ثمن ما يتدوله ، فمثل هه يفعل معتدى في حكم السرقة ولكن بعقوبة طفيفة هى الحبس من ستة أيام إلى شهر والرامة من ستة عشر فرنكا إلى مائتى فرنك . ويماثل ما تقدم فرار المشتري بشيء لميع قبل أدائه الثمن ، وهى حالة خضعت للحكم فى إلحاقها بحكم السرقة لتدريس وجهات نظرها في تكييفها من حيث هو ركز الاحتلاس فيما كان من المشتري أو عدم توفره .

لأن قريب مما ذكر حالة من يستأجر عربة وهو عالم عدم قدرته على أداء أجرةها فإذا كان كل ما فى وسع الجودى بعد تحمله عناء النقل هو مصادفة المتأجر لغيرته مديا فقد صاع حقه لاحتالة ، إذا من العيد حدا أن يكلف نفسه مؤونة رفع الدعوى على من ارتكب معه هذه العلة الخبيثة .

لهذه الأضرار كلها تمت إلى جرائم السرقة والنصب وحيث أن الأمانة بصللة بجرمة فكلاهما ترى إلى سلب مال الغير ، فما أحدر الشارع أن يحطها في الاعتبار الجنائى سواء .

العقاب للمدافعين والمستشارين الفنيين على أهليتهم

Défenseurs et Conseils techniques infidèles

نصيب وفق الشرع المصري إلى إصدار القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ القاضي بإصدار المادة ٢٥٨ المذكورة إلى قانون العقوبات ومؤداه يرفع العقوبات المقررة لشهادة الزور عن كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية بقرار عمد غير الخفصة بأي طريقة كانت - حينما وفق شارعنا إلى هذا أكبر الدس خصوصاً فيما لا كوار ، إذ لا ريب في أن المادة حديثة حققت أسية طمأ ردها لمتة صول حتى تستقيم أمور خبر ، فلا يملون مع الهوى أو سدعوب وراء الأعرص ، بل يحرصون على توحى الحق الذى عمص أمره على القضاء فدسهم مستتب معلوماتهم الفية خاصة على كشف الحقيقة .

لوقد جاءت المذكورة لإصاحبه هذه القانون مبينة أن هذا الشرع الخاص بمعرفة خبراء على تقرير غير حقيقه عمد ليس بدعاً يرد به الشرع لمصرى ، بل سبقه إليه غيره من لشرعين ، وأشارت إلى أنه ٣٧٣ من لقانون الإيصاف إلى الشرع حتمى لإحصارى وللمادة ١٩١ من قانون العقوبات المهدى .

أولئك القانون لإطاف يعاقب أصاعى ، بمثل عمل آخر فنفق قد قصص لمادة ٣٨٠ بمعرفة مدفع أو مستشار يعنى لدى يحوب الأمانة أمام القضاء ، خمس من سة إلى ثلاث سنين وبصرامة لا تقل عن خمسة آلاف ليرة ، وشملت نفس المادة أيضا على الظروف المدعية إلى التشدد فى العقاب .

لأنعاقب المادة ٣٨١ لمحصى الذى يعاون ، ولو ، ولو سعة ، من تكون مصاحبه مختلفة فى الخصومة ، وكذلك الذى يقدم لهم مشورته .

أما المادة ٣٨٢ فتعاقب المحصى الذى يمرر بموكله فيفهمه أن له حظوة أو هو ذا لدى القاضي أو أحد شهود أو الخير أو المرحوم ويستولى منه نفسه ، أو بالواسطة ، على مال أو مسحة بحجة تقديمها إلى أحد من ذكروا والعقاب هو الحبس من سنتين إلى ثمانى سنوات والعرامة التى حدها الأدنى عشرة آلاف ليرة .

لوقد اشتملت المادة ٣٨٣ على عقوبة تعية هى حرمان المحصى من تقلد الوظائف الحكومية

أليست هذه بنصوص «طيفة يقطعها الشارح لإبطال» ونحو ثلاثه في وضع قانون قد مر
غيره من القوس " قد يقال إن الحاجة في مصر ليست ماسة لاقتباس شيء من هذا السبب أن
الإجراءات لتأدية كلفة «استقامة أمور المحامين» ولكني أرى أن التأديب قد لا يكون في حد
داته كافيا للردع حسامة حرم المقرب ، بل قد يكون لأثم غير محم أو محم قد سبق نحو سبه
من جدول لمحامين ، فلا بد له من عقاب على ما يكون قد أقدم عليه من عمل شائن
لذلك كله يحمل «الشرع المصري أن يمتدى حدود الشرع الإبطى وأن يكون وسع المدى
في طريق الإصلاح .

— ٤ —

تتبع الشخص نفسه كاذبا

Autocalomnie

شأن طرائف القانون الإبطى إتيانه نص في المادة ٣٦٩ يعاقب «الحبس» من سنة
إلى ثلاث سنين ، من يتهم نفسه لدى جهة اختصاص بأنه ارتكب جريمة مع أنه لا بد له من .
لقد يبدو هذا نص غريب داعيا للدهشة ولكن متى علم أن الكذب في حدوده عيب
مفقوت ، وهو ما على بصورة لمقدمة نصيل وإهدر للفق ونحوه للقصد ، كوسيلة مأرب
من المأرب — متى علم ذلك تسمى أن للنص ضرورة تسويعه ، وأن اشتد قانون العقوبات
عليه ، إصلاح لا شك فيه .

ليس في القانون المصري ما يعنى عن هذا النص ، وليست المادة ١٢٦ المكرره بكافية معاقبة
المتع كذا في حق نفسه في جميع الصور وذلك لأن ما ورد بالمادة خاص بالمعلومات غير الصحيحة
التي يكون المقصود به ، عادة الخداع على القرار من وجه القصد ، ولكن المتع في حق نفسه كذا
قد لا تكون بينه وبين الخداع الحقيقة صلة وليس له من عرص خاص في حدسه لذلك أرى أن
بمدل المادة ١٢٦ لمكرره تعديلا يحجر نطبعها على المتع صد نفسه كذا ولو لم يكن له شيء مأرب
في إنقاذ حال من العقاب .

— ٥ —

العقاب على رفع دعوى الاسترداد كيدية

شعرقل دعوى الاسترداد المعروفة بتفيد الأحكام ، وكثيرا ما تكون المقصود بها ، لا الدفاع
عن حق ، بل مجرد الحيلولة دون وصول الدائن إلى استعاءدسه من طريق التمسيد على المتعول

المسرد . وعرف ما في ذلك من استهانة بالأحكام وصرح بحسم الرب الدين الذي قد يكون في أمس الحاجة إلى ما يريد التنفيذ من أجله .

لقد اهدى الشارع بأمر هذه لدعوى بعد أن صرح بحسم من أصدره ، وعدل في ٢٩ يولية سنة ١٩٢٥ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ لمادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات ، وبحول هذا التعديل إزاله شكوى ش كس وحماية المحكوم لهم من الذين يسحبون تعصيل التنفيذ . إلا أن هذا العلاج قد جاء مقصور على وضع قيود في طريق دعوى لاسترداد ثقل من عرسته الذين يهدمون عيب تعرض كيدى لكن لو حب على الشارع بقوة هذا علاج ليس عقوبة حائية بوجه من نسؤل له نفسه مناعة الدس في التنفيذ ، سواء في ذمت المحكوم عنه نفسه أو من يكون قد سخره لهذه الغاية السيئة .

وليس في أفرجه من عربة . فقد سبق أن أشرب إلى ما في تشريع البريطاني من حرم في معاملة المحكوم عنه ورجه في السجن ، بدامه تحت في أداء ، حكمه عليه ولا عدل في أن الشارع قد أحاط تعدد بعض العقوبات في قانون العقوبات أصبحت الأحكام مرعية الحبس في بطر الدس ونسبر وصول إلى الحق الذي فرره نقضاء بصر ما تعذر ولا حرمان طويلة معقدة .

القسم الثاني

الإصلاح في طريق تعديل بعض العقوبات

- ١ -

أرفع الحد الأقصى في العقوبات الغرامة

إذا تصفحتنا قانون العقوبات ، فلاحظ أن الشارع المصري راعى في جرائم الجلب على العموم أن تكون الغرامة المسموح بحكمها - سواء وحدها أو مع الحبس - لا تتجاوز حد مائة الجنيه فيما رأى تشديده ، مع أن الحكم بالحبس قد يصل إلى ثلاث سنوات لا تعادها في كثير من الأحوال عرامة المائة الجنيه . وقد يكون الخاف حذيرا يعطف المحكمة حقا فلا ترتاح إلى حبسه ويرى لها محررا في الحكم بصره (كما لو كان متبها مثلا بحسب تطبيق المادة ٢٩٣

عقوبات ١ . فإذا كان في ميسور الجاني دفع العرامة بغير أقل عناء أصبحت العقوبة في الواقع غير رادعة . ولكن ما حيلة القاضي وهو بين عاملي الوجدان والقانون ؟

لقد كان من شائع المصير نفسه في عهده الأخير أن أحسن صعب تقدير العرامات الواردة في قانون العقوبات لحادث عن هذه الطريقة فيما أصدره من قوانين بعد ذلك . إنه ارتفع العرامة إلى ألف جنيه في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وإلى مائتي جنيه للعاقبة على بعض جرائم ضد السلم (قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩) . وكذلك فعل في قانون لمطوعات (قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١) بل إنه عدل بعض نصوص قانون العقوبات خاصة بالقذف رأى من المناسب أن يتجاوز الحد الذي كان قد وقف عنده حين وضع قانون العقوبات فارتفع بالقرابة إلى مائتي جنيه بل إلى خمسمائة (المادة ٢٩٢) .

فبعدما لو وسع الشارع لمصرى للقاضي في الحكم بالرامة على نحو ما فعل في جرائم آفة لذكر مما يعطى عما شرهه من أن الحد الذي وقف عنده في قانون العقوبات هو دون ما يرم

لأنه توسع الشارع الإبطى طريقة مثل إداص في المادة ٢٤ على العرامات التي في وسع القاضي تقيمها وحوله الحق في مصاعفها كلما تيسر له أن الدافع للجاني على قتراف حرمه هو الخشع أو أن حالته المالية وقت ارتكاب جريمة تدعو إلى الظن بأن الحد الأقصى الوارد في القانون ليس من شأنه أن يردعه .

فمثل هذه تشريع يحس في أمس الحاجة إليه ، حتى إذا رأف القاضي بحالة متهم فرأى أن السجن قاس عليه كان له أن ينزل به من عقوبة الغرامة ما فيه مزيد جر .

٢ -

أربع الحد الأقصى شئى العقوبات المقررة لبعض الجرائم

فما يلاحظ أيضا على قانون العقوبات تقريره عقوبات لبعض الجرائم قد ترى طليقة أجيء مما يحسن معه أن يندرج الشارع إلى إعادة النظر في هذه العقوبات ويتشدد بها يستدعى التشدد حتى يصح للقاضي مجال لاقتصاص من الجاني بما يكون فيه الحراء لأوى على ما فعل . وهناك بعض الأمثلة :

المثال الأول - نصت المادة ٢٧٥ على أن عقوبة السرقة الجبس سنتين ، ونصت المادة ٢٧٤ على أن هذه العقوبة ثلاث سنين في حالات معينة عدت بمثابة ظروف مشددة للسرقة . ولا شك أن كلتا العقوبتين دون ما يستحق سارق يكون سرق ملعا جسيما من

المال أو شيئاً أثرياً غيب - فكم من شخص سئلت له نفسه سرقة آلاف مؤلفة من الجنيهات فعمل غير مكتوث مع قد سألته من أقصى العقاب ، على تقديره أسوأ الفروض ، أنه لن يعلت من المحاكمة . ثم هو إذ حوكم حتمل الحبس لمدة يراها - كما كان يقدر - يسره بالنسبة لمعلته الحريثة وما سبه من مال وغير أحفاده كله أو بعضه عن أعين رجال الصط وأعداه عن متناوهم ، ثم لا يست أن يخرج من السجن فيستمتع بما سرق مضطراً وحياً . وإذ قد رد القديون المصري في هذا صدد ، ورد القديون الفرنسي وحده المادة ١٠١٤ حص على معاقبة حرمة السرقة بسيطة ، الحبس من سنة إلى خمس سنين - فإذ كانت ظروف ، كأن يكون حاصلة من حاد أو صانع في المصنع لدى يعمل فيه أو من صاحب فندق أو من عامله لما هو عميل فندرين ، يعاقب ، عند فعل حادثة عقوباً أسحب من خمس سنين إلى عشر (المادة ٢١ و ٣٨٦ عقوبات) . مع أن ظروف لشديدة لتي من هذا القبيل لا يرتب عنها قانون العقوبات المصري إلا مجرد دفع عقوبة الحبس إلى حد ما الأقصى وهو ثلاث سنوات .

لقد أجاز قانون العقوبات التركي الصادر في أول مارس سنة ١٩٢٦ دفع عقوبة السرقة إلى ما يبلغ مقدارها مرة ونصف مرة ، كما كانت قيمة المسروق أو الضرر الناجق ، يحجب عليه حسب (المادة ٥٢٢) . ومما هو حدير بالذكر أن هذا القانون حمل من رد حتى الشيء المسلوب أو قومه بتعويض لحجب عليه ، لحقه من ضرر قبل المحاكمة أو أثناءها ، ظروفاً موجب لتخفيض العقاب (المادة ٥٢٣) .

المثال الذي . الفصل والجرم خطأ - تقضى المادة ٢٠٢ عقوبات بأن تقتل خطأ ، عقب عليه الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بمرمة التي لا تزيد على خمس حبس مصر . وتقضى المادة ٢٠٨ بمعاقبة المتسبب في جرح الغير خطأ ، الحبس مدة لا تتجاوز شهرين أو بمرمة لا تتجاوز عشرة جنيهات

لعله ليس في القانون ما هو أدعى إلى التعديل من هذه العقوبات الصئيلة . وتتضح ضرورة التعديل من حوادث يملأها غلب التفكير ، ومثلها أو ما شابهها قد وقع فعلاً أو هو غير بعيد الوقوع :

(١) أنصت سيارة في ليل أثناء سيرها ، وكانت تقل ليعلى من طلبة إحدى المدارس على لسيارة علمية أو طائفة من العلماء سافروا للدرس والتفتيش أو غيرهم ممن تعظم لمصيبة في تقديمهم وقد أودى هذا الانقلاب بحياة الرأكبين ، وتس من التحقيق الذي تم أن السائق كان مهملًا إهمالاً فاحشاً متهاوناً بأرواح الرأكبين . فهل يكفي في هذا الحادث المروع أن تكون عقوبة الخافى على إهماله الحبس سنتين اثنتين يقصهما في الحبس ثم يخرج يعيش في الأرض مرحاً بعد أن قصى على أنفاس عزيزة بريشة تقصيره الذي ما بعده تقصير ؟

(ب) الخبيث طلب إليه تجهيز دواء فكلف به عامله الخاسر أو قام هو تجهيزه بين كان في حفلة ناشئة عن تماطيه مخدراً أو مسكراً ، ثم نجم عن تماطى هذا الدواء فقدان أحد عائلة أسرهما إلى لأحد حبس سنتين أقل بكثير مما يستحق من الحرء على هذا الحرم الشيع .

(ج) الخدر شب تمسكه ريق الشاب يسيره سبب الأرض مستهب بأرواح العباد ، فأصاب رب عائلة إصابه ربب عيب ترو فيه ، أو شاة في مقتل العمر كالب مموء ، أملا في الحياة ، فخطئه لإصابة عن العمل وأفقده مراراً خبائه ، أو عاب كانت سبب في حاحه إلى حد ذاته وتحريره ، فأفقده حسامه لإصابة عن مو صلة البحث ، وصار في لموت أقرب منه إلى الحياة . فهل يجوز لمخاطر أحد أن عقوبة حاشى مشهري حبس بسيط أو بعرمه قدرها على لأكثر عشرة حبس هي عقوبة ردعه لمثل هذا لدى عشت بالأرواح وكاتب فعلته فرصة من العمد لا يعصمها عيب إلا نبي يسير .

والأمانة على حوادث عمل و خرج خطأ لا بدوا خسر ولا يقع سب للمدعى بالاستمرار في بيان صورها .

لقد رعب بعض الشرعيات "الأحذية طرود هذه خرم" ، فوصفتها عقوبات مختلفة رفعت البعض منها إلى عدة سوت فصحب بذلك للقاضي محل التصديق ومكنته من أن يبرل بالجاني القصاص العادل الذي يتفق مع جسامه جرمه ونتيجة خطئه .

لكن هذه التشريعات مديون لتركها ، فقد نص في المادة ٤٥٩ ، بسبب لإحداث خروج خطأ على عقوبة أصبه قدرها ثلاثة أشهر ، خلاف العرمة ، يمكن إطلاعها إلى عشرين أو ثلاثين شهراً في حالتى حسامه لإصابة أو تعدد مجبى عيبه . ونصت المادة ٤٥٥ ، لامة للقتل خطأ على عقوبة أصليه هي حبس من سنة إلى أربع سوت خلاف العرامة ، إذا أصاب القتل فرد أو أكثر و خرج فرد أو أكثر كانت العقوبة الحبس من سنتين إلى ثمانى سوات (خلاف العرامة)

فذلك محل الصاوي الإيطالى . فنص في المادة ٥٨٩ على أن عقوبة القتل خطأ تكون من سنة أشهر إلى خمس سوات ، إذا أصاب القتل أكثر من فرد أو أصاب القتل فرداً والخرج فرداً أو أكثر كان للمدعى أن يبصاعف في العقوبة إلى ثنى عشرة سنة عملاً بالمبدأ المقرر في المادة ٨١ من القانون ذاته .

وأصبح قانون نفسه في معاقبة إحدث حرج حقا منها عانة في الحكة والسداد ذلك أنه قسم خروج اللاحقة شخص و حد إلى بسط وحسب ومستعمل في احبمة، فجعل عقوبة الأول الحبس إلى ثلاثة أشهر أو العرمة إلى خمسة آلاف ليرة ، والثاني الحبس من شهر إلى ستة أشهر أو العرمة من اثنين إلى عشرة آلاف ليرة ، والثالث حبس من ثلاثة شهور إلى سنيين أو العرمة من خمسة آلاف إلى عشرين ألف ليرة (المادة ٥٩٠) .

لقد كان حتى قد سب في حرج أكثر من شخص و حد طبق النص المادة ٨١ عقوبات ، على ألا يتجاوز الحبس الذي يقضى به خمس سنوات .

في اشرع المصري مرحو لتعديل قانون عقوبات في مادتيه ٢٠٢ و ٢٠٨ بم يكمل حفظ الأرواح والأموال ، و ردع من لا يروعون لها حرمة ولا يروون في العقوبات خالية نصيبية ما يوقعهم عند حدهم .

- ٣ -

لقد تم تحقيق النصي لجمع أدنى في عقوبات الجح

في اشرع مصري حين وضع قانون العقوبات في سنة ١٨٨٣ على طريقة القانون الفرنسي من جهة معين حدين أدنى وأقصى لعقوبات جح ، ولكنه ، مع هذا تعين ، أن في المادة ٣٥٢ بم يبيح للنص أن يقرر أن في حدثة لمطروحة أمامه ، يدعو إلى رفع ، حتى وأن يهبط تبعاً لذلك ، عقوبة عن حد أدنى ، ما لا يقل عن العقوبات المقررة للمخالفات وهكذا كان شأنه في المخالفات ، حيث عين عقوبات حد أدنى مو ، في حبس أو العرمة ، وأباح للنص تحقيقاً للمادة ٣٥٢ ذاتها تحقيق النص العوبة والبرول ، إلى خمسة فروش مرعاة للظروف المعقدة أما بالنسبة للمخالفات فقد وضع الشارع لها أساساً ، هو تعيين الحد الأدنى لكل من الأشغال الشاقة والسجن المؤقتين (مادتي ٢٣ و ٢٥) وأباح فيه كذلك تحقيق العوبة إلى حدود معينة مرعاة لظروف الرأفة (مادة ٣٥٢) .

لكن أن اشرع ، عند عدمه قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ ، لاحظ " أن الفصاة ، وعلى الأخص منهم قصود ، كما لحرية ، لم يكن يصرف فكرهم في حقيقة ، عندما كانوا يحكمون بعقوبة ، إلا إلى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن تدوروه عليهم بأن الحد الأدنى لم يكن إلا أمر شكلياً لأنه كان يؤول بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أساسها ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لا منحة بحث خصوصي في ظروف الدعوى "

لذلك رأى الشارع أن الأصبوب هو عدم تنفيذ قاضي المحج محمد أدى . وكذلك فعل في المحلفات . أما في الحيات فقد نسخ على موال القانون السابق بأن نص على انعقاد العامة المحددة للعقوبات المقررة لها في المادة ١٣ وما يليها ، وخول قاضي الحيات حق مراعاة الظروف المجعفة والبرون بالعقوبة في حدود معينة (مادة ١٧ عقوبات وكذا قانون ١٩ أكتو رسه ١٩٢٥ الخاص بعد بعض الحيات في حكم المحج من حيث العقاب عليها) . وعلى هذه الأسس التي بينها السبع محان تقدير لدى قضاء وأصح في معنورهم أن يوقعوا بالحجة العقوبات الملائمة لهم ، كل حسب حالته وظروف جريمته وما اكتنفها من ملابسات خاصة .

لقد أشارت المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات آتت تذكر إلى طريقة أخرى كان ووسع شارع اتباعها وهي أنه كان يجوز ، بدلا من حذف الحد الأدنى ، أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يستحق القاضي إلى لامتداد عنها إلا استثناء مع بيان سبب هذا الاستثناء في سبيل الترافة . ولكن المذكرة ذاتها بيئت ما يعرض هذه الطريقة من الصعوبات العمية ، والأخص في حالة ، إذ كان الفعل لعدم أهميه أو لظروفه - لا يستحق من الجراء حتى هذه الحد الأدنى كما رأيت أن وضع حد أدنى لا يخلو من مصار فساد هذا الصدد : " إن وضع حد أدنى قليل حد قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعلها حد أقصى فقط ، كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتعا حدا فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوحجة بترافه ونحو مل الحد الأدنى بهذه الصفة إلى حد أقصى " . لذلك لم يأخذ الشارع بهذا الرأي وآثر لمسخ الذي أشرف إليه ، ولا على اتباعه حتى عهد غير بعيد . معول ذلك لأنه رأى في سببه لأحية الخروج عنه في كثير مما أصدره من تشريع ، وكانت له في ذلك طريقتان :

الأولى - تعيينه حد أدنى لكل من عقوبات الحبس والغرامة في بعض الجرائم كإحراق المحرقات ، حيث قدر الحد الأدنى للحبس بسنة أو بسنة شهر ، والغرامة بمائتي حيه أو بثلاثين حيه حسب الأحوال ، ونص صراحة على أنه لا يجوز أن تقل العقوبة عن هذه الأدنى لأي سبب من الأسباب (المود ٣٥ و ٣٦ و ٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨) . كما حدد العقوبة في حالة حود تصعب حد أدنى لمقرر للجريمة ، ولم يجر إيقاف سبب المقرر في المادة ٥٢ عقوبات ، لمدينين ٣٩ و ٤٠ من القانون آتت الذكر) . وبكمية صعب أو استيرد أو إحراز قابل أو دسايب أو مفرقات بدون رخصة أو بدون مسوع شرعى حيث قدر الشارع الحد الأدنى للحبس بسنة أشهر والغرامة ثلاثين حيه (المادة ٣١٧ مكررة عقوبات) .

النادية - تعيينه الحد الأدنى للعرامة دون الخس في الرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩
الحاصل بالمعاقبة على حرثهم ضد السلم العام ، وفي المادة ٢٦٥ عقوبات المعدلة بقانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٣٢ ، وفي كثير من المواد الخاصة بالحرث التي تقع بواسطة نصحت (المادة ١٤٨
وما يليها ، حسب التعديلات الصادرة بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ والقانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٣٢ وفي قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ (المادة ١٤) .

والذي يلوح - أن عدم تعيين المصاعب عند أدنى أولي - لا تساع حتى لا تكون مهمته في إيقاع
العقوبة آتية ، لا سيما أنه قد يحدث أن يوقع - على حد الأدنى للعقوبة وهو متبرع من إصداره -
وليس سعيد أن يدفعه ما يراه من قصورها في بعض الظروف - مع كل هذه عن صراخه موحدة
الرأفة - إلى بلس أسب للبراءة حتى لا تجرى على لسانه عقوبة لا يبرح إليها خاطره ووحده

القسم الثالث

الإصلاح للشريعة المطر إلى حالة الجاني

- ١ -

القسم المحرمين

لقد رافق من الشارع الإصلاحي تقسيمه لهذه ثلاثة أقسام : هذه المادة ، وهذه باخرقة ،
وحده بالبرية - وللصافي حق تعيين العمة التي تستحق أن يوضع فيها جاني - وعرف القانون
الأول في المادة ١٠٢ أنهم هم الذين يكونون قد ارتكبو ثلاثا من جرائم عمدتهم ارتكبوها
في بحر عشر سنوات من انتهاء آخر عقوبة حريمة مماثلة لجرائمهم الأولى - ولكن للقاضي بمقتضى
المادة ١٠٣ حق اعتذار حال معاد على لإجراء بعد ارتكابه عمدا جريمتين من نوع واحد من
تبيين له من ظروف الدعوى ما يرضه به الاعتذار . وعرف هذه الفئة الثانية أنهم هم الذين تنصح
للقضاء أنهم يعاولون في حياتهم بغير تلاكل أو حربي على ما ينصوبه من ثمرت جرائمهم أما الأخيرون
فهم ليس بتبني ظروف - قروا أنهم مدعوون للنشر والأذى بالبرية والقطرة - وقد رسمت
المادة ١٣٣ ما يجب على القاضي تفصيله للوقوف على حالة المتهم والنوع الذي يستحق أن يوضع
فيه ، وهو أن يسير في حكمه الوسائل التي تستعملها لهم في اقتراف الجرم المسد إليه وحسامه

هذا الحرم وما تحفه من ضرر بالمجنى عنه و هو ما مل التي دفعه لارتكاب معته ومسكه قبل ارتكاب الجريمة وظروف معيشته الفردية وعائلة . وللغاصي فيه يحريه بهذا الصدد سلطان مطلق لارفاة لمحكمة التقص عليه .

أولاً مثله في أن الغاصي في نظر القانون الإصلي كالطبيب سواء هذا يسر عور الممرض الحسائي ، وذلك يتقصى مشيئ الإعلان القسبي . وكلا الاثنين يرمى في عرص و حد وهو إصلاح حال المريض وإيقاظ الناس من شره وعدواه .

أما تعيين العقوبة التي يكون منها الحق في أمر في منتهى الأهمية وعظم شأن ما ينبغي على هذا التعيين من إحصاء الخافي بعد وده عقوبته لوسائل تأمينة (incures de sûreté) فعائلة ، لقصد منها إصلاح شأنه وتعدى ضرره وعدم تمكينه من الرجوع لاقتواف الآثم فهي إذن ليست عقاباً بل هي الحق في دليل أن القانون تسمح باتخاذها ولو صد شخص مراً بسبب حالته العقلية مثلاً حتى لا تسهل عليه عودته إلى مثل ما فعل (المادة ٢٠٣)

أما هذه الوسائل فتعد صد شخص حتى أو صد ماله . فإذا تعدت صد شخصه كالللقاضي وضعه في مستعمرة زراعية أو مصحة أو ملجأ أو إصلاحية أو غير ذلك . وبعد الوسائل في هذه الصور سالة للحرية . وللغاصي أيضاً وضع حتى تحت مراقبة البوليس أو حرمانه من الإقامة في محل معينة أو منعه من عيش في الحدائق أو غيرها من محال بيع الخمر أو فيه إذ كان أجنبياً . والوسائل في هذه الصور الأخيرة غير مالية للحرية (المادة ٢١٥) .

ثانياً كانت الوسائل التأمينة متعددة صد المال وحب على الحسائي تقديم كفالة مالية أو شخصية على حسن مسكه مستقلاً ، فإذا ارتكب ثناء لمدة محددة وسائل لتأمين صحة أو مخالفة معقد عليه بالحبس (arrestation) صودرت كفالة للحرية العرمان (المواد ٢٣٦ - ٢٣٩)

ثالثاً منكرات القانون الإيطالي توسعه في الأحكام المتبعة بما تقدم كله ، وسعه الغاصي سلطة كبيرة في معالجه الحسائي ، فله وقت التحقيق وضع العاصر ومحل العقل ومدى الخمر والمخدرات في إصلاحية أو ملجأ قضائي أو مصحة .

لقد ادعى له بعد ذلك أن هؤلاء الأشخاص أصبحوا غير حصرين أحسن ميلهم (المادة ٢٠٦) .

وللغاصي أن يفحص حالة الحسائي عند نهاية مدة الوسيلة التأمينة ، فإذا تحقق له أن حالته لا تزال خطيرة حدد موعد جديد لفحصه . على أن للغاصي شخصه قبل ذلك إذا طرأت أسباب دالة على أن حالته ليست ذات خطر (المادة ٢٠٨) .

المجرمون والأحداث

لش مطهر خدة في لقابون لإبصار عذبه كبرى بالأحداث من مجرمين ، إذ أحاطهم
سباح من الرعاية اعتقد منه أنهم لو حلت ، سلسو لبددة ، فابلون الإصلاح متى عولخوا
وقومت أخلاقهم بالوسائل الملائمة لهم

لوقد قسم القابون الأحداث قسمين - من لم سلعو - رة عشرة ، ومن تجاوروه ، و هية
الثامنة عشرة . بعد الأوبى عر مسئولين عم ركوه ، والآخرين عر مسئولين كذلك إلا إذا
ستل القصى من فرنى حل وطروف القصة أهم ميمرون على أن مسئوليتهم في هذه الحالة
الأخيرة محدودة ، وعقدتهم على ما فعلو هو دون عذاب الدعين سن رشد حدنى (المسادين
٩٧ و ٩٨) .

لأواء في المادة ٢٢٤ وما سبها أن للقصى حق وضع القاصر عر مسئول في إصلاحية قضائية
(Riformatoria giudiziaria) .

لأ إذا صبحت مسئولة قاصر (أى لدى محاور الرمة عشرة إلى ثمانية عشرة) كان
للقصى أن يأمر بوضعه ، بعد وفاة عقوسه ، في إحدى الإصلاحيات القضائية أو تحت ملاحظة
(liberté surveillée) (المادة ٢٢٥) .

لألكي إذا كان المحرم بقاصر معتد لإحرام أو متعده حرفة أو مدعوا إليه بظرفته تحتم على
القاضى وضعه في إصلاحية مدة ثلاث سنوات على الأقل (المادة ٢٢٦) .

لأما هو جدير بالذكر أن الإصلاحيات ليست من نوع واحد ، بل تختلف باختلاف أنواع
الأحداث من المجرمين وأعمارهم .

لأ يعرض القانون المصرى لكل هذه الحالات لى عى تفصيلها التشريع الإيطالى الحثاى
وكل ما فعله ، بالنسبة للمجرمين المعتادين بالإحرام في حالات خاصة أنه حول محاكمة الأحداث بمقتضى
القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ إرسلهم إلى عمل خاص تعبى الحكومة يسحبون فيه إلى أن يأمر وزير
الحقاية بالإفراج عنهم .

كما أنه «لنفس المحرمين الأحداث اعتبر الفاسد الذي لم تبلغ منه سبع سنين كاملة غير مسئول ، والفاسد لدى تجاوز السبع سنين ولم يبلغ الخامسة عشرة ، مسئولاً مسئولية حرشة ، وحقل القاصي «نفسه له تسليمه لو المبد أو تأديبه حسبما ين كان علام أو رساله إلى مدرسة إصلاحية إذا كانت التهمة المسند إليه حصة أو حصة ، مع حوار تأديبه حسبما ين في آن واحد إن كان علاماً (المواد من ٥٩ إلى ٦١ عقوبات) .

وأما المادة ٦١ المذكورة (وهي التي أضيف إلى القانون في ١٢ من سنة ١٩٣١) مماثلة بصغير مرة واحدة عن عدة حرثم يكون قدر ركبها والمقصود بذلك لرافة به حتى لا نراكم عليه العقوبات .

أما القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المنشردين وإرسالهم إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل ، ولا شأن له بالأحداث الذين يعرفون حرثم م بعض عيب قانون العقوبات

لأننا ترى أنه من غير منصف ما نكفي لإصلاح حال المحرمين فلا عرو أن كان نكثيرون منهم لا يكادون يخرجون من السجن حتى يودو به ، فلم يؤثر فيهم العقوبات لأول مرة ومن يصح من حقهم شيئاً بل ربما كانت حالتهم الاجتماعية بعد الخروج من السجن أسوأ مما كانت عليه من قبل . وتلك نتيجة سيئة يجب ألا يعمل عليها الشارع ، وأن يحمل من أهم ما يعني به في إصلاحاته اختيار الطرق المؤدية إلى تحسن حال المحرمين . فلو أن لدينا شرعاً يسمح للقاضي باستقصائه الناحية النفسية للمدني وتحري حاله النفسية وميوله الفطرية ، وكانت لديه الوسائل لمعالجة لإصلاح شأن المحرمين على اختلاف طبيعتهم ، لأصبح من ليسور إبعاد الكثيرين من نردى في حياه الأندام إدم لا شئ فيه أن مكافحة الإحرام لا تكون بالعقاب حسب بل أنص ، وبالأخص ، تقوم أخلاق الحدة حتى لا يتددو في صلاحهم ومعو في ضرورهم . وإد أهمل ما يصب لأخلاق من مرض استعمل الدواء واستعصى الدواء وبضعف عدد الحدة وكانت النتيجة لذلك كله ولا على المجتمع .

لأننا إذا كان الشارع الإبطاي قد عي هذه الناحية الإصلاحية في شريعته فخلق س أن نختديه ونقتدي به ونجاريه .

بعض أوجه الإصلاح

في قانون تحقيق الجنايات الأهل

حق التصدي للدعوى والاستئناف الفرعي

فلم حبرة صاحب المرة عبد الفتاح السيد بك

لقد كان وضع قانون تحقيق الجنايات في سنة ١٨٨٣ مسهديا في عمله سدى القويين
عرسية ، مسترشد بالقضاء والعقود العرسيين ، منح احتصار ما استطاع احتصاره من الأحكام
والإجراءات . فكان يفسس النصوص ويحوز بها وفق ما يراه أدعى للاسراع ، وكان يأخذ طورا
بفره القضاء ، ويؤثره ما قبل به فقهاء الدون ، وماى على ما يستقر عليه رأيه بنصوص
صريحة حاية من لبس بعيدة عن عموم والإبهام بقدر ما كان يقدر وقت وضعها . وعائنه
من ذلك بذهه ألا يمرض القضاء ، فى الواقع فيما لم ينبج منه القضاء العرسى قبله من خلاف
في التأويل ، وأن يور عبه مؤومة البحث عن أسد الآراء وأعدف ، فلا يبق لديه إلا مهمة
التطبيق على الوجه الذى تحقق به العدالة .

لذلك كانت هذه الحطة عين ما اتعه الشارع في سنة ١٩٠٤ عند تجديده قانونى العقوبات
وتحقيق الجنايات . وكان مما تركه قصدا أو عفوا مسألان هما في نظرى من أهم الأحكام التى
يسمى نصيريرها في قانون تحقيق الجنايات ، ومن أعظمها أثرا في حسن سير العدالة وتبسيط
الإجراءات وهما حق تصدى (droit d'évocation) والاستئناف الفرعي (appel incident) .
فهل أنصف الشارع لمصرى في ركة هذين الموضوعين ؟ وهلا يجدر به الآن أن يحدد حدو اشارع
العرسى فيعدل بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات سدا للنقص من هذه الناحية ، وقد يحدد
من تخاريب المصطفى ما يبيح أمامه سبل الإصلاح فتأتى بنصوصه أكل وصفا وأوى عرصا .

فقد رأيت أن أعرض هذين الموضوعين في هذا الوقت المناسب وهو مرور خمسين عاماً
سبعها قصائد الأهل في قيام بأداء مهمته سامية على أكل وجه وأحسن حال ، فرجع عمله منار
العدل في أرواح اللاد ، وجعل لعصر أن تبهى غمهود به ونهحر بأحكامه من الأمم

الحق التصدي للدعوى

Droit d'évocation

المادة ٣٧٠ من مضمون الموعد العامة لمقررة في قانون المرافعات أن محكمة
لاستئناف تقصر نظرها على ما يدعوه الاستئناف من قضاء محكمة أول درجة . وقد رجع إليها مثلاً
استئناف حكم صدر في دفع فرعي فقصر على النظر بدفع وأنقب للمدعى لاستئنافه فصل
في الموضوع حتى لا يحرم الخصوم من قضاء الدرجتين .

ولكن من مضمون المادة ٣٧٠ مرصت أنه إذا حكمت محكمة لاستئنافه أو محكمة لاستئناف
بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكادت مدعوى صالحة للحكم فيها حذر للمحكمة أن تقصر وتحكم
فيها . وأما المادة ٣٧١ للمحكمة لاستئنافه مثل ذلك عند حكم بإلغاء حكم صدر في مسألة
إحالة أو اختصاص ، ولكن بعيد خاص ، لا اختصاص هو أن يكون للمدعى به مما يجوز تصدب
المقرر لما تقضي فيه محكمة أول درجة بصيغة انتهائية . على أن المحكمة لاستئنافه غير ملزمة بالتوصل
في أصل لدعوى حتى مع بقاء شروط القبول لأن الأمر متروك لخبيرها

الغيبه الحال في قانون التحقيق الجنائيات الفرنسي

نصت المادة ٢١٥ من هذا القانون على ما يأتي :

“ ٨ le jugement est annulé pour violation ou omission non réparée de
formes prescrites par la loi à peine de nullité la cour statuera sur le fond ”

والغيبه هو “ متى أبغى حكم بسبب مخالفته أو إهماله إهماله لا لم يحصل بذركه لشيء من
الإجراءات التي فرضها قانون ساعها وإلا حصل لعمل للمحكمة أن يصير موضوع القضية وتحكم فيه ”

ولذلك نأمل في هذا النص نحدد حاله مما يمكن أن بعد تقرير لحق محكمة ثانية درجة في التصدي
لموضوع لدعوى . مادة التصدي لا تحقق إلا في صورة لا تكون فيها محكمة أول درجة قد
عربت ضد الموضوع وقصبت فيه . إن كل ما يقيد هذه المادة هو أنه إذا كان الحكم مثبوتاً

سلطان لحل في الإجراءات وكان هذا سلطان محل طعن في الاستئناف الموضوع من محكوم عليه
 من محكمة ندى درجة متى ستؤقت من وحده الاستئناف. تنعى الحكم هذا استب ثم تفصل
 في الموضوع بعد أن تحل القضية. من محكمة أول درجة التي سب هذا أن فصلت فيه ولا شئت أنه
 متى كان هذا هو كل لمقصود هذا النص فلا وجود فيه حق التصدي لدى يحصر في نظر الموضوع
 لأول مرة الذي لمحكمة الاستئناف. ورتب خطر دليل أنه لم يكن هناك ضرورة تدعو إلى وضعه
 ما دام المفعول هو الحبس التسليم به هو أنه متى فصلت محكمة أول درجة في موضوع دعوى واستؤفت
 الحكم الصادر بها كان على محكمة ندى درجة الموضوع. ثم، استأنف هذا الحكم أن تطر فيه من
 جهة شكل و موضوع معاً دون إحالة للموضوع إلى حار على محكمة أول درجة. غير أن هذا لم يسلم به
 لم يكن هو المتبع في القديون الفرنسي عدد وضع المادة المذكورة بل الواقع. بذلك أن المادة ٢٠٢
 من قانون ٣ رومير (Broussard) سه ٤ كانت في مثل هذه الصورة. صورة سلطان حكم
 لسلطان إجراءات لمحكمة - توجب إحالة لدعوى من محكمة أخرى من محكمة الأقاليم (Province)
 حتى لا يصح على المتهم حق تصدق على بيع صحيح. ثم محكمة أول درجة. وكان لهذا كذلك حكم
 المادة عنها إذ أنظر الاستئناف لحكم المادة حصص محكمة أول درجة حسب مكان الجريمة
 أو توطن المتهم.

سب حانة التشريع، بذلك على هذا الوضع حتى جاء قانون ٢٦ أبريل سنة ١٨٠٦. النص
 ندى أدرج بعد نصه في المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الحسابات الصادر في سنة ١٨٠٨. هذا
 نص ليس إلا مصدر كما على أصل أحكام المادة ٢٠٢ القديمة، وهو في الحقيقة رجوع إلى
 ما يسعى أن يكون هو قاعدة واجب لسبب من أن على محكمة الاستئناف أن تطر الموضوع
 متى كانت محكمة أول درجة قد نظرت فيه وفصلت فيه ولو كان فصلها فيه غير صحيح من جهة الشكل
 ولكن مهما يكن من أن هذا هو حقيقة حال في أصل تشريع المادة ٢١٥ من نصه
 لفرنسي - للضرورة العامة - استب من هذا المادة حق التصدي، كأما كانت قاعدة
 المادة ٢٠٢ القديمة هي من النوع الأساسي التي تقرأها النعمة والمنطق، وأما كان رجوع
 الشارع إلى حقيقة ما يجب هو استثناء من قاعدة أساسية واجب التسليم بها.

أولاً كان من مدحه هذا توسع في التفسير، أو بالأحرى لاستثناء بالنص من مبدل للتصديق
 غير الذي جاء هو من أحله، أن لمحكمة الاستئناف صارت تصدى للموضوع وسرع من محكمة
 أول درجة أما كان لدفع أو لمساهة لفرعة التي فصلت فيها هذه المحكمة، بل كان من يتبعه من
 النص على هذا الوجه أن محكمة النقض فصلت بأن الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تصدى

للدعوى العمومية بساء على استئناف المدعى المدنى وحده إذا لم تكن محكمة أول درجه قد قضت
فى الدعوى العمومية وكان لاستئناف مرفوعا عن مسأله مرعيه (حكم النقض الصادر فى ٢٧ ديسمبر
سنة ١٨٨٩ دالوز ٩٠ - ١ - ٣٣٥) .

فحين إذن أن القضاء الخائى الفرنسى رأى أن يكون له من حق تصدى ما للقضاء المدنى
وفق قانون المرافعات على أنه ذهب فى ذلك إلى مدى أبعد، إذ قد لحق فى المواد المدنية قيود
لم يرعها . وكان من توسعه أنه ليس يلزم أن تكون الدعوى صالحة للحكم ولا أن يقضى فى المسألة
الفرعية وفى الموضوع بحكم واحد .

فأخيه الخال فى القضاء المصرى

لقد إن التشريع خائى لمصرى جاء حاليًا من أى نص خاص بحق التصدى فإذ كان موقف
القضاء إزاء هذا السكوت ؟

لقد أرشده البحث إلى أن أول حكم تعرض هذا الموضوع هو لحكم الصادر من محكمة
نقض فى ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ (محله القضاء لسنة الأولى صفحه ١١٥٥) . وقد جاء مقرر بطريقة
عدم تصدى محكمة لاستئناف الدعوى العمومية فى حاله حصول الاستئناف من المدعى المدنى
وحده . ثم صدر بعده من نفس المحكمة حكمان آخرون ، لبدأ عيه ، وكان صدور أحدهما (٢٥ نوفمبر
سنة ١٨٩٣ محله القضاء لسنة الأولى صفحه ١٩) فى دعوى كانت محكمة الجزئية قد اعتبرت فيها
تهمة حصة قتل خطأ ، ولم تكن البينة قد ستأمت هذا الحكم ، مما استأفه المدعى المدنى ،
فقضت محكمة أسبوط مشكلة سيئة جمع استئنافية ، بعدم حصاصها سطر القضية لأب ، عبرت
أن القتل وقع عمداً ، فطعن لمتهم فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول
الطعن وإلغاء الحكم لمطعون فيه على أساس أن استئناف المدعى المدنى لا يتعلق ، لا بحقوقه المدنية
ولا بتأثيره فى مصير الدعوى العمومية . وصدر ثانى الحكمين (٣٠ مارس سنة ١٨٩٤ محله القضاء
لسنة الأولى صفحه ٢١٢) فى قضية صرب سألوت تهمة تخميص كانت المحكمة الجزئية حكمت
برءه أحدهم ، بمعاقبة الآخر بالإرمانه أن يدفع للدعى المدنى (لحقى عيه) نحو نصف مدينا ، فاستأف
الحكم كل من لمتهم المحكوم عيه والمدعى المدنى ، وقضت محكمة طبط المشكلة سيئة استئنافية
بمحس لمتهم المدعى شهر وإلزامه بتعويض مدنى . فطعن محكوم عيه فى هذا الحكم بطريق النقض ،
ومحكمة النقض قضت بأن الحكم قد جاء محالاً للقانون لأن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الحيات

(١٧٦ من القانون الحالى) لا تخير للمحكمة الاستئنافية أن تطرّف في الدعوى عندما يرفع هذا الاستئناف من المدعى المدنى إلا فيما يختص بحقوقه دون غيرها .

لكن أن الأمر في هذه الأحكام لا يعدو قيمة تأثير سير الدعوى لمدة في دعوى عمومية ومعرفة ما إذا كان في مسود المدعى المدنى وحده تحريث هذه الدعوى الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية في حالة عدم سند الساتة ، وهذا شيء وحى التصدى شيء آخر لأن محكمة أول درجة لها قد قصت في موضوع الدعوى العمومية ، ومحكمة ثانية درجة لم تتزعزع منها شيئاً لتسفل هي حكم فيه وليس من شئ في أنه ليس لمحكمة ثانية درجة أن تعرض لما لا سائبها ، وأنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المدعى المدنى دون لينة فليس للمحكمة أن تعرض للدعوى العمومية بأي حال من الأحوال حتى في صورته ما إذا كانت الدعوى العمومية محرّكة من المدعى المدنى .

لكن أن محكمة نقض عرّض بعد ذلك حق التصدى ذاته فكان من رأيها أن محكمة ثانية درجة لتعرض لموضوع الدعوى بد رأت أن الدعوى العمومية لا تسفل حلالاً لمقصده لمحكمة أول درجة ٢٢ يدرسة ١٨٩٨ مجلة القضاء السنة السادسة صفحة ١١٢٣ ثم أدت هذا المبدأ - في مبدأ التصدى في حكمه - فرب فيه ما رأى "إذ صحت على الموضوع مسألة فرعية وكل دواعٍ لمتهم فيها أمام درجتين ، فليس من يحتم أن يكون حكم أول درجة صدر في الموضوع متى كان صادراً به وإلا فهي حمله صالحاً ونحوه في أن المقصود قدوة ، هو نظر الدعوى في درجتين مختصتين " هـ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مجلة قضاء السنة السادسة صفحة ٤ . ولقد كان الأمر في هذه الدعوى متعلقاً بالاختصاص إذ قصت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص ولكن لمحكمة الاستئنافية ألغت الحكم وقصت بالاختصاص وقصت في موضوع الدعوى في آن واحد ، وأمرت محكمة النقض هذا الحكم .

لكن أدت محكمة نقض هذا الرأي عليه في حكيم ، ليس لذلك صدرين أحدهما في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة الرسمية السنة الثانية صفحة ٢٨١) وثانيهما في ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ (المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة صفحة ٣) .

ولما لاحظ في هذه الأحكام أنها رأت أن حصول بعض الإجراءات أمام محكمة أول درجة مما يصح معه نقول بأن لمتهم لم يحرم من التقاضي أمامها وهو قول فيه كثير من النقاد ، لأن المقصود بقضاء أول درجة هو أن يسوى القصة بإجراءاتها أمامه إلى أن يحكم في موضوعها

وتخرج من يده إلى غير رجعة ، أما كونه يمر مروراً بعد نسخة قاطعة في الموضوع فلا يمكن في حالة التشرع الحاضر أن يحسب على المتهم بحال .

لأنه تحت محكمة الفصل بحق في قصائدها هـ أن تستند إلى قاعدة التصدي المقرر في قانون المرافعات (مادي ٣٧٠ و ٣٧١) بل جاء ارتكابها إلى حصول بعض الإجراءات أمام محكمة أول درجة . وهذا ظاهر الصنف .

فبجدر ساء في هذا المقام أن سوء محال حصره زمناً الأستاذ حامد فهمي بث منشور مجلة المحاماة سنة أربعة ص ١١٥ ، تحت عنوان " استئناف المدعى بحق المدعى وأثره في لدعوى العمومية وطلب الموضوع وفضل فيه معرفة محكمة الاستئناف " . وهو بحث قيم حد فيه حصرت ما قرره بعض الأحكام من حور تصدى محكمة تاني درجة للدعوى العمومية في حالة استئناف المدعى المدعى وحده وعدم استئناف النيابة إياه بحصص قوية وراهن مصنة

فإنه الطاهر أن القضاء لمصرى قبل القضاء الفرنسي الذي لم يعتمد هو الآخر في أحكام المرافعات نكأة تعيده في نظريته التي قوردها في الأحكام الجنائية .

لأن أن محكمة الفصل المصرية لم تثبت عن مدنها هذا ، بل عدلت عنه إلى تقرير مدني آخر في قصة حمده كانت محكمة الجزئية قورب إيقاف الفصل فيه حتى فصل محكمة لمدية في دعوى حساب رفعت إليه ، واستأنف المدعى المدنى هـ حكم إلى محكمة الكلية فصصت لإعادته وبراءه المتهم ، فطلعت ادعية ، بحق المدنى في هـ الحكم بطريق الفصل ، فصصت محكمة الفصل بأن المحكمة الاستئنافية قد تجاوزت حدود سلطتها فصصت في موضوع لدعوى ، لأس حق محكمة الاستئنافية في بطر الموضوع في مثل هذه الحالة لم يصح عليه في دون تحقيق خانات كما نص عليه في المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات في المواد لمدية ، ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ مجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة ص ١٢٣) .

لأن عادت محكمة الفصل فصصت من بعد أن استأنف المدعى المدنى يسلم تحريك الدعوى العمومية نص أمام محكمة تاني درجة وطرحها على نسط البحث ، لأن الدعوى المباشرة لم توضع إلا صيانة للحقوق مدية في حالة ما إذا تخلفت النيابة عن رفع لدعوى عمومية فيجب إذاً ألا يكون في يدها عرقلتها بعد أن تكون قد تحركت ، ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية السنة الحادية و عشرين ص ١٠٤ . وقد حارها في ذلك بعض المحاكم الأخرى ، طسطا الكلية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ مجلة المحاماة السنة الثانية ص ١٨٩) .

أولفد جاء هذا القضاء مخالفا لما قرره محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ لدى هذا بمناسبة ذكره إن ما قرره هو وعبره من الأحكام التي حدثت حموه لا علاقة له بحق التصدي لموضوع الدعوى من قبل المحكمة لاستثناة ، بل من كل ما جاء فيها هو أن استئناف المدعى لدى ليس من شأنه تحريك الدعوى بعمومية أمام محكمة الاستئناف في حالة عدم استئناف النيابة . ولا ريب في أن هذه الأحكام ، وهي أقدم عهد ، تمتحجة وأقوى دليلا وأصح رأيا لأنها متفقة كل لا تفتق مع المدعى الأساسي الخاص بالدعوى العمومية من أن أمرها موكل النيابة تحريكها متى شئت ولما دون غيرها استئناف الحكم الصادر فيها ، وأن تحركت المدعى المدعى لها أمام القضاء لاستئناف إنما ورد على سبيل الاستثناء ولا محل للتوسع فيه ونهون بإمكان حصوله أيضا أمام الاستئناف .

فإنك بدأ عدم التصدي أحد يستمر بعد هذا التردد . فقد صدر من محكمة الرقاريق هيئة استئنافية حكم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ بمجموعة رسمية السنة الثالثة والعشرون ص ١٧٤ بقرار فيه ما يأتي : " إذ فصلت محكمة الجمع المسألة ، جاء حكم صادر من المحكمة خروسة سقوط الحق في رفع الدعوى بعمومية فلس لها حق الفصل في موضوع التهمة ، بل طلب أن تحيل الدعوى على المحكمة خروية للفصل فيها حتى لا تصعب على المتهم درجه في التعاضى معه إن هذا نقول " . وقد جاء هذا بقضاء على قبض حكم الفصل الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ ساعة الإشارة إليه .

لهم عالجت محكمة النقض بعد ذلك هذه المسئلة في حكمين صدرين في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ومحتشها بحثا واما ورائت أن لا محل لتصفها في مصر . وبعد جاء قضائها مسب على أسباب قانونية في متبى المسألة والإقناع . وبلوجي أن في قضائها هذا القول الفصل فلا محل بعده للتردد أو للعدول عن المدعى لدى رآته اللهم إلا إذا كان ذلك من طريق التشريع وهذا ما جاء في أحد حكمها (مجلة بحامة : سنة تسعة ص ٦١١) " وحيث به إذ حار لدى المحاكم ائدية بحسب مبادئ ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات أن تنزع المحكمة الاستئنافية أصل الدعوى من قضاء الدرجة الأولى وتعكم فيها ، فإن هذا الاتزع لا يكون إلا في صورة إلقاء حكم تهيدى أو حكم صادر في مسألة حصص أو حالة ، فلا يناول إذ صورة الدعوى خاية . ولا يمكن أن يتاوها بالقيس لأنه استثناء ورد على خلاف الأصل ، وما كان كذلك فلا يقاس عنه على أنه سواء أصبح بقياس لدى المحاكم ائدية أم لم يصح ، فإن من انحرافه القول بمحوار القيس عليه لدى المحاكم الخائية وإلا كان قياسا على قياس على استثناء والفواعد يصعب أن نحمل هذا التوسع " .

فلبحث لحكمة الآخر (الصادر في القضية رقم ٣٧٦ سنة ٤٦ قضائية) لموضوع شيء من حسن
الدين ومادة الدليل ، وناقش حكم النقص المخالف له الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الذي
تقدمت الإشارة إليه ، ورأى أنه كان في عي للفصل في الدعوى المدية عن التكلم على تحريك
ستدعى مدعى المدعى للدعوى العمومية أمام محكمة ثاني درجة ، ثم قال : "ولكن الدون على كل
حاشم يعتبر المدعى ، الحق المدعى في حين من موضوعه قاضي مقدم البتة العمومية أمام محكمة
الاستدعية ، بل ولا أمام محكمة أول درجة ، بل عذره عند تقرير حقه في ستدعى الأحكام
الصادرة من محكمة المحجج حصص مستقلا . ولم يحركه لاستدعى إلا فيما يتعلق بحقوقه المدية ،
بل أردف هذه الجملة بقوله "دون غيرها" تأكيداً لهذا المفهوم منه .

فلقد تقدم القول بأن هذا هو المقرر في قضاء الفرنسي . فلم يصدر حكم ولم يقل أحد من رجال
القضاء بأن ستدعى مدعى المدعى وحده ، بل عليه إمكان تحريك الدعوى العمومية . ويجدر بنا
هذا حسب النظر مرة أخرى ، في أن تكون تحريك الدعوى العمومية في الصورة التي نحن بصدد
لم يكن سوى فهم غير صائب حق التصدي المقرر في قضاء الحاشي الفرنسي . لأن كل ما قاله هذا
لقضاء في موضوعنا هذا هو أنه إذ كانت محكمة أول درجة تفصل في الدعوى العمومية وكانت
قد فصلت في مسألة فرعية ، سأبى المدعى المدعى وحده لحكم ، كان على محكمة لاستدعى
التصدي للدعوى العمومية .

أستعرض لك أحكام قضاء مصري في موضوع حق لمحكمة لاستدعية في التصدي للدعوى
لموضوعية ، ومنه يتبين مقدار ما كانت عليه الأحكام من التردد بشأن الأحكام أو عدم الأحكام
سطرية تصدي وليس يسع سوى خمس لعدم لقضاء في هذا التردد بسبب دقة لموضوع وبعد
العمل لمؤثرة فيما ينبغي عليه أن تسلكه من المسار . فقد كان أمامه القضاء الفرنسي وقد خلق
نظرية حق التصدي في المواد خصائيه وسهدها حتى تمت واستقرت وسددت دعوى عبر جدول
في أصلي ، وذلك لما وقر في نفسه من مؤنهاء فتبس لها نصاً لا يمت لها نصه ولا ترتبط به
رابطه ، وبوسع في أويله بوسع كبير لم يسع من بعد علماء الدون . وكان لدى القضاء
لمصري . غير هذا العمل - عامل فهو عد العامة لمصر في قانون المرافعات مما قد يمكن
أن يفهم ، ساعى من طريق القياس فيما لم يرد بشأنه نص خاص بقانون تحقيق الحقائق . وعامل
تحرر من نص القضاء في أحكامه ولكنه مفهوم بدهه من رعة تلك الأحكام ألا وهو مصاد
الوقت والمقنات وخصيص الإجراء . إلا أن هذا العامل ، مهم مع تأنيده ، وكثير شأني ،
لا نكفي للاقتناع بصوب لرأي الفائل ، التصدي وموقفه ليس لقانون أو روحه . فمن جهة

القضاء الفرنسي ، فالاستثناس بأحكامه لا محل له لعدم وجود أى سند فى قانون تحقيق الحقائق المصرى يصح الاعتماد عليه ، حتى مع التوسع فى التأويل بحمارة لم فعل هذا القضاء فى تأويله للمادة ٢١٥ . أما قانون المرافعات لمدينه فإنه لا يصح الرجوع إلى شىء منه فى هذا الصدد ، لأن ما ورد به إما كان سنة من لأصل كما قالت محكمة لنقص المصيرية والاستثناء لا يقاس عليه .

ماهيت بأن الأحكام الفرنسية لم تنو فى بوجيد أركان هذا نظريه إلا على المادة ٢١٥ كما سبق الذكر . وأما تنسيط الإحراءات فهم يكن من أمره فإنه فهو وحده غير كاف للفشيت بهذه النظرية وحرمان لمتهم من إحدى درجتى القضاء ، لم فى ذلك من الخروج على القواعد الأساسية فى إحراءات المحكمة ، وهو ما كان يقتضى صراحة لا وجود له فى التشريع الحائى لمصرى

لخلاصة ما تقدم است رى قانون تحقيق حقائق حلو من نص يسمح لمحكمة تانى درجة بالتصدى لموضوع لدعوى كما هو شأن فى المسائل لمدينة . فهو إذن فى حاجة إلى الإصلاح من هذه ناحية ، إذ لا شك فى أن حنصر الإحراءات بمصرصر يجب أن يكون من أهم أعرص الشارع والضرر هنا - على ما رى - يكاد يكون معدما لأن نظر محكمة تانى درجة للدعوى وقضاءها عاب يخالف قضاء أول درجة فى مسألة فرعية كثر ما يمهدها سبيل الفصل فى موضوع تلك الدعوى ، ويسر لها حسن التقدير ، فتكون هى بذلك أولى بالحكم فيها فى نسب الأوقات .

وخاص هذه لمر ، لا يكاد يذكر لقول بخرمان لمتهم من إحدى درجتى القضاء ، إذ التصدى لا يكون بطبيعته حائل ، لا حنصر ، للمحكمة الاستثنائية تأخذ به عند تحقق المصلحة وصدور العداله

فبالحى لو كان الشارع لمصرى يعنى هذا لموضوع ويعتقل القانون عى يجوز لمحكم تانى درجة حق الفصل فى موضوع لدعوى عند فصلها استثنائيا فى مسألة فرعية إنه لو فعل ذلك لأذى ، على ما يستقده ، للقانون أكبر إصلاح ولل قضاء أجل خدمة .

§ الاستئناف الفرعى

Appel Incident

لش لقواعد المقررة فى قانون المرافعات لمدينة والتجارة أن الاستئناف على نوعين : أصلى ويرفع بالطرق المتعددة ، وفرعى وهو غير مقيد بهذه الطرق (مادة ٣٥٧) وبيان ذلك أن الاستئناف الأصلى لا يسى رصه إلا فى حلال مدة معلومة أما الاستئناف الفرعى ويرفع و أنه حالة كانت عليها الدعوى بعض سطر عما إذا كان الميعاد قد انقضى أو لا يزال باقيا ومن جهة أخرى فإن الاستئناف الأصلى لا يمكن رصه بعد الرضا بالحكم . أما الاستئناف الفرعى فلا مانع من

إبدائه ولو كان متألف عليه رجع هذا لاستنفاد الفرعى سبق أن رضى بالحكم ، لأنه مفروض
و رضائه هذا أنه معلوم على شرطه أن هذا حكم لا يتألف من قبل المحضر . أصب إلى هذا
أن الاستنفاد لأصل رجع صحيحة دعوى عن المتألف عليه ، أما لاستنفاد الفرعى فيمكن
إبدائه في الجلسة .

أولهم لاستنفاد الفرعى كثير يقع عظم العائد . وحسب أن المتألف عليه إذا وجد
في حكم ، لا يرضيه كان له إرضاء استنفاد خصمه أن يتهم هو أيضاً من الحكم فيما يخص به
حتى ينسى بذلك للمحكمة تعدله لمصلحة إذا اقتضى حال ذلك . ولو أن الاستنفاد كان أصب
فقط وتبين للمحكمة أن الحكم غير صائب قانوناً ، أو أن فيه إجحاد بحق المتألف عليه لم كان
سبيل لتعدله ، ولكن التأييد في هذه الحالة أمر لا مفر منه ، إذ لا تستطيع المحكمة القضاء
به هو خارج عن لطلاب لمطروحة تدين بمعنى لاستنفاد لمرفوع ، بخلاف ما إذا حصل
استنفاد فرعى فانه يكون من الميسور وفقد للمحكمة صلاح خطأ وتقويم لمرفوع من حكم .

ثم يصح قانون تحقيق حساب على شيء خاص بالاستنفاد الفرعى مع أنه قد يقع أن يكون
مفعول المسد إلى المتهم موضوعاً بأنه حجه بالمادة ٢٠٦ عقوبات مثلاً مع عقوبته بحبس
أو العزله ، ولكن الإصاصة التي أحدثها للمتهم ، بمعنى عليه قد تؤدي إلى وفاته فتكون حقيقته
بواقعة عندئذ حادثة صرحت أقصى إلى موت سطوي على المادة ٢٠٠ عقوبات مع عقوبته قد تنبع
الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فإذ لم تستألف الدية حكم ، وحدثت بوفاة بعد فوات
ميعاد لاستنفاد ، فلا حيلة للمحكمة سوى درجة في الأمر ، إذ لا يمكن لاستنفاد مرفوعاً من المتهم
وحده وليس في وسعها القضاء بعدم لأشخاص معينة على أن الواقعة حادثة ، كما هو صريح النص
والحال كذلك إذ كان الاستنفاد مرفوعاً من المدعى بحق لمدى وحده ، وليس للمحكمة أن
تتصدى للدعوى العمومية في هذه الصورة . ويرى على هذا أن محكمة تكون ملزمة بحسب
الأخوة بما تأييد الحكم على مخصص وإما بعدم التعرض له من جهة للدعوى العمومية ،
وقد يكون صادراً بمرمة لسعة وكذلك الحال في حرثم لتروير إذ كان الوصف الذي حوكم المتهم
بموحه يعتبر الواقعة حادثة بين في الواقع حادثة . وقس على ذلك أمثال هذه الصور التي يصح
فيها المتهمون في موقف متدرك كل لأمسار بسبب لتسرع في محاكمتهم أو بسبب سلاخ من قبهم
هم في إبداء البينات التصحيحية عن أفعالهم وماصهم ، أو بسبب خطأ بيانه ومحكمة أول درجة
في تقدير الواقعة في مبدأ الأمر . وهو ميسر لتسكير العدالة ، إذ لو حب أن يكون العقاب متكافئ
مع الجرم لمقتوف ، وألا يكون مخصص معلول بيد عن بوقيع الجرم لدى خصصه بفعل المرتكب .

لأنه لو استندف المتهم أو المدعى لدى لم وصلت القضية إلى محكمة ذات درجة وكانت النتيجة أن لا اعتبار لخطئ بصرح خص خط لمهم بعد نقص ما للينة من مواعيد الاستداف — في حرر ممكن لا سبيل إلى لمساس به . وهذا القول صحيح لا عار عليه ، ولكن مما لا شك فيه أن هذا اضطور محكمة ذات درجة بحكم الصوص إلى سكوب عن خطأ ، وإعراض العن على فور خالي عن القنون أثناء محاكمة ، مما لا يتسببه تعديل ولا مخره لدوى ، وهو في لجنة مما شتر شتر العنوس لدى الناس جميعا ، وأن تصيب وبلاات هذه الأخطار العامة في فرصة الاستداف والنقص الذي يليه أمر مرغوب فيه .

لكن من شأن هذا النقص في التشريع أن المدعى لدى يجد نفسه معن بدع الاستداف إذا فوجئ في آخر لحظة بالاستداف لمهم لدى كان مضوا أنه رضى بالحكم . وليس من سبيل لدى المدعى لدى أن يرفع شكاوى فرعية وفق أحكام قانون المرافعات ، لأن هذا الاستداف إلى جاء على خلاف لأصل فلا ميسر فيه في غير حدود القنون لدى ورد هو به . على أن استداف المدعى لدى لا عدم ولا يؤخر في سير دعوى العمومية كما سلف عند الكلام على حق التصدى للدعوى .

لأنه كان التشريع حداثى لفرنسي على هذا الحان من النقص مما كانت له نتائج غير مرضية كثرت منها الشكاوى . وطل لأمر على هذا لمول عهد طويلا ، أن صدر قانون ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ وعملت بمقتضاه مبادئ ١٧٤ و ٢٠٣ من قانون تحقيق الحسابات ، فأصبح بمقتضى لصوص الحديدة لمر مستأنف من خصوم حق الاستداف الفرعى في ميعاد أصلى مقدره خمسة أيام بوقف في شأنه سعي الحكم كما هو الحال بالنسبة لمعاد الاستداف الأصل

لأنه يرى أنه إذا عر للشارع لمصرى أن يدخل مثل هذا نص في قانونا فيحسن مع إيرده موافقا لما في مدونه من جهة وجوب سعي الحكم لاستداف فور أو عدم سعيه التوسع في ميعاد جعل مواعيد الاستداف قريبة من موعد الاستداف الفرعى في المسائل المدنية . إذ لا يسير في هذا الشأن تحقق العدالة ويكون في مكانه الينة تلاقى كل خطأ وتذكر ما قد يكون وقع من إهمال أو سوء تقدير .

لأنه رأيت عرصه على نظر الباحثين وأولى لرأى والى الأمل في أن يولوا موضوعه قسطا من عنايتهم ، ويعالجوه بما يستحق من الاهتمام والتقدير .

على أى أساس

يكون تنقيح القانون المدنى المصرى

الدكتور محمد الرزاق أحمد السنورى استاذ القانون المدنى بكلية الحقوق

نحن من رواد وحيث سفع القانون المدنى^(١) ، ولكن لا نكفى أن نشيرهم لتنقيح ، بل يجب أن يسر على أى أساس يكون ، وهذا نحن نورد ، من رأى فى هذا الموضوع الدقيق ، وحسب أن نضع الباب لمناقشة هذه المسألة ، فإن خطر الأمر يتطلب مجهود كبير يشترك به المستعملون القانون فى مصر بما يقتضيه الموضوع من دقة وعمق ، وليس تجميع النصوص ، لا سيما إذا كان هو التقنين المدنى ، بالأمر الهين .

لذلك نتقدم بملاحظات فى شيء من التريب ، ولا نقصد إلا أن نضع لأمر تحت أعين رجال القانون ، ليرأوا فيه رأيهم بعد مناقشة وبحث وتمحيص .

فقد أن نحدد الأسس التى ينبى عليها سفع قانون المدنى يجب أن نتقدم بأمر يجب أن يكون تفكير فيه سلفا على كل تفكير ، فإن تنقيح القانون المدنى لا يكون ذا قيمة فى نظره ، إلا إذا تم لنا بعد هذا التنقيح تقنين مدنى كامل موحد .

فأريد تفكير كاملا فلا معنى لشطر القانون شطرين ، بين معاملات وأحوال شخصية والتعريف الجديد يجب أن يكون شاملا لكل المسائل التى يحويها القانون المدنى الكامل ولا نقصد بهذا أن نسل تشريع الأحوال الشخصية من التشريعات العربية ، بل يجب أن يكون تشريعنا

(١) بحثنا هذا الموضوع فى مقال نشر فى مجلة القانون والاقتصاد فى العدد الخاص بالعيد الحقيقى لحاكم الأهلية .

في هذه المسائل منقولا من الشريعة الإسلامية مع جعله ملائما لأن ينطبق على غير المسلمين من المصريين . فكون ذلك تشريع عام للأحوال الشخصية ، ينحصر له جميع مصريين مع احترام العوائد الدينية وعدم مساسها . ونحن إذن لا نريد إدماع لأحوال الشخصية في القانون مدى أن ينحصر من سلطان الشريعة الإسلامية بل ، على العكس من ذلك ، نود لو من هذه السلطة إلى دائرة المعاملات نفسها ، ولكنا نريد أن نحصل على مزية النفس في جميع تشريعات المدى أما في حالة الحاصرة فلا يراد نصف دوس مدى غير مصر ولا علة لحد سوى وهم قدم ، نذهب من أن الشريعة الإسلامية يجب البحث عنها في بطون كتب الفقه ، مع أن نفس الأمر ليس «الصعب بل هو أمر قد تم العمل » وقد قدم به لأترك رسمنا في «معلمهم» مشهوره ، وقام به قد من المصريين هو المرحوم محمد قنبري باشا ، فوضع كتابا قيعة يقتضي فيها شريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية وفي المعاملات وفي «توقعات» فتنص شريعة الإسلامية ، دون سوانق معروفة . ولا نذهب بعد ، من لتشريع مصري قد من العمل بعض أحكامها في شكل تشريعات خاصة ، أدرج بعضها في لائحة ريب للحاكم الشرعي . وفي البعض الآخر مفصلا فلقد لا نهم ، العمل كاملا ونسولي ، ندسة صريح قانون مدى . نفس جميع الأحوال الشخصية ، ونلتزم هذه الفرصة فحتار من كتب فقهاء المسلمين في هذه المسائل ، نكون أكثر به فقام مع روح العصر دون أن تنبذ مذهب معين فكون نفس أحكام لأحوال الشخصية نفس مجرد نفس . بل هو إصلاح قانوني شامل نفس جميع أن بلاد منقطه له . بل هو لا يكون إصلاحا محسب . يدع أن تكون لأحكام نبي منها من الشريعة الإسلامية قذلة للتطبيق على غير مسلمين من مصريين . ويدع نفس الأمر أن نفس أحكام خاصة غير مسلمين أمكن إدماع هذه لأحكام وتقييد الأحوال الشخصية على أن ينحصر تصورها على غير مسلمين . وهذا ينحصر له نفس مدى كامل ، معروف الأحكام ، بين السبيل .

أو إدماع أحكام الأحوال الشخصية في النفس مدى لا يعني حيا إدماع للحكم الشرعي والمجالس المالية والمجالس الحسبية في الحكم لأهنية . وإن كان ذلك مما رغب فيه كل مصري يحب إصلاح القضاء في بلاده . ولكن إذ فرض أن هذا الإصلاح لا يدر له أن يتم الآن ، فإنه من الممكن فصل فكرة توحيد النفس عن فكرة توحيد المحاكم . ويدع أعور أن يكون لها محكمة واحدة . فلا أقل من أن يكون لها قانون واحد . وهذا القانون بطعه المحاكم المختلفة ، كل محكمة في دائرة اختصاصها . فالمحاكم الشرعية والمجالس المالية تنطبق القسم الخاص بالأحوال الشخصية من هذا التقييد الجديد ، والمجالس الحسبية تطبق القسم الخاص بالأهنية وما يتعلق بها ، والمحاكم الأهلية

نصف القسم اخص بالمعاملات . وتبقى الحال كذلك حتى يحين وقت الذي تندمج فيه كل هذه الجهات القضائية في جهة واحدة ، ونرجو أن يكون قريبا .

لأننا نريد تعبنا كاملا يشمل لأحوال الشخصية إلى جانب المعاملات يريد كذلك موحدا يطبق على جميع سكان مصر ، من مصريين وأجانب ، فلا يكون هناك نصيب للحاكم لأهية ونفسي آخر للحاكم المختطة ، فإن اختلاف القوانين في المسألة الواحدة ليس من شأنه إلا إيجاد الفوضى والاضطراب في معاملات . وليس لمصريون وحدهم هم الذين يقولون بوجوب توحيد القوانين المدي . بل إن فقهاء كبار من غير لمصريين يقولون على التشريع لمصري عدم التوحيد . وبك ما يقول الأستاذ أرمانيون في هذا الصدد " وبهذه أن « نفع عدم تقويته » ليست واحدة في قوانين مختطة والقوانين الأهلية . وإذا كانت هذه مأخوذة من تلك فإن نقل لم يكن أمرا وسري ، في كثير من مسائل التعصبيه ، خلافا بين الشرعيين في مسائل عديده والحدارية وهو أحد المرافعات . وما يريد لموقف سوء ، أن بعض أحكام الشريعة الإسلامية ، التي يطقها قضاء المحاكم الشرعية ، دخلت في دائرة الأحوال العبدية . فأصبح يوجد ثلاث تشريعات مصرية في المعاملات ، دون فائدة أو سبب ظاهر وهذا عدم اتساق في التشريع عرب . " وقد لاحظ الأستاذ أرمانيون في المقال الذي وردت فيه هذه العادة أن بوجد قانون لأهلي والمختلط في الوقت الذي كتب فيه هذا المقال أمر صعب تحقيق ، إذ يقتضي موافقة الدول ذات الامتياز على هذا التوحيد وعلى كل تعديل يتم بعد ذلك " . وبكى هذه صعوبة قد رست في حد كبير ، إذ يكفي لأن موافقة الجمعية التشريعية المحكمة لاستئذان المختصة ، ونعني هذه الموافقة عن الحصول على موافقة جميع الدول .

فهي أن الأمر أكثر خطرا من أن يصطبح فيه هوادة أو اسرحاء . فهل قدرنا أن يبقى غير مستقيمين فيما يدول الصميم من سيادة داخلية . وهو حق التشريع . أليس حق التشريع الشامل لكل سكان البلاد هو من أخص محيرات سيادة الدولة ، فكيف يبقى معلولي الأندى دون هذا حق ، وإن بقي هذا الفيد الثعلب " . إن كل مصري سمع شيخ القصة ينوي صوته في أكرم حفل جمع رجال نقباء وقادون ، وفي حضرة ميث البلاد ، وهو يمس في عزم واثق " أن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تمنح به كل أمة من الاستقلال ، دائرة العمل في ديارها بين قضائها

(١) كتاب العبد المكنى لقانون المدني الفرنسي جزء ٢ ص ٧٤٠

(٢) » » » » » من ص ٧٥٦ — ٧٥٧

أجمعين" لم يستأنس صوت هذا الشيخ الحبيب قدس الوتر احساس في قلبه ، وأن هذا
يعول قد عر به ، لاعتنا أسميه المصريين شعبا ، بل عن رعتهم الصادقة ، ويردتهم التي لا يثنون
عنها ، في أن يكون لجميع سكان البلاد تشريع واحد ومحاكم واحدة .

لكن أن توحيد التقنين لمصرى يمكن النظر فيه بمصلا عن توحيد المحاكم كما أسلف . فهما يمكن
من مصير المحاكم بمحظته وعلى تقدير هاتين - فإن توحيد التقنين لمدنى في المعاملات أمر ضرورى
على كل حال ، إذ وجود تقنين واحد ، يطفئ للمحاكم محظطة والمحاكم الأهلية " على السواء ،
أمر يفضيه حسن توزيع أعدله في البلاد ، ومضى على الفوضى والاضطراب الذى يسود
المعاملات من جراء اختلاف القوانين . وإن كنا قد رأينا أنه يمكن إدماج أحكام لأحوال الشخصية
في التقنين لمدنى مع بقائه المحاكم لأحوال الشخصية معصلة عن المحاكم الأهلية ، فإنه يمكن من
هذا أبوى أن تتوحد التقنين الخاص بالمعاملات مع قدام طائفتين من المحاكم ، كل منهما
تصفه في دائرة اختصاصها . وإذا كان الفرنسيون والإيطاليون يسعون إلى توحيد قوانينهم مع اختلاف
المحاكم التي ينص عليها ، ومع أن فرنسا وإيطاليا دونك مستغنتان إحداهما عن الأخرى ، فكيف
لا نطلب مصر ، وهي دولة واحدة ، أن يكون لها في المسائل الواحدة قانون واحد ؟

لكن إذا انتقدنا أن نعر عن رغبة لمصريين جميعا ، إذ قلنا إن مصر تريد ، عند تنقيح تقنينها
لمدنى ، أن تحصل من هذا تنقيح على عين كامل موحد يطبق على كل سكان مصر ، مسلمين
وغير مسلمين ، مصريين أو أجانب .

أو إذا فرغنا من تقرير ذلك بتعلل أن سائر الأسس والمصادر التي يبنى عليها التنقيح المرحوم ،
من حيث الشكل ومن حيث الموضوع ، فليس أولا ما يحسن انبعاث من الإجراءات للقيام بهذا
تنقيح ، وعلى أى أسلوب تنريعى يكون . ثم سنرى بعد ذلك ما يجب مراعاته عند انطرق التنقيح
موضوعا ، ومن أى مصادر القنونية نستمد ما نريد إدخاله من التعديلات على تشريعات الحاضر

سواء كان يعرف بأنه لا مصدر ، بعد احسب قلنا كما لأهله قد صرح به صديق الاسم الفرنسي الذى يطلق عو
هذه المحاكم فلا تدعى (Tribunaux Indigènes) بل تدعى (Tribunaux Nationaux) وحدها يظهر أثره الشديد
في لغة الفرنسية . ولا بد أن نسمى المحاكم "محاكم مدنية" بهذا اسم لا يختلف كثيرا عن اسم "المحاكم الأهلية"
أو هو لا يؤدى إلى اللبس . فحسبه رده عن "محاكم الأهلية" - ولا بد من أن نذكر أنه لو جرد في البلاد محاكم
مصرية أخرى كما كانت في المحظطة ومحاكم شريعة فكل هذه المحاكم استثنائية . فمما يلى من "المحاكم الأهلية" وحدها أن
عندها سماها محاكم مدنية . ثم لا بد أن نذكر ما هو وحدها الذى يسمى بمحاكم الأهلية - وقد أطلق هذا الاسم وحدها أن
مصر به إليها دون غيرها - على أن اسم "المحاكم الأهلية" رمر به قد ذكرنا في السابق ، فبأن اليوم الذى تدبر فيه كل هذه
المحاكم الاستثنائية في محاكم الأهلية فلا يبقى في البلاد إلا محاكم واحدة تكون في عين بعد ذلك عن وضعها المصرية .

أولاً - الأسس التي ينبغي عليها التنقيح

هنا حيث الشكل

١ - استعراض القواعد العامة في الصناعة التشرعية

يمكن النظر إلى صناعة التقنين من ناحيتين : ناحية الإحراءات وناحية المادة التشريعية .
والناحية الأولى هي ما نسموها بالناحية الخارجية (côté externe) وناحية أخرى هي
الداخلية (côté interne) .

الناحية الخارجية تعني تحديد أفضل السبل التي يمكن في إحراءات تقنين ، وهل تكون
الإحراءات التشريعية متعددة . أم إحراءات أخرى خاصة بالنسب تكون أكثر ملاءمة مع طبيعة
هذا العمل المعقد .

لقد تفق علماء^١ الذين عوا هذه المسألة على أن الإحراءات التي تتبع في التشريع التفصيلي
ليست مخصصة للتقنين الشامل . من ترك الأمر في النقص إلى هيئة سياسية كالبرلمان ليس شأنه
أن يحدد تقنيناً موحداً موقفاً لأصول نص . من رحل البرلمان رحل مسؤول قبل كل شيء ،
وتقصير عادة حرة للارادة في عمل في حصر كالمعجب . هذا إلى أن كثرة عددهم موجب
للنظر في الإحراءات . وقد نطمح لواجبهم الدائمة طبيعة المناقشة في المسائل السياسية
أو الاجتماعية . أما المسائل الفنية فلا مساحة في هذه الأنواع المناقشة ، فحرج
لتقنين ممكن الإحراء ، وقد في كل عصبية كلمته . والتقنين مجموع لا يتجزأ ، يجب أن يسوده
للسهولة والتساق ، قد عدل في ناحية كان هذا في الواسع لأخرى . وهذا ما يعمل عنه
عادة رجال البرلمان ، فيخرج التقنين متناقضاً غير متماسك ولا منسجم .

^١ د'الغلافون إيلون بيكون (Bacon) ، وغلافون الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu) يتكلمان في بعض
مسائل هذه الصناعة فني . من عدم التحديد والحدود ثم أتى بام (Bentham) حيث مسائل التقنين بحثاً مفصلاً . وتناول ما قبل
وخرج موضوع الصناعة في المبادئ . ونحوه التقنين الثاني في كتابه "روح القوانين" لرومانو "بحثاً دقيقاً" (أقل أهمية) . وسه
(Roussseau) في صفة منه حيث في المجلد (الطبعة سنة ١٨٥٦ - ١٨٥٨) . ومن بحث صناعة تقنين من
انتهجها ، ما صرح به في "في حدود صفة في حدود المبدأ" . من سنة ١٩١١ - ١٩٣٤ ، ورومانو (Roussseau) في مجموعته
جامعة لوزان بمناسبة المعرض الوطني السويسري سنة ١٨٩٦ من ٧٣ - من ١٣٤ ، ودعوى في كتابه "المبادئ الرئيسية
في القانون الخاص" (باريس سنة ١٩١١) وميسكو (Mises) "بحث في الصناعة القانونية" (برلين سنة ١٩١١) .
وتسمى (Tisser) "صناعة الصناعة القانونية" (نجله) . من سنة ١٩٢٣ (١٩٢٣) . ورومانو (Roussseau) .
من عمل المجلد "سنة ١٩٢٧" ونجله (Angelo) "صناعة تشريعية في تقنين خاص" (برلين سنة ١٩٣٠) .

لأنه يجب إذا أن يكون للتصنيف إحداثيات خاصة تراعى فيها طبيعة هذا العمل وما تقتضيه من دقة
كبيرة . ويستخلص من تحارب الأمم لائحة أتت قامت ستقنين تشريعات في العصر الأخير أن هذه
الإجراءات الخاصة تقوم على أسس ثلاثة (١) تشكيل لجنة خاصة بم عهد إليها بوضع مشروع
للتصنيف (٢) تنظيم طريقة متبعة لاستعداد ما يلزم من المعلومات والإجراءات استعداءت واسعة النطاق .
(٣) إدخال تعديلات جوهرية في الإجراءات البرلمانية عند نظر البرلمان لمشروع التقنين .

أما اللجنة التي عهد إليها بوضع مشروع تقنين . يجب أن يكون عدد أعضائها محدودا ،
حتى يكون عملياً متيسراً . تتمشى فيه روح الوحدة والاستعداد . وقد بلغ لأمر بعض الأمم أن
فوضت إلى شخص واحد وضع مشروع تصنيف لائحة . على أن يصفه بعد تحصره لجنة عدد
أعضائها قليل كما فعلت سويسرا في تصنيفها . على أن يختص واحد قد يوفيه العمل المؤكول
إليه ، فالتقنين متشعب معقد . وهو يقتضي كميات متنوعة ، ويشخص لدى جمع هذه
الكميات كلها بدر وجود . فالأفضل إذ أن يعهد بالأمر إلى لجنة قليلة العدد ، تراعى
في تشكيلها أن تضم عشرين عضواً منها هو بعض القوي ، وعضواً عرباً ثم هو بعض
يعمل أما بعض القوي فيمثلته لمتعاون ، يتعاون معها وعملا كالأستاذة الفصيلة ومجربين .
والعصر العمل غير لائق بعدد من دور الأعمال لئلا يفسد البلد لاقتصادى . يدور
أمرهم في لأسس الاقتصادية التي تقوم عليها التقنين . ووجود هذا العصر ضرورى ليكون
التقنين مرتبط مع الروح السامية لبلده . وقد أدركت بعض الأمم ضرورة وجود هذا العصر
بصفة دائمة . في حاسب البرلمان . بعض دستور فياري في ألمانيا على إنشاء مجلس اقتصادى دائم
للإمارة طورية . وكذلك فعلت إيطاليا في نظامها لادنى . ونحو فرنسا هذا المعنى إنشاء
مجلس وطنى اقتصادى . وسلك لألمان هذا السبل عندما وضعوا تقسيم المدي . فقد صمموا
في اللجنة الثانية التي عهد إليها بمراجعة لمشروع لأول ثلاثة عشر عضواً غير دائمين من رجال
الاقتصاد وسياسة . ويحسن أن يدرج في هذه الهيئة غير الدائمة أعضاء من رجال البرلمان ،
يكونون حلقة اتصال بين البرلمان واللجنة . ثم تنقسم اللجنة الرئيسية إلى عدد فرعية ، كل لجنة تقوم
بكتابة نصوص في جزء من أجزاء التصنيف ، والأفضل أن يكون الأعضاء بكتابة النصوص القانونية
أفراداً قليلين عدد ، حتى تتمشى روح وحدة في مجموع التقنين . وتراجع اللجنة الرئيسية بعد ذلك أعمال
الجان الفرعية حتى تحقق فيها الوحدة والتناسق .

لوجب أن يساعد اللجنة في عملها هيئة منظمة ، تقوم (أولاً) باستقاء المعلومات اللازمة ومجمعها
ورتيبها . ثانياً اللجنة في حاجة إلى كثير من الإحصائيات في المسائل الاجتماعية والاقتصادية

الكبرى. وهي في حاجة كذلك إلى معرفة حالة القضاء في المسائل التي تعرض لها ويردأت مسائل
في قضاء المحاكم وما جرى عليه العمل. وهي في حاجة أيضا إلى الإحاطة بالتشريعات الأحكام
محتقة وبوثائق المستعملة. ونحتاج، عدا ذلك، إلى عمل بحقيقات دقيقة في مسائل لا يستطيع
المتخصص، ولا في ضوء هذه التحقيقات يقوم هذه الهيئة لمهمة نائب بإجراء الاستفتاء اللازم
للتفتيش، فإن التفتيش الحديث تقوم على الاستفتاء ذلك لأن عمل الهيئة لمؤكول، أي وضع مشروع
لتنص لا يمكن أن يكون كاملا من كل نواحيه مهما عيب به وحرصت على أن تنصفه، فإن عدد
أعضاء الهيئة محدود، ونحب أن يكون محدود كما قدمنا، فسبق هيئة كثيرة لا يمثل لها، وبعض
كثير من تكافيات فلا تستطيع الاشتراك في العمل. ونحب إذا دعوة هذه هيئات والكفارات
المختصة إلى المساهمة في وضع مشروع تنص من طريق الاستفتاء. وهذا قد تعرضوا في تفهيم
استفتاء المحاكم في سنة ١٨٠١ شكل هذه الهيئة لدراسة مشروع النص المعروف عيب. ونصبت
إطاري ذلك، فعقدت عدة متعددة من رجال القانون لاستفتائهم في مشروع تفهيم، لمدة
في سنة ١٨٦٢ وعمدت ألبان وسويسرا إلى طرق وسعة نطاق من الاستفتاء في دوائر رجال
القانون ورجال الأعمال كان لها أثر كبير في تعديل لمشروعات لأولى التي وضعت قبل هذا
الاستفتاء. ويمكن القول إذن أن الاستفتاء أصبح ركا من أركان إجراءات التفتيش في عصر الحاضر.

لقد حصرنا لهذه مشروعات تنص فأنك على أسس صحيحة أحيل هذه لمشروع على هيئة
النشرة. وهذا يجب إدخال تعديل جوهرى في أجزاء هذه هيئة. فلا تخور مناقشة
بخصوص تنص نص، بل يجب عند مشروع وحده لا تتحرر، فلا تدخل فيه شيء من
التعديل. وإذ رأى البرلمان محلا للتعديل، فإن الأمر يعود إلى الهيئة، تقوم هي بصياغة
التعديل المطلوب وإدخاله في المشروع، نحب لا نحل تناقشه ووحدته. وهذه الإجراءات
خاصة يمكن لاهاق عهد مع البرلمان، كما فعلت ألبان عند ما اتفقت مع الأحزاب السياسية
على قصر المناقشة على المسائل ذات الصلة الأساسية والاحتجاجة، دون تعرض للمسائل الفنية.
وقد فعلت إسبانيا في سنة ١٨٨٠ في نصها لمدة ما هو أوسع من ذلك، فقد اقتصر برلمان
على إقرار لمدة للنص وفوض إلى لجنة مدة مائة ساعة البصيص وقد هذه لمدة

لقد تنفذ وصناعة التفتيش من الحجة الخارجية إلى الحجة الداخلية، فإن هناك كثيرا من
المسائل تستحق البحث في هذه الناحية :

الأول هذه المسائل هو تسوية التفتيش وأول صفة ضرورية في التفتيش هو أن يكون منطقيا
متناسكا، فإن هذا يعني كثيرا على فهم التفتيش والإحاطة به، ونجعل بحث فيه يسير على أن

التفصيل يتطلب توبيخ عمدا ، غير الغريب العامي لكنت الفقه ، مقتضيات التفصيل غير مقتضيات
 « نظريات الفقهية » . وحرر سوسا للتفصيل هو ، كان منطبق عمدا في وقت واحد ، فيقسم التفصيل
 إلى أبواب وفصول من أنواع خاص الأهمية العملية للأحكام القانونية ، وتحقق ما كان من هذه
 الأحكام بطرق ، ففهم ، شرط أن يرتبط هذه الأبواب والفصول بعضها ببعض الآخر ارتباطا
 منطوقا محكما ، ويجوز أن يكون هناك ، في التفصيل تقدم كل لأبواب ، ويكون متعقد
 « لأحكام عامة التي تنحصر على جميع النواحي المدونة ، وليس لها مكان في باب معين ، على ألا يصاغ
 هذا الباب صياغة فقهية بل تنحصر فيه الدحية العامة » . وملاحظ أن توبخ التفصيل يعتبر جزءا
 من أحكامه ، فقد يوجد نصوص لا تفسر بغير وجه ، إلا بعد ملاحظة الساب الذي وردت
 فيه (١) .

لقد ألفت بعض نقيبات الحديثة ، كالتفصيل لوسرى ، وضع منحصر للنصوص
 وهو مشهور ، وسير هذه المنحصرات جزء من التفصيل يعني على تفهم نصوصه ، و يعطى خلاصة
 وصحة للمعنى المراد منها ، ويسهل على الباحث العثور على ما يريده من الأحكام القانونية

لكن هناك لروح العامة التي تسهر على التفصيل ، ويمكن القول إجمالا أن التفصيل الصالح يمتد
 شتى : (أولا) تعال روح عميقة فيه على لروح فقهية ، فإن يعرض من التفصيل هو أن
 يحلل الأحكام القانونية في مسائل لجميع ، جمهور الناس قبل فقهائهم ، ويجب على من يفتي أن
 يتجنب تعريض أحكامه بذكر لأسباب التي دعيت إليها ، أو بإيراد الأدلة على صحتها ، أو لسياق
 أمثلة يوضح هذه الأحكام ، فكل هذا من عمل الفقه لا من عمل التشريع ، وإذا كان لا بد أن
 يذكر شيء من هذا فيترك للأعمال التحضيرية وللدكرات التفسيرية التي تحقق عادة « التفصيل
 وسبق مفصله عنه وشعب روح لعمية أيضا إذا تحب لمعنى « صور الفقهية والتعميمات
 مجردة والنظر » العامة فلا يذكر شيئا من ذلك دون مقص يسوعه . ولا يجوز للمفتي مثلا أن
 يصرح « صياغة المذهب لمبادئ أو لمذهب لشخص في لائقه أو لمذهب لإرادة سلطة
 أو مذهب الإرادة بظاهره في عقد ، بل يترك ذلك للفقه يستخلصه صمما من مجموع النصوص
 ويتعلق لروح العمية على روح تفهيمه الأخير إذا تحب لمشروع يراد لتعاريف والتقسيمات ،

وذلك من جمع الفقهاء ، مصرين على قولوا بأن مبدأ الشريعة الإسلامية القاضي بأن " لا تركة إلا بعد سداد
 الدين " يفسر في مدونة مصرى على عدم ملكية الأموال الموروثة بل الوارث ، أن الشارع المصرى نص على وجوب
 اتباع الأحوال الشخصية في الميراث في الباب الذي نكلم فيه على أسباب عدم الملكية ، فتتبع أحكام الشريعة الإسلامية
 في الميراث من حيث إنه سب لا انتقال الملكية ، ولا يقتصر الأمر في اتباع هذه الأحكام على تعيين الورثة وتحديد أصبتهم .

فحسب به مثلاً أن شككم على الالتزام وعلى العهد دون أن يعرف أحد منهما ، وأن يورد مصادر الالتزام دون أن يتعرض لتقسيمها وترتيبها ، فمثل ذلك هو العهد وذكره في التشريع لا فائدة منه ، بل فيه ضرر كبير . فإن هذه التعريف والتقسيمات ، إذا أفرها المشرع في نصوصه ، تتحد حمود لا تتفق مع تطور العلم القانونية ، وتقسي العهد على كثر من حمودها ، وسحق جهدا عظيما في الحيلة والتنظف حتى تحصل من هذا حمود يجب أن يتجنب المشرع كل هذا ، فإن مهمته هي أن يصنع قواعد عملية ، لا أن يسقط نظريات فقهية . وقد قيل "إن القانون وضع بأمره ، ولم يوضع ليعلم ، وهو في غير حاجة إلى الإقناع" (١) .

الأشياء التي لدى يتركز به التقنين الصالح هو ألا يحوي لإحاطة بكل شيء ، فإن هذه المحاولة عبثية ولا تستطيع المضي . مهما كان نصير ، لأمر ، أن يتبنا بكل أمر ليضع له الحكم الذي يقتضيه ، فهو عاجز عن ذلك لا محالة . بل هو عاجز ، في الأمور التي يعرفها ، عن أن يصنع لها أحكاما صالحة لكل زمان ومكان . والمشرع الحكيم هو الذي يترك محلا فسيحا لتطور القانون ، فلا يحكم عليه ، حمود تحبسه في أنماط محدودة وأحكام معينة . وحبر طريق تسكه هو أن يترك المسائل لتعصية لاحتداد الفقه ، ولتقدير القضاة . بل يجب أيضا أن يترك كثير من المسائل الرئيسية ، دون أن يتحد فيها موقف خاص ، ما دامت من المسائل التي لم تستقر نظورها ، وما دامت الحاجة العممية لا تدعو إلى أن يعرض لها شيء . والمشرع الحكيم هو من يجعل عدته مرنة يتغير تفسيرها تغير الظروف ، دون أن يذهب في ذلك إلى حد ميموس وعدم الدقة . وحبر وسيلة للجمع بين لدقة ولروية هي أن تعدل المشرع ، في المسائل التي تكون سريعة التطور ، عن القواعد القديمة الصعبة إلى المعايير المرنة الواسعة . معبر لمرشد به القاضى دون أن يتقيد ، ونطقها على الأقضية التي تعرض له فيصل من ذلك إلى حلول نصف ، اختلاف كل قضية ، وما يحيطها من ملالسات . وحبر مثل لتقنين لم يحاول أن يحيط بكل شيء هو التقنين السويسرى ، فقد أكثر من ستمال لمعبر المرنة ، وترك محلا وسما للعطف والعصب ، معبرون القانون بما تقتضيه الظروف .

لذلك أيضا أسلوب التقنين . وحبر أسلوب هو الذى يتجنب التكرار ويتره عن التفاصيل . ومع ذلك يجوز أن تتكرر لقاعده القانونية في مواضع مختلفة من التقنين ، بشرط أن يكون تكررها مفيدا ، ولعلة مفهومة . كما إذا قرر المشرع قاعدة عامة ، ثم عرض ، في نصوصها ، حالة خاصة . فقد يكون هذا التطبيق التشريعى مفيدا بل ضروريا ، إذ قد يختلف الدس في تطبيق هذه القاعدة

(١) La loi commande : elle n'est pas faite pour instruire, elle n'a pas besoin de convaincre.

فيحسم التطبيق الشرعي كل خلاف . والنصوص التي يوردها المشرع صروب مختلفة : منها النصوص لأمرية ، وهذه يجب أن تكون في أسلوب حارم واطع . ومنها النصوص لمفسرة ، والنصوص المبيحة . وهذه يكون أسلوب مر ، وهو يتفق مع العرض الذي وضعت من أجله . وقد يع الأمر ، في وجوب تغيير الأسلوب بين هذه الأنواع المختلفة من النصوص ، أن طلب " مجلس لدولة " عدم وضع التقنين يترتب أن يكون أسلوب النصوص لأمرية نصبة المستقبل ، وأساليب النصوص المبيحة والمفسرة نصبة الحاضر . ويختلف أسلوب نصوص بعض أصناف طبق إذا أكثر المشرع أو أقل في إحالة من نص إلى نص . وقد يكون هذه الإحالة ضرورية في بعض المواضع . ولكن لا تكاد من إحالة نصوص القوانين ، نصبة معقد . مثل ذلك التقنين الألماني . أكثر المشرع إحالة فيه من نص إلى نص ، ثم من هذا النص الذي إلى نص ثالث ، حتى أصبح الأمر ، نصفي كثير من عهد لعله . هذا إلى أن إحالة قد تكون ، نصبة . فقد لا يستوعب المشرع كل نصوص التي يجب إحالة إليها أم المشرع أسو سري فقد قبل من الإحالة عذر المستطاع ، وإذا ما اضطرب ، يجب أشار إلى النص الذي يريد إحالة إليه ، لارقم لمادة التي تنص على هذا النص ، بل يذكر ملخص النص في عبارة واضحة . وهذا مثل طيب يختدى في التقنين .

أولاً : أخيراً لغة التقنين وهذه يجب أن تكون واضحة دقيقة . فاللغة المعقدة تجعل القوانين معقدة ، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القوانين غاموض . وهذا من آثار التقنين الألماني بدفعه لفظه في غير وضوح . وامتد التقنين الفرنسي بوضوحه في غير دقة . والتقنين لدى مجمع بين لدقة والوضوح هو التقنين سويسري . وكذلك المشروع الفرنسي لإيطاليا . ويجب أن يكون للتشريع لغة معينة خاصة به . تكون كل لفظ فيها موزون محدود المعنى . وهذا درج للإجلاء في شريعتهم على ، يرد تعريف للألفاظ التي ترد في التشريع لتحديد معناه . ولا يجوز أن يتغير معنى للفظ الواحد استعماله في عبارات مختلفة . كما أنه ، إذا عر عن معنى لفظ معين ، وجب ألا يتغير هذا اللفظ ، إذا أريد تعبير عن هذا المعنى مرة أخرى . ولا يتنبأ أن تكون لغة التقنين فيه مع أن تكون بسيطة تنزل إلى مستوى فهم الجمهور .

(ب) شأن يتبع من الإجراءات في تنقيح التقنين المصري :

الآن وقد استعرضنا مبادئ الرئيسية في صناعة التقنين ، سنرى تطبيق هذه المبادئ على حالتنا الخاصة عند تنقيح التقنين المصري . ونحن نذكر هنا بعض مقترحات عملية يصحح أن تكون

أساس للإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا التفتيح . وإذا كنا قد استفدنا إلى ذكر شيء من ذلك فلوغتنا في أن يؤدي بحث العرص العمل الذي قصده إليه . ومحصر مقترحاته في سطر الآتية :

(١) شئى أن يوكل سفيح تقيب إلى لجنة خاصة ، تؤلف من عدد لا يريد على العشرين من الرجال الصيى ، يتحنون من بين القصصة والمحامى والأساتذة ورجال أقلام القصة ، وغيرهم من المشتغلين بالقانون . ويكون من بينهم عدد من قصص المحاكم محتضنة ورجال نقاب الأحياء ، وكذلك بعض رجال شريعة الإسلامية من قصص وقهاء ، وبعض رجال أطوائف لمصرية غير الإسلامية . وقدراعى في تشكيل اللجنة على هذا النحو أن يريد تقيب كاملا في الأحوال الشخصية والمعاملات ، موحدا يطق على المصريين والأجانب .

لأن حاج هؤلاء الأعضاء اثنين . يعين أعضاء غير دائمين ، يعملون عند الحاجة إليهم ، ويتحنون من دور الأعمال المختلفة ، ويمثلون الزراعة وسجدة والصناعة والمال ومحف يوحى النشاط الاقتصادى ، ويضم إليهم عدد من الشيوخ والتواب .

(٢) شبدأ هذه اللجنة عملها بوضع لأسس العامة للتعيين لحدود . فترسم المدنى لاقتصادية والاجتماعية التي تبنى عليها عملها . فتقرر مثلا على أى أسس تقوم الملكية ، والقيود التي تحددها ، وكيف تنهى لملكية معسوية ، ووسائل التي تحد جعل نظم الوقف أكثر مرونة مما هو عليه الآن ، والأسس التي يقوم عليها التشريع الخاص بالعمل والمسئولية لتقصيرة والعقود ، وطرق إشهار الحقوق العينية ، ثم تقدم تعدد الرواحب والصلاق وسعدة ، وثبوت نسب ، وغير ذلك .

لأنعصر هذه الأسس للاستفتاء عام على دور الأعمال المصرية والأجنبية ، وعلى هيئات العلمية والاجتماعية المختصة . ونظم لاستفتاء سكرتارية تقوم أيضا باستقاء المعومات وجمع الوثائق وعمل التحقيقات اللازمة . وبتنق في تنظيم الاستفتاء طرق متبعة حتى يكون محمدا ، كأن تشكل الهيئات التي تستمعى بلجانا تكلف بدراسة مااستمعى فيه وتقديم تقارير نتيجة هذه الدراسة . وكان نلما اللجنة إلى المجالات العلمية والصحف تستمعى فيها اهتمام الجمهور .

فهم تعود اللجنة إلى مراعاة ماوصفته من لأسس في ضوء نتائج الاستفتاء عام

(٣) فحول هذه الأسس إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها .

للمعرض لمشروع بعد ذلك بالاستفتاء العام على النحو لدى سبق في الاستفتاء الأول ،
ثم تراجعته اللجنة العامة مراجعة نهائية في ضوء هذا الاستفتاء الجديد .

(٦) ليحول لمشروع بعد ذلك إلى البرلمان وتقتصر مناقشته على المسائل العامة ومشروع
دون تعرض للتفاصيل ، ويؤخذ رأى على مشروع جملة واحدة ، وإذا رأى أحد مجلس
ضرورة إدخال أى تعديل أحيل الأمر على اللجنة لتقوم بذلك .

لأنما يجدر ذكره أن إقرار البرلمان لمشروع يصح أمراً سهلاً ، بعد أن تمت موافقته
على الأسس العامة التي هي عليها في المرحلة الأولى من هذه الإجراءات .

(٧) ليجمع في كتاب واحد . (١) محاصر جلسات اللجنة ، وهو للجنة الرئيسية والجان
الفرعية ومكتب القى (ب) فحصل لاستفتاءين للدين أحدهما (ج) تقرير الرئيسى الذى
وصفه مكتب القى (د) محاصر جلسات مجلس شيوخ والنواب في مناقشته لأولى للأسس
العامة وفي مناقشته الثانية للمشروع الكامل .

ليكون كل هذا هو مجموعة الأعمال التحضيرية للتقنين .

(٨) ليكون وضع مشروع التقنين باللغة العربية ، وبعد أن تصبح قانوناً ، يترجم إلى اللغة
الفرنسية راجع ديبعة ، وترجم لأعمال التحضيرية كذلك . وبذلك تكون اللغة العربية هي اللغة
الأصلية والرسمية للتقنين .

ثانياً - المصادر التي يستمد منها التنقيح

أ- حيث الموضوع

أ- من حيث الموضوع يرى أن تكون المرحلة مستمدة من مصادر ثلاثة : محارس
الخاصة ، وتجارب غيره من الأمم ، ونقائدهم لمصيه في القوانين . فسمهدى للجنة التي يوكل
لها أمر التنقيح (أولاً) «لنصاء لمصرى في مدى نصف قرن» ، فهو المرشد العملى للشرع
(ثانياً) «لتصديت حديثة» ، وما يمكن أن يستخلص من دروسها الدفعة . (ثالثاً) «الشريعة
الإسلامية» وكانت شريعته سلك قبل دخول تشريع الحاضر ، ولا تزال شريعته في نواح مختلفة
(وقد اقتبس لتقنين مصرى على شئنا من أحكامها) ولا يزال يستطيع أن يقبس منها الشئ
الكثير .

أما نفعاء مصرى ولتقديرات الحديثة ، كمصدرين لتبني القوانين ، فقد بحثهم في المقال الذى سبقت الإشارة إليه . و يقتصر هنا على الشريعة الإسلامية :

ليحجب أن تن هذه الشريعة نصيب كبيراً من عناية المشرع لمصرى عند مر جعه التقيى فقد كانت شريعة اللد قبل العمل «لتموين حالية» ، ولا زال شريعته في قسم كبير من قانون المدنى ، هو قسم الأحوال الشخصية ، وفي بعض موضوعات من قانون المعاملات .

لأستفاد شريعته ، بقدر الإمكان ، من مصدر الشريعة الإسلامية ، عمل يتفق مع تقديده «القانونية القديمة» ، ويستمر مع سطر «الصحيح من أن القانون لا يحلق حلقاً» بل يتمو ويتطور ، ويتصل حاصره عاضيه .

لقد من «الساحة التاريخية» أما من الساحة العلمية و«شريعة الإسلامية» تعد في نظر المصنفين من أرقى نظم القانونية في العالم . وهى تصحح أن تكون دعامة من دعائم القانون المدنى ولا يعرف في تاريخ القانون نظام قانونى على دعائم تامة من منطق القانونى تدقيق ، يصاهى منطق القانون الرومانى ، إلا الشريعة الإسلامية .

لأننا كان لنا هذا التراث العظيم فكيف يجوز أن نخرط فيه !

لا ترددي في إثارة بوجوب رجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كثير من لموضوعات التى يكون لرجوع فيها إلى هذه الأحكام ممكناً . فإن مما لا يقصم على مدعى أو تقوى أحدث المبادئ القانونية في العصر الحاضر .

لألا نحور أن نمدح هذه سطره لسطحية لى نقب البعض عن الشريعة الإسلامية فمتعد فيه عدم الصلاحية والحدود ، فإن سطره حاطته «الشريعة الإسلامية» قد تطورت كثيراً ، وتستطيع أن تتطور ، حتى تلتئم لمدرسة حاصرة . وقد أنصفت الدكتور أريكو اساباتو (Enrico I. Sabatini) حين قال : «إن الإسلام إذا كان محمود غير متعير في شكله» ، يخشى «لرغم من ذلك مع مقتضات أحداث الطاهرة» ، فهو يستطيع أن يتطور ، دون أن يتصلب ، في حلال تقرب ، وسبق محتفظ بكامل ما له من قوة الحياة والمرونة . (ولأننا نحور) أن تهدم الخلافة هذا هيكل العظيم من العلم الإسلامى ، أو أن نعلقه ، أو أن نسه بسوء ، فهو الذى أعطى للعالم أجمع الشريعة شامة ، وشريعته تتفق في كثير من تفاصيلها الشرائع الأوروبية»^(١)

(١) الدكتور اساباتو (الإسلام ومبداة الخلفاء من ١٤٥ - ١٤٦) .

وينصح الأستاذ بيولا كارلي «الأحد من مبادئ الشريعة» ، لأن هذا أكثر توافق مع روح البلد
الهابوية^(١١) .

لا سكر أن شريعة الإسلام في حاجة إلى حركة علمية قوية ، نعيد لها حدها ، ونفص
متراكم عليها من عمار لركود الفكر لدى ساد الشرق منذ أمد طويل ، ونكسر عنها أغلال التقليد
الذي يقيد به المتأخرون من فقهاء . وقد فرحنا في كتاب «الخلافة»^(١٢) أن نذكر هذه حركة
العلمية على دراسة الشريعة الإسلامية طبقاً للأساليب العلمية الحديثة وفي ضوء نقود لمقارن
ونقوم هذه الدراسة الحديثة على أساس تمييز ما بين الأحكام الدينية والأحكام الهابوية ، فالأولى
لأشأن لها بها وإعنا مني بالأخيرة .

لتحسين فهم بين حكم فقهاء قرون دين ، فقهه الإسلامي ، وهذا سبني بحرم ، وسكن في العبيدة
والعب ، إذ هو مرتكز على الدين ، وحكم قائم على أساس لمصق القانوني لمخص ، وهذا هو الذي
يدخل في دائرة بحث العلم . ثم مير أصا في هذه الأحكام قدوسه لمخصه بين مبادئ عامة
الشملة ، وهذه هي لأسس في سبق ، والأحكام التفصيلية التفصيلية ، وهذه هي التي تتطور
حتى تماشى الزمن .

ولأنني أن يسر لمصدر لأزمة للشريعة الإسلامية مصدراً هو الإجماع ، باعتباره مفتاح
التطور في هذه شريعة ، فهو الذي يكفل لها حياة متجددة تمشي مع مقتضيات لمديت المتغيرة .

لتظهر الإجماع ، في أول مراحله ، فأعطى للعدت مكان بين المصادر القانونية فكان
ذلك بأحد رجوع أهل المذسة ، باعتبار أنهم إذ عندوا شئ وأجمعو عليه كان من ذلك

(١١) مجلة مصر المصرية سنة ١٩٢١ مجلد ١٢ ص ١٩٥ ، وإذا كان بعض المستشرقين كالأستاذين شريك هيرجوج
وحولهم ، قد جبنوا عن مبادئ شريعة الإسلامية ، لا سيما ، فذلك راجع إلى أن هؤلاء مستشرقين يهود ، من
رجال القانون ، فهم معززون بشريعة الإسلام ضد طواغ (أخره عنه) ولا رجاء قانوني من دروسه . فلهذا
الإسلامية جعلوا مع هؤلاء مستشرقين في صميمه لي هذه شريعة ، ولكنني أفتي في العبيد لأفندي الكيم كوهير
(Kohier) ، ومن الأستاذ ليدلي ديفيكو (Dai Yechio) ، محمد كلة لحقوق برون ، ومن محمد لأمريني ونجو (Wajmore) ،
ومن كثير من غيرهم من الفقهاء مشهورين أعطوا عليه شريعة الإسلام من مرونة وعافية لتعق . ونصوب — في
جانب القانون الروماني والقانون الإنجليزي — إحدى الشرائع الأساسية الثلاث التي سادت ولا تزال تسود العالم .

وقد أش الأستاذ ديمر (Demer) عفا عرسى معروف في مؤتمر لدور القانون الله ، الذي انعقد في مدينة
لأدي سنة ١٩٣٢ ، في هذا المقام . الكثير شريعة الإسلام الذي بدأ يسود بين فقهاء أوربا وأمريكا في العصر الحاضر
(أخر مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية للهد الخامس — القسم الإرمي من ٢٠١ — من ٣٠٢)

(١٢) «الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية» باريس سنة ١٩٢٦ — ص ١٣٤ — ص ١٦ — ٥٨٠ — ٥٨١

فريسة على أنهم قدوا فيه صاحب الرسالة وكان مقبلا من طهرانهم ثم استخدم الفقهاء الإجماع ،
 في مرحلة ثانية ، ليحتلوا من نطاق الصلابة على رأي عبود ملزم ، واستخدموه ، في مرحلة
 ثالثة ليخلص لهم هذا القبول الملزم من نطاق الأحيال الأخرى من المجتهدين عبر صقلية .

لكن الإجماع في المرحلة الأولى كان شئ يصدر عن غير قصد من غير شعور . عادة ألفها
 الناس فصارت محترمة أما في المرحلتين الأخيرتين ، فهو يصدر عن شعور ، وإن لم يصدر عن
 اتفاق مقصود . فلو تصور إجماع ، في مرحلة المطيعة ، وحب أن يصل إلى مرحلة يصدر
 فيها عن حد لاتفاق مقصود ، ولا يكتفى فيه ، بالاتفاق العرضي ، ويجمع المسلمون ، أو ثواب
 عنهم ، وتسعرون مسائلهم ، ويعبرون فيها ، بحكام تتفق مع حكمة رمهم ، وهذه لأحكام
 تكون شرعية . وبذلك يكون إجماع عصر التعدد في شريعة إسلامية ، تحتفظ به بروقها
 ومقدرتها على التطور .

لهم ، لكن من أهم الشريعة الإسلامية ، وحاجب إلى حركة التعدد إلى شير إلى ، وإياها ،
 حتى في حالي ، زهرة ، تصبح مصدر حجب يستمد منه لمشرح مصري كثير من لمبادئ القابلية
 في نفسه الجديد . وأما مذهب بعد ، أم أهد لمشرح لمصري فعلا كثيرا من أحكام الشريعة
 الإسلامية في شريعته ، خاصر وهذه محاك لأهنة ومحنة . دغ تحاكم شرعة - نطق
 كل يوم هذه لأحكام في بوق وسفحة والأهنة وعمره من لمائل لمصلحة في صميم الملامات
 لمسة . أم نطق هذه لأحكام على المصريين والأحاط على سوء ، هم شعر أحد أي دون
 أحكام القويين الحديثه لرقبة " أم نفس أحكام شريعة الإسلامية في بعض الموضوعات ،
 كالشفعة وبعض مسائل لأحوال الشخصية ، فلم يبق " نفس ، بل جعلها تبرر في حلة لم يكر
 معها أحد على الشريعة صلاحيتها للتقنين والتطبيق ؟

لقد تردد إدا في لمص في هذا الطريق وقد سار فيه مشرع ، مد خمس عام ، شوط
 بعيد ، تتقنه فيه هنا فذكر ، أحده قانون ، "فعل من الشريعة الإسلامية . ثم بين بعد ذلك مالا
 يزال ممكنا أن تأخذ به من مبادئ الشريعة في تقنيننا الجديد ؟

لكن أخذه القانون المدني المصري شأن الشريعة الإسلامية

لأنه يقتصر على الإشارة إلى أن نصف القديس المدني ، وهو القسم المتعلق بالأحوال الشخصية ،
 تطبق فيه أحكام لشريعة إسلامية ، ولا إلى أن هناك كثيرا من المسائل التي تنقسمها لأحوال

شخصية والمعاملات ، كالأهنة والوقف والحكم ، يرجع فيها إلى أحكام هذه الشريعة . ولكن يريد أن بين أن المشرع المصري لم يعمل الشريعة الإسلامية حتى في القسم الخاص بالمعاملات المعصية ^{ال} أحمد مشرعنا ، في القانونين الأهل والمختلط ، عن شريعة الإسلام في المعاملات بعض من نظمها الرئيسية كالشفعة ، وبعض من أحكامها التفصيلية مما يشير إليه في بي . وهذه الأحكام تطبقها المحاكم المختصة وبمحاكم الأهلية على المسلمين وغير المسلمين ، والمصريين وغير المصريين . وقد أثبتت التجارب صلاحيتها للتطبيق على غير المسلم .

لأنه يمكن لمشرعنا حظه منطقي طاهرة في لأحد بعض أحكام الشريعة الإسلامية . والظاهر أنه لم يصح لفسه حجة ، بل لتعطي بعض أحكام هذه الشريعة ، ووضعها في أماكن متفرقة من القوانين . أهمها حقوق الارتفاق وأساس كغيب لمنكحة وعهد بيع والإيجار ، وقد دعه إلى ذلك أسباب مختلفة .

^{ال} وهو نارة محرم عذاب سداد ومالدي ، حصوص في حقوق العبيد وفي العقود كثيرة لديوع . كما فعل في حقوق الارتفاق وفي كتساب حق لمالكه بالشفعة وفي جعل مدة لتقديم خمس عشرة سنة ، وكما فعل في بعض أحكام البيع والإيجار .

لأنه طوراً متأثر في الحكم لدى بعضه لفسه الوصية فادون الأخول اشخصيه ، كما في بيع المريض مرض الموت ، فقد أنزله على حكم الوصية .

لأنه ثالثاً يخصص في إيراد الحكم للطق القانوني الصحيح ، فبعد عن قاعدة في القانون الفرنسي إلى أخرى مختلفة . وفي شريعة الإسلامية ، لأن هذه أكثر تشبهاً مع القواعد العامة ، كما فعل في تحيل هلاك الشيء المبيع المعين قبل التسليم للبائع لا للشترى .

لأنه رابعاً يفسر الحكم من الشريعة الإسلامية ، حتى لا يتوزط في نقل مبادئ القانون الفرنسي إلى سلكنا ، كما فعل في شرط قول المدين خواله لحق في القانون لأهل دون المختلط .

^{ال} ما كيف اتصل مشرعنا ، بالشريعة الإسلامية ، فذلك ، ليس بجلي في « ريج وضع بقوانين » والظاهر أن اتصاله به كان محدوداً . ولم يكن ماورى ولا ماورين « لتخصيص اتصالاً خاصاً بهذه الشريعة . ولو أنها ، كما يعرفها معرفة كاملة لكان من الممكن أن يستفيدا منها أكثر مما فعلنا ، قبل أن يعهد إليهما بوضع القوانين المصري ، محامين يدرسون مهنتهم في مصر ، من المحتمل أنهما اتصالاً بالشريعة الإسلامية أثناء ممارستهم للمحاماة ونحكم إلهامهم في مصر ،

من كثير من الأقصة بين المصريين والأجانب كان يحتج فيها إلى معرفة أحكام شريعة الإسلاميه . ثم إلهما بعد أن عهد إليهم بوضع تعميم ، كان لا بد من التعرف بعض أحكام هذه الشريعة التي كانت قانون البلد في ذلك العصر . ولا زال يجهل إلى أى مصدر هذا المعرفة هذه الأحكام قد تكون الأمر مفسور على أهمها فضلا بعض فقهاء الشريعة الإسلاميه الرسميين وبعض علماء الأئمة شريف ، وقد كان (موريلو) سعي «أستاذ لحروري مفتي بوزارة الحربية في ذلك الوقت» وقد يكون ذهب مباشرة إلى مصادر الشريعة الإسلاميه في كتب مؤلفة أو مترجمه وإن كان ذلك بعيد لاحتمال . وقد يكون سعى «مجله العثمانية» وقد قدمت فيها أحكام الشريعة الإسلاميه ، وكان ظهوره حديث في ذلك العصر (سنة ١٨٦٩) . أما كتب لمرحوم قدرى «ثمة نكح قد ظهرت بعد» ، وإن كان من الممكن أن يكون قد سعى بقدرى ناشأ نفسه ، وكان ناظرا للحفاية في سنة ١٨٨١ .

لهم ، يكن من الأمر أن التفت شيئا «الأول» — أن ماورى هو الذى بدأ بالأخذ «شريعة الإسلاميه في بعض أحكامها في تعميم لمحمد لمدى وضعه» وقد قلده موريلو فيما أحده ، وعلى سادعه في ذلك . لا بد بعض مسائل تفصيليه كحدود النكاح على طلاق بيع لمحصون لمستقل ، وكاتبه وحبوب رضاء محل عليه في حوالة لدير) فإن نصيب لتقنين الأهل من الشريعة الإسلاميه هو نفسه نصيب لتعدين لمختلط «الشيء» الثاني — أن كلا من ماورى وموريلو كان محدودى العلم «أحكام الشريعة الإسلاميه» إلى حد أهم ، كما يجهل في نقلها في بعض لأحوال ، كما فعلا في بيع لمرضى مرض الموت ، فقد أخطأ في تقرير أحكام شريعة الإسلاميه في هذا الموضوع .

ولأن يذكر لأحكام التي ستمدها لشرع لمصرى من «شريعة الإسلاميه وهى متصله «موضوعات الآنيه : حقوق لارهاق ، وأسباب اكتساب لملكية ، وبيع ، والحوالة ، والإيجار ، والكفالة .

لحقوق الارتفاق :

(١) لقتل لشرع لمصرى الأحكام المعقفة «علو والسفل عن شريعة الإسلاميه» فليس في القانون مبرسى إلا نص و حد مقتضب في هذا لموضوع ، هو لمادة ٦٦٤ ، أما القانون لمصرى فعل لإجباره قد تضمن أربع مواد (م ٥٥٣٤ - ٥٨٣٧) ، دا قولت بأحكام أشريعة الإسلاميه (انظر ٦٤ ٦٨ من كتاب مرشد لخيران) أمكن أن ملاحظ لتثمة تكبر بين .

(٢) لُقِّقَ الحائظ المشترك أورد المشرع المصري نصاً (م ٥٩/٣٨ - ٦٠) يختلف في الحكم عن نص لدون الفرسى (م ٦٥٣) ، ويتفق مع حكم الشريعة الإسلامية (انظر م ٦٩ من كتاب مرشد الخيران) .

(٣) لُقِّقَ أورد المشرع لمصرى في أول نص تكلم فيه على حقوق لارتفاق (م ٥١/٣٠) حكماً يعنى بالرجوع إلى عرف البلد ، وعرف البلد هو الشريعة الإسلامية وقد فسرتها المحكمة بذلك

سباب اكتساب الملكية :

(٤) لُقِّقَ أسباب اكتساب الملكية أحد مشرع لمصرى بسبب منها لا يعرفه القانون الفرنسى وهو الشفعة ، وقد استمد أحكامها من الشريعة الإسلامية ، ثم صدر قانون معدن هذه الأحكام (٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ للملك لمصلحة - ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ للملك لأهية) ولكنه لم يعد مبادئ الشريعة الإسلامية كالتقنين الذى سبقه .

٥ ، لُقِّقَ بعدم حالف المشرع لمصرى بقانون الفرنسى في تعداد مدته الضمنية ، بل جعلها خمس عشرة سنة بدلاً من ثلاثين ، متفقاً في هذا مع الشريعة الإسلامية . وأخص لهذه الفصيرة تعدل لذلك ، في خمس سنوات . وفي الوقف والميراث تأخذ المحكمة بمدد التقدم في الشريعة الإسلامية وهي ثلاث وثلاثون سنة على أن هناك فرقاً بين تقدم الشريعة الإسلامية وتقدم القانون المصرى بأحد من القانون الفرنسى في أن تقدم الأول مقصور على منع سماع الدعوى ، أما التقدم الآخر فوسيلة لكسب الحق ذاته أو إسقاطه .

البيع :

لُقِّقَ أحد المشرع المصرى في البيع أحكام كثيرة عن شريعة الإسلامية .

(٦) لُقِّقَ أحد بمحير الرؤية ، ونقل أحكام عدد الخبير عن الشريعة الإسلامية في المصوص التى وضعها لذلك (م ٢٥٠ - ٢٥٣/٣١٦ - ٣١٨) .

(٧) لُقِّقَ أحد بمحكم شريعة الإسلامية في بيع المريض مرض الموت ، وجعل هذا البيع في حكم الوصية (م ٢٥٤ - ٢٥٦/٣٢٠ - ٣٢٣) .

(٨) وأحد القاون المحتط ، دون القاون الأهلى ، بحكم الشريعة الإسلامية فى تحريم بيع المحصولات المستقلة (اطرم ٣٣٠ - ٣٣١) .

(٩) وكذلك أحد قاون محتط بسقوط حق لئع فى حبس شئ المبيع إذا حول بالئع على المشتري ، فصت المادة ٣٥٢ محتط على أنه ليس للئع أن يمنع من التسليم ، إذا حول على المشتري جميع لئع أو بجزء منه ، ولا مقابل هذ لئع فى القاون الأهلى ولا فى القاون الفرنسى . وحكم اللئع متفق مع حكم الشريعة الإسلامية . وقد أورد صاحب كتاب مرشد لخيران هذ الحكم كما رأى : ” (م ٤٥٦) ، إذا أحل اللئع أحدا على لمشتري بكل لئع إن لم يكن قصص منه شيك أو ، بقى له منه إن كان لم يصفه كله ، وقبل لمشتري الخوالة سقط حق اللئع فى حبس المبيع ” . ثم كل هذ الحكم ، ورد فى المادة ٥١ من كتاب مرشد لخيران ، ونصه ، رأى . ” إذا أحل لئع بالئع على لمشتري ، فدفعه إلى المحتال ، ثم استحق المبيع بالبيع ، يرجع المشتري بالئع على اللئع لا على المحتال ” .

(١٠) وأهم حكم فى البيع أحده لمصرى عن الشريعة الإسلامية هو حكم هلاك الشئ المبيع قبل التسليم ، إذ كان مبيع فانه يهلك على اللئع ففقد لأحكام الشريعة الإسلامية . وقد نقل القاون المصرى هذ الحكم عه ، م ٢٩٧ ٣٧١) دون القاون الفرنسى الذى يجعل اهلاك على مالك وهو لمشتري (م ١١٣٨ فرسى) . وحكم الشريعة الإسلامية أكثر تشبا مع القواعد العامة فانه متى تمت أنب اللئع لا يستطيع تسليم الشئ المبيع لهلاكه فى يده فقد عثر عن القيام بأحد التزاماته وهو الالتزام بالتسليم ، وأمكن لمشتري أن يفسح لئع وأن يسرد لئع إذا كان قد دفعه فيتحمل البائع تبعه الهلاك .

(١١) أولى صمد اميب الحلى أحد لمشرع المصرى بحكم الشريعة الإسلامية فى حاله بيع حملة أشياء معينة طهر بمعصم عيب قبل التسليم أو بعده ، فنص على مسح البيع فى كل المبيع إذا طهر العيب قبل التسليم (م ٣١٦ ٣٩٠) ، وعلى مسحه فيما طهر فيه العيب فقط إذا لم يترتب على قسمة لمبيع ضرر إذا طهر العيب بعد التسليم (م ٣١٧ ٣٩١ - ٣٩٢) . وهذ هو حكم شريعة الإسلامية (م ٥٣٣ ٥٣٤ من كتاب مرشد لخيران) . ولا مقابل هذ انصوص فى القاون الفرنسى .

كذلك إذا حدث ، لئع عيب جديد إلى جانب العيب القديم ، فقد أورد القاون المحتط (م ٣٩٩ وم ٤٠١) ، دون لقاون الأهلى ، حكم الشريعة الإسلامية فى ذلك (م ٥٢٧ ٥٣٨ من كتاب مرشد لخيران) . وليس فى القاون الفرنسى مقابل لذلك .

لأهل المشرق المصري عن الشريعة الإسلامية طريقة إقراض التمس في الأحوال التي يجوز فيها
للمشتري صلب ذلك رجوعاً بصرف لعب حتى . فيكون ، اعتبار قيمة المبيع حالاً من العيب وقيمته
معيب وتطيق د من الممنوع على نفس المتفق عليه (م ٣٩٤ ٣١٩) . وهذا ما تقرره الشريعة
الإسلامية ، إذ يقوم لمبيع سائماً ، ثم يقوم معيباً ، وما كان بين تقيمين من تفاوت ينسب
إلى التمس المسمى ، ويمتنع بذلك المبيع يرجع للمشتري على سائغ ، انقصا (م ٥٣٩ مرشد
الخبر) . أما قانون الفرنسي فلا يفصل طريقة لإقراض التمس ، بل يكفل الأمر في ذلك
لأهل الخبرة (م ١٦٤٤ فرنسي) .

(١٢) أول العن بأحد المشرع المصري من الشريعة الإسلامية دون القانون الفرنسي .
فلا يجبر العن في البيع للعن إلا إذا كان سائغ لمعول قاصر وقد عني في أكثر من خمس قيمة
العن (م ٤١٩ ٣٣٦) . وهذا هو المقدار الذي تقدمه الشريعة الإسلامية للعن القاصر ،
وتمصره على القاصر دون البالغ (م ٣٠٠ و م ٥٤٦ من مرشد الخبر) . أما قانون الفرنسي
فيعطى حق العن بالبيع أيضاً ، ويطلب أن يكون مقدار العن رائد على ١/٢ من قيمة
الشيء المبيع (م ١٦٧٤ فرنسي) . على أن قانون مصري يختلف عن شريعة الإسلامية في أنه
يقصر دعوى العن على مقدار دون المفقود ، ويعطى السائغ الحق في بكالة التمس ، لا في الصلابة .

الحالة :

(١٣) لا يطلب قانون لأهل ، دون القانون المختلط ، رضاء المدين في حالة الحق
(م ٣٤٩) حراً على حكم الشريعة الإسلامية لذلك (م ٨٨٢ مرشد الخبر)

الإيجار :

(١٤) أول لإيجار يلزم قانون المصري المؤجر تسليم العن بأحوالة التي هي عليها
(م ٤٥٣ ٣٦٩) ، ولا يكلفه القيام بعمل أي مرممة (م ٤٥٣ ٣٧٠) ، متفقاً في هذا مع حكم
الشريعة الإسلامية (م ٦٤٢ و م ٦٤٥ من كتاب مرشد الخبر) ومختلفاً مع حكم القانون الفرنسي
الذي يوجب تسليم العن في حالة حسنة من الترميم ، ويلزم المؤجر بإجراء الترميمات اللازمة
(م ١٧٢٠ فرنسي) .

(١٥) أول المشرع المصري حكم عرس الأشخاص في الأرض المؤجرة (م ٣٩٤ -
٤٨١/٣٩٥ - ٤٨٢) من الشريعة الإسلامية (م ٦٧٧ من كتاب مرشد الخبر) . ولا مقابل

بذلك في قانون الفرنسي ولم يرق الشريعة الإسلامية بين لأشجار وساء كما فعل القانون المصري ، دون أن يكون هناك معرر لذلك .

الكفالة :

(١٦) لأصل المشرع المصري حكما كفالة النص (٥٠٨ م - ٦٢٠ - ٦٢١) عن الشريعة الإسلامية (م ٨٤٨ - ٨٥١ من كتاب مرشد الخيرون) ولا تعديل لهذه النصوص في القانون الفرنسي .

لما يمكن أخذه من الشريعة الإسلامية

لكنه التفتيح التفتين المدي

لأن ما يمكن أخذه من مبادئ الشريعة الإسلامية ، مما يتخفى مع أرق وأحدث المبادئ القانونية ، هو أجل شأننا وأكبر خطرا مما أخذه مشرعنا المصري .

لأرسم أولا أسنوا ، مطعبا بحرى عليه في لأقدس من أحكام الشريعة الإسلامية عند تنقيح التعيين . وعندما أن المشرع الإسلامية بعد الرجوع إليه ، في شئين . (أولا) في رقية مبادئ القانون المصري (ثانيا) في سد وجوه النقص فيه .

أما رقية مبادئ التشريع فذلك يكون على وجهين :

(١) أن طريق سطررات العامة التي تمتشى على جميع نواحي القانون فهناك من هذه السطررات ما يجده في الشريعة الإسلامية متفق مع أحدث السطررات التي تقررها القوانين الحديثة مثل هذه السطررات يجب ألا تتردد في الأخذ به ، لأنه مقرر في القوانين الحديثة وهذا وحده لا يكفي إذ قد تقرر هذه القوانين سطررات صالحة للأد التي سنبت فيها ، ولكنهم لا تصلح له . ويجب أخذه لأن الشريعة الإسلامية ، وهي شريعة اللاد في الماضي ولا تزال حرة من شريعته في الحاضر ، قد أحدثت هذه المبادئ فهي إذن مبادئ تنفق مع تعاليد القوانين

(٢) هناك مبادئ قانونية أقل شيوعا من النظرات المتقدمة وهي مبادئ أحدث في الظهور في بعض القوانين الحديثة ، ولا تزال محلا للظن والمقنن المصري سيضع ثامنها في شيء من الحرية ، فأخذها أم بدعها ، فيستطيع أن يستعين « الشريعة الإسلامية ليست في موقعه منها ، وإن كان لها أصل في الشريعة كان هذا مرجحا للأخذ بها في التفتين لمصري .

أما مد وحوه النقص في التشريع المصري فذلك يكون أيضا على وجهين :

(١) هناك أحكام بنقص شريعة ، ولا رل مكافئ شعر لم يملأه «نقصاء» ، ونحس كثيرا لو ملأها هـ مكان أحكام الشريعة الإسلامية ، مما يكون أقرب لتفاديه ، وهو بعد متفق مع المبادئ القانونية الحديثة ، بل قد يكون أرق منها .

(٢) ثم إن هناك وحوه نقص في التشريع المصري قد سدها «نقصاء» أحكامه وقد اتفق «نقصاء» في هذه المسائل مع مذهب الشريعة الإسلامية في الأحكام فسل في شريعة حدد هذه الأحكام ، مندرج في «نقصاء» وإن شريعة الإسلامية .

فإن ينصهر هـ على إيراد بعض الأمثلة لكل من الوحوه الأربعة المتقدمة ولا نحاول الحصر في أي وجه منها ، فذاك مما يصيق به طاق هذا البحث :

الطربات العامة الشمشى على جميع الشواحي القانون :

المنصهر هـ على بيان الرعة المادية المتعة في شريعة الإسلامية والتي يمكن أن تستند هـ عند مراعاة التقنين المدني ، وبطرية سوء استعمال الحق المعروفة .

١ . الرعة المادية هي الشريعة الإسلامية : يمكن تقسيم الشرائع إلى قوايين تتعب هـ الرعة شخصية أو النفسية ، وهذه هي شرائع اللاتينة بوجه عام ، وأخرى تتعب هـ رعة المادية أو الموضوعية ، وهي الشرائع الجرمانية والشريعة الإنخيرية

فإنختلف هذه الشرائع بعضها عن بعض الآخر في طرتها إلى «سظم» «سوية» «شرايع» «شخصية» «سلب» في «الترام» «سصرة» «الشخص» «دون» «موضوع» «المادى» ، وتطر إلى «سقد» «سطر» «شخصية» «تعد» «إرادة» «الطنة» «النعية» «دون» «إرادة» «الظاهر» «المادية» ، وقد وصفت «مدير» «مدير» «مدير» «سسية» «تعر» «سبة» «سطة» ، لا «مدير» «مادية» «تعر» «سبها» «العرف» وما ألقه الناس في التعامل ونحو الشرائع ذات الرعة لمادية على العكس من ذلك والرعة المادية في القانون دليل على تقدمه وحرسه على ثبات المعاملات واستقرارها .

لقد أردنا تحديد رعة للشريعة الإسلامية ، فهذه الرعة مادية . وإذا كانت «سورة» في هذه الشريعة بالمعنى «دون» «الأنط» ، فإن المعانى التي تقف «سدا» هي التي تسطص من الأنطاط «السورة» «سبها» «إرادة» «الظاهر» لا «إرادة» «الطنة» ومن هـا «مدقق» «لعمه» ، في كثير من المواطن ، في تحديد معنى الأنطاط التي تصدر من الشخص ، ورتون على اختلافها خلافا في الحكم

وهم في ذلك ليسوا متطعين يخضعون للمنى لأفظ كما تقوم العصر . بل هم تابعون من وراء هذا أن هموا عند الإزده الطاهره التي بذل عيب اللطف المستعمل حفصا لثبات المعاملات واستقرارها ولا يخرون وراء است المسترد والصمراخية ، مما لا يمكن معه صط الت من كذلك بعد مدير شريعة لإسلامه مدير مدية بل عند المؤلف المتعارفين بين أسس وسياس ذلك بشيء من الوضوح في بعض النظريات التي نستعرضها فيما يلي .

أولا شك أن تعبا لمدى يكبر أو أحد شك من هذه البرعه مدية يبرح بها التزعة الشخصية المتعمدة فيه من طريق الديون القرسى فتقرن بموصفه وتضبط أحكامه

(٢) **شعرية كوء أسعمال الحق :** يعتمد المشرع لمصرى أن يختار نص يقرر به هذه النظرية الخطيرة في التقنين الجديد ، كما قررتا التقنينات الحديثة

وأنصح إد رحمة في شريعة لإسلامية رأبها تقرر نظرية سوء استعمال الحق في توسع مدى ، ورأب هذه شعرية أكثر تعذما في شريعة لإسلامية مما في كثير من النصوص العرسية فهي لا تقصر على التعبير الشخصي لدى فصر علبه أكثر الفواين ، بل تضم به معار مدده ، وتعبد كل حق المرص لاجمعى ولاقتصادى لدى فرد من أهله فحس أن تستند المشرع المصرى ، في أحده بهذه النظرية ، إلى الشريعة الإسلامية ، ويقع المعيار الذى أخذت به .

أوهك نصيبات تفصيلة كثره لهذه النظرية في شريعة الإسلامية حديره أن يستعملها المشرع المصرى في مصوص شريعة في نفسه حديد . نكتبى بها هذا مذكر مثلين

١ **الحقوق الخوار** وهي من أهم تطبيقات النظرية وخلق لدى إساء استعماله هاهو حق الملكية ، يستعمله الحار بسىء استعماله ، ويصر حارده وليس في التقنين المصرى الحار نص على ذلك ، أما لفصاء فقد أخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المسألة الخطيرة ، وقرر صراحة أنه يأخذ بهذه الأحكام وبوردها كما لحصص صاحب مرشد الحيران :

م ٥٧ - **لأنك أن ينصرف كيف شاء في حاض منك الذى ليس للغير حق فيه ، يعمل حائظه ، وينبى ما يريد ، ما لم يكن تصرفه مصرا بالجار ضررا فاحشا .**

م ٥٩ **الصرر الفاحش ما يكون سب لوهس الساء أو هدمه ، أو يجمع الخواشج الأصبية أى المنافع المنصودة من نساء ، وأما ما يجمع المنافع التي ليست من الخواشج الأصلية فليس بصرر فاحش .**

م ٦٠ — يزال الضرر العاجل ، سواء كان قديماً أو حادثاً .

م ٦١ — سد الضياء الكلية على الحار بعد ضرراً عاجلاً . فلا يسوغ لأحد إحداث
سداً يسد به شئ يت حاره سد يمنع الضوء عنه . وإن فعل ذلك فالحر أن يكلفه
رفع البناء دفعاً للضرر .

م ٦٢ — رؤية المحل الذي هو مقر للنساء بعد ضرراً عاجلاً . فلا يسوغ إحداث
شاك أو بناء يجعل فيه شاكاً للطرف . طلاً على محل نساء حاره ، وإن أحدث ذلك
يؤمر رفع الضرر ، إما سد الشاك أو ساء سائر . وإن كان الشاك المحدث مرتفعاً
فوق قامة الإنسان ، فليس للحار طلب سده .

م ٦٣ — إن كان لأحد در يتصرف فيه بضرر مشروع ، فأحدث غيره بخوره
سداً محدد ، فليس لأحدث أن يضرر من شيا بيك الدار القديمة ، ولو كانت مظلة على
مقرنسائه ، بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه .

لأهمه لأحكام تنفق مع أرقى ، فدرته القوي من الحدشه من مددئ في حقوى
الحار (١) .

(ب) التقييد لكل أموال المدين توحيد بصوص في تقديرون عرسى تلزم الدائن الرق بمدسه
عند التقييد على أمواله ، فبدأ ، إذا كان لمدين قصر ، بالتقييد على المقنن ثم على
بغير (م ٢٢٠٦ فرنسى) . ولا سجد على نصيب شائع مملوك للمدين ، قصر كان
أو غير قصر . قبل إقرار هذا النصيب (م ٢٢٠٥ فرنسى) ولا يجوز للدائن المرتين
أن يسجد على عمار غير مرهون ، إلا إذا كان العمار المرهون غير كاف للوفاء بدينه
(م ٢٢٠٩ فرنسى) وإذا أثبت لمدين أن ربيع عقارته صافى مدة سنة كاف بوفاء
دينه ، وتداول عن هذا الربيع للدائن ، أوقف القاضي لإجراء التقييد التى اتخدها
الدائن (م ٢٢١٢ فرنسى) .

لأنه ليس هذه البصوص مفاد في التقنين المصرى إلا أن لو حب الرق بالمدين ، فلا يتعسف
الدائن في التقييد ، وإلا كان مسبباً لاستعمال هذا الحق . وهذا هو المبدأ الذى قرره لشراسة

(١) قانون ما وضعه الأستاذون من النصوص في هذا الموضوع في مقاله المنشور في مجله مصر العصرية سنة ١٩١٩

الإسلامية . فقد جاء في المادة ١٦٤ من كتاب مرشد خبير ما يأتي . "إذا كان المالك مدبورا
دينا نائب عليه شرعا يجوز بيع ملكه الرئد عن حوائجه الضرورية محتاج إليها في الحار ، ومسا
مسكه لضروري ، إذا لم يكن له مال من حنن ما عله من أدين شرعي وساح قصا إذا
متع عن بيعه نفسه لعصاء ديه من ثمة وسدا في لمع بالأيسر والأيسر بقدر الدين "

لأنه أولى من شرعا أن يمس من هدا النص ما يكمل به إرادة المدين فيكون مقف في ذلك
مع مبادئ القانون الحديثة ، فضلا عن استفاده إلى الشريعة الإسلامية .

مبادئ قانونية لا تزال محل النظر

لقد ذكر من هدا المادى ، على سبيل لتشل ، مسئولة عدم تميز ، ونظرية محل التبع ،
وحالة الدين ، ونظرية الظروف الطارئة .

١) مسئولة تقدم المير . على الشرع لانهية لمسئولة العصرية على أساس نفسى هو
خطأ . وسبب على ذلك أن الصى عبر المير والمحبول ، وعبرهم . من عدم التميز وفقد الإرادة التى
يعتد بها تدبون . لا يكونون مسئولين مسئولة تعصرية ، لأن خطأ لا يتصور صدورهم
ومن هنا تقرر فى تدبون تفرسى ، وفى تدبون لمصرى تدبه ، أن عدم تميز لا يكون مسئولا
عما يصدر عنه من الأعمال الصادرة ، وإنما مسئول هو من كان هدا الشخص تحت رعايته

لأنه بقوى الحديثة ، لا سمح القوى بلحرمة به ، فقد عدلت عن هدا الأساس حتى
فى المسئولة عن العمل الصادر . وأوجحت مسئولة عدم تميز إلى قدر محدود . وحجت في ذلك
أن الروابط المدنية عبر الروبط الحاشية . وإذا كان مفهوم ألا يعاقب شخص . لا إذا توفرت عنده
الإرادة ، لأن هذه الإرادة هى التى تدبر لمسئولة الحديثة ، فليس بمفهوم ألا يعاقب شخص . لا إذا توفرت عنده
صرر عمل شخص آخر لا يعوص هدا الصرر بدعوى أن الإرادة تفصه ، دالروبط لمديه
لأن توحيد بين مال ومال ، لا بين شخص وشخص . فالمطلق مقصى بوجوب التعويض من واحد
الصرر ، وأن تبني المسئولة المدنية على فكرة السببية لا على فكرة الخطأ .

لوقد قضى التدبون الألمانى في المادة ٨٢٩ أن عديم التميز يلزم تدبون بعض الصرر الذى أحدثه
للمير ، إذا لم يمكن الحصول على هدا التعويض من شخص مسئول عنه ، واشترط ألا يتسبب عن
دفعه التعويض حرمانه من الموارد الضرورية لعيشه .

لوقضى قانون الالتزامات الويسرى في المادة ٥٤ أنه يجوز للقاضي ، إذا اقتضت عدالة ذلك ، أن يلزم شخصا عديم التمييز بتعويض الضرر الذي أحدثه ، كله أو بعضه . ويجوز للمشروع الفرنسي لإيطالي في المادة ٧٦ للقاضي أن يحكم بتعويض عادل على شخص عديم التمييز عن الضرر الذي يصيبه الغير . وقضى قانون سوفيت المدي (١٩٠٦) أنه يجوز لحكم تعويض على عديم التمييز ضد المورثة بين يساره ويسار المصائب ، وكذلك قضى المشرع البولوى في المادة ٢٩ بجواز الحكم بتعويض على عديم التمييز طبقا للأحوال .

كل هذه نصوص تقرر مسئولية عديم التمييز في شيء من التحفظ ، وبغية أن يكون موقف مشروعنا في هذه المسألة ، أقرب على المذهب المعنى اللاتيني الذي استعمل إليه من قانون فرنسي ، أم يبدل عن هذا المذهب وأحد المعيار المادى الذى أحدث به القوانين الإجرامية والقوانين الحديثة بوجه عام ؟

لنستقنى في ذلك شريعة الإسلامية مرها تأخذ بالمعيار المادى دون تحفظ ، ونعدها تقرر أن يصح إذا أسف مال غيره يلزمه ضمان من ماله ، ولو كان عبر ممر . لأنه ، وإن كان محجورا في الأصل حتى لا تضر تصرفاته القولية . إلا أنه لا يعنى من الضرر الذى نشأ عن فعله ، وإن لم يكن له مال ينظر إلى حين المبصرة (مجمع ضمانات ص ١٤٦) حتى إن طفلا ، يوم ولد ، لو قلب على مال إنسان فأثلمه ، يلزمه الضمان . وكذا المحبون الذى لا سبق ، إذ مزى نوب إنسان ، يلزمه الضمان (شرح المجلة صفحة ٥٣٤ قلا عن الهندية) .

لقد هي أحكام شريعة الإسلامية ، تعجب رجع الأحدث ، وهو مذهب القوانين الحديثة .

(٢) نظرية تحمل النعمة . ويتحقق بما تقدم نظرية تحمل النعمة . فقد تمتشى المعيار المادى في المسئولية التفصيلية إلى حد أن قل قوم نحذف فكرة لخطأ ، من هذه المسئولية ، وجعل العزم العلم من تسبب نشاطه لاقتصادى ، الذى يستند منه ، في إحداث ضرر . وجب أن يحمل غرم هذا النشاط كما استفاد من عمله ، حتى لو نشأ الضرر عن حادثه بخائفة لا بد له فيها . هذه هي نظرية تحمل النعمة . وقد بدأت تسود في الفقه الحديث . وأحدثت بعض التشريعات في أحوال معينة ، أخصها حوادث الحال وحوادث النقل .

أما القانون المصرى فهو معزل عن هذا . وقد قدم أن المسئولية فيه مبنية على خطأ ثابت . والمحكم المصرية لا تأخذ حتى بالخطأ المفترض الذى أحدثت به المحاكم الفرنسية إلا في بعض

أحكام قليلة ، وأشد ما تشكو منه في مصر هي حوادث النقل . فان وسائل النقل أصبحت قوية عبيده ، وهذا مما يشكو منه كثيرون ، لا يستطيعون أن يسافروا بعويض ، إلا إذا أثبتوا خطأ في جانب من تسبب في إصابتهم وقبلما يتمكنون من ذلك .

فكما عسى أن يكون موقف المشرع المصري في هذا الأمر عند مرحلة التقييس ؟ هل يجري قصاء بعض لمحاكم المصرية بياحد سيطرة تحمل السعة في حوادث النقل ، ويتخلى في ذلك مع التشريعات الحديثة ؟ إنه إن فعل واحد مستند به في شريعة الإسلامية من أحكامها أن لإتلاف المباشر لا يشترط فيه التعمد أو التعدي . فإذا رلق أحد وسقط فأنتف مال غيره صمه ، ولو كان قد رلق رما عنه ، لأن لإتلاف ما حدث مباشرة ، ولما شر صامن وإن لم يتعمد (مجمع الصناعات صفحة ١٤٦) . ولو أن دابة ركبها إنسان داسن شيئا بيده وأنتفنه ، بعد اراك أنه أنتف ذلك الشيء مباشرة ، فيصم في كل حال (أي دون تعمد أو قصد) ، وبمادة أخرى (دون خطأ) ومثل (راكب لقائد والائق) (شرح محله من ٥٠٨ وما بعدها) فلو وصفت إلى جانب الدواب السيارات ومركبات الحاربه والكهربائيه وسيارات ونحوها ، وهذا ما متحدثه المدينية الحاصره ، خاص من الشريعة الإسلامية تحكم بمرر مدأ تحمل سعة في حوادث نقل

(٣) فتحواله الدين من المقرر في قانون اللائقيه ، وفي قانون المصري سده ، أن الحق الشخصي تخور حوالته حم ، ولا تخور حوالته دين . فيصح أن يعمل لدش حقه إلى دائر آخر ، ولكن لا يصح أن يعمل لمدين دينه إلى مدين يحمل محله ، وهذا أر مد هل الدين واجب أن يكون ذلك بطريق تجديد ، والتجديد غير الحوالة .

لوقد كان هذا الموقف الشاذ محلا للتعقد . إذ عن بين أن اعتبار الالتزام علاقته شخصية وأحد في ذلك بالمدن الشخصي فلا يجير حواله الحق كما لم يجير حواله الدين ، وبين أن بصره قيمة مالية وأحد في ذلك بالمدن المادى مجير حواله الدين كما آخر حواله الحق . أما أن يجير حواله الحق ولا يجير حواله الدين ، فهذا غير مفهوم . ولا يعترض على حواله الدين بأن يجير المدين قد بصر بالدش ، لأنها تستقر ص الدين ، وهذا أحسن صررا بصيه من الحوالة ، عليه ، إلا أن يرتصه .

لوقد قررت القوانين الحديثة التي أحدثت بالمدن المادى في الالتزام حوار حواله الدين . بل واحد من كبار الفقهاء الفرنسيين من يجيرها في التشريع الفرنسي الحالي ، إلا لا يصطدم ذلك مع القواعد العامة التي يقرها ذلك التشريع (١) .

(١) مالى في الالتزامات في القانون الألماني طبعه ثلاثة سنة ١٩٢٥ من ٨٢ ومن ٧٤ عامش ٣

هذا أراد المشرع المصري أن يكون موقفه في هذه المسألة منطقياً ، وأن يتشى في الوقت ذاته مع ما يقتضيه التعامل من سهولة انتقال المال ، عب كان أو ديناً ، وحب أن يقرر جوار حوالة الدين ، ويحد مستند له في الشريعة الإسلامية فهي تمرر ذلك ، وتقف فيه إلى جانب القوانين ذات البرعة ، عادية . فيجوز أن يتفق كل من الدائن والمدين والغير (سواء كان هذا الغير مديناً للدين أو غير مدين له طمناً للذهب الخفى) على أن يشمل الدين في الغير ، فيحل فيه محل المدين لأصله . ويتحول الدين على محتال عليه بصفته لشي على المحيل (م ٨٩٦ مرشد المحررين)^١

(٤) نظرية الظروف الطارئة : هذه نظرية حديثة أحدثها القضاء الإداري في فرنسا ، وحقق بها من وجود نظرية القوة القاهرة . فمعه أن سفيد لا ترم إذا أصبح مرهقاً للدين ، بسبب ظروف طارئة لم يكن يتوقعها ، ولم يكن يستطيع ، مهما كان بصيراً بالأمور ، أن يحسب هذا حساباً وقت التعاقد ، حار له أن يطلب تخفيف التزمه . فترم مدين لم يتقص ، دأ ، لفسوه القهره ، لأن سفيد لا يزل ممكناً ، وإنما حقق لأنه أصبح مرهقاً غير . وقد أخذ القضاء الإداري في فرنسا بهذه النظرية ، على أثر ما أحدثته الحرب الكبرى من لاضطراب في المعاملات الاقتصادية ، وأكثر ، بطقها في عقود المستره ، التي يستغرق سعيها وقتاً طويلاً ، قد تتغير في عضونة الأحوال ، ونظراً ظروف محل ، لتوازن لاقتصادى في التعاقد .

القضاء المدينى في فرنسا هم يحار القضاء الإداري لتقيده بصوص مكتوبة لا يتقيد بها لقضاء إداري . كذلك في مصر قضت محكمة القص بعدم الأحكام سطرية الظروف طارئة

لكل أن هذه الظارية عادلة . ويمكن للشرع المصري في نصبه حديد أن ماحدها استناد إلى نظرية الضرورة في الشريعة الإسلامية وهي نظرية مبيحة لمدى حصصه التي تتسع لنظرية الظروف طارئة . وهذا تطبيقات كثيرة ، سذكر منها على نظرية العذر في فسخ لإيجار . وقد أصبحت نظرية الضرورة من النظريات الأساسية في الشريعة الإسلامية ، وهي مبدئى أحدث النظريات القانونية في هذا الموضوع ، كما لاحظ ذلك الأستاذ لامر (Lamort) في المؤتمر الدولي للقانون المعرن ، الذى عقد في مدسة لاهى في سنة ١٩٣٢ حيث قال . " ندر نظرية ضرورة في لعق الإسلامى ، أشد ماتكون حرماً وشمولاً ، عن فكرة يوحد أساسها في القانون الدولي بعدم في نظرية ظروف المعيرة ، وفي قضاء الإداري الفرنسى في نظرية الظروف الطارئة ،

(١) انظر أيضاً بحثاً في هذا الموضوع للأستاذين شيرود ومحمد صادق ههس بك ، منشوراً في مجلة مصر العصرية

(٢) **أنقص الإيجار لموت المستأجر :** يقضى القانون المصري بعدم أنقص الإيجار بموت المستأجر ، ما لم يكن الإيجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهنته لشخصية (م ٣٩١ - ٤٧٨) وهذا حكم غير عادل ، أحده المشرع المصري عن المشرع الفرنسي . أرأيت لو أن موطئا ذا مرتب كبير كان يسكن دارا يدفع فيها أجرة عالية ، ثم مات وترك عياله ، وقد انقطع عنهم مرتبهم ، واستدلوا به معاش قد يكون ضئيلا ، يلزمون بالقضاء في الدار بقية مدة الإيجار ، يدفعون هذه الأجرة العالية من تركته أبيهم وهم أحمق إن استندوا لتركة من سكنى في دار لحمة أصحح لا تناسب مع حالتهم الخديثة ؟ حق أن حكم الشريعة الإسلامية في هذه المسألة أعدل ، فهو يقضى بنهاة الإيجار بموت المستأجر ، ولأولى ، لمشرع المصري أن يستند إلى هذا الحكم لبعض ورثة المستأجر خيرا ، بعد موت مورثهم ، من القاء في المين مؤجره أو لخروجها حتى قبل انتهاء مدة الإيجار . وقد فعل ذلك قانون المبادئ (م ٥٦٩) وقانون الالتزامات والسو يسرى (م ٢٧٠ و ٢٩٧) والمشروع الفرنسي لإبطال (م ١٤٤٠) مما يدل على أن مبدأ الشريعة الإسلامية هو أكثر اتفاقا مع المبدأ الذي سارت عليه القوانين الحديثة .

(٣) **أنقص الإيجار للعدو :** هذا مبدأ فروع المذهب الحنفي و الشريعة الإسلامية ، وهو أحد تطبيقات نظرية الضرورة التي أسلفنا الإشارة إليها . وتلخص في أن عهد الإيجار يفسح للعدو الطارئ . وذلك لأن الحاجة تدعو إلى التمسك بعقد العدو ، لأنه لو لم العقد عند تحقق العذر ، لزم صاحب العدو ضرر لم يعممه العقد ، فكان الفسخ في الخسفة متناعا من التزام الضرر (سماع ٤ ص ١٩٧) . والعدو إما أن يرجع للمسلم المؤجر ، كما كان مستأجر حردا في فترة مده معلومة ، ففقر الساس ، ووقع الخلاء ، فلا يجب الأجر (الفتاوى الهندية ٤ ص ٤٦٣) وإما أن يرجع للمؤجر ، كأن يلحقه دين فادح لا يحد فصدقه ، لا من ثمن العين المؤجره ، فيجعل الدين عدوا في فسح الإحارة . وكذلك لو اشترى شيئا فأجره ثم اطلع على عيب به ، له أن يفسح الإحارة ويرده « عيب البائع ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، الفتاوى الهندية ٤ ص ٤٥٩ - ص ٤٦٣) وإما أن يرجع العدو للمستأجر ، نحو أن يخلص فيقوم من السوق ، أو يريد سفره ، أو ينتقل من الحرفة إلى الزراعة ، أو من الزراعة إلى التجارة ، أو ينتقل من حرفة إلى حرفة (البدائع ٤ ص ١٩٧) وكما إن كانت الإحارة لعرض ، ولم يبق ذلك العرض ، أو كان عذر يعممه من الحرجى على موجب العقد شرعا ، تنقض الإحارة من غير فسخ ، كما لو استأجر بيتا ، ففقد يده عند وقوع الأكله ، أو لقيع الس عند الوجع ، فمات الأكله و زال الوجع ، تنقض الإحارة (الفتاوى الهندية ٤ ص ٣٦٨ طبعة بولاق) .

لقد وضع الفقهاء للمعذر معياراً مرده فقال ابن عابدين (٥ ص ٧٦) : "والحاصل أن كل عذر لا يمكن معه سفاء المعقود عليه إلا بصرح بالحقة في نفسه أو ماله ، ثبت له حق الفسخ" ويمكن أن يستخلص من الأحكام التفصيلية التي قررها الفقهاء في هذه المسألة بقواعد الآتية (١) لا يصح منهح للمعذر إذا كان العقد لدى طلب الفسخ يريد أن يحقق منفعة نفوته بذون الفسخ (٢) ولا يصح كذلك المنسوخ للمعذر إذا طلب منه ذلك لدفع ضرر عنه لا يريد على الضرر الذي يجثم عن الفسخ (٣) ولا يصح الفسخ للمعذر إذا كان العقد يدفع عنه ، لفسخ ضرر حسيما يريد على الضرر الذي يجثم عن الفسخ .

لنظرية فسخ الإنجاز للمعذر حديثه بأن أحد سبب المشرع المصري وهي من النظريات التي تشهد رقي الشريعة الإسلامية ومرونتها وصلاحيته للتطبيق في مختلف الظروف وهي تتفق في هذا مع أحدث مبادئ القانون وأركانها فقد قضى «بول لاقرند» السويصري (٢٩٦٠) بوجوب فسخ الإنجاز قبل سبب مدته إذا وجدت ظروف خطيره تجعل لمضي في الإنجاز مملا لا يمكن احتماله .

لأحمد السيد : إنه هو في الواقع تطبيق نظرية الظروف الطارئة في عقد الإنجاز .

٤٠ الإجراء : يعتبر الإجراء في قانوننا ، سببا للقانون الفرنسي ، اتفاقا لأنهم لا يتوافق إرادتين . أما في الشريعة الإسلامية والإجراء به «ردده» واحدة تصدر من لدائن . وقد ورد في مسنده ٣٢٩ من مرشد خبر أنه لا يتوقف الإجراء على قبول المدين ، لكن إذا رده قبل القبول ارتد .

لنحس تأثير التكيف ، ببول الذي اتسعت الشريعة الإسلامية على تكيف القانونين الفرنسي والمصري لسببين : أولهما منطقي والآخر عملي .

أما السبب الأول فهو أن المدين لدى سري دمة المدين إلى منزل عن حق له ، وكان يجب أن يتم ذلك برادته وحده . وإذا كان الدار عن الحق المعنى يتم بالإرادة المفردة ، فلماذا لا يتم الدار عن الحق الشخصي بالإرادة المفردة كذلك ؟ على هذا في كتاب (لالتزامات ١ ص ٧) مما يأتي "بم التنازل عن الحق المعنى بإرادة مفردة ، لأن صاحب الحق ليس به وبين شخص بالذات علاقة مباشرة حتى يتفق معه على هذا التنازل . أما الحق الشخصي والتنازل عنه لا يكون إلا اتفاق الدائن والمدين ، لأن لحق علاقة مباشرة فيما بينهما ، فلا تزول إلا باتفاقهما" وهذا التعليل هو كل ما استطعنا أن نقوله في تبرير هذا التمييز بين الدار والإجراء وهو بعد

لا يستند إلا إلى نظرية صبيغة تحقق لشخصي ، على اعتبار أنه علاقة شخصية ، لا قيمة مالية ، ولا فإن
إذا أحده ، المذهب المبادئ للالتزام ، واعتبر الحق لشخصي قيمة مالية كالحق العيني ، وحب
أن يتم تدارك عن كل من الطرفين ، لإردده المفرد ، وهذا ما تقرره شريعة الإسلامية

فهناك سبب ثان لعدم اعتبار الإبراء اتفاقاً يتم بتوافق إرادتين ، إذ القول بهذا ينبغي عليه أنه
إذ صدر الإيجاب من الدائن ، ومات المدين قبل القبول ، فإن الإبراء لا يتم . وعدد نتيجة غير
عادلة ، ولا يحوز القياس على فيه في إمكان قبول من ورثة الموهوب له ، إذا كان هذا قد توفى
قبل القول م ٥١ (٧٣) ، فإن هذا نص سنن في لا تقس عليه . أم إذا ذهب مع شريعة
الإسلامية إلى أن الإبراء هو رد الدين وحده ، وصدر منه لإرادة ، ثم الإبراء ولو مات
لمدين قبل رضائه بل وقبل علمه بذلك ، وهذا ما يقرره صاحب كتاب مرشد الخبير في تفرقه
الأخيرة من المادة ٣٣٩ مقول . ” وإن مات (أي لمدين) قبل الحصول فلا يؤخذ الدين
من تركته “

أحوه كفص شذها القضاء له ، يتفق شع أحكام

الشريعة الإسلامية

لقد كرم هذه بوحه أحكاماً تتعلق بملكية الشئعة ، وبحقوق لأرباق ، وبالترددات
لأحرار ، وبحوز الأرض الرعية . وبصان لمعير في عارية الاستعمال . والدعوى البوليصية ،
وبالعين في القسمة .

(١) الملكية الشئعة : لا يحوى تفصيل المصير ، لا بخصوص قليلة معثرة في هذا
الموضوع الخطير مع أن لو رجعت للشريعة الإسلامية ، في حسب أحكام القضاء ، وحده الشريعة
عية بأحكامها التي تتفق مع المطلق القانوني ، ونعني مع عادتنا وتقاليده

فهناك حكم يقرر مبدأ عاماً في ملكية الشئعة ، أورده صاحب مرشد الخبير في ما يأتي
” (م ٢٢) إذ كانت عين مشركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الاستغناء
بخصه ، والتصرف فيها تصرفاً لا يضر الشريك ، وله استغلالها وبيعها مشاعة ، حيث كانت
معمومة بقدر ، يعبر إحد الشركاء “ ثم فصل لأحكام بعد ذلك في بصوص كثيرة ، بعضها يعرض
حكم التصرف في العين المشاعة (م ٧٤٩ - ٧٥٣) . وبعضها لسكنى الدار المشاعة (م ٧٥٥ - ٧٥٧) .

ومعها الاستدعاء لعين المشتركة (م ٧٥٨ - ٧٦٢) ، ومعها خلاك العين م ٧٦٣ ، ومعها
لعبرة الملك المشترك (م ٧٧٣ - ٧٦٤) .

فالمشرع لمصرى أن يستخرج من هذه الأحكام الكثير ما يتفق مع أحكام القضاء
في هذا الموضوع .

٢ ، حقوق الارض . ويستطيع من يملك في حق لا يتفق كذلك أن يستعرض
أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب أحكام القضاء فأحدهما يصنع

فمثل ذلك هدم السفل والقضاء لمصرى في هذا الموضوع بكل حكم لمادتين ٣٧ و ٥٨
فيجوز لصاحب الملو أن يبنى السفل ، ويرجع مصرى القضاء على صاحب هذا السفل إذا سجل
المشرع المصرى هذا الحكم في نصبه الجديد واحد مستند له في الشريعة الإسلامية وحكمها
ما يأتي : إذا هدم صاحب السفل سفله تعدياً يجب عليه تجديد سائه ، ويجوز على ذلك
(م ٦٦ مرشد الخزان) ، وإذا هدم السفل بلا صنع صاحبه فعليه سؤدد بلا حرجية ، وإذا امتنع
صاحب السفل عن تعميره ، وعمره صاحب الملو بإذن صاحبه أو بإذن القاضي ، فله الرجوع على
صاحب السفل ما أقامه على العمارة ، وأما ما يقع فتمره وإن عمره بلا إذن صاحبه أو بإذن القاضي
فليس له الرجوع إلا نصبه الساء ، وتقدر بقيمة عمره أو بحد حرة من الساء لا من الرجوع .
ولصاحب الملو أن يمنع في حالين صاحب السفل من سكناه ولا استدعاء به حتى يوفيه حقه ، وله
أن يؤجره بإذن القاضي ويستخلص حقه من أجرته .

وهذه أحكام أخرى في الملو والسفل ، وفي الحائط المشترك يصح الرجوع إليه في التقنين
الجديد (انظر م ٦٤ و ٦٥ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ من كتاب مرشد الخزان) .

(٣) التزامات المؤجر تحت هذه الالتزامات في القانون المصرى وفي القانون الفرنسى
المؤجر ، في القانون المصرى ، سلم العين في حالة التي هي عليه (م ٤٥٢ ٣٦٩) ، ولا يلتزم
بإجراء مرمتها (م ٤٥٣ ٣٧٠) ، وليس هناك نص يلزمه بصلاح العيوب خفية أما القانون
الفرنسى فيلزم المؤجر بصلاح العيوب في حالة حله من الترميم (م ١٧٢٠ فرنسى فقرة أولى) ،
ويوجب عليه إجراء المرمم بضرورة (م ١٧٢٠ فقرة ثالثة) ، ويجعله صاماً للعيوب الخفية
(م ١٧٢١) . ولا شك في أن القانون الفرنسى أعاد من القانون المصرى في هذه المسائل اشكالات
على أنه يمكن الاستعانة بأحكام الشريعة الإسلامية ، للتقريب فيما بين القوانين .

تسلم المؤحر للعين في الحالة التي هي عليه ، وإن كان حكماً مأخوذاً من الشريعة الإسلامية (انظر م ٦٤٢ مرشد الحيران) ، يمكن تعديله من طريق الشريعة الإسلامية نفسها حتى يقترب من القانون الفرنسي في ثلاثة وجوه :

(أ) يجب تسليم العين للمؤحر في حالة السماح ، استعانة على نوجه المطلوب وهذا هو حكم الشريعة الإسلامية فقد ورد في سدائع جزء ٤ ص ١٨٧) أنه يشترط في الإيجار أن يكون المعقود عنه ، وهو المفعة ، مقدور لاسيما ، حقيقة وشرعاً . وهذا ما يحكم به القضاء المصري ، سندف محظ في ٢٦ يوسيه سنة ١٩٢٣ حاريت ١٣ ص ١٨٣ نمرة ٣٠٤) .

(ب) لا يجب كذلك في تسليم سحيه و يمكن من الاستداع دفع لموقع ، كما تقتضي ذلك الشريعة الإسلامية سدائع جزء ٤ ص ١٧٩ . فاد كانت عين مشعونه ماثبة أو ألتحقص ، وجب على المؤجر تحليتها ، ولا يقتصر على تسليمها في الحالة التي هي عليها .

(ج) أولاً نرا دمة المؤحر من التزامه بالتسليم بد تعير الشيء بفعله أو بفعل غيره تعبيراً يحل بالمفعة قبل التسليم ولا يقتصر لزامه في هذه الحالة على تسليمه الشيء نفسه في الحالة التي هو عليها (م ٦٤٢ مرشد الحيران) .

أما لقيام المرمات بصورته فهي أيضاً قد أضحى المشرع المصري حكمه عن الشريعة الإسلامية إذ تنص المادة ٦٤٥ من كتاب مرشد الحيران على أنه لا يجوز صاحب الدار المؤجرة على عمارتها ، وتزيم ما احتل من ساحتها ، وإصلاح مديريتها ، وإن كان ذلك عنه لا على المستأجر . ولكن الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الأمر يعدل من هذا الحكم كما عدل من الحكم الأول ، ويدوس من حكم القانون الفرنسي وقد كان المؤحر لا يجوز على جزء المرمات بصورته ، إلا أنه إذا لم يتم ، كان للمستأجر الحق في تسع لإيجاره وقد جاء في من عاين مياقي : (جزء ص ٦٦ - ص ٦٧) "عمارة الدار المستأجرة وتطهير وإصلاح المديريتها وما كان من السوء على رب الدار ، وكذا كل ما يحل بالسكنى فإن أذى صاحب الدار يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها ، لا أن يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك ، وقد رآها برصه ، وأبى وفي الجوهرية وله أن يفرد "تسحق بلا قضاء" أما إذا قام المؤحر المرمية ، فمصاريفها عليه لا على المستأجر على أنه يمكن العثور على قول في الشريعة الإسلامية يحل المؤحر مرمية "المرمات" فيجوز على تعيد ترميمها ، لا من طريق التهديد بتسحق العقد حتى مذهب الإمام مالك ، على ما جاء في كتاب

مخطوط للأستاذ مخلوف سبغت الإشارة إليه: "لا حرم مالك لدر المؤخرها على الإصلاح للكبرى
الكى مثلاً ، سواء كان ما يحتاج للإصلاح يصير للمساكين أم لا ، حدث بعد العقد أم لا .
وهو مذهب بن القاسم في المدونة . ونحوه الكى بن سكين ولم يره الكرى ، والخروج منها
وأما عمر ابن القاسم ، وهو ابن حبيب ، فيقول يخرج لأخر على الإصلاح كما قال بن عبد السلام ،
وبه العمل . لكن الخلاف خاص بالمصر اليسير ، وأما إذا كان كثير فلا يلزمه إصلاح لأحد
فالد يوفق مذهب على قول بن حبيب مع تنفيذ لإصلاح "سمر" (ص ٢٣٤)

ثم من حيث يرم المؤخر بغيره لحيوب خفية ، فيه إذا كان لا يوجد فيه من
في القانون المصري ، فإن في شريعة الإسلامية بصفة صريحة في ذلك ، إذا أحدها مشرعاً ،
بعد أن أحدها قصده ، فرب كثير من حكم القانون الفرنسي قصد جاء في بن عدين .
(جزء ٥ ص ١٦٤) " لإشارة بفتح نحر بعد حصول قبل بعد أو بعده ، بعد القصد أو قبله
إذا كان العيب حاصل قبل بعد فشرط أن المستأجر يرى ذلك وقت ذلك . فإن رآه فلا حيز
رضاه به " نظر أيضاً شرح العمدة على خدبة ٧ ص ٢٢٠ بدئ ٤ ص ١٩٥ ص ١٩٧ .

(٤) أبعاد الأرض المرع : نصت المادة ٣٨٧ و ٤٧٢ على أنه يجب على مستأجر
أرض للمرعة ، لدى قدرت مدة يجده على لاسها ، أن يمكن للمستأجر لاحق من تهيئة لأرض
للمرعة وليس ، ما لم يحصل للمستأجر سبق صريح من ذلك . ولا يوجد نص على العكس ،
إذا تهي مدة محددة للإيجار . ونصت في الأرض زرعه لم تخصص . وقد جرى القضاء على أنه إذا
تهي مدة للإيجار ، ولم يصح الررع ، وثمة للمستأجر تقديم لأرض من فيها من الررع ، فله مطالبة
للمؤجر والمستأجر تحديد تنوع حصاره التي ثبت به لهذا السبب (سندف أعلى في ٣٠ سائر
سنة ١٩٠٦ لاستقلال ٥ ص ١٨٩ . سندف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ م ٣٧ ص ٥١) وهذا
حكم عاد . وإذا أرد مشرعاً أن يورده في التنصيص المحدد استصاع أن يستند في ذلك إلى
أحكام الشريعة الإسلامية ، فإما تذهب في حمة للمستأجر ، أو بعد من ذلك ، إذا تدم المؤخر أن
يبقى لأرض في حيرة للمستأجر آخر للمثل حتى يصح رده (م ٦٧٨ و ٦٧٩ من كتاب مرشد
الحيمان) .

لذلك أحكام كثيرة في المرعة والمستفاد يمكن استمداده من الشريعة الإسلامية أيضاً .

(٥) **نصوص المسعير في نظرية الاستعمال** . يقضى القانون الفرنسي على المستعير ، في عرية
الاستعمال ، بأن يحفظ أشياء المعار من الهلاك ولو تصحية شيء مملوك له (م ١٨٨٢ فرنسي) .

ولا نص في القانون المصري على ذلك ولكن يمكن الأحكام القانون الفرنسي استنادا إلى الشريعة الإسلامية فقد ورد في المادة ٧٩١ من كتاب مرشد الخيران : "إذا كان في إمكان المستعير مع انتلف عن العارية بأي وجه ولم يمنعه يكون متعديا فيصمها " .

(٦) الدعوى أصولية في هذه الدعوى حكم معروف يقضي بأنه لا يجوز للدائن الطعن في وفاة المدين بالمدين لأحدهم دون سواه . لأن الدائن الذي استوفى دينه له حق في دمة لمدين تعاضده . فلا يمكن أن يقال إنه بوطا معه الإصرار سفة الدائن ويستطيع المذرع المصري أن ينص على هذا الحكم . مستندا في ذلك إلى الشريعة الإسلامية وقد جاء في المادة ٢١٠ من مرشد الخيران . "إذا كثرت عرمة مدين . وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطبوعة لهم ، فله أن يقدم من شاء منهم ، و يؤثره على غيره ، وإن قضى من أحدهم فليس للآخرين أن يجروا القصاص على تقسيم ما قصده بيته وبينهم " .

(٧) العس لنفسه : يقضي القانون الفرنسي (م ٨٨٧ فقرة ثانية) بخوار الطعن في العسمة إذا رد نص على أربع ولا يتضمن القانون المصري نصا بخير الطعن «نص في العسمة ولكن نقصاء» «لزم من ذلك» بخير هذا النص وهو قاره يحدد العس «لزم تمثيل مع القانون الفرنسي» وطور يجعل هذا التحديد تقدير «لعدم وجود النص وعلى من يدل أن هذا النص الذي يخبر بطعن «نص في حالة لا نص عليا هو قصص احتياذي في حاجة إلى سد قانوني . وهذا السد موقوف في الشريعة الإسلامية . فقد جاء في شرح المحلة ما بأبي (ص ٦٢٤) "ثم إنه إذا ثبت النص بما حش ظلت العسمة إذا كانت بالقصص صافا . لأن نصرف قصص مفيد «بعدل ولم يوجد ولو وقعت «لتراضي تطل أيضا في لأصح» لأن شرط حوارها للمعادلة ولم توجد وبه حرم أصحاب المتن وصححه شروح واحتره في الملح تعا للكا وقاصصون " .

لجبا فيما تقدم على أي أساس ينفي تنفيح القانون المدني من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع " . ولم كان التنفيح على النحو الذي صرح به عملا دقيقا ، يستغرق وقتا طويلا ، وينتضي مجهودا كبيرا ، وحت المبادرة إلى العمل وكذا عجل في ذلك كلما اتسع لنا الوقت وببأت ظروف صاخبة لإتمام العمل على بوجه الذي رضى أطاع أمه بالهصة

(١) كما ورد أن قترح مشروعا لتعديل التقنين المدني في بعض أجزائه على الأقل ، وزاعى في وضع صوص هذا المشروع «فذهب من ملاحضات - وسببه على لأسس التي ذكرها ذلك - حسب لإضافة - وقد يعود إلى هذا في قومه أخرى .

لكل أن كل مقدمه ، إذ ين الأسس العلمية التي يمكن أن تقوم عليها تفكير العاقل المدرك .
 وليس معناه أن هذا التدبير قد مهدت سبله ، وأصبح اليأس في القيام به أمرا ميسورا ، من الرعة ،
 مهما كانت صادقة في عمل التقنيين ، لا تكفي وحدها . بل إن توافر الوسائل الفنية ذاتها لا يعنى
 شيئا ، فان نفس أمر يقوم على نشاط ، وهو روحه لدعوة . فاد عدم هذا النشاط أو قهره ،
 سر التقنيين سرا طبيا مكتوبا ، بتعثر عدد كل معرج ، وبصطدم في كل عقبة ، وقلبه يصل إلى
 نهاية الطريق . وهذا هو السر في أسس التقنيات المعاصرة لم تكن تتم في تصور كبار الفقهاء
 والمشرعين ، بل في عهود امتزجت بنشاط رجال عظماء جعلوا لتقنيات قصصهم ، وحاطوهم برعايتهم ،
 حتى وصلوا به إلى العاية ، في غير فتور ولا استقامة . يشهد لذلك تقنيات جوستيان ، وفردريك
 الأكبر ، ونايرون ، وعليوم الثاني ، والخديو إسماعيل .

فهل لمصر أن تؤمل ، في عهد مهنتها خاضعة ، أن تقوم ، في نشاطها العلمي
 والنشاط الاقتصادي تنصار حديد في النشاط العلمي ، فعمل على إحراج نفس مدنى حديد ،
 يكون فخرا لها ، وعلمها ترفعه بين الأمم الشرقية ؟

أرجو أن يكون ذلك قريبا .



المحاضرة كما أعرفها

لحضرة الأستاذ أحمد رشدي المحامى

أُعلِّمُ صاعداً من صاعبات الدين والمطلق لم تشعب الدس بالحدث عهد والنطلع اليها وإلى أصحاب قدر ما تشعبهم بذلك صاعداً بحمادة ، ولعل مرد هذا الشعب ما أقامته المحامدة بين وبين داس من صلة لهرنى ، والمحامدة منذ كانت م تفع من آمال الدس وحاجاتهم موقف بعيداً عن موقع سعدة في الصيق والعبء ، لا يستطعون من وسيله على ما يطلبون من عاية ، وعلى أن المحامدة نزل في صم نرهم هذه بمرلة فرثهم بعد ذلك في المحامى نفسه مختلف ، وهذا الاختلاف مسالك ، بعضهم نظيرهم حوله الطنون يسوء رأيهم فيه ، ويسع بهم بعض الآخر مسفره يعود ما ساء من الرأى حسناً مرصياً .

لأنه ، لاختلاف سبب يعلق بهذا المذراع والأهواء ، وليس سواه نحن المحامى يعرف هذا السبب ومصدره كما يعرفه ، فقد ألسنا التعرب حقيقة لم نجدنا تتخلف في موقف من موقفها ، وهذه الحقيقة ليست شيئاً إلا أن مجرد نظيرهم يريد صاحب الدعوى أن يجعله حمالاً له يطبق الألسنة محمد المحامى ، ويرسل في الأفاق حدث الإختلاف به ، والتمويل عليه ، وليس كذلك تكون العاقبة إذا حوت كلمة نقضاء صرماً كان شتهى ومع أن المحامى وصاحب الدعوى إنما يلقين عاقبتهم في الخليل على قدر خطتهم من التوفيق فإن الدس لا يذرون ، هم إلى شئ من ذلك ، وعبرهم أن النفس بشرية محولة على حب العبيمة كفى كانت وسيلتها . فالرجل الذى لا يجدك أعينته شيئاً يره من حقه ويراد القضاء من حق سواه تخطئ إذا كلفته أن سفسب عنك راصياً فلا يتسولك بعصاه لسانه . ومن هنا تكون الحامدة التى ينتهى إليها المحامى وصاحب الدعوى عند القضاء هي — فى الأعم الأغلب — معيار الرأى فيه ومناطق التحدث عنه .

لأن مع ذلك فإن حظ المحامى من حسن تقدير موكله إذا أعينه ، بطله لا يسلم أنه مما يذكره . ذلك لأنه في سبيل مطالته بحق موكله يواجه طرقاً آخر بالخصومة ، والخصومات مهما ترفع

في توجيهاها ومناحيها عما لا يتصل بها من فوارط لعب . فهي تدب . تعقد سبحا من الحماط
وتعطر واما من الأضداد ، وانما هي الوقف تحت طلال هذه السحب وفي مسقط هذه الأمطار
كيف يحبو " أليس الحق أن المحمي إلى بقوه بين سخط الدس ورفضهم مقاما لاجله له فيه "

ألى جانب تلك الظاهرة التي تمسح بها شدة النفس البشرية طاهرة أخرى تشبه أن تكون
حقيقة ومقصود . وإثنت مهبط ذهبت تستمرئ أسدب هذه الظاهرة من يستعدت لاستمرارها أكثر
من سبب واحد مطون . هذا السبب هو أن صدور العامة لم تزل تنظر من صور المحمدة على
صوره تلقى عن المصاحي العبد ، حين كانت هذه الصبغة على حال من الوحي العاشية لا تؤمن
معها على حق ، ولا يستمدن بها ، أعب الأمر إلا على ما طل . وإذا كان هذا أن القواين
لجديثة أرباب المحمدة - محمد لله - من تلك الوحي ، ووجهتها إلى الخير والبركة ، الحق أنها
أن تلك الصورة لم تنفع من صدور العامة .

لأنتم طاهرة أخرى هي أن حظ المحمدة من هبة الدس أعظم بكثير مما يصيبه شأب كعطلق
صاعه من الصناعات . فهي كعطلق صاعه كان يحب أن لا يتأوه . هباء الدس إلا من صايعه
ما يتصل بها من مصالحهم خاصة . عسرهم أورد ، كما يتولون صاعه نطب مثلا من حيث
لمرض والعلاج وما يتصل بهما . أو كما يتولون صاعه ساء من حيث لرسم والتعطيط
وما يتصل بهما من شؤون الفن ، ولكهم يتولون المحمدة من بوح أكثر عموما من تلك الدحية
خاصة . بهم مثلا يأخذون محمدين ، وره لاهلوات التي تحدث في أفطار الأرض من تبهات
وأورار حتى سكاك نسمع في كل مكان ما يمتلي به الأفوه من أن المحمدين ونحو إلى مقدم السلطة
حاكمة بحيث أصبحت حكومات هذا الزمن حكومات محامين ، مدحا بالسطار والحده
رمايات المحمدين أنص ، وأنس هذه وتلك حكومات كلام لا حير فيه ، وبلات حذل
وتشادق ، لا جدوى لها ولا نفع وراءها

لأجل هذه بظاهرة نست إلا أثر من صبح لماسة بين الطوائف . وفي الواقع من المحامين
هم عاد عصر الأقوى في كل الحكومات ، وشحنهم لذلك دراستهم وهي أكثر أنواع الدراسات
اتصالا بشؤون الحكم وأمدتها بطلعا في أمور لاحتياج ، وأعتهم على الاضطلاع بأعداء صناعتهم
لطون ما درسوا من الكلام ومقارعة المحجة والمخبة واختلاب الأدهدن رايغ بياب واقتناص
الإعجاب بأربع الأساليب . فليس غريبا أن تسمى الطوائف الأخرى على طائفة المحامين وأن تحمل
عليها الحملات القاسيات .

أولئك الذين يرون ذلك الرأي في المحامين هم أولئك الذين موهولهم بعض الكهفيات ،
وعر عليهم أن يحدوا مطهرها من بيان القول والتمرس بإسهاض الحق . وما من شئ في أذهانهم .
سواء أكانوا وزراء أم كانوا بواباً ، أعرف من سواهم بما يقولون حين يظف القول ويحمد ، وما
لا يقولون حين لا يكون القول معصوماً ولا محموداً . ولا شبهة كذلك في أن المحاماة في كل أمة قد
أدت إلى البلاد أهل خدمات . وليست في حاجة إلى أن أحصى هذا عطية رحمن رب العالمين
أهانت بهم أوطسهم في أشد أوقات حرج طوبى الله ، وأدو الأمانة أحسن لأداء . وإن أكثر
هؤلاء المحامين ولا بد من أن أحسن للمحاماة في تاريخ مصر مآثر جليلة . وقد كانت
هناك اعتبارات ، ليس لي وحدي تقديرها ، تنبئ أن أكون صريحاً كما أشتي ، فلا أقل من
أن أثبت هذا أن ثوره للاستقلالية لمصرية قامت على آلاف رحمن طلوا قبل نشوبها زمن
طويل يحملون لعبه وحدهم وقد كان فيهم يومئذ أعلام محامين ومنهم اليوم أعلام القضاة .

لقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أحمل الكلمات القصصات التي وجهها إلى محامين حضره
صاحب سعادة عبد العزيز فهمي ، نائب رئيس محكمة النقض والإيرام في خطبه القيم لدى البدء عند
فتاح جلسة الأولى من جلسات الدورة لمدينة لمحكمة النقض والإيرام . قل حفظه الله في قول .

”إن سروري ، حضرات نقضاة وقضاة ، كما ليس بعدني إلا بعدني وقضائي بحضرات“
”إخواني المحامين الذين أعتزهم كما يفتخرونهم أتم محمد القضاة وسادة أسس عملهم هو عداء“
”القضاة لدى يحييه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة في البحث للقضية والمداخلة وترجيح حال على“
”المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والإبداع والتأليس وليت شعري أية مشقتين أبلغ عداء“
”وأشد نص ؟ لا شك أن عداء المحامين و عملهم عداء بالغ حد لا يقل أنة عن عداء القضاة“
”في عملهم بل استحوذ أن أقول إن عداء المحامي ولا سيكت مثل حير أشد في أحول“
”كثيرة من عداء القاضي ، لأن المبدع غير المرجح .“

”هذا ، إخواني المحامين بطر ، إليكم . ورحموا فيكم أن تكونوا دوماً عند حسن الظن بكم“
”وإن تقدير المحمود بكم لشاقة جعلنا جميعاً نحن القضاة بأحد على أمتنا أن يسر عليكم سبيل“
”السير في عملكم . وإن أية فرصة تمكنا من تسير السير عليكم لا نتركها إلا اتهمها في حدود“
”القانون ومصحة المتقاضين . ذلك أن هذا التيسير عليكم تيسير على القضية أبداً ، إذ القاضي“
”قد شعله فكرة القادرية بيت ما ليلى موحور مؤرقاً على مثل شوك القناد يمتي لو يجد من“
”يصبه على حل مشكلها وإن له لخير معين في المحامي المتكلم لدى لا يخطئ بين واجب مهنته“
”الشريفة وبين نزوات الهوى ونزعاته ، ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه .“

”إذ كان هذا صلبكم ورجاءكم فكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم وتقديروا“
تلك المسؤولية التي عليكم كما يقدر القضاة مسئوليتهم“ .

لأننا بعد فهم نحن من همى أن تطيل الكلام في المحاضرة من هذه الوجوه ، وإنما أردت أن
أصغر هذا المقال خلاصة بحري مع الأثر الذي تركته في نفسي مراوغة هذه الصاعقة .

لكني لقد بون قاعدة أصوله تعرض على الدرس العلم به ومع أن يكون جهله عذر موصولا .
طابق هذه القاعدة فيختلف مدد ، بخلاف لدثرة التي تقع في حدودها نوع معين من تصرفات
لأفراد ، فأحكام العقوبات يجب فيها من ربح أو سخط للحرية ، هذا التنظيم لدى يفيد حرية
الفراد أو الجماعة . بخلاف الأحكام الخاصة بالشؤون المدنية مما يقع أثره على المال ويست هذه
الصاعقة متروكة في راسا على إطلاقها ، فان ذلك يستدعي لا أحد معه لمقدم هذا تسمع أن
أنتولنا شيء من التفصيل كما أنه لا عيب الإشارة إلى ما أسلف الرومان في قديمهم ، فقد
كانوا يرون إغناء الشان وينسبوا للأفراد من حكم هذه القاعدة بقدر معلوم وإلى حد مخصوص
وفي سن معينة .

لأن الواقع أن هذه القاعدة بحري على أن العلم بالقدون حاصل حكما . ومهم تهرت أغراض
شرع ، أو مهم سمع فيه لحرص على بريد هيئة لاحتجائه بأفوى الصواب وأوده
فليس له مع ذلك بد من إقرار الواقع الصحيح وتشتي مع طبيعة الأشياء . لهذا حرص فريق من
الدس بدرس القوانين والإحصاءة أحكامها حله وتفصيلا ، ومن ثم صهرت المحاضرة ، وهم للمحامي
من هيئة الاجتماعية مقدم الموضوع ، لا يسعى عنه ولا عن حربه ، دامت هذه الهيئة
الاجتماعية ولا طامع لها من العوضى غير النظم والقوانين

دراسات المحامي لثقافته

لأن بريد في الكلام أن يقال إن على المحامي أن يتفقه في القوانين وهما وستدكارا ، قد يدعى
أن يكون محامي شينا إذا لم يكن كذلك . أما أن يصح محاميا حقا فذلك يوم لا يموت به نصيب
المسعف من كل علم به وبين عمله صله تكاد لا قطع . إنه لا يحصى له من أن يصيب خطأ
وأقر من بقاء شرعي وتاريخ ولناطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وآداب البحث والمناظرة ، إلى
خط مؤات من مبادئ العلوم الطبية والمساكنية ، وليس ذلك عجيب ولا هو عسكتر . إن
ضرورة العمل وحسن أدائه أصحها يقتضيان من المحامي أن يتحيز في وعاء قلبه من المعارف ما لا يتأدى

إله التوفيق في المرافعة ونعت القصد إلا به . أليس مما نشين المحمي أن يكون لقصبة اتصال
بمن من القصور ، وأن تصاف إلى أسدها تقارير حواء فيين ثم بقع هالك رائع اسعر عاشر
عن تفلبة هذه التقارير ليحيط ما فيها من باطل أو ليقيم ما بها من حق .

لئمن واضح أن يسر المقصود لإحاطة بالعلوم والقصور إحاطة ترد المحمي طيب أو مهذب
أو قبيح شرعا أو تجعله كل أولئك ، وبما المقصود أن يستكمل ثقافته بالصيب لمسعف من كل
علم وفقن حتى لا يقعده به القصور عن حسن العمل وأداء الواجب .

لئمن يقع في الطبيعة بين طائفة الصفات اللازمة للمحي أن يكون هو ، فيما يتفهمه حق ، وأن
يروص نفسه على هذه القوة حتى لا تحويه في رمد ولا مكان . وأن يبرل موكله فيما عهد إليه من حق
منزلة نفسه فيحوطه من أسباب لرابة والحفظ في نحو طه حقه لحص . قد كملت له هذه
المحمدة أعطى بحس القصص حقه من الإحلال والتوفر ، ثم أحد نفسه بمندك الصبر والأناة حتى
لا تهن ولا تضعف إذا أصابها قليل أو كثير من تعريض القضاء .

..

لئمنى أن خير ما تتفهمه دحر يومك وعدك أن عهد لهذه الصبغة من نفسك ، وأنت متصل
عنها ، مكان الرضا لمطلق والنعمة المستمكة حتى لا يد حلك نقي من الترم يومك فيها ، ولا يمحس
في فانيك سوء طم بمدك المأمول معها . فإن طويت نفسك على هد مستعزم بالحمد ، عراما بطعمك
حلاوتها وحلاوه الإخلاص لها ، ويديفك من العطفه بأداء بواجب هذ الصبيب لدى أرده لله
للويس المعهد من عباده . أما إن أنت ترجبت في ذلك فقد مهدت بعدل لم يهونون إن حمهره
من ناشئة محامين أصحاب لائب محامي ضروره حتى لا فررهم على المحمة إلا ريثما يستشرفون
فرصة الالتحاق "داو طائف" بهجروها هجر صد وكرهه . ولأرب لو أن صدرا حمل للمادة
مثل هذا الشعور من يستطيع صاحبه أن يكون فيها عظمها مقدما ، ولي يتاح له أن يدرك ما من
فضل وما فيها من خير وركه .

فائدة المرافعة والاستعداد لها

ليس من عادتي أن أقبل قضية إلا أن أقنع بيلي وبين نفسي بحق فيها . وبما أحدثت نفسي
هذه العادة لأنني أعلم أنه لا شيء عر الاقتاع ، بحق مكمل سلامة الدفاع ، ويدهد بالقوة المباشرة
والمنفعة العادلة . فبني ستشعر بهي مما تعطى أوراق لدعوى وطروفا أن هناك هدف مرسوم أو مصلحة

مصاعه اظمانت بيها . وحب إلى الاصطلاح بها ، وتفتح طبي للواحب أقوم به ، ووحدة من
على شاطئ المعين الدائم ، ثم لا تزل هذه الروح القوية تؤتي بي « لكفاءة من الصدر واخذ لأدبل
ما قد يعرض طريق لدعوى من صغاب ، نشأ ناره عم بعده خصم من وسائل دواع أو هجوم ،
ونشأ نارة أخرى عن موقف القاصي وما عرف فيه من حيلة عمله « لبقطة وخذ في نقصي شوارد
الموضوع وقد تكون الصغاب في بعده أو تحيله صاحب الدعوى داحلا في عصر الذيل ،
وفي تدبيره حيلة لاستكمال ما نقص من هذه العاصر مما يخرج عن طاقه صاحب الحق وإن
أهول الصغاب وأيسر المقادير - في أرى - تلك التي يتخذها الخصم سلاح هجوم أو دفاع .
دنت بأني أعلم أن الحق ما دام في حالي فهو كعقل أن يهمني قوة لتفكير وصوب الرأي فلا ألت
أن أرد على خصم كبدته وأحبط حجه ، وحق ما رت له من معه قوة لا تلعب ، وعيه من قوته
دليل لا يرد ، وحدث لظهوره وبوره يمشي من يدك أن تصنع شيئا من نكاسة إلى شيء
من نفسه ، في مثلها من حضور الدهن ، فكثير ما تسعدت هذه الصدات كلما صطنعت لصك
« الذين يقطع لتعطيه من كلمة يسبق إليها لأن الخصم أو عذره يروى في ورقة من أوراقه

لأود كان في المقام الأول أن تروى بسكت على هذه الصغاب حتى يصح من خصائصك
ثباته في المقام الأول أص أن بلغت الالتفات كله في طريق لما قدشة « لاستجواب في الخلبات
على لأن لمحكمة وفي حدود الحق لمحول للتدقيق فكثير ما ينتهي الدرع بكلمة صدر من خصم
أو من محاميه وقد ص مثل هذه الكلمة في مبرودها وإدانة محجه « على أن تروح دنية بين
رحمة المدقشة وركام لأشغله وأخوة ، ذلك من دقيق يكسب « لبقطة والمران الطويل .

وأهم يكن حل قاصي من عزم وحيرة ، وحال متقدص من شدة على الفور وتطوع إلى العيب ،
« المحامي هو وحده لدى يسوس تدعوى ويتولى توجيهها ، وهو وحده ، في الأعم لأعلب ،
لدى يرجع إليه المقادير من نجاح أو حيلة ، ويبدد لاسد سواء تحيد تدعوى أو تموت ، فهو
لمستول عن أوعار المسالك يتخطها على أمن وهدى كما وحدها قائمة في المرافعات أو فيما يعرض
من تحقيق أو استجواب أو استحصال خصوم .

وأيتحدث أحدا أن يمضي القاصي حكمه في الدعوى تمهيدا للفصل في موضوعها فيسبق خطأ
إلى « حيلة من يوحى حكمه ، وقد لا يكون لمثل هذا الخطأ كبير أثر في الصمم من موضوع الدعوى ،
وقد يسلم معه - رغم ذلك - جوهر الموضوع بنفسه به أحرار . ولكن مع ذلك لا أرى
للحامي أن تسكت على هذا الخطأ ، « به إذا كان من واجبه للحق المطلوب في دعواه أن يورد الحق
مورده كما بعد عنه شيء من خطأ الحكم من واجبه كذلك للحقيقة العلمية أن يوردها مورد الصواب

حسن يراه وقد عدل به عن طريقها فحتم على المحامي إذن أن يرفع أمره لحكم التمهيدى إلى
القاضى الأعلى حرصا على تقرير القواعد الصحيحة وعلى سلامتها وكل دور بطرفه من القاضى
الأعلى فى مثل هذه الحالة - وإن لم يكن دافعا طهرى أصل الحق لدى بطرفه فى دعواه
هو فى الواقع دور العلم وتأييد لحقائقه ، وهو ولاشك دور عظيم على أنه من يدرى " فقد يكون
هذا الفوز من الأثر فى أصل الحق المطلوب ما لا يتبينه المحامى لأول وهلة .

لذلك دعوى عاصره خاصة ، هى مدر تكييفها وإسب من نقابون ثوبها لدى لا يعصر
عها ولا بطول ، ثم حصص الطلاب التى ترفع إلى القاضى مستحصصة من حملة حق المطلوب
وتكييف بدعوى وتصويرها مبرة من أعظم مبررات المحامى . هو وحده لدى يسر نهوض بالدليل
على حق المدعى . وذلك مبرة لا سأتى للمحامى إلا بالدراسة بعينه نقضه ، ولما يتصل بها من
الصصوص نقبوسه ثم " ثبات بوقع فى القصة ومرحلة ما يزيد حق المطلوب من الأصول
القانونية ، رال هذه الأصول على حكم هذا الواقع . وهذه الميزة تمنح مع المحامى بأية كالمه
هو مع الزمن يضم من الثغرات أهداه وأهداه ، ويتروك من المرون أطيب ثمره

إن الدليل المكتوب ليس هو كل شيء فى طريق الإثبات ، بل فى الصصوص القانونية التى
تظم لإحراء كثير من أوجه الثبات قد يحى على حصص وقد لا حصص إليها صاحب الدعوى
نفسه ، وهذه الأوجه لا تحمل بالدليل متى تولاها مكر سيم وتدرت قصة حديثة وعصم سداط
صحيح ، هنالك يدلك الدليل كل بديه ، فبمنى البتت حق بين صعين من هدى ونور .

لذلك دعوى روح خاصة تفحص حدة على وقتها ، وتعطى الدعوى من هذه الحجة نصيبا يفتح
له صمير القاضى ويمهد سبيل فتناعه وحيد الدعوى فى أسلوبه ، وفى طريقة عرضه ، وفى حسن
اختيار الأدلة وحسن ترتيبها ، وفى تصوير الدعوى والرد على أوجه دفاع خصم وقد تكون لهذا
الفرع الأخير قيمة خاصة وذلك أن انداء هجوم الخصم وإحباط حججه هو قطب الرحى فى توجيه
الدعوى . وليس أوجه لنفس المحامى من أن تنهأ له فرصة الكهن عما عسى أن يدفع به الخصم
دعواه ثم يترك هذه الفرصة تصيب من يده فلا يصعب قبل أن تغلت أو لا يحسب حاسما بعد
لها عديته .

لهم يشاهد أحيانا أن بعض المحامين لا يأخذون أنفسهم بما يجب عليهم من دراسة تفصيلة
قبل موعد نظرها . فذا جاء وقت نظرها يحاولون من الإقصاء إلى القاضى بما فاتهم من مختص
ما فيها من وقائع وتخصيص ، يلزمها من أدلة وأسناد . ذلك عيب لا يشع فيه الخجل إن كان سبه

البحر ، ولا يبيحه العره لموهومة إن كان مشؤده هذه العره الموهومة . وأى شئ لعب كهذا
أهل ما قد يقع من عواقه أن رتب به الدعوى وهى فى يد المحامى فلا لا يحمله شرع ولا ضمير ؟
فمن حق المحامى على نفسه باعتداله إن شاء ، ومن حق صناعته على « عهده بحاجب » أن يكون شجاعا
حتى تصبح الشجاعة - فيما يصبون ودائع الناس عنده - فضلة «أنوره عنه . ولا يضيقه أن يجد
من شجاعه فى سبيل صون هذه الودائع ، يمكنه من أن يتدارك هو رطل الإهمال السابق سودر
العناية اللاحقة .

أولاً : هى المراجعة ؟ أليس هى رسالة يؤدب عن صاحب حق إلى من يملك إقرار حق
أو إنشاء ؟ إذن لا مانع من أن يرود - لتبني هذه الرسالة - صدق يقين وقوة البرهان ،
وأن يرى كيف عمده سبيلها فى الاستماع ثم إلى القلوب لتطف لأداء ورق العهده وحسن الخطب
والمراجعة لعب بذلك هى الفصاحة وحده ، ولا هى العلم «نفنون وحده . ولكها ، فى أن
تكون عرره عم ورحد كلام ، يجب أن تكون حول الدعوى سياسة بقطه وسنصر ، وحول
الدليل حدا فى الأداء ولباقة فى إيراد الأمر وإصداره .

أما مترفع من هذا لدى يقوم مع القاصى وهو يرفع أدمه - فى الحق لدى يقوم فيه
القاصى نفسه ، هناك نستطيع أن نستمرى ميول القاصى وينبع تفكيره وسفه إلى ما يقع
فى نفسه من الخوطر والإهانات وهذه حال ، إذ نعت بمها ، أدت إلى المروحة من طرف
إقناع ولاقتناع ومن شأن هذه المروحة أن يبعثها قبول حسن من القاصى رسول صاحب
الحق ولكن ور ، هذا كله شرط لا نعطيه به ، هو أن يكون كلام نو ، الذى المقصوده
لا قصير سكره وتكره ، ولا طويلا يتعثر فيه وتعثريه ، فقد تكون للحق المطلوب حياة فى نفسه
وبكنه لا يأت أن يموت لأن قصور لإبادة عنه تركه مختلف تحت ربه ، أولاً الخروج عن
صدر اللزم للإبادة عنه إلى الإطبات فى غير مقتضى أو إلى التعلق بالحوشى العبيده عن صلب
لموصوع أرسل من الملائة والسأم ، نصيق به صدر القاصى فلا تجد الحقيقة مسلوكا إلى قلبه ،
والقاصى عن كل حال نشر مثله تعبى المحه الصدهرة فى العبارة الموحرة عن التطويل باعاده ما قبل
أو بما لا يقوم به الدليل .

ألك فى أحيان كثيرة تجد بوصيح الحق الذى يطله المحامى مقتضب من حاشية الإطبات والشرح
الطويل ، مسووح من القاصى الاستماع وسعة الصدر ، ونجد القاصى قلما يتمم وتستحث المحامى

على الإبحار ولاحتصار وفي مثل هذه المواقف يشعر المحمي أن حرية الدفاع محمولة على غنود مسلوكة
 في أفعال . ونحن لا نأيس أن نجد مثل هذه القصص عندنا . فأكبر النقص أن فرصة العمل في المحاماة
 لم تنهأ به يوما من الأيام ، ولو أنها كانت قد سبقت به لرأى كيف يحسن المحمي لنفسه قضاءه ،
 وكيف يسمع في شكواه ، وكيف يحصل عليه ما يستحقه من حصونهم من المزايا ، وكيف
 يضطر كارهه أو رعيه أن يسمع أقصيصهم مما لا يحد مع حاجتهم ، لا وصول كلام . أو أن هذه
 التجربة كانت قد مرت مثل هذه القصص لوحد المحمي من رحمة صدره وحسن سمعه ذلك
 الخط الذي يهينه على إتمام واجبه بإيراد كل ما يحتاج الحق إلى إرياده .

لو كنت أريد أن تعزى الإشارة إلى أن بعض المحامين يظنون أن تكون الحصون مع شيء
 مساوئهم خاصة في مجلس القضاء ، فكيف الدفاع قوة ، ونسج على الدعوى شيئا من بوضوح
 حسي أن أقول إنه طين باطل ، ومن حق محاميه أن أقول هم لا تصدقوا هذه الظن . إن
 حيز المحامين من قصر مرعته على تحية لوائح وبشء ابرهين إثبات الحق لمطلوب وتفيد ما يرد
 عليه من الاعتراضات وهي ما يعلق بها من الشبه ، ذلك في التعفف في القول والترفع عما لا يتصل
 بصميم الدعوى من غوارط العيب .

..

ولا أستطيع أن أحرم هذا المقال دون أن أشير في أمية رددتها بحكم العيب في أحكامها
 تلك أحكام العيب في حكمها . صادرة في القضية رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ القضائية إنها " نأسف
 على ألا تكون لنا سلطة تأديت على محامين في حدود متوسطة تصرف بها عن تطبيقصوص
 قانون العقوبات عليهم بسبب ما يصدر منهم من خمسة من الأقوال التي يعدها لقضاء مهينة لهم .
 تلكصوص التي لا يحدون خطا كرمهم من وسيلة أخرى غير اللجوء إليها مع شدة وقها
 يطبقونها وهم لما يعملون كارهون " .

لؤلعل الأوان قد آن لوضع التشريع الذي يحول المحاكم هذه السلطة .



المراقبة

للاستاذ حسن الجداوى

لجند - صو النية محقق ويكد ، ويبحث في حقه ، لأوراق ، ونفس عم تحويه الصدور
وما يحفه بعرص في قلوب الشهود أو منهمس ، ويستطيق جدد ، وتستشف الآثار وتقرن ،
وبعد القصة بي بين يديه بكل ما وهه لله من حكمة ودورية وصر ، وسبق عمله مع ذلك حاياء ،
صعيب الأثر ، قبل لإسبح ، ما لم يحفه الله قدرة على التعبير يستطيع ما أسب بشر على قصاته
ما صمه مع القصة ، وأن نرد ما فيها من محج ويحلى ما بها من مكاس النصف أو مواطن
القوة .

أيسهر المحمي الذي الطول يسأل أوراق التحقيق أسر ره ، ويستلهمها حدها ، ويستمد
المحج التي أعدها لصاح موكله ، وبعد لليوم الموعد ما استطاع من عدة وسال ، ما بين شهود
سعى لهم لاتهم ، وأسئلة محرجه يقصى ما على شهود لإثبات ، ومسدت فاطمة في الدعوى
قاصمه لأذية لاتهم ، فدا ما جاء يوم الفصل بحث عن لانه فوجدته بتعثر في حراب فيه ،
لا يدري ما يقول ، ونبحث عن محج بي أعده فدا ما فقد محرت وحلامه بيده ، وبطراى
استدنت التي طها د معة فدا ما فقد تحوالت فصاحت لا قيمة لها في الدعوى إن لم نقول
مسندات طيه لاله .

لذلك لأن المراقبة في ساحة لفصاء معركة . أو إن شئت الدقة فقل هي مداره ، شرف عليها
روح رياضية عالية يشترط فيها الصدق وعدم أحد الخصم علة أو حلا ، والالتقاء إلى سلاح
شريف لا رائف ولا مسموم . مداره أسحتها الوحيد المعتمد قوة بين ، وثبات احسن ،
وفرع الحجة ، المحج ، والدليل لمسطق والاستعانة ولكن قدر . تأثير الدفعة واستدرا رحمة

الحكم الذي هو القضي ، أو استشارة عصه واستمعه لتحقيق واحد كعدم للهيئة الاجتماعية
يدفع عنها عدوان المعتدين ، وكلما للعلوم وسند للمضوم .

أؤهده المدراء التي تتولى إدارتها دائما قصص واحد أو قصص ثلاثة وأحدها قصة ، تحرى دنى
في دعوات متشابهة الوضع ونسبى تكاد تكون وحدا فالحكم بحس في رأس القصة تحت صورة
المليك الذي يصدر العدل باسمه ، وشرف عليه الحكمة الخالدة بنى على الدهور وهي لا سلى وتتم
للمبادئ والأظمة وهي ثابته "العدل أساس الملك" . ويحسب إلى عييه ممثل الاتهام ، وإن سارده
كانت الحلقة المكلف بإثبات ما تحرى أمامه وبمدلى به المتدرون من دواعي ومخج ، ويسجل
لهم ما يرمحون وما يحسرون . وأدام القضي بحس المحمى إلى ناحية فقص الاتهام بخور انتهم
الذى جاء يدفع عنه أو إلى ناحية الدث الذى جاء يشد أزره في طلب لاقتصاص من منهم ،
لأنه يمثل لروحة التي أتكلفها لمهم روحه أو الابن الذى حرمة أده ومن صف هؤلاء جميع
الجمهور - أو قل المتفرجون - ثو لأنهم ينصلون إلى أحد الخصمين بسبب أو جاء بهم ميلهم
لمشاهدة مظاهر العدل كيف تأخذ مجراها وسفينة خلق كيف يصل إلى مرادها .

لقد بدأت المدراء وحسب على كل من المتدربين أن يبدل قصارى جهده ليعتق حكم بحقه ،
وليعقد له براء نصير . ولكن المدراء في سبيل العدل لا يستعمل فيها إلا سلاح الحق وصدق ،
تسمو فيها الروح لربصية الحق ، فلا مدورة ولا مواربة ، ولكن كلمة الحق تدن وإن أصرت
بقائليها ، وخجة الخصم بسم له . وإن حشرت المعركة بسبب . والدث وإن جاء بمثل أهيشة
الاحتجاجية لم يحج ليعتص هذا من المهم وإن ثبت راءه ، أو لينغم منه بالعقوبة القاسية وإن
بداله معذورا أو مدفوعا إلى حرمة عوامل لا قبل له بمفهومها والمحمى ، ووجه الدفاع عن
لمتهم ، لا يعرض عليه أن يسعى لثبته وإن كان محروما ، أو أن يمد دل في دأته وقد شئت
لأنقل حدلا بل كل مهم مطالب بأن يقر بالحق متى وصح له ، وأن لسم لخصمه فاساء راصب ،
فانحاسر في هذه المباراة والكاسب سواء ، كل منهما سعى لنصرة الحق ومها فاز .

لأن كانت طبيعة وضع القضاة من شأنها أن تجعل كفة ساية وعمومية هي الراسخ ، لأنها
لا تتقدم عادة إلى القضاء إلا إذا استعندت حقاها في حفظ القضايا التي لم يوصل فيها التحقيق إلى
إدانة واضحة ، فإن هذا يدعو ممثل الاتهام إلى أن يلتزم في مراعاته الإيجاز والقصد في التعر . ولكن
ذلك ليس عليه حتما فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاعة في التعبير وقوة في الإدلاء بالحجة ،
في مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تعوق ظاهر للاتهام عن الدفاع حين يعصى بالعقوبة ،
حتى يطمئن الناس إلى أن أحكام القضاء صادقة الحق والعدل . إذ ليس أشق على سمعه العدالة

من أن يقع مثل الاتهام متعلّقاً في اتّهامه ، معتر في أهوله ، بينا القصة عية بالأدلة وبراہین ،
وحي يقع لدفع مها حتى يحيل للمعین أن القصة لا تستند إلى أساس ولا ترتكز على حجج
و براہین ، وأن تأتي بعد ذلك حكم "الإدانة لتتوب الدعوى على المتهم بأدلة لم يعرف مثل الاتهام
كيف يبدئها وحجج لم يوفق إلى إرازها .

لوضع القصة ، هذا سطلب أیضاً أن يترك للدفع كامل حرته ، ولمحى يقع على ليدفع
عن مہم أحداثه البية و سولیس نساج متين من "الأدلة والبرہین" ، وأحاطه الرأي العام وصحيفة
وحرثه بحكم قدس سبق به حكم لدفع ، وليس للمهم "الأعزل" إلا ذلك الرجل لدى وقف عهده
وفصله ولديه على بدفع ، وان يحى صا به عيه خدق وحسب على كل نقط يعلق به أو غير
سبق به ليه م تمكنه من أداء وحده ، حرية لدفع ملك للمعین ، أعطيت لهم للصحة العامة ،
لمصلحة المواطنين جميعاً ، وليس لأحد أيا كان أن يعتدى عليها .

وأبعد وقف محام فرنسي مشهور يترفع في قصبة ، نسب إلى لانتا لموقع أنه قد حأ
في مرافعته إلى استدعاء الشہيد لصدرة وأن هذا ليس بالأمر الحسن ، وقد قرله هذا مخالفة
تأديبية وحوكة من أحيي ، وكان دفعه عن نفسه أن قال : " أما شخص استأ المترفع لفصل
عن مرافعه كل لفصل ، فنحضره محل . حلان وحرمي ، ولا أسح لنفسی أن أهاجمه ،
ولكنی أهاجم مرافعه ، فهي سكي ومن حتى أن أمرها بـ ، وأن أطاها بقدمي " وقد أدت
محكمة الاستئناف ساريس وقالت :نا من حتى لمحامي أن يدفع عن موكله وسكي ليس من حقه أن
يهاجم . فردت عليها محكمة النقض بأنه لا دفاع غير هجوم .

أما إذا أرم المحامي أن يقبس العاطفة ومعاسه ، وأن يخشى ، قد يعطى له من تعسر لم يقصده
وأن يرهف ، قد تؤدي إليه من معارب لم تحطه له سال ، لا يكون قد قصبت على كل مرمة
ارتجالية ، وأطعانا جدوة الهلافة القضائية ، لأنه لا مراعاة بغير ارتجال .

لأنه ليس في أن أقور أن المعين قصصائي قد دل على أن حرية الدفع في المحاكم المصرية
مكمولة إلى أقصى حدودها ، وأن المحامي لمصري يجد في سعة صدر قصصانه وفي رماله ممثل
لأهم وفي فوه عقيده ، يجعله مطمئن وانف من أن أحد لا يهكر في أن ينسقط أخطاه أو
يخسره على العاطفة ، وإذا كان قد حدث في تاريخ قصصائي بعض مثذات لا يتخلو من مثلها
تاريخ قصصائي في أي بلد من البلدان فهي - نلتها - كقصصه المخر تنفي في الماء الهدئي الصافي
تحدث على وجهه بعض التجمعات برهة وجيزة ثم لا يلبث أن يسترد سابق هدوته وصعائه .

لغة الأحكام والمرافعات

بقلم الأستاذ ذكي عيسى الحادي

لمستور البحث

الشيء الذي يراد بهذا العنوان "لغة الأحكام والمرافعات".

الموضوع معد للكتاب الذي يمدسه أعضاء مجلس عام عن إنشاء المحاكم الأهلية .
يجب أن يقتصر على الأحكام والمرافعات المصرية ، كيف كانت قديماً ، وكيف تطورت ،
والأم انتهت ، وكيف يجب أن تكون ؟

هذا هو محور البحث أم أن له مدى أبعد ودائرة أوسع ؟

الحق أن يوحى لموضوع ، حسبما يوحى عموماً ، أكثر من أن يحد أو يحصر . فقد كان
للس محاكم منذ أقدم المصور ، وفي جميع البلاد المتقدمة . ولكل عصر من عصور التاريخ ،
ولكل بلد من بلاد المعمورة مميزات في سير العدالة وما يرتبط بها ، ومنه ما نحن بصددده . ثم إن
إد تحدثت عن لغة المرافعات اسأل عبك أن يقرر تحدثك على نحو الكلام وصرفه و باقي صفاته
اللغوية ، بل أنت تريد أن تدرس هذا أن تطرق في الأحكام والمرافعات من حيث الأسلوب
واختيار اللفظ وترتيب الكلام ومراعاة المدسة وملاحظة بصوت وإثارة . ثم إن الموضوع
دو شقين بطبعه . إذ أن لعك وأنت جالس للقضاء عرهما وأنت قائم للدفاع . ثم إن الحال في مصر
تختلف عنها في أكثر بلاد الدنيا ، فتحن هنا يطبق أحكام قانون بنت في بلاد أجنبية ولم تختصنه
لغتنا إلا منذ عهد قريب ، فأكثر المشتغلين بتطبيقه درسوا مبادئه ثم معفو في أصوله سير اللغة التي
يكتنون بها أحكامهم أو يدعون دفاعهم .

أى حاجة من هذه نواحي الكثرة المتعددة يجب أن نسلخ في مقال أكر الطار أن الحيز
المخصص له محدود وسط البحوث الأخرى التي سوف يظوى عنها "التأنيب الذهني"

ألفد فكر في الأمر من جانب إلى أنه غير مدلل بل قد يهزج حلقة البحث فيه فحورت
الحدود المصرية البحثية إلى جانبها من خلال عدد غير قليل من المصريين ، ومن سلفهم من المصريين
الذين يمكن أن يعدوا بحق وصي أسس من الكلام الفصلى . قد فرغ من ذلك - ولن
نطرح فيه - عرض تاريخ لغة الفصحى عندنا ، واضرب العريب ، وحاصرها ، وما يتفرعها على
يد حملة لواء نهضتها الحالية .

أولا نسلخ في هذا الفصل بحثا لغويا عميقا فلسفيا ، بل ذلك طائفة ولا محل لها بحله . هذا إلى
أن نواحي البحث الأخرى أبعدى وأضع .

أوسوف نرى بالتفرق بين لغة المرفقات ولغة الأحكام ، من كل منهما صبرات تخصص بها ،
ويجب تمييزها عنها ، ولو أن كلا منهما غرق في مصر صغوات مشتركة يجب على اللغة الفصلى
بأسرها التضافر على مفاصلها وتدلليها .

أوليد هذا قبل أن يبرح صفا لروية تحكم اصغر ، إلى الفصل بين شقي هذا البحث .

• • •

التأنيب الذهني اللغة العربية

ألتأنيب الذهني لغة هذا المترفعون وصانعو الأحكام على النحو ، في مصر جزء من تأنيب لغة قديمة
كرعة لتحقت بأهل الحكماء ، ثم أوقفت على حين عقلة لتعفى على قدميها دفعة واحدة
فتفهم - والنداس ، بل يذهب ويعقد أحقاد - أحو لا جديدة ليس لها عهد ولا سابق
معرفة . أوقفت نشده ودعت نصف الضرورة المنحة لتسير ولاحق ، في ميدان لا يحدده سوى
حدود العقل بشرى ، لغات وثيقة صلة بهضة العلوم التي رقت بأوروبا إلى مقاميها المتمدر
الحلى ، وجعلت منها مساعد العلم والفلسفة والأدب والتشريع والاختراع . لغات صقلت قرون
متعاقبة عامره بمجهود متواصل ربطت طارفيها بتلدها وهباتها أذه مرنة صالحة لما يطلب منها
في مختلف ميادين النشاط العقلي

وأنت في مصر - كاتب كسب أو أستاذ في جامعة ، محامياً أو قاضياً ، مهندساً أو طبيباً
لا تكاد تذكر أمانك للغة حتى تتجبه شكوك إلى مختلف الصعوبات التي تعيقك إذا طلب منك أن
تكتب أو تدرس أو تحضر في ورشة خاص - فقد أحدثت - كما أحد أفراد هذا الجيل والذي
تقدمه - نعم عن أوروبا - أحدهم سهلاً مسوراً لغة أجنبية نفسها صعباً في ظروفها الأخيرة
خصصت لها على أمد دقيقة مطلوبه للحاجات بغير قدر سموت دقائقها من مميزات وأهم
ويعتبر هذا دلالة خاصة محدودة - درست هذه السلطة في لين وسهولة ، ثم إذا لم وقد
تفتت لحافة محصولك العلمي ، في محيط يريد أن يفهم منك ، فهمته وأحد منك ، أحدهم وليس
سبيل للتفهم موهب - لمحيط - لا لغة قد يكون معديها دهب ، ولكنه ذهب ما يزال تر مخلوط ، أرى به ركب
مد أحيل فانت مضطرب ، في ظهوره من كل عصر ، ثم غلبت بعد ذلك صهره في وثيقة العصر ،
ثم صفله ، ثم صهره يعود من أعية وفئات مختلفة - ود - ستقدم لك هذا كله ، (لم أن يحرب
بمن عشت هذه الحادثة وأن يدور بها ، ول أن تستقر نظام مألوف معمولاً به

أليس مركز منكم أو كاتب ، لغة العربية سهلاً مسوراً في هذا العصر ، اللهم إلا أن يقول
شعر يتحدث في لغتي ، أو يكتب ثم يسبح فيه على مول عبد الحميد بكاتب أو بن المقفع ، أم
أن يمرض لغته لشيء من مختلف العلل ، ويقول لخدمة فهو أعز ، لا من - نرى لدى نعته
مصعب ، فقير ، لا من عناصر الثروة المخبوءة في لغة محدده تتصلب كثير من الجهد في ستكتفها
ثم مثابة وصبراً لإقرار ما يكشف وإحلاله محلّه من نظام مقبول .

ولكن أيمكن حصر هذه الصعوبات ومعالجتها ؟

أليس في هذه الحالة متبع للخصوص في موضوع فله ، وبكر ، إنه خارج اختصاص وهو
مقدوره - ولكن ما ربه في علم الخفوي يجوز أن يعتقد أنه ينس في اللغة العربية أدوات أصيلة
تبعي من أن نأخذ مكانها تحت الشمس كلمة عصرية تصرب لنسهم في مختلف العلوم والفنون
فقد سبق لها أن دعبت في منزل ما تدعى إله اليوم وهي بعد أقرب إلى الداوة منها إلى استقرار
حصرة ، فونتت في عاصم لعامة وثمة اخود نكرم ، ودرس العرب حصرة الإعراف وفلسفهم
وطهم «لغرية» ، وحلوا محل الرومان في حمل مشكاة الخصرة فروه ، يؤفون في كل علم وفي
بن ويريدون في ثروة العلم العالمية بما استبطوا من معارف جديدة - فهل سحر لغرية ، ولها
هذه السبعة المحيطة وذلك التراث ساهر ، عن أن توصل لخرها العديد المتألق بمسائها الدهر
إن لنا أن نأمل بل لنا أن نطمئن إلى حد سعيد أخذاً بالقياس .

ولكن لعدى ما كافيته ، ولحدث قبلا عن صعوبات حصر فقد تنفس في سويته
ماثلين .

تجاوز الفصل

كثيرا ما عبره وأنحى أن يكون غيره بحق أما يحور ما يد حب للكتابة أو فب
نكلام ، العرص لدى توحده أحده ، وأن اللغة التي تستعملها في عصره للاستك وكهرو
ما تزل تعيشه محسنة للمطيه ، وتعمرها الخوضي لمحققة ، ورحبها استطراد يمكن التحقق
من كثير منه وفي الحق أن الفصل من كتاب العربية الحديثة هو لدى لايعني موسي الألفاظ
ورقة بادرة أما الأغلب منه إذ ذكر نظم أحق به لاستداده ، ويد تكلم عن الرحلة أردوها
الشفقة وحسن . وليس تدب في هد على نعمة العرسة ، بل على نقية سينه وحيل بمقصيت
العصر ، بل بعد موسيقية بلا مرء ، ولكن بأعراها ، وهي عية عاية مني باسمها وأعطها
وتعوت ، ولكن هذه التروة مع للرة لحسب ولم تدحر في فنون المعاجم لكن برن بها
زوى وسهم العفة ويعس السجع ، وإي يكون منها وسائل لأداء معال محسنة ، بل تمارت
وأول وحب على كتاب في هد عصر أن تستعمل كل لفظ فيما أعدله من الأصل ،
يعرف مثلا متى سعت صاحبه للإفهام ، ومتى سميته شجاعة ، ومتى يصفه بالخرقة . وبصارة
أخرى عن أحوج ما يكون ليوم ، بل فقه صحيح دقيق للغة العرسة معروف منه متى يستعمل
لفظ معب في معنى معص . وهذا إذ سم استمع حتما سرقم الكتاب ولسان المتكلم في سبل مرسومة
وصرف معدده فلا يكس ولا يقول ، لا تقدر حاحه الموضوع دون استطراد يحول به يمكن لمعنى
في نفس قارئ أو سامع يخشى أن يفوته القصد .

لكن أله من لإصاف أن يقرر هذا أن نعمة لحدل الفقه في مصر قد قطعت شوطا بعيدا في
تمناه لأسلوب الكتابة على وجه العموم .

لأن مثل يتصرف في أسلوب أمتدى لمرحوم أحمد بك لطفي طيب لله نره ، فقد كانت
بعضه مرآة مصفولة لفكره الرئى المرتب ألفاظ سهلة مختارة ، وحل على قدر حاجة للكلام لا أقل
ولا أكثر ، لا تستطيع حذف عبارة منها حتى يخل المعنى وتصبح العائده انظر إليه ترفع عن
الوردى في فصبة اهترت له حواش المطر كيف يروى وقائها في بساطة وسهولة توضحه
لحثة القانوى

”قول رئيس الوزارة المصرية يوم الحادث من ديوانه يحيط به كعادته رجال الحكومة
حتى يعوا به سلم بشارة الخصاية ، ولم تكذبودع مشيعيه حتى استدره هذا المني فأفرغ منه عدة

رصاصات طرخته على الأرض يتحط في دمه ، أطلقها من مسدس كانت محمله يد لم يحب قواها ،
يقله بقلب كأنه قند من الحديد ، فأعد حشوها فيه كما ينهض اخلاص حكم نصحاء في المكودين
ولكن مع الأسف لم يكن حول القعيد يد شهم محلص مقدم كيد أحمد الحراوى لتي أفقدت
سعادة حكمدار الناصحة من الرصاص الذى صوب إليه ، ولذلك وجدت رصاصات ذلك الفتى
سبيلا إلى جسم رئيس الوراثة “ .

لعل استمع به وهو يحتتم هذه المراسمة توحيه الخطاب إلى المتهم كيف يطلق سراح العاطفة
دون أن يفتل ميزان أسلوبه السهل المتع .

” أما أنت أيها المتهم !

لقد همت بحب بلادك حتى أنسك ذلك ليلام كل شئ حولك ، أنسك واحد مقدس هو
الرافة أختت الصغيرة وأمت الحريه فركتكم سجان هذا الشاب العنصر تركتكم يتقدم على حجر
العصا . تركتكم يقعدن طرف حولهم فلا يجدان عمر مرمل مقعر عاب عنه عائلته تركتكم على الاتعود
إليهم وأنت تعلم أيهما لا يطيقن صبرا على فراقك لحظة واحدة فأنت أيهما ورحاؤهم

لأنك حب بلادك إلى نسيان هذا الوجه ومحبة عث كل شئ غير وطنك وأمتك ، فلم
تعد تفكر في تلك الولدة بائسة ، وهده زهره الامة ، ولا فيما سيزل بهم من الحر والشفاء
بسبب ما أقدمت عليه .

لأنك كل أمك في هذه الحياة ، وفنت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد ،
واعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك ، أى أعز شئ لديك ولدى
أحتك ووطنك ، فأقدمت على ما أقدمت راصيا بالموت لا مكرا ولا حيا في الظهور أقدمت
وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك ، هي سبيل حرية أمتك مع حريتك نحن عال .

لأنك علم بدن ، أيها الشاب ، أنه إذا تشدد معك قصصك ، ولا إحالمهم إلا راحيت ، فذلك لأنهم
خدمة لقانون ، وهذا هو السلاح المسئول في يد العدالة والحريه ، وإذا لم يصفقوك ، ولا أظهم
إلا مصعبك ، فقد أنصعبك ذلك العالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبه نية الإحرام ولكن
باعتقاد أنك تخدم بلادك ، وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فذلك مسألة سيحكم التاريخ
فيها . وإن هنالك حقيقة عرفها قصصك وشهد بها الناس وهى أنك لست مجرما سفاكا للدماء
ولا فوضويا من مبادئه فنتك بلى حسبه ، ولا تنعصا دنيا حلتك كراهية من يدين بغير دينه ،

إمام أنت معرم سلك ، هاتم بوطيك ، طكي مصيرك أعماق السجى أو حدران المستشعى فان
صورتك في العبد والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك ، وتقبل حكم قصاتك ، طمش
واذهب إلى مقرك بأمان ” .

لنذكر آخر لإيراد الكلام على قدر المعنى المطلوب منه في مذكرات صديقي الأمتاد سليمان
حافظ المحمى . وأعلب طلى أنه يتحدث بإمام الراحل . قل في صدر إحدى هذه المذكرات يتحدث
موضوع بحث وبين ماسبق من ترى وينهى إلى عرصه من الاستشهاد بحكم محكمة بقص ،
وهذا كله في أسطر معدودة :

” كيعن أحدهما من مورث والآخر من وارث عن عين بدم ، وسبع وورث أسبق تسجيلا .
فأيها أحق ، تفصيل ؟ وأي المشتري تملك ؟ المشتري من المورث أو المشتري من الوارث ؟
ذلك هو موضوع البحث ومناط الفصل في هذه الدعوى .

لقد يقال إن العقد الأسبق تسجيلا هو الأهم لأحق ، تفصيل . غير أن نظرية الفصل
” لتسجيل لا محل لها مالم تكن السعد صديري من مالك واحد . وهذا معنى البحث في إذا كان
الوارث والمورث شخص واحد بمعنى أن الوارث استمرار لشخص المورث أو أن لكليهما شخصية
قانونية مستقلة عن الأخرى .

لوقع خلاف في معنى على هذه المسألة فقال فريق إن شخصية الوارث تكمل شخصية المورث أحدا
هو عبد القدوس المرسي . وقال فريق آخر إنها معايرة لشخصية المورث طبقا لنشرونة الإسلامية
وترجمت لأحكام بين الرأى ، وقسم الفقهاء المصريين إلى شطرين حتى طرحت هذه المسألة
أدم محكمة النقض وأصدرت بها حكما بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ أحد بالرأى الثاني ووضع
نهاية للخلاف السابق ” .

فشرح هذا كلام حرم بحرف إلى اللغة الفرنسية أو إلى الإنكليزية التي اشتهر بها بحب
الإيجاز من محددهم الفرنسي أو الإنجليز أثر الحشو أو تريد مما يؤخذ على كثيرين من كتابا

لحاق الألفاظ والتعابير العلمية

لثمة صعوبة أخرى يلقاها المترجم المصري ، تلك هي صعوبة العثور على اللفظ اللازم أو التعبير
اللازم في المحل اللازم .

لقدما أن كثيراً من المشتغلين بالقانون في مصر - بل قبل عالييتهم المطلقة - درسوا القانون لغة أجنبية ستجمعت شروط صلاحية للتعبير عن كل فكرة أمتعتها الفقه الحديث ، وجميع هؤلاء المحامين كانوا أو وكلاء سادة أو قضاة - مطلوب منهم أن يصوغوا ما تعلمونه بالفرنسية أو الإنكليزية كلاماً عربياً فصيحاً .

لأن من صعوبة التفكير لغة وكتابة أخرى فقد تسبب عليهما من ملك ردم اللغتين كفاية فصاحت بعرض للقاعدة المعروفة "إن العقوبة شخصية لا يمكن أن تعدو الحادى إلى غيره" فيؤديه همد الأقسام مدع "معدده بعدمه ألا تزر وازرة ورد أخرى" دعك من همد فقد يثبت لمثل لمقدم أن الأمر مما لا يصعب تبديله وسهل إلى ضروره إيجاد الألفاظ ولتركيب اللازمة لتأدية معان مشهورة مستقرة في فرنسا وغيرها من بلاد الفقه الحديث .

لكن الصعوبة الكبرى بلغة المشتغلون بكتابة القنونية كل يوم . ولا سبيل لفهرها سوى التعريب أو الاستعمال المجارى بعد لاستقصاء الطويل والياس من وجود لفظ في لغة الإسلامى مصطلح عليه للمعنى المراد .

لأن الأول سهل ميسور على شرط الرضاء بأن يكون لفظ القنونية شبيهة باللفظة . ومن دى يرضى نفسه لأن أن يقول كما كانوا يقولون في أحكام عثر عنها في مجموعة "القضاء" سنة ١٨٨٧ "الملو" "ومحاكم الرضومة" .

ثم يبقى إذن بعد بياس من وجود لفظ لمطلوب في كتب الفقه الإسلامى - وبس كل واحد يستطيع الصبر على سغب فيها - ثم سى سوى طريق الاستعمال المجارى وهو أصعب ما يكون لا لأن الأمر يتطلب صنف في اللغة وحسن ذوق في الاختيار لحسب بل لأن لفظ المجارى كثيراً ما يلقى معده ويستعلق على غير مستدعه هو في حاجة مفرص لتوفيق من هذه الحاجة إلى مياعة رحال القانون له واعترافهم به سيذا غير منازع للمعنى خاص .

لقد مثلاً كلمتي (responsabilité délictuelle) فقد حار صديف عاصى مصطفى مرقى وهو الفصح المعزوه في ترجمه ولم يوفق بعد طول الجهاد لتعبير "المسئولية التصيرية" وقد يقول سوه "المسئولية الخطئية" وكلا لتعبيرين قصيرين نظراً عن تأدية كل المعنى المنطوى في العبارة الفرنسية .

لأن أنس لا أنسى ما لا يقيه وأنا أحاول تأدية معنى (action liée entre) في مذكرة قدمتها بحكمه بنقص عن شروط الواجب بواجبها في حرية شهادة الزور مددا أعرض هذا الركن

من أركان التجربة " إن حب " دعوى مربوطة " وهي الترجمة الحرفية للفظ الفرنسي كانت
ترجمة سقيمة باردة ، و **يس** قلت " دعوى معلقة " انصرفت الصيغة إلى معنى آخر و **خير**
استجرت الله فقلت " دعوى قائمة " وأنا لا أدري أديت أم لم أؤد .

لعل أن بعد لدى حار فيه عجزى قد استندم للحكمة بعض ر **سه** إمام اللغة القصائد العصرية
عند العرب **ث** فهمى ، فقد صدر حكمها مقرر أن لا شهادته رور حتى يؤدى في دعوى "مرددة"
من حصين وهو تعبير **رع** ذقبي **ه** يكن في مسود عر الصنيع المتعمد في لغة العثور عنه

أنتقب عنه **هد** بعد من كلام على **ثاق** **ب** طفيق **ه** صادق عصر اللاسكى و **كه** ،
فقد ساقنا لمناحه إلى أنعدم **ريد** ، وسعصد رأ **ب** في لغة المرافعات كيف كانت وكيف يجب
أن تكون ، ثم نعقب على ذلك يبحث موجز في لغة الأحكام .

لغة المرافعات

شكورة البلاغة هي أظهار الحق

أنتقى الأسس من قديم على أن بلاغة صفة لازمة لمن جعل لدواع عن حقوق الأسس مهمة ،
و وصعوى عن وحب أن يكون المحمى فصيح للسن **دع** الأثر بكلامه متلاعا **ه** لعقول والقلوب ،
وما يزال الإجماع على لزوم توافر هذه الصفات واقعا .

ولكن لماذا ؟

أليس الحق هو سنة المترفعين عن حق ؟ الأسس الحق **جد** بدته " يوحد " و **صح** أو أظهر منه " **فيم**
حاسة المترفع عن الحق **دد** في الصيغة و **د** التمس في أساليب خطب " أحد أمرين : إما
أن المرافع يرمى إلى قلب الخصم فلا بد له من رجوع القول بمؤدبه و يعبر ، و **ه** أن الحق المجرد
بعينه ومطلبه ، والحق المجرد ميسور بمجرد الطلب .

هطاً بالغ !

لئن طلاب الحق في كل زمان ومكان يبتئوك بأن الكلام عن دوره **سد** طمع وشتمه **د** الخلفه
وسلطته القاهر **خل** في حبال **حد** ثم عن كنهه يحرولك بأنه جوهر نادر ثمين مستمر في أعماق

الأعماق ، حتى على الدحث ، عصى على المستخرج ، وأن وجوده - إذا هو اكتشف - وجود
سبي يقتصر في الغالب على المكتشف . فإدما أراد هذا أن يثبت اكتشفه للغير وحب أن يعد
نفسه بحرب عوان ليس له من سلاح فيها غير سنان حس ومنطق واضح وبلاغة عامة

ليجئني عن أمريسون أحد جهاد الفقهاء في عصره ، وقاصي بقصة في عهد لويس السادس
عشر أنه قال : " والله لو تهمت لسرقه رُحى كيسة بتردم وحرى بوعاء في ثرى صانحين
النص !! النص !! لبدأت دفاعي عن ضي بإطلاق ساق للريح " .

شكسة ولاشت لكها مألعة أراد بها من عرك المحاكم دهرًا أبس في عالم القضاة شيء
يراحم البديهة ويقر له بالصحة حتمًا ، وأنه يكفى أن يوجد نعمة لكي يوجد بها حظر حكم على
المتهم ظلمًا أو تبرئة الجاني خطأ .

لكنني أنه من د الذي تستطيع التحدث عن الحقيقة مجردة لمقطع " أين الحق الذي لا يدرجه
الطل وأين الطل الذي لا يدرجه حق ؟ النسبية قانون متش في كل شيء في الوجود ، وليس أسهل
من تبين حكمه في عالم الحقوق ورحم لله الإمام الأعظم أنه حيلة فقد قال لتلاميذه يوم : " أراكم
مُسرفون في لأحد عني فو لله إني لأرى اليوم رأيا أعديل عنه عد إلى عكسه " وسأله سائل مرة .
" هذا الذي تعني به أهو الحق الذي لا شك فيه ؟ " قال : " والله لا أدري فقد يكون الطل الذي
لا شك فيه " .

لكن كل دعوى إدن مرجح من الحق هو أشبه شيء بالذهب يحلطه عناصر كثيرة متنوعة
على لترفع أن يظهره منها فيخرج المعدن النقيس منالقد وهذا . وفي له ذلك إلا أن يؤدي
رسالة على بوجهه لأكل فيحبوا عمص ويبسط ما تعدد وسهل ما سعى والأمر بعد ذلك
ورغم ذلك ، لا للقضاء وحده ، بل للقضاء والقدر .

لأرب حجة سائعة قاطعة يحويها كلام سقيم فتصعب هونها وتجد حدودها ، فإدما ناصرها اليدين
وقدمها فصيح اللسان انقلبتم محرا حلالا .

تعريف البلاغة

البلاغة إدن الزم اللزومات للترامع ، ولكن ما سلاعة ؟ وسارة أخرى حتى لا تظن أسا
قد شردنا عن الموضوع الذي سألناه كيف يجب أن يكون لغة للترامع ؟

أحترام شواهد اللغة

إن العت أن يسه منه على ضرورة حرام قوعد للسان لدى يستعمله المتراخ أداة للإقناع
فيه يحاط في العت حيث است خط يدكر من شدة العامة ، وإبه يحترم هذه الشفافة إذا
هو ره سمعهم عن لغة سوقه وبعواء فكلمهم سال سيم يحرم فيه قوعد السخو والصرف

شمل اللغة العامية هي المرافعات

لكن نعى هد أنه يجب سد لغة العامية وإقصاءها عن المرفعات حتى ولو ظهرت من
الإسفاف في القول وخلت من كل ما يؤذى السمع ؟

أجل تختلف في مصر عبي و علب بلاد الأوربية ، فهناك شكلم نطقه الرفية ، ومها
لمتفعون عادة ، عين للغة التي تكونون بها ويعبرون صحيح أن لشكلم لا يعنى ، حذر اللفظ
وصقل الكلام عاتة بهين لأمرين : د كنب ، وصحيح أن لغة لا تخدم ، فإن تختلف اليوم
عن لغة النحر ، فالأولى تسمع وثانية نقرأ ، ولكي يحرق للسان في الحنين و حد فلا يبر بهما
إلا الصليح في اللغة .

لكن لأمر كذلك في مصر نحن - ونعى طمعه لمعلمين - يستعمل إلى اليوم في بيوت
وفي حديث مع أصدقائه ، بل وفي تفكيره ، د حلول إلى أعاب لغة بعدل عبي عدولا صاهر
إذا وقعا للدفاع أو جلسنا للكثابة .

لكن عبي أن نعى في هذه السبل إلى هاتين " وهل يجب إقصاء العامية عن المرفعات
المسألة شائكة جدا ، و به لكلمت أن تسمع و حد من شوح مدره لمقوويل لكي تأخذك
الحيرة ويستعصى عليك الحكم .

أيا لم ير هداوى في أحد موقعه لرثعة ، به شكلم المصطفى فيرى بقاء اللغة وسكن
الرجل محرم طمعه وسبعته ، فهو يعرف أن العربية فصحة ما تزل إلى اليوم لغة صعه ، وأنها
ما تزل يجهد محطوب ومحطوب معا ، وإجهد د طل انتهى إلى الملل والسامة ، لهذا تراه ،
وقد فرع من التحسين في سماء بيان وانتهى من فرع لأشجع ، في نقطة معينة ، محطاب ثم
دوى الألفاظ ، رهاب بعده تراه بعد هذا وقد هبط من حقه الأعلى إلى سهل موطن من
كلام عامي يروى به طبقة من لطائف البائعة ، أو بصوع فيه مدحة من مدحة العدة الباعة ،
أو يبرى منه سهما من السحر الفتاك يتقد به إلى مقاتل الخصم .

تمديدًا للوضع بعده هرت هرت ، ويمسح عرقه بالأخرى كأنه أبى و عمه الحكيم لدى تؤمن
عليه .

هجرة باوعة تلفت فيها العناية الساحرة غاية ما يخناه صاحب " النكتة البلدية " ولكن بلغة
هى من أفصح ما يكون .

أولست مضطرب بكلام مرعد لأخروسة ، لا عصر واحد من عناصره المرفعة جيدة
فما هى عناصرها الأخرى ؟

شطابقة اللغة المرافعة المقتضى الحال

أن أهمها بلا شئت هو مقادير مقتضى حال ، فلا يسهل منها موضع ولا ينجح موضع
تعب سمعنا فقط يحصل مرة وسهل بسبب أخرى ، تعب مصق ها و مدافعة هات حسب
الظروف والأحوال .

أليس يستصعب هذا ، لا أنكم مصفح فصل "أدب" دونق صلة ، العدم طابع ، ليس ،
العارف لمواقع الكلام ، المتصرف فى أنواعه المختلفة بما يريد ويشتهى .

تحدثت صممه بلا شئت ولكن لا لى ، أدرك لأقدمون ضرورة بوفره ليس بعد الكلام
صاعه فكان محمود بيوت أفصح أهل زمانه وأعلمهم ، وسار رومان فى إنزهم فلم يكن لطلاب
العلم فى نهديهم عرسا حقا مقصدا يقصدون بالأحد عن ثمنها وحمل رتب من خرفهم يتردين
أشياء أنصوبوس وهور سس وشيشرون ثم تحدثت هذه حول فى عصر نهضة فكان على
طالب محمده بعد مخرج من درسه حقوق أن يستأجر أربع سوب نقصيه منملا ، حذا فى
أن يقدم على المهمة المقدسة الكبرى ، مهمة الدفاع .

وأقدم من عرق العذلة عصائية فى ذلك جهدى أدب أن أصبحت مرقدت والأحكام
عنده عن قنسات مكده من كتب بيوت و رومان تلوح بينها لأعاطى لغسية ونحوى

لعل ، مثا لغير فى أحبار دت لزم أن نسكه شهر محمى القرن لبدس عشر ، ورد فى
إحدى مذكرته بى لانيب لم يشتر أن قتله ، ووقعت لمذكره فى يد " دى بو " فاصى القصة
فلم يشأ أن يحكم فى الدعوى إلا أن يعرف مصدر الشعر .

لوثق الاتصال وثيقا من الأدب والتعاون خلال القرن السابع عشر والذي يبه قصار من
تهدد لمجمع اللغوى تخصيص أحد كراسيه لأربع المحامين أدباء ويشغل هذه الكرسي في عصرنا
الحاضر النقيب الأشهر هنرى روير .

لأنه مثل هذه الرابطة بين الأدب والقانون في الغلر ، فكثير من أشهر أدباء شعوب كرسى
القضاء أو ليسوا رداء المحاماة .

لأنه بقيت لغة الأحكام والمرافعات في مصر مقيمة ، فقه حتى دخل المسند أمثال
محمد عبده وحفنى ناصف ومحمد صالح وقسم أمين وسعد رطلول فرقوا بها إلى طبقات لم تكن يحلم
بها .

وهذه صلة ما زلت إلى يوم معودة يوثق عراها 'علام من أدباء العصر ، فالدكتور هيكى
كان محبا وفكرى أمانة والدكتور مرسى محمود ولطفى جمعه محامون مشتهرون ، وعلى رأس محكمة
النقض وسبابة العامة أدباء لم تسعد اللغة نقضائية حتى الساعة نحر من قلبهم

لغة المحاكم دون جزء من أدب كل فئة ليس لها عنه عى وله فيها كل العناء .

لأننى لها عنه لأنها من دونه صليبة طليبة ممثلة مشمة .

لأنه فيها عاء لأنه يجدى ساحتها ميد ، مرمى لأطراف تلقى فيه الحقيقة والحيل وسعد قم
الأدب بموصي لاحد لكثرتها ولا تناس . فبها العظم الفهم ومبها صغير الدقيق فيها الدكي
المفتوح وفيها الفكة الصاحت . الإنسية كلها هناك ، ما ربحها وثرايحها ، آلامها وأحلامها ،
سبلها وصعقتها ، محيرها وشرها فالقم الذى لا يجرى في هذه الحنة الوسعة حمرله أن تكسر
لأننى للغة المرافعات مع ذلك خصائصها وطا مميزاتا .

لغة المرافعات لغة الحديث لا لغة الكتابة

لأنها قبل كل شىء لغة حديث لا لغة كتابة .

لأن كان الحديث على الكتابة مزايما فان له متاعبه وله صحابه .

لأن مرآيه أن يحدث يلقي السمع وحيا لوحه . وفى استطاعته إذ يلقاه على هذه الصورة
أن يستعين على إقناعه بلسانه وعينه ، بصوته وإشارته ، بحركته وسكوته ، سديته ودقة ملاحظته ،
بل بما فيه من قوة مضاطيسية كامنة .

ولكن يفادى هذه المزايا أن يحدث مضطرب بحكم طبيعة الموقف إلى الاستكار سريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد .

هكيف يجب أن تكون لنته ؟

أن أول صغانتها من غير شك لسلطة التعبير .

لأن قل إن هذ الشرط شرط ضرورة فقد تلك الكاتب أن يستعمل اللفظ المنسق وأن يحتس على المعنى البعيدة ، وأن يظن العنان لخيال يؤتنيه بصور شعرية رائعة ولكن شئ من هذا غير مستطوع ولا ميسور لمكلم تكتفه صعب الارتجال ، وتسجنه الداحة الملحة إلى إلهام سامع يرفقه بعين تشع انتظارا قد ينقلب في لحظة إلى تامل أو سامة .

لشحيح أن بطيعة لم تؤب جميع الناس ، لديه الحاصرة التي تستطع بكلام عموا فهم مضطرون إلى تحوير مرصهم ثم إلتفات . ولكن حتى هؤلاء يجب أن يكتبوا بغير اللغة المعدة للقراءه إن عدهم أن يتصنعوا لغة لارتجال بها أو بكلامهم عن كل ما شعر به لتجسيد . وليس هذ ميسور ، لا أن يحتسوا حلو محم ، لغة يدعى فارر بكلم الأستاذ ماري عن طريقته في كتابه لجمع المصون " La pluridimensionnelle sentimentale " فقال إنه كان يرى صعبا معكرا مدى أيام كذا عزم لدفع في قضية هامة . هذ ما كان قل خسة قبيل عتكف في مكتبته ثم جلس لتكتابة فاطنق لعان نغمه لا يلوى على نتي ، مما يعنى به الكاتب من فصل أو وصل . وعبارة أخرى إن الرجل كان يراجع نغمه في القصيدة ممثلا أنه أدم محكمة ، حتى إذا فرغ طوى صحفه وقام بها وقد رسمت هذه المرصعة المكتوبة في رأسه معالم واضحة بوجه فكره إذا ما وقف للدفاع ، وتقبه شرجوح الخاطر دون أن تمنع تدفق بيانه المطابق لمقتضى الحال .

..

العاطفة في اللغة المرافعات

لأليس أحمل في لغة المرافعات ، بل ليس الزم ، من غلة العاطفة فيها .

أن كلام المحامي ليقى مجرد كلام لا طائل تحسه حتى بعشه عاطفة صادقة فتصبح له قوة

السحر

لوقديما قالوا إن القول ينفذ إلى القلب إذا صدر من القلب .

ولكن كيف السبيل إلى مثل هذا القول ؟

ليس أعصى في موضوعنا من التعبير عما يقصد بالمعاطفة .

هي لاشيء . وهي كل شيء .

ليقف محاميد بصدان الرأفة لنهم فعوه أحدهم بكلام لا يبدو سمع ، وبقول الآخر قولاً
يهر القنوت هر كلامه ترفع ، وكلامه يستعمل كلمة (رقة والشدة) فكيف يتعدت أثر
مراعاتهما هذا التفاوت ؟

فكش والبحث وسل علماء النفس سيؤكد أن واحد من الاثنين حساس يستشعر ما يقول
ويتأثر به فتنتقل منه عدوى لأثر إلى الغير والتأثر ، لكي يكون له هذا الأثر ، يجب أن يكون
صادق وهو لا يكون صادق إلا أن يصدر عن نفس واقعة وإن تعجب شيء ، فاعجب هذا
لاقتناع يبدوا لك صادق - وهو صادق بالفعل - في قصة ، تكاد تستحيل على العقل أن يصدق
أن كلام المحامي بها ولید الاقتناع .

وليس في الأمر مع ذلك معنى . ذلك أن المحامي القادر إذا ما تحدث على عاتقه المرافعة في قصبة
صعبة راح يفكر في صعوبة ، ورثته الرعة في تعجب عليه ، وطلع عليه هذه الرعة ويحفظ بقدر
ما يستعصى المخرج وبعد الحل . ثم انتهى الأمر بتدليل المحامي بالعملة أو عنه ده أنه ذهب وفي
هذه الحالة الأدبية طمى لرعة على العقل تستعده وقد يكون حادراً فهو ، فيدمع بقوة الإيمان
الصحيح .

فجمعي وأستدعي لكثير مرقس فهمي قصة محدرات كان المهم فيها رجلاً معروفاً . ولم يكن
في القصة معد لإرة ، لا من حيث أدلته ولا من حيث أدبيته . فالمهم صط متدب باخرمة
ولم يكن له عدد مقول من أي نوع بل بالعكس كانت الأسباب تحتشد وتتصافر لأحده ، شدة ،
فقد كان الرجل متعفاً عيا لا يشفع له جهل ولا ميسر حاحه . فقلت خلسة وكلّي آذن لسماع
مرقس فهمي ما ذا تستطيع الأسد العظيم أن يقول في هذه القصة اللبية ؟ أي دواعي تتحسس
وأي عدد يتامس ؟ حسب ترقب وتنتظر وأحد وقف مرقس للكلام فدا به به حم هذا
الحصن اميع من كثر نواحه معه وأقلها توقفا للهجوم . أحل لقد أحد مرقس بقصة عبوة
من حبيب الأدبية متوسلاً بما لاحظته من أن التحقيق فيها كان سهلاً ، وأن المحامي قد معوا عن
حضوره وانظر إليه كيف رقى قصصه النعسة من أعماق الحصيصة إلى سماء الرقة تحطها منار

الكلام على الصلوات التي يشترطها القانون صحة التحقيق وقسبة مهمة بحامي نظره كيف يبدأ هذا الدفاع المجيد وقل إن في مصر محامين :

”فحينئذ من صبح لآلام الناس ورفقهم في شعابهم وهدى النوب الأسود وصف في هذا المكان منحصص ود ما أعاد الشعب حبس على هذا الخشب الصلب ويريد الصلوات وحسن خمسة نساء ، رضاء النوب ، ولكن رغم هذه المصاهر الخدعة ون لدى في قده إيمان ، لحق برقع من هذا المركز لترضع في السمو من لا حده ، ذات لأن عماده كله حق ، ولأن مأمورية المحمي تمثل حق دفاع المقدس ، وقدسه لا تخضع لسلطه ولا تخضع لمصهر قره بل هي حملة ، حيلة سبب مهم ، كالتطهير ، مصدر النفس والاربع ، ولأن المحمي مأموريته التي تسمو به ، إلى أقصى ما يعرف من معاني سمر هي أن ربه صمد عاصي وأن يحدته في صبح أن يتجه إليه عدله ، حقيقة لا يوجد سمو آخر يداني هذا السمو .

لقد كنت قد لا تفرح برفق المحمي لأن من يدرى وجهه ليس في حاحه بل عيب عليه . أن يصحرا لكي فيه له حصره ، صي إلى أنه قد نسي ألا أعرف حب كرمه ، لا إذ قد كنت إلى صميره نكاته حق وفي هذا سبيل قد رقت في كلام حصره وآيل بيده في نوقت الذي يريد .

ألى أن قال :

”إن لنحقيق لمن هو ما يكتب لا . لا . تحقيق هو أولا ، والذات الصلوات ، احترام سكتات التي قررنا القانون في حق لمهم كيف تستجوبه ؟ من هو شخص لدى وضع فيه الشارع نفعه في أن تنفي هذا لمهم لمسكن وديعه في بدء تصرف في شأنه ؟ لعله يعطيه . لعله يحده . لعله يمته . لعله يحمله أو يهذه . حتى لا يكون قدسة القضاء مستنده ، إلى تلك طرق المحملة معية قال المشرع ، إن لمهم في حماره لينة وحدها ، ولتهم أول ما نقره الباية تستجوبه في ساعات ، ٣٤ ساعة ، ولتهم ، د حاسته به صمدية معية ، ولتهم ، حصره القاضي لا يقايله أحد في سمحه ، حتى يد أن رد المحمي أن هذا ساعد سرحد لمسكن لا يقايله إلا بأذن .

ولكن ما د حري في هذه ندعوى ؟ حري أن نهمين جميع قدسهم ، حصره القاضي إلى هوة من النار ” .

لؤيد كرى نامس موضع الإحسان هذا عما روه “هري روير” عن سلفه العظيم “لاشو” إذ قبل أن يصطليح مهمة الدفاع عن القائد “دارين” أمام مجلس الحري الأعلى في قضية إسماع

بالغاية العظمى في حرب السعس . وكان مركز منهم «بهداية السوء» وسلاسل من أفضاه إلى أفضاه مرحلا على «الحقد على من سلم إلى العدو مائة ألف مدخل معذاتهم وأسحتهم . فعلى «لاشو» برفع ثلاثة أيام وهو كمن يصرف في حديد بارد حتى أسعفه الخط ، وقد أخذ لباس منه كل واحد ، تسقطه لسان من لسان العمام إذ وضعه في رده على مرفعه «مدافع عن المرويين وقطع الطريق» وهذا وث «لاشو» وث «الأسد قد وحرسكي» وعادته قوته الثالثة «معلم سكرمة المحروحة» وانطق سانه الساحر من عقاله فأنى بما لم يسقه إليه متكلم ، وسقط بعد دفاع مرتجل ملتب أن ينقد رأس موكله .

اللغة المرافعة اللغة التماس

لويح ألاعرب عن الدهن أن المرفع متمسك . فطعته يجب أن تكون لغة يحوطها لاحترام الكلي للهيئة التي يرفع أمامها . قد يكون أعز من سامعه علم ، وأظهر فصلا ، وقد يكون كلامه لم تمايا ، ولكن عبارته يجب أن تكون عبارة إكبار وإعظام .

لولا احترام والإكبار لا يقتضى لدل ولا صفة في توجيه خطاب وشدهم أكره عبارة «سيدي بك» روحها بعض الرملاء إلى قص نس بحاجة إلى رسة تجمع عليه على سبيل الأدب الرند، وقد يحمل خلعها على أنه زلفى وتقرب .

لوفي الوقت لهينه اللغة لجرأة

لكن أنه إن كانت لغة المرفعة لغة تعظيم وتوقره، فهي في وقت عيبه لغة عرد وجرأة وقد روى التاريخ مواقف للحميين رفقوا فيها إلى درجة الطولة . انظر إلى «دسرس» وقد دعاه لويس السادس عشر إلى الدفاع عنه أمام الجمعية التأسيسية في وقت جمعت فيه هذه الهيئة في يدها جميع السلطات، وأصبح مجرد لإشارته إلى الملوكة حريمة . انظر إليه وهو يواجه هيئة صمت أمثال روسيرو ودانتون ومارات . انظر إليه وهو يفرغ أسماعهم وقلوبهم بهذا الخطاب الخالد

أيها المواطنون !

لما أحاطكم لسان الرجل الحر . في تحت يديكم عن قصاه فلا أحد عر متهمين .

ليريدون أن تجعلوا من أنفسكم قصاة «للويس» وأتم خصومه ؟

أتريدون أن تحلوا للحكم في قضية لويس ولكم به رأي بحوب أوروبا من أقصاها إلى أقصاها ؟

أكون لويس الفرنسي بوجه ندي لا يحكم قانون ولا ينفع في محاكمته بحر ، واحد صحيح ؟

يخرد من امتيازاته كملك ومن حقوقه كمواطن ؟

يعدل القانون حاكما ومحكوما ؟

إناله من مصير عجيب لا يتصور !

أقد صرنا أعداء كثيره في عهد الثورة لكلام أقل حضوره من هذا عما لا بد من ولكن لأعمل خراة روعة بهت وبحرم ، من تاريخ ليدى حفظ هذه المرفعة من صحفه لذهبية هذا تاريخ عنه يحدث أن شعره من رأس دسبر لم تنس بسبب هذا الكلام خرى ، وأنه رفع بعد ذلك أكثر من مرة في أشد أوقات الثورة حلقة وسوادا .

الاعتدال في اللغة المرافعات

لويس أرى أنه قدت ولا أصبح المحجب ولا أقل لسلاحتها من معه أنت .

إن عذره مقدسه وحده يرى به حصر كرم أو غير كرمه لكن في تنفير العاصي

لويس بعد الفقرة تقويت للمرض الأصل المقصود بالمرافعات .

لأفصح من رمي الخصم بما لا يجب ، جرح الزميل .

لصحيح أن المرافعات دفع وحده . ويدر هو المترفع ليدى ملك ردم أعصابه فلا يجمع به حده لدفع ولكن المسألة شأنه مرار . وبت لدهش . وقد عودت نفسك الترم حدود الاعتدال ، كيف يسمو موقفك ، وتعلو جنتك ، ويمتاز بيانك .

المرافعات في الشعر

لجفت كلمة كان يمكن أن يكون موضوع مقال خاص طلب تلك الإطالة فيها وهي عن المرافعات في مصر .

أقد بعض على إنشاء المحاكم المختلطة بيف وسون عدا ، وبعضى حسون على قيام المحاكم الأهلية . وقد عنت على الأولى اللغة الفرنسية . وكانت العربية لغة الثانية منذ إنشاء وقبله .

لقد رعت اللغة في كلا القصعين إلى حد يشهد لمصر بالتفوق البعيد .

لخصرت الأسدين كاستعيس و «دو» وكلاهما شرفي مختصر ، تراصدان في قصبة قبادالسويس
وكان في حاي لأسد حرا تولاا بالطر لأسق لمدرسة الحقوق همس في أدنى ، والأول مدمع
في بيته السحر ، «لا يستطيع أن تسمع حير من هدد بفرسية من حير المترفع من أمام محكمة النسيب»
لوفي المحاكم الأهلية ما بقيت لمة المراهقات الزمن فسبقته .

لقد وجد مدره مقاديل - على حد تعذر رئيس محكمة القصص - قبل أن تحطو اللغة العرسه
حطواتها الأخيرة الواسعة .

لوجد حيس صقر واللقاني والناجوري وغيرهم من ساء اجد في زم كانت المحاماة به مجرد
اجتهاد .

لؤمة مودح من هدد محمد الدار محمد في يوم قادم ساء في شخص شمع خدعة و «دم مصدعة
الاستاد الأكبر إبراهيم الهاوي بك .

لكن دا يستطيع في النوم تحدى مديبه بوندة وفتة الفكهة للادعة وسجده لغت
لومن ذا الذي يستطيع أن ينسى سعد زغلول وأبا شادي من جرة ذلك العصر وكلاهما كان
إلى الأمل القريب صداها بأروع الأدب .

لوحات بعد هؤلاء طبقة هي نخر المحاماة بمناه الصحيح ، ونخر لغة العصر :
لأحمد لطفي بلفته السهلة المتنعة .

لؤعد مبرير همي عامه ولساه حدرين يتصرفون في المعنى وو المني كما يريد ويشتهي
لؤوهيب دوس صاحب لمطق الحزل والمديحة الرشيدة والبيان المتدفق وغير صعة ولا تريد .
لؤمرقس . مرقس الذي لا يتحقق ولا يدى مرقس الخذاب الأحاد ، المتعلم اسمعه إلى
الأمحاق ، السامى به إلى السمع الطيباق .

لكن من هؤلاء يستحق أن يدرس دراسة خاصة ، وأن يقدمه إلى ساس قم غير هدد لقم ،
وأن توقف عليه جهود لا تستطيعها هذه العجالة .

لؤو دراسة هؤلاء الفحول دراسة للاحية مجيدة من أدبنا القومي يجب الاهتمام .

لؤحسن مناه الإشارة إلى آثارهم في مختلف أنواع الكلام القصصى مما لا يحصىه محص .

شرافعات النیابة

أوس السجود أن عمل في صدد الكلام على المرافعات في مصر جهرت الفاضل بالمدعى العامة.

أفقد صرنا في من كلام بقصتي نسهم ، ورقو المرافعات نحاشه إن علينا

نحن نذكر على سبيل المثال ؟

أثروت أم أبو السعود من المعيين في جوار الله ؟

ألا براشي أم لبيب عطية أم عمر عارف من الأحياء الناهين .

أهلهم يصح أن يحتدى .

أسمع ما يقول سائب العدم لأستق في قصه يوردي ، وغدوق خير أفاضل القول .

”إن بوطيئة بي يدعى منهم لدفع عيب هذا السلاح لمسوء لزم من مثل هذا المنكر . إن بوطيئة صحيحه لا تمنع في هذا ملأته ماديئ تسجل عيل نفس . إن مثل هذه الماديئ مقوضة لكل اجتماع .

أودد يكون حال أمه . د كانت حياء أو لأمر فيهم رهضة حكم متوس بيت لينة ، وبضطرب يومه وتكثر هو حسه ، ويصح صاحبه ، ويحل سلاحه ، يثهم في د ر أعدهم فسميهم كأس لمون .

أشهم : د مثل في ذلك صحيح وقال : د أعدم وخطي لأني أعهد أن مشهم حاشون للبلاد صديون . د تلك ماديئ وصحفا لها كعب يقوم لصدم قائمة مع تلك الماديئ الفاسدة . إن ماديئ كل اجمع الأيصال إنسان حراء على عمل مهم كان هذا خراء صغير إلا عن يد قصه اشترطت فيهم صديوت هوية و بعد أن يتمكن من لدفع عن نفسه حتى منتج لخرء النتيجة الصالحة التي وضع لها من حماية الاجتماع .

أفقد كان هذا هو لسان في أقل حراء بلحق بالنفس أو المال في ذلك يحراء هو إرهق الروح والجثمان من الحياة !

ألك ماديئ لا وجود لمجمع إلا د ولا مساعدة له مدوها . فالصفاية على المال والنفس هي أساس لعمدان ، ومن لدعائم التي أديم عليها في كل زمان ومكان ولكن يورداي له مذهب آخر في الاجتماع فهو يصنع نفسه موضع الحكم على أعمال الرجال ، د ر نصاه بها كان هو الناصح ،

وما لم يرضه كان هو الصواب ، ويريد أيضا أن يكون القاضي الذي يمدد الحراء ثم يعصى به من غير معقب ولا راد .

فحل ذلك والأمر لم تعد أرحاء صدره ، ولا يعم ذلك المسكين الذي سيصيب عليه هذا القضاء أنه على قيد شر من الموت حراء له على جنابة لم يسأل عنها ولم يعم من أمرها شيئا

أول مثل هذا الحق لا يمكن أن يكون إلا لفة سحره وتعالى المطلع على سرائر تعليم ناسيات ، ومع ذلك فانه ، حل شأه ، شرع الحساب قبل العصب . ثم إن هذا الحق لم يتطلع به أحد من العالمين حتى الأبياء أنفسهم ، وقد أجمعت الشرائع على عصمتهم من الزلل والخطأ ، ولكن الورداني يريد أن يضع نفسه فوق كل الدرجات المتصورة لحاكم وحكم وقيل .

أني لترصد من نصي إذ تصورت سطر البلاد وقد شأ فيها بلاء الأكره عشو تلك المدينى القاضية ” .

أسمع ما يقول نائب العام الحائى حاتم به مراحمته الرائعة فى قضية «علاق» قد است مبلغ بدالة الخريمة ومدى شرها إذ هى وقعت على كار حليل المقدم است ذلك بقدر ما فسح لى موقف نائب العمومى وأحارته الأمانة التى فى عطفه . ولو أن لمحال حرقائل لسمعتم كل ما تنطه حرمكم وترصاه عدسكم ، ولكنى كما أسلمت مؤمن بعلتكم ولى فيها كل العناء

فحل أن هناك أمرا أحل شأه وأعظم خطرا لا أستطيع حمل صميرى على كتمانها ولا عقد لسانى عن بيده . هذا الأمر الخطير هو ما أشرت إليه فى صدر مرافعى وألمحت به عند حديثى عن «باعت الذى دفع المتهم إلى جنائته» .

فذلك هو ولع لتطل ، ودواية الاستعصام ، وما أحملت فى حلسة الإحالة بأنه دء ، احماعى وويل يهدد الحكومات فى كائنها ، ويشل النظام من أساسه ، وأنه إن لم يؤخذ بيد عمراء استعمل ضرره ، وعز انتقاء شره .

فكم استعمل ضرره وعز انتقاء شره .

أرسموا لأنفسكم بوسع حركتكم وناقد بصيرتكم حال البلاد وقد أصبح كل عظيم فيها هدفا لآر أى شق تربت فى نفسه للشريرة هذه الأفكار الخطرة .

فذلك حال استيذ ناهه منها .

فى مضيمة للطمأنينة ومقتلة للتوغل ومفسدة للنفس العاملين .

لأن كل من همرة يتردى فيها إخلاص المخلصين ونشاط المجدين وإيمان الصالحين .

أنتم قضاء الحق ولكم أيضا مربي الخلق .

لأن كلمة العدل بيني بها تنطقون تتجاوب صداها في هموس ناشئة وهموس نائمة وهموس فرجة حائرة

فهاجملوا حكمكم رسالة عدل و بلاغ عبرة وبشرى سلام .

لأننا نحن إلى الرحمة فاشملوا بها المش ، وقد أوشك أن يلتوى ، والبلاد وقد دب فيها ذلك الداء الوخيم .

أنتم أطباء نفس كما أنتم قضاة العدل والطبيب النصر لا يتردد ولا يني عن الضرورة الحاكمة ، والفاسي الحازم يهذب بالزجر الحكيم وهو في زجره من الراحين .

لأننا نحن روعة الرحمة وقد حلت بالبلاد والمش ، ومن صالتنا إنا هي حلت بهذا نعوم العتيد ، ثم اقضوا قضائكم واقفه معكم إنه نعم المهادي ونعم النصير .

لأننا نحن الحق بلاعة ليس بعدها بلاعة ، معنى حكم في لفظ سليم ، ومصباح عارده في أواخر إشارة .

لأننا نحن إن أردت نسرخ الطرف في حبر ما تقع عليه نعيم من أدب في قصة أدب إلى مرعة عمر عارف في دعوى هدف التي سقت الإشارة إليها اسمع ما يمهده به هذا الأدب المشع رداء النباهة لمراعته القيمة :

لأننا نحن اليوم أمام القضاء قضية حتى فيها رحلان يتسنان إلى الأدب على طهر الأدب عامة في شخص مصري له مكانه من العلم ولو لم يكن إلا أنه محام يدر نفسه لصرة الحق أمام شرف القضاء لكان ذلك من المنزلة في الثقافة العلمية والمفضل المشكور حسبه .

لأننا نحن الخابيان على الأدب ، الزاويان على الفصل في أشخاص المتقنين ، فهما وأما المحبني عليه فهو

لأننا نحن شنا التوسع لعلنا إن المحبني عليهم قوم كانوا في عرلة من القوة فتجرد لهم المتهمان بسطوان عليهم بالقلم المسموم والقول المقدح والعبارة التي تقطر سما وحقدا .

لأننا نحن أمة صقلتها الحصار أو كادت على العطره من الداوة جعلت من فصائلها تحبها على الوادعين الذين هم في أمس وعرلة لا يملكون لأنفسهم أمام الساطين عليهم دعما

أن لهذا الإيجاز إيضاحاً ولهذه الجملة تفصيلاً .

لؤلؤة التفصيل الموعود أروع وأبعد قراء هذا بيان لما وقع من المتهمين وهذا لتوبيه
بشناعة الجريمة :

«قبل مدبرون من ولاية الأقاليم وما كانوا مكرمة فيهم الدس، وما كان التشيع آخرى تمت
المواظف الكريمة ، بل ما كان للبل أن يموت ، وما فهدت مصر الرحولة ، فراح قوم يمشون إلى
هؤلاء المعروفين ، بالكلم الطيب ، ودعواهم إلى ولجته ، ورؤى من بحس نقول في هذا جعل أن
يتقدم بكلمة طيبة لا يكرها إلا حقوق .

لوقديما كان سس يمشون إلى الولاية المعروفين ويهون عنهم ويدكرونهم حين دعاهم
ولكن المتهمين هاجمهم أن رضى سس عن عصا هم عليهم . ثم هاجمهم أن يعيش هؤلاء الولاية
وأن يرضى عنهم سس فرحاً بقولان عنهم في حرمه هم أسفل محرمين .

في شرف اللغة العربية كيف طوعت هذين رجلين حتى جعلنا من بعض الأكرمين " أسفل
المحرمين " !!

لشعروني إذ كان لوى لدى يرون لا لتقبضة وشرف بعد " أسفل لمحرمين " من يكون القاتل
الذى يقتل صاحب بعض عليه عند الثقة به والركون به ، والذى لدى تسلط على الآمين ثم
يسب الأمان والأعرص ولا يبقى على لأطفال والنساء ؟ هذين سارقين بمد معرفه ومن
يكون ؟

" أسفل المحرمين " لا يعرف عنه حتى تنسب إليه تهمة وحتى يأخذه بها بعضه ، بل بعد
مدافعة ومطالبة ، ومع هذا فإنه من المؤلم أن تصفه بأنه " أسفل لمحرمين " .

أما في الحصومة الحربية هو ده وبصفة ؟ أما هذا سحر الراح من آخر ؟ أما هذا الظلام
مهابة ؟

لنيل انظر إلى هذا الالهة الحق يسوف على سائب المزاج وقد قرأ للحكمة بعض هذا المقال
القادح فراح يؤدب العادى على الأدب بعض لأدب ولا يعمل الحديد إلا الحديد

"أنى آسف كل لأسف لإيلام المحبي عليه هذا النقل ولكي نقل هذا سكر مكرها عن
المتهم .

كل هذا بقوله هذا ليس المعنى في أدبه العجز بل عجز التأديب ويتقدم صاحبه الشيخ الوقور بالتواضع به والتبجيل له ويدعوه في صحيفته الأستاذ .

الملتزم صاحب القلم الجراح .

لغة "أوه" ألا يكون في الشرف فاره لأعزف بأنه فيه وهو يمس قلعه المسموم في دماء الودعين كما تمت لرقطء الرعاف " بل الرقطاء قد تدود عن بسبب سلاح أعداءها ، وهذا ينود عن الرذيلة بسلاح لم يخلق لرجل كريم له صميمي . "

وإذا هو يهدأ بعد هذا الصف فيعرض لتعريف بعد المشروع في أحكام وحسن تعبير مذهبين :

"أساس بعد أن تعني مدرس لأمر فتنبه حمله " وتري أي أحرانه خير وأي أحرانه لا ينسق مع رقيه في حمد وضع وتناسق تكون . على أن يكون الاهد ربها لا عرض له إلا الحق ولانتم له مسكة فقد إلا بعد أن يكون من نهوة على تميز لأشياء بعضها عن بعض في الموضع المسم له .
والاهد حكم . واحكم فاص ، ونقضي أعلى من أن يتصف بهجو نقول وإلا فليس سناقد " .

لنصف بعد هذا الحد في الاستعراض ولا ساق هذا الإبداع وأمثاله إلى أعد مما يريد القائلون على الخائب الدهي .

لغة الأحكام

شهاد ومقارنة

أحقيقة مطلب بشر مد أن قام للبشر مدبة طلبها في الدين . طلبها في العلم وانفسقة . وطلبها في التشريع ، وفي توزيع العدالة .

لأحكام هي أداة هذا التوزيع . هي عنوان الحقيقة .

لوعنوان الحقيقة يجب أن يكون حديرا بها من حيث شكله على الأقل ، وهو الذي يصيبنا في هذا البحث .

أبعد يحدث عما يجب بواحد في نعة المرافعات فوجدناه كثيرا بل مرهقا . تتطلب كفايات
عدة ألقنا إلى بعضها . فهل يصدق على الأحكام ما يصدق على المرافعات ؟
لنتدر طبيعة كل قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال .

المرافعة نوع من الأدب الحضاري رمى بالإفراع أو تحريك العواطف إلى خدمة مصلحة
معينة .

والحكم تقرر بحقيقة كما استطاع أن يراه القاضي على ضوء عناصر الدعوى ومبررات خصوم .
الأولى ثمره جهاد مقاتل ينكر الوسائل الكلامية المؤدية إلى تطرف . والثاني عمل حكيم هادي
يقتبس مكان النصفة فيدل عليه .

ليستحيل إذن أن يكون نوع اللغتين واحدا .

لما أحدهما متغيرة متوترة أبدا ، والأخرى ماكنة مستقرة أبدا .

فولكي أسمى هذا أن مهمة القاضي إذ - حسن لثانة الحكم أسر من مهمة المحامي إذا وقف
للدفاع ؟ كلا .

فجميع أن مهمة القاضي لا استلزم لاشكار وهو عمل شاق يرهق المحامي إلى آخر حدود
الإرهاق ويتطلب فيه استعداد خاص يرقى للمرب ، وقد يصل المحامي ساعة إلى سماء ثم يخرجه عن .
ونكي عمل القاضي إذ نخلس تمير لحق من الدطل لا يهل عن عمل رتبته دقة وصعوبة

أنه قبل كل شيء ، نقد . والنقد يتطلب قدرة على فهم رأي المعروض ، ثم قوة على تحليله
ورده إلى عناصره لأولية ، ثم صحة نظر وسلامة تقدير يستطيع بها الوقوع على الحقيقة وسط بحر
زائغ من الآراء المتناقضة ، وقد ينطوي كل منها على مضم الوجاهة .

لجس هري الزاج ملك فرنسا العظيم يوما ليفصل في قضية هامة منفسه . وقام للرافعة بين
يديه اشد من أعلام المحاماة في عصره ، فأدع كلاهما وأنجز إلى حد أن صاح الملك قائلا
"رباه ! إن الخصمين على حق" .

والأخصيان في كثير من الأحوال على حي إلى حد ما . والصعوبة الكبرى الصعوبة الماثلة
هي أن يتبين القاضي هذا الحد فيتركز عليه حكمه .

لأن أن مهمة القاضي وقد أصاب المحر لا ينسب رصاصته ، يد عليه سد ذلك أن يؤيد حكمه
بعلامه .

لأن الحق أن الأمر ليس من السهولة بحيث يبدو .

لأنك من القصة بسبيله التي يراحم فيها الحق السبيل ولا يتطلب إلا تفريره بكلمة قد يكفى
فيها قلم كاتب الخلية .

لأنك من قصص يعتمد أن عساره "حت" تتقدم سطورا أخرى بها لتقليد راكد تكفى
والباس رأيه ثوب الأحكام .

لأنك هذه لمصايا ولا ذلك القاضي هي ، وما ريد القصة تعصية يسبق فيها سائر
أو قاصر لعلم من أعلاه سائر ، فيحضر كل منهم رأيه طائفة من صحيح له دعة والأدلة القوية ،
وعف القاضي من هذين فيصلا للخدمة ، ثم شول آخر كلمته حاشته كيف يقول .

لأن القاضي يخلف بكفيه أن يحجب بنعم أو لا .

لأن خصم - كاتب بدعوى وحاشره - بل وجمهور الناس يستطيع أن أسباب
حكمه ليحكم له أو عليه .

لأن واجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة .

لأن الإقناع في مكنيتها إلا أن يكون كاتبها من الممدرة بحيث يستطيع أن يبالغ بقلمه القصة
من جميع نواحيها . يبين وقائعها بطلاء ويستمرص مختلف الآراء فيها بدفة وإيجاز . يناهض ما يرى
مهاضته ويؤيد ما يرى تأييده . ثم يقع عند الرأي الذي يعتمد صحته موقف له قوته وله حلاله

لأنك هي مهمة القاضي ككاتب . وليس لتسهيدها إلا جاهل بأعباء الكتابة ومث فيها

•••

لخصائص لغة الأحكام

لأنك قلم قوته ، وسكل كاتب طريقته . فمن العت أن تصع قواعد مطلقة لصياغة الأحكام .
لأنك قلم كل شيء حسن دوق وحسن تصرف . ولكن للغة الأحكام مع ذلك مميزات يجب
التوحيه بها .

•••

هـن اختيار اللفظ ودقة الأداء

المفهوم في الأحكام أمر، ينبه إعمال فكر وعص . تصوعها القاصي وهو حارس إلى مكنته ، لا بوجهه ، أنظر شاحصة ، ولا سعلته وجود مستحته . فليس يعتز له ما قد يعتز للرفع المندفع من تساهل في اختيار اللفظ ودقة الأداء .

أبست لمسألة مسأله أدب محب ، ون الحرك لدى صدره محكة تدنية ذو سفره أمام محكة لدرجه شبيه ، وحكم محكة لاستداف عون جهوده أمام محكة تنقص ، وقد يسي على سوء تعبر أو عموص يعثور أساس حكم تشويه الرأى كله أو بصوف يحته آدم محكة تعيب .

الابتعاد هـن التعمل

هل أن الإحسان في التعديل لا تستلزم تعمل ولا تردد . ونس أعد عن كرمه القاصي من سعيه وراء إعلان أحكامه بنين فيها صمعه لإعداد للشر ورعة في سجالاب نشء

الوقار هـى لغة الأحكام

كذلك يكره في لغة الأحكام الصف والشدّة وحموح العاطفه . فالقصاء وفور بضعه والمهمة سمية التي يؤدبها ، ولاسم العدى لدى يروح به أحكامه فليس يليق به إذ ما بين حق في حاس خصم من الخصمين أن يحمل على خصم الآخر بضعه على لا يحب . صحيح أن مهمة القصاء في بعض لأحاديث التأديب والرحم ، ولكن للرحم مواضعه في القليل من الأحوال . هـ على العموم وى القصاء لدى على لخصوص يجب أن يكون الحكم عون لاعتدال والخشمة وتهديد .

لويك على القاصي أن يذكر إذا ما ناقش دفاعا بحام أو رأيا قاوس أدناه أنه إما يناقش رميلا له في سعى وراء الحقيقة فليس بجيلا منه ولا كريما أن يدفعه رأيه مثل هذه لعدرة التي قرأها في حكم حثاني " أما ما ذهب إليه الدفاع من أن عملية المتهم غير نصحجة ويجب أن تصدقه لهذا السبب فهو من لىو القول ولا تلتفت إليه المحكة " .

لوقد يبدو لك ما في هذا القول من بساطة إذ قارنته بتصريف محكمة النقص وقد عرّضت لأسباب تقرير مقدم من النيابة ، فعركتها عرك الرجا وأطارتها هباءً ثم حنّمت بحشائها بهذه لتحية الخبيثة "وإن محكمة لتعذر للنيابة ما قامت به من مجهود المني العظم في سبيل تأييد نظريتها".

لوقد جرت على هذه السنة عينها مع الدفاع إذا أحسن .

اللغة الأحكام قديما وحديثا في مصر

أوليس سبق لأحدا من هذا بحث إلا إشارة موجزة من تاريخ لغة الأحكام في مصر .

لأن المسئلة النحدث عما قبل عهد مئشى مصر الحديثة ، فمؤكد أنه لم يكن بمصر إلا قضاء شرعى غير محدود لاحتصاص . بل لقد ستمرت حتى فوصى فصاحة في العهد لمسمى بمعد المحالس سماء ، ولم يكن هناك محاكمة بالمعنى الصحيح المفهوم اليوم ، بل كان رجال يحضون للقضاء وليس هم من مؤهلاته إلا الاسم . يقوم بين يديهم وكلاء دعوى يسعون إلى كسب قضاءهم بجميع الوسائل . وكانت اللغة في ذلك الوسط من أحط ما عرف في تاريخ العربية نوعا من التعمية خوفه يعثرها تعقيد متعمل مستوى في نظر أصحاب ذلك الناس على أروع لأدب . نظر إلى روية الوقائع في هذا حكم لدى أورده محرورو رده في الرسمية سنة ١٨٨١ مودعا للعموص والتعقيد المتعشيين في أحكام ذلك العهد ، ولك رموزها إن استطعت .

"للى ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ هـ صار قتل شخص بدعى شعبان نجم من كفر سعودي عربية بالعيظ بعتة وورثه حصروا شهبهم في شخص يدعى أحمد شوره ولم أن المدكور لم يقر على ذلك وأنسب سيد أحمد عد الدثم رئيس لمشحة أخرى الرثة ومن سئلوا في القضية على نهمة وما قبل وحققه سبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور معه أمداه من المحدثات في ذلك قد أحدثت حكومة في سبب الفحص والتدقيق في هذه المسألة ولم تيسر راءه احمد اشورة المدكور عما حل شعبان نجم وما أصبح من بعد شخص بدعى أبو السعود ابراهيم من كفر أبو حدى تابع بسماعيل عار صهر سيد أحمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التي حرت عن ذلك من أن فقهه معرفة ابراهيم عار هو لعدم انشام شعبان نجم الذى قتلوه ليلتها مراعاة خاطر سيد أحمد عبد الداييم بقصد نسة قتله لأحمد الشورى المحكى عنه لسبب مطاعته وحققه قد حكم من الاستئناف براءه أحمد المذكور وبمحاكمة أحمد عبد الداييم بلبان اسكدرية مدة سنة ونصف الخ".

لأنه أن حبه محرر الوقائع الرسمية الذي نشر هذا الحكم ويخبر منه وقوم يدعو إلى الإصلاح
تستحق الإثبات هي أيضا لطرافتها :

”لقد أيدى فلم نسخة محمد د حب المصلحة على قوطاس المقصد جميل فرقم كتاب
في إنشاء و بيان مره ونفصيل لمذوح مه وعبر لمذوح وتفسير أرباب الفهم في دياره المصرية
وختمها ببناء عمومي صادر عن سليم القلب وصميم القواد .

ولقد كانت الامن ترسل في محتى أفلام لرحاء أن سيكون لتلك الكلمات عند أهل الديار
وقع جميل فتعمل على القوس و يظهر في أثر يذكر في عالم محسوسات فكنت لذلك كالوقوف
على أقدم لا تظنر لا تظنر الفرصة في ثمة ، محبوب منقه الصجر وبصيه لاصطداره ذا معنى اليوم
الظوبل ولم أربيه من أثر يدل على بول لمصوب رددت أنه من الأسف وميت النفس ، اليوم
الذي عساه ليعرف غيره نعم تسكن لزوع ويدفع نوسوس شأن لمحب يسعمل «ألمنى و مستدر تورد
الأيام ولما طال في المدى وتناولت الأزمان “ .

لقد بطون ما وثق المدى وسفصى الأزمان هل أب تنهى من هذه المقدمة التي لا تحوى
فائدة ولا تؤدى غرضاً فلتتركها وتترك عهداً السعيد إلى العهد التالى .

..

أشئت المحكم الأهمية سنة ١٨٨٣ فلم يرل عهد الركاه دمه و حدة . صحيح أنك لم تعد تطبع
”هد مرأه“ و ”ملك الرجل“ و ”هؤلاء الشخص“ و ”مه بينهم“ و ”لد وكون مادكر“
و ”من حيث نفس“ و ”ما يورى“ و ”سوق المحطه“ و ”تحت لأهمية“ و ”كون من
ساعة لتحقق“ و ”كون من د يصح“ و ”كان حارى المشاعرة“ . لم تعد تطبع هذا
وأما له . ولكنك تقع على لغة مارب سقيمة معله كلمه هد الحكم الصادر من محكمة الخنايات
الاستثنائية سنة ١٨٨٧ قال يروى وقائع الجريمة :

”وكان عبد القليل فلا واصف أم متبيه وحامله نصيب في بعض ملكه ثم كرهه وطرده
واستعنه من المزل قبل وقعة شهر وكان فيروز أماً مدحراً في مبرله أمتعة ذات قيمة فواصف
وعبد الله وحده لمذكورة عملوا على قتله باتفاق بينهم وفي الليلة المعهودة توجه واصف أم الى
مدرل وكان فيروز أم حارحاً عنه وكان في السطح بواسطة حديجة حتى حصر فيروز أم وكانت
حديجة في صاله معتاد يومها فيه . وعد الله معذله محل الخوش وفي آخر الليل اجتمع الثلاثة على
بعضهم ودخلوا على فيروز أماً وأعدموه الحياة “ .

لأن أن قال يورد الأدلة على سبق الإصرار ويشري من مصر

لأنها عترة (أى العدل) أن حديده كانت تشري له ملابس وتداوله تعود من مصر
الأعلى على أمل الأمان سيزوجها وهذا يعيد سبق سعيه في إعدام الأمان

لأن حيث إن هذه الأدلة قد أثبتت على عدد الله سودى التعمد وسبق الإصرار والترص على
قتل فيروز أمان بالأسباب المذكورة صار عدد الله يستحق العقاب باعتقال عملا بالمادة ٢٠٨
لأن حيث إن من يحكم عليه بالإعدام يشق .

لأن حيث إن باقي المتهمين مثبتت اشتراكهم في السرقة باعتراف اثنينهم .

وهذا ما يعونه حكم مدنى مدنى صدر في السنة عيب (صحيفة ٢٥٠ حقوى) وردت
في صحيفة الدعوى :

” لأن حيث إن حالة ادرى لدى عبرى المدعى لا يمكن شفه قطع و إن عيبه يبنى عطية
و أن عنه من الحسيمة ولا يمكن أن تؤدي أشعنه بالمعنى ولم كان قصي حياه في خدمه الحكومة
وأفقد بصره في أثناء تأدية خدماته كان من باب العدالة أن يربط له معاش “ .
لأن أن المحكمة لم تكن أفضح عارده في رأيه من ” أن المدعى يمكن معالته و استحصله بعد
على كية من النظر “ .

لأن انظر ماذا تقوله محكمة الاستئناف ” في الأداة المدنية والتجارية “ :

لأن حيث إن الأعمال المدعى بحرها سلامة من المدعى (في المدة المذكورة هذه ليست
أعمال مستعدة صدر تكلفه بها ، بل إنها مستلزمات و سمحمت و يجب عنه في كل الأحوال
استبقا تلك الأمور في يوم إحلاله منها ... وأن سلامة من أخرى مسطرة المهمات المذكورة
ولها توصح للبيت لزوم الله تلك الإفادة بأنه يعيم مسأله تلك الرسوم وأنه يلزم إعطاء أفكاره فيما
تطلبه مصلحة السكة الحديد وهذا لا يعد عمل جديد .

لأن حيث إنه لم علم للحريه ساء على طلب سلامة من قررت اللجنة تعيين واحد كاتب عامية
شهرى ١٢٠٠ قرش .

لأن حيث بناء على هذه الأسباب يتعين لنفوس الحكم الابتدائي

لأن السنة عيبها نشرت مجلة الحقوق بحثا في ” الاقتصاد المدني “ .

لكن "دراسة سمة بدأت تظهر وسط هذا الصنف ذلك الذي شرح به هذا الحكم الصادر من إحدى المحاكم الابتدائية عدم قابلية بعض الالتزامات للاقسام :

"فبحثت الآن عن ماهية التعهد لعم فابل للاقسام فوجد أهم عرفه بقولهم هو ما كان موضوعه شيئاً أو عملاً لا يمكن الرجوع به نفسها وقت تكوين العقد . وقد قسم العلامة ديمرلان الشهير بالتعهدات تعهدات قابلة للاقسام إلى ثلاثة أنواع : نوع الأول عدم الاقسام الشيء عن العقد وهو لمعرفته عدم الاقسام الطبيعي أو المطلق أو الضروري . فظهر حينئذ عدم الاقسام هذا هو صطراي وحارج عن إرادة المتعدين لأنه ليس في وسعهم وقدرهم تغيير ماهية وضعه الأشياء ."

.

ثم ظهرت مع المحاكم طفره جديدة وظهر لتعقد واحد مذهب في عشر السوابد سلبية على بدقول عدى بهم قضاء الأهلى سنة ١٨٩٠ نظر إلى هذه لدوره لمحكمة الاستئناف كيف أصبحت تكتب ربه حمد محمود وعصوية فسر أمين ودوخلت حقوق سنة ١٨٩٥ .

"وأبحث إن فاضى يخطئه هذه حدود أى حين يخطئ القيود لموضوعه لتحديد ولانة لمحكمة صار عديم الصفة في الفصل وأصبح كأنه في بلد أجنبي . وبى بعدت صفة لمحكمة في الفصل لا تكون أحكامها أحكام ولا فصول فصول وإنما تكون كأفراد فصول في رفع إليهم وصار فصلهم في قالب الأحكام . وإن كان ذلك في استطاعتهم فليس في وسعهم أن يمتنعوا من صدياتهم ما حرمة الشارع من القوة ."

لما أحمل هذا لإحدى بيان موضوع نزاع المطروح على دائرة أخرى دائرة أحمد عيسى وسعد زعلول وكوربت .

"فبحثت إن نقطة النزاع في هذه الدعوى هى من هو ملزم بدفع مبلغ المائة وثمانين حسم إلى آخره سكون " هل تكون البقية ملزمة أو الشئ أحد الحكيم أو لاشئ مع " وفى الحالة الأخيرة هل تلك الملزمة بالتصامن أم لا ."

لأوصى الرق في طريقه بعد ذلك عيوان ولا متردد ، فيرسمو لأسلوب بصوح لمكر واكتشفت أو اشتمت ألباط عريه كبيرة لتؤدى معانى فقهية حديثة . وعمر سل هذه البصة المباركة دور اعانكم كلها لا وى بن حرسه واسدانة واستنافية ثم جاءت محكمة استعص في العهد الأخير قطعت لمة لأحكام بطاع حليل مختار جمع إلى دقة الأداء رشافة اللقط وجمال الأسلوب .

أليس مدعى ولا مدعى القول بعد دليل "ومن مدعى" كما يقول رئيس محكمة النقض خليل
في خطبته الخالدة - فعليه أن يقرأ فإنه لا رأى لغير مطلع علم

لأن المطلع بعد لبحار أى دهر يستطع وسط هذه الحجة لصفحة . لقد طمى تيار الإحادة
في كسح بقية العجوة وصلاته النعرة ، وأصبح حتى في القصيدة البطة أمام أحكام حيك تسجها
وأشرقت دية حجب . قرأ هذا الحكم لخاص حرق فاصل ، سكندر حيا . هرر فيه لقواعد التي
يجب على سائق السرب مراعاتها ، ما قرره من تدافع شرعي وتحدث عن ماهية هذه
القواعد قانونا :

"وحيث إن مدعى المدعى لم يول به كان سائر في شارع رئيسي ومن حقه أن يأمن السير فيه
ولا يعكسه أنه سيرت خارجة من شوارع المتقاطعة وحيث ألا يخرج إن الشارع الرئيسي
إلا بعد الاستيثاق من حذوه .

"وحيث به من في اللوح أو لأو من إدارة تسمم الشارع من رئيسيه وفرعية ، وما هي
إلا قواعد أوحى بها عقل فتوضع الدس على العمل - عدا بعضى به مصالحهم وما يسوحوه
صالح أروحهم ، أشاء سرهم في الطرق العمومية ، وتنطبق لمزورهم ووجوب بعضى على من يعود
ساره في شارع متقاطع مع شارع رئيسي أن يتحقق فصل محبونه حذيره من حذوه أو من إمكانه
المرور فيه فن أن يدركه سيرت السائرة فيه . ولكن ليس معنى ذلك أن السائق الذي يسير في شارع
رئيسي يتهاون في فادته ، بل أن حد الخطأ أو الإهمال به يتعين عليه أن يكون شديدا حذرا كلما
اقرب من نقطة تقاطع وأن يتحفظ من سرعه سيرته حذرا لك حأت بي قد تحصل على عرة"

يكون كامل لم حواه رئيس الكاب من فهم صحيح لقواعد سيره ، خطته يراعه مالكة لصية
الألفاظ تضعها حيث يجب أن توضع في أسلوب مهمل رشيق .

لوقراهد الحكم للقاضي حسن حاد في قصبة دفعها رجل على شركته في الحرية تطلب اسررداد
مادومه به ثمة لاشر كه ووحيد بقصى نفسه أمام رأيي فقهيي لكل مهجا أنصاره ومحالومه
انظر كيف يؤيد الرأي الذي اختاره لنفسه تأييد أديب بارع :

"وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى قولاً منه بأن اسررداد مدعى على عرض حصول
دفعه أمر غير جائز لأن الدفع إما حصل بعيد لارتكاب جريمة يعاقب عليها لقانون .

لأنه حيث إن هذه المسألة وإن شئت أدخل وكثير المتحور وحققت الآراء ، وصفت الأحكام
شأن ، لا أن المحكمة ترى رجحان لمذهب القائل بخوار الاسترداد ، لأنه هو لمذهب القائل
المتغلب بين الشارحين والمحاكم فقط بل لما فيه من مزايا وما في عكسه من آفات .

لأنه حيث إن ذلك طاهر لأن في عتاد ندم إقرار للخطور وشجعنا للمخرج على إخراجه . دع أن القبول
عنه لا يرتب أثر للعقد بقاءه على سبب غير مشروع ، ولا يمكن أن نفهم هذه القسمة ونترك
حكمها إلا إذا عوت أثر التعاقد وعاد ما كان إلى ما كان .

لأنه حيث من الرأي القائل بأنه لا يسعى مساعدة أي من طرفي العقد لأنه ليس لمن حالف
القبول أن يستعين بالقبول ليحميه . ذلك بأن أصحاب هذا الرأي ، وهذه سميتهم ، لم يعاير مع
يرتب على منع من معاملة القاصر على السحب معاملة أحف وأصابع من معاملة القاصر على
خلال ، بل إن هذه سميتهم قد شوى على أصحاب في بعض لأخرى ، ويكون من شأنها أن تنقوب
المعاملة بين تعاقدتين فيجعل لأحدهما ما يحرم على الآخر

لأنه حيث من وجهة قانونية ، وأدت النفس بقصى بأن مخرج عن النظام العام يجب إرجاعه
إليه ، ولو كان تعيد العقد الطل حروجا عن النظام وحب ، ما ، التنفيذ ورد دخله إلى ما كانت
عليه قبله ، ومن مصلحة مجموع أن يعلم سلف كل مقدم على ما شرده عقد بطل أنه لا يملك تعيد
العقد ، بل ولا يملك الاحتفاظ بما تم لمصلحته تنفيذا للتعاقد .

لأنه حيث مشوقة تحجب ، بيت لو كتب من قصصه لدرجة الكثيرة ، بحث في الدعوى ونصور لك
قاضي الدرجة الأولى رجلا له قيمته فلا يقل إلى هذه حكمه ، إن أردت الإبقاء ، لا تحدد وحرس
لأنه حيث قصص ثالث - مصطفى مرعي - تجيد تأدية الأحكام على حدثه عهدته بصفاء ،
بأن كيف انقلب هم المذكرت الخراج يران من حدثه قبحر كل لفظ موصفه ولا يريد في
الأنساب حقا ، انظر ، به يطبق فاعده أن لعمرة في العقود بمعانيها لا بأس

”لأنه حيث إن الطعن الثاني لدى وجهه المدعى للعقد ينطبع البحث في هذا كان العقد المذكور
قد استوفى شروط البيع فيكون ملزم للدفع أو هو لم يستوف هذه الشروط خلافا لصهره فيكون هبة
أو وصية يسترها بيع .

لأنه حيث إن المحكمة عند إجراء هذا البحث لا تستطيع أن تنظر إلى العقد في صهره دون أن ترجع
إلى الظروف التي أحاطت بالتعاقدتين لأن العبرة في وصف العقود بالحقيقة التي قصدها المتعاقدون
لا بالصورة التي يدل عليها الألفاظ والتعويض . كما أن المحكمة لا تستطيع أن سطر إلى عقد المذكور

مستقلا عن الورقة الأخرى التي استصدرها والده من أنه على طول المدة التي تقرب من سنة بين تاريخ عقد ودرج ورقة باسمه لذكر لأن خبر برهده بورفه معاه أن المعاقدين أردا أن يكلا بها العقد بحيث تصبح منه جزءا لا يتفصل أو تكون معه كلا لا يهل التجربة .

فذلك مدح للغة الأحكام في برهده حاصر أيضا بها على سيد تثنيل لا حصر ، فان مجموعات الأحكام رحره ثمار فرغ حصه وأفلام مربية . "ومن مري عليه أن يقرأ فيه لا رأى له مطاع عليم " .

أولحت ولا حرج عن أحكام محكمة حصص وإزم في عهدده حاصر . رجع إلى أي حكم تقع عليه بدنه من أحكام درجها . قرأ مشغل بلا غير يقرأ أدعاب قد أسع على قضاء المحكمة عيب ما كان يحب به من روعة وحلال . لسد حجابها حبيلا هذه حاجه من أدب العصر . ولكن من ذلك أن يردون أن تعف وفعه إختاب وصرت على مثل هذه تعف محكمة الفصل ترسم به حدود حرية النقد .

"أما أن مذهب به حكم لمصرون فيه من أن يعرف حري في المساحلة ، فاعادت خمسية وأساس نجيبه وألفه صميو بل والمسلمة ونجدد ونهذب بحرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في "شؤون" التي يس من المستعجل حمل المظفر على تصديده ، بطرق العروسة الحديثة . هذا رأى لا تخبره محكمة صفص وإزم ، بل إنها تصرح أن فيه خطر على كرمه الناس وطمايئتهم وشجعوا للبدء ودرس شائهم . وخفصه ليست بنت التهور والتمسهر والمسة وبرهيب بل تلك البحث عادي وحدث بكريم . وإذا كان حسن البية معصم ، طبق فيه الأدب في المناطرة والصدق في المساحلة " .

لكن نظر إلى لغة هذه الة صفص حياشة تجعل الحق لإنسان ، دعه لإنسان لا فرق لدى حارة القانون بين رجل ورجل :

"أما أن هذه المعاملة التي "تمت محكمة أن يحى إليه كان يعمل الضامن بها هي حرام في حرام ، ومن وهشها ماهر حديه حيث عرص يعاقب عيب القادون بالأشعل الشفقة ، وكلها من أشد المحاري ، نارة للنفس وهياها وودها بها ، إلى الاستقام . ولو صح أن لمأمور كان يصف يوم يطعن بمركز سوليس كما يقول لشهد الذي عتمدت لمحكمة شهادته وكان هذين يطعنان يتحرفان من تكرار ارتكاب مثل هذه لمكرت في حشهما كما يقول ويكن أحدهم في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشهية ، فلا شئت أن مثلهم . لدى أودى واحتج طلبا وطعيا ، ولدى ينظر

أن يتجدد إيقاع هذا الأذى المطيع به - لاشت أنه إذ يحب نفسه إلى قتل معديه فإيا تتجه إلى هذا الحرم ممتورة مما كان ، مبرحه و حمة في سبكون النفس لموتورة المبرمجده هي هاتجة أمد ، لاندع رعاها سبلا إلى نصرو سكون حتى نحكم عقل ، هذنا مترو ، ، فإيا تتجه إلى الإرادة من الأعراض الإحرمية التي تتجلبها فطمة شفتها . ولاشت ، ساء على هذا ، أن لا يحل للقول نسق لإصرر إذ هذا الصرف يسلم أن يكون لدى الحى من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المظمن فإيا هو مقدم عليه .

نظرة إلى الأمام

والآن ، وقد استندوا حياه لعبا قصصية كما كانت و ستعرض بعض الأدلة القائمة على مهضة حالية لاسكر ، يود أن نستطع أن نرى طره من صحف لمستعمل فصول على ما يعده بر من هذه اللعبة الكريمة العزيزة .

كانى بها وقد رى لها خو و بسط أدمها ميدان العمل فسيب غير محدود ، كانى بها وقد ستوت على مشاعر حيل حده ممع في لأذب وتدفقه العصور ورح فكرها ويكب ويؤلف . وكانى هذا الحيل وقد صرب سهم في جهرد البشرية بحر الكمال . وكانى عصر وقد وقعت على قدميها في طليعة العالم العربى تبادل الغرب ثقافة بثقافة وتقارضه علما علم .

لست بحالم ، إني أرى هذا اليوم رؤيا العين .



هراغات

جميعها هاضرة صاحب العرة مصطفى حتى ذلك

١

قضية قتل المرحوم بطرس كادي باشا

مام محكمة الجايات المشكلة تحت رئاسة جناب المستر دلموع
وبمصور حضرات أمين بك علي وعبد الحميد بك رضا مستشارين

لور شهر أبريل سنة ١٩١٠

جميع الشخوص هاضرة صاحب السعادة السيد الخاق شروب كادي باشا العمومي

أن حناية لمطروحة عليكم يوم السبت من الحدايات العادية ، بل هي بدعه رتخ لها القطر
بأفكله ، ابتدئها الورداني فيه وكان إلى اليوم طاهرا منها .

ثم نكن من قصدي أن أطيل كلام في الحرية من حيث ثبوت ارتكابها ، فإن المتهم يحل
على نفسه بقراره سواء أفي التحقيق أو أدام قاضي الإحالة أنه قتل المرحوم بطرس ، ثم عمدا بعد
سوق إصرار على القتل وارتصده ، ولكن الدعوى أستمع في ادعائه الخاصة ٣٣ ث هذا . سمع
شهادتهم وفكرت فيهم فالصين تخوم من بعيد حول فقط يريد الدعوى أن يدرأها عن المنهج مستوية
القتل من جهة خاصة ، ويخفف بها مسئولية عن الجناية من جهة عامة .

فكان لابد لنا من الكلام عن هذين المسألتين وإن كان لا يرى هذه الصراحة بى يسكنها
الدفاع إلا بعيدة جدا في التأكيد إلى هذه الغاية .

لنبعد أن تكلم سعادة النائب العمومى عن هاتين المسألتين بأسلوب من سعادتته

”إن الوردى بحايته قد عمد إلى حرق حرية القويين السبوية والبشرية عمد إلى قتل
النفس التى حرم الله قتلها عمد إلى إرهاب روح بريئة من غير ذنب عمد إلى حرمان نساء
من أقدس حق له وهذه لندس عمد إلى حرمان عائلة من معيها وأمة من رعيها وحكومة
من رئيسها . عمد ، وأطاع هواه ، وأطلق رصاصته ، فماذا جرى ؟

فانظروا يا حصرات القصة كم أساء الوردى بحايته إلى هذا البلد الأمين لأسياف هذا
حنث عليه مصر ؟ ولماذا هو يصورها كل هذا الضرر ؟ لعله يئلى خدمة الوطن .

إن بوطنيه التى يدعى منهم تدفع عى هذا السلاح المسموم ليرى من مثل هذا المنكر

إن الوطنية الصحيحة لا تحل فى قلب ملائمة مادية تستحل غيبيل نفس . إن مثل هذه
المبادئ مقوضة لكل اجتماع .

فماذا يكون حال أمة إذ كانت حياه أولى الأمر فيها رهينة حكم منهوس يمس ليله ،
يصطرب نومه وتكثر هواجحه ، فيصبح صدحه ، ويحمل ملاحه ، يثهم و درأعهم
يفسقهم كأس المنون .

فهم استطرد سعادة النائب العام فى الكلام إلى أن قال :

فماذا يريد الوردى ؟ أريد ألا يكون حكم ولا حاكم ؟ أريد أن يكون القوصى بعد المصم ؟
أريد صرا ودمارا طاحلين ؟

فنده ، يا حصرات القصة ، الغاية التى اسعمل الوردانى من أحلها قتل النفوس بصل
بوطنه إليها خدمة له ومحبة فيه .

فنده هى غاية التى طمها شميما له لديكم ، وسبنا لعطفكم عليه وشغفتكم به

إن حاية لوردانى لأشد صررا ألف مرة من حاية كل محرم قتل أو سارق أو قاطع طريق ،
فان هؤلاء حائتهم فردية وحاية لوردانى على أمته ووطنه . وهؤلاء يمكن لاحرس منهم ونوقى
أصرارهم ، وهو يأخذ الناس فى مأمنهم غيلة وعلى غرة منهم ومالم منه من واق .

أن كان لورد في رد فعله أن يخدم بلاده فافقد ساء طريقه إلى هذه الخدمة إن كان أراد أن ينجب من خيانة فقد صدع كجاف صدع . وأصر به صررا لعا استطيعه صحتها بالدماء وقد كان أمامه لخدمتها طريق من طرق مشروعة .

كان في وسعه أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح القاتل ، وإن كان على حق حرج من هذا خصا بهذا شريف صائره وسقسه إلى خدمة الوطن ، لا أن يلقى إليه تلك الرصاصات يذهب به إلى عدم نصره إليه يوم قذلا أتمت . نأست لمادئ مادؤه ، ونصة الله عيب باسم الإنسانية التي تهت حرمتها ، والحرية التي حرق ساحها ، والوطن الذي حنى عنه

في حصرات القصة . لأن سذك لأمر . إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لا تسألون عنها إلا أدم صمايركة وأمام الله سبحانه ونص . وب تددون عذمت أعاطت بالبلاد ، وبها تسألون حزنومة حشمة عشتي منها على عقول بشر . وأا على يقين من أنكم سحبيون صوت الحق والعدل .

لإنسانية تستصرحكم لم أفسد من حره هذه بحابه تقطيعه فتحكوس بالإعدام على هذا الحزن

الوقائع

قصة الأستاذ محمود بك أبو النصر

لأن دعيب للدوع في هذه القصة عتل لـ ذلك الحادث الحيل بتأخيه وأسائه ، فشمره بعظم مسئولية التي حتمتها أدم صمايركة وأمام الله والدس . نعم إن المسئوية كبرى ما كنا لتقدم إلى احتالها لولا ثقتنا بعزل القضاء واستقلاله .

لحدث ذلك حادث لألم معب الدهشة البلاد ، واستحكم لدهول في معص العقول ، ففسر من تسرع إلى تحده مثر لأحقاد وصعائ لشهد الله أن لا وجود لها إلا في بيداء الخيال والوهم .

لهم سمعا ، ولأسف ملء قلوب ، سمعا صبيحة كانت أشبه بأصوات الاستقام منها تكيف حلة الواقعة أوشت الحو هذه الصبيحة أن يزداد ظلما فتشابه الأمر ، واتسعت دائرة المسئولية

لجانيه عن مركزه الحقيقي أحد ليرى، غير يرى، ثم سيعوا جميعا إلى محكم فلم يلاقوا من
عدل انصاء واستقلاله سوى ما تعلمون وكان من نتائج هذا التحويل في هذا الحدث والخروج
به عن حد المعقول وحقيقته الدسة أن قام بيد الأئمة ذلك الصنف الكريم بما لا يعرف
سته وقف بهجته عند حد بحث خطأ أو صواب في كنه ذلك لمصاب العظيم، ولكنه
أجلس نفسه طامعا على منصفه القضاء وأصدر حكمه في قضيت كما يشاء، بقصد بذلك حصة المستر
رورفت التي اتهم فيها الأمة بالتعصب الديني).

١١ حل يا حضرات المستشدين لا مثل هذه التصححه مكروه، ولا ما هو أشد وقع منها، واحد
سيلا إلى عوكم بكثيره وعقوباتكم ورؤية في عدد مثولة "توردي" ذلك لدى حذارته
الأفدر يكون حكمكم في حذارته مطهرا حديد من مظاهر الاستغلال العنصري في محكم جانيه
اختارته ليكون حكمكم في قضيه به، ساطعا على وجود ثلاث العنينة الكبرى في فصالحكم لمعاني
عن الشهات، حذارته يكون حكمكم في هذه المعروف إشاء شاف للناس عن معنى ذلك شات
الكامل، والسكينة لمطقه، ونحرد عن كل شيء، لا عن النظر خري تلك حادثة مع رعدة
الظروف والأسباب فلا تهزمكم صبيحة، ولا تؤثر في رأيكم ضوضاء.

١٢ ثم أحد الأسد أبو نصر يسكم عن سبق الإصرار والسبق لدى دوع لمتهم إلى ركاب
حرمه وبعد أن سبى من كل ذلك مدم، إلى لمحكمة تطب لرحمه ومما قاله في ذلك.

١٣ ألا أريد بالرحمة أن تتجاوزوا لمتهم عن شيء مما يسحقه عدلا، لأني لا أقول إن لرحمه فوق
العدل، بل أقول إن الرحمة هي أقصى وأسمى مرسه من مرات العدل ود طمت، هي أطيب العدل
في أرق معانيه.

١٤ طلب العدل لمجرد من كل مؤثر ذلك العدل لدى أقصى مصاصين، مختلفين حلالا كبيرا،
على تخصيص رتبا حريمة وحده في ظروف متشابهة لما يفتن فيهما من اختلاف بطائع، وتعدير
المقاصد وتباين الأسباب.

١٥ أي على ثقة نامة من أنكم ستفقدون هذا المهم من رمال العقوبة ما يصلح تقديره لثقله
ويدهي لديكم أن قليل العقوبة عده يعادل كثيرها عند عره من مجرمين العاديين.

١٦ ثوب ساعة واحدة في لحن عدل شهر أو أياما، العقوبات مقدورة، وأرقها في سلم العدل
ما روعيت فيه أحوال الإرادة صحة واعتلالا وقوه وضعف، وهو ما لا سبيل إليه إلا باعتبار

المشخصات تدنية لكل منهم ، والظروف خصوصية لكل تهمة . فإذا انقضى العدل أن تعاقبوا
فلتكن العقوبة على هذا المبدأ القويم

فك حكو وبسحفظ التاريخ حكمك في هذه القصة ليكون آية من آيات العدل فلا تسوا
لثمتهم ، قدمته من الاعتذار ، وعلى خصوص بحر عمله عن سبق الإصرار ، وتعب الأسبب
على إرادته وتأثيرها في مزاجه العصبي إلى الحد الذي عرفناه .

كافع

لمحضرة الأستاذ أحمد طه في بيت المحامي

شرف الأستاذ أحمد طه عن لثمتهم ، طلب من المحكمه عدم الوقوع بمحرد شروع في قتل
لأن مواده لم تنشأ عن إحصات التي تحدثت به لثمتهم . وكذلك طلب أن يوكل من طبيب
مختص حتى يخص المهم بتقدير مسئوليته عن خريجه التي ثبت عليه . وبعد الانتهاء من دفاعه خاطب
المتهم بما يأتي :

أما أنت أيها المتهم

فقد همت بملادك حتى أسسك ذلك هباء كل شيء حولك ، أسسك واحدا مقدس
هو الأمانة لأحت الصغيرة وأنت خريفة بركتهما سكران هذا شباب العصف ، تركتهما يتفقد
على بحر العصف تركتهما بغير نظرف حولها فلا يجدان غير منزل مقهر عاب عنه عائلته تركتهما
على ألا تعود إليهما وأنت تعلم أنهما لا يطعان صر على فرددت لخطئة واحدة فأت أمهما
ورحماؤهما .

لأفعلك حب ملادك إلى سيدك هذا أواجب ، ومحجب عنك كل شيء غير وطنك وأمتك ،
فلم تعد تفكر في تلك أنو لذة الدثنة وهذه الزهرة الباهية ، ولا فيما سينزل هما من الحزن واشقاء
سبب ما أئذمت عليه .

لأنسيت كل أملك في هذه الحياه ، وقتت إن المساعدة في حب الوطن وخدمة البلاد ،
واعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تصحيحه حياتك ، أي أعز شيء ، لديك ولدي

أحسنت ووالديك ، فأقدمت على ما أقدمت راضيا بلوب لا مكرا ، ولا حيا في الظهور أقدمت
وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك ، فمى سبل حرية أنت كنت حريتك بمنى عن

فكلمة إذا أبالك ب أنه قد تشددت قصصك ولا إحداهم لا رحمت وذلك لأهم خدمة
تكون وهذا هو السلاح لمسؤول في يد معدة وحرية ، وإد لم يصدمت ولا أطهم إلا
مصعبت - فقد أصعبت ذلك العالم لدى ترى أنت لم ترتكب ما ركنته بنية الإحرام ولكن «عقد
أنت تخدم بلادك ، وسوء وفق عهدهم الحقيقة أو حاتم ذلك مسأله سيحكم لتاريخ فيما و...
هناك حقيقة عرفها قصصك وشهد بها - من وهي أنت كنت محرما من كالدعاء ، ولا فوصوياً
من مادته العنك بنى جنسه ، ولا متعصبا دينيا خلفه كراهية من يدين بغير دينه . إنما أنت مغرم
سلك ، هائم بوطيت ، فليكن مصيرك أعزق السجن أو حذر لمستشفى من صورته في البعد
ويعرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدفائك . ومثل حكم قصصك ، ضحك وذهب من مقرك
بأمان .

شرافة

حضرة الأستاذ إبراهيم الملاوى بك

لحمد أن ترفع حضرة الأستاذ الملاوى بك في القضية وبين الظروف التي ارتكب فيها الحادث
وحالة المتهم العصبية ختم مرافعته بالكلمة الآتية .

لخدمت نحو خمسة والعشرين عاما بحاب ، ولم يعطى سوى يوم أن أسأل أو أهرأ سبب
احتير اردء الأسود حلة رسمية للجامى الذى يشرف «الدفاع من مدى بعض» ولا سبب انتحاب
اللون الأخضر للوسام الذى نزل به صدور من عهد ، ليهم إصدار الأحكام النهائية أما الآن وقد
أعدت عن قلبى هذه القضية كل راحة ، وحطى مرة تلك القلوب المتعطرة كأم المتهم وشقيقته
وناق أهله ، قست إن كان مختار هذه الألوان أريد «اللون الأسود رمز الحدود وعصائب للجامى
الذى يمثل تقدم هو بالدفاع عنه ، و«اللون الأخضر الذى يتخلى به صدر القاضي ، الرمز لى
الطاووس دى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة ، فتم الاختيار .

كأننا نحن ، هنا في هذه القاعة ، أمام أولئك القصاة المشبهين بثلاثكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نهم على نوع ما - عامورية شبيهة عامورية أولئك لأحبار في هذا كلهم ندين اتخذوا مثل ثياب الحدود وهم يتصرعون ، في مدح سموت والأرض بأن يعرج على لأرواح لمداخلة ، في در حدود محب رحمه وعفوه . ونحن هذا نقول لكم إنكم تذكرون أنه ليس دائما بمقدور هذا الإنسان الضعيف أن يحمي نفسه من خطر ولرب ، وأن يعيش معيشته للاثكة ، فتصلو دماء في طلب رحمه للأحياء كما يتصلها من أقدامكم حكما في عاده ، وندى علمه أنه كما أن من صفاته العدل فإن من صفاته الرحمة ، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل .

ألا أن كلنا في وجههم إلى المشبه من ندى نصفي لأون أي يد كنت قاسم عليه في نعمة فلا أن حاصص لنكون من دننا من سوء نحت - مثل في أحكامه مع ما يوصي به لخدمة وصغير ، لأنه مضطر في أحوال كثيرة رغبة لسلامه يجمع بشري وصباته - أن يضطر بطر آخر في يعرف حل وحره . ونحن نحمي أحق ساس ، لأدب والخصوع لهذا نقول ود قبل لدفع عذرك أيهم وعبره عن قصص معينة أسب أبنا أن تتصل فبولا حصنا عذر بدفع في حانفت فيه من عذائك البنية النية أي يد أريتك معلة المحرمين العديين وطست لك رحمة وعفوه ، فلا ن ذلك وحب نص يقتضيه لدفع . ولكن إذا أنت نفسك أن تعيش من لاسل والأعلال ، وأن تعيش معاملة معاملة الأشياء وقطع الطريق ورفع نفسك عن هذا السبيل ، وفعل بال موت نقات الوصل ، فاللوب آ لا رد له إن لم يكن بيوم بعد ذهب إلى لقاء الله ندى لا يسط ، لا بعدائه المحرود عن الظروف والزماد والمكان ، اذهب مودع ما ، فاللوب والعرات ذهب بعد يكون في موتك نقصا البشر عطة لأنت أكثر من حياتك ذهب ون فاللوب بعد إذا صفت رحمتها عليك فرحة الله وسعة .

(ملحوظة - حكم في هذه القصية بإعدام المتهم وقد الحكم) .

شراقة

لمحكمة صاحب السعادة السيد الخالق شروت باشا النائب العمومي
لدى المحاكم الأهلية

في قضية المؤامرة رقم ٩١ جنابات سائرة الأركية سنة ١٩١٢
المتهم فيها إمام واكد ومحمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام
في دور أغسطس سنة ١٩١٢

أن أول كلمة أسمعها من فم الله هي حمد الله على وقفه بلاد من نكته لم تشهد التاريخ منها ،
أسدت مد عامين بدائمه أودت بحياة كبير ورره لمصرية ، بذلك فاصت بموته كبد لأمة
المصرية فتناحرت عاصرها ، وسفرت قلوبها ، وتمشيت في لأفطار ، بعد أن كانت مثل حديد
والصمائية - أمة هانجة مانجة ليس لأحد بينها الطمشان على نفس ولا مال .

فكلاء عظيم وحطوب كبير ، ما كانت بلاد يحص من سائحه لمثومة ، وعوفه البيته ،
لولا ، أياح الله لها من أمير رحم وعبره ، بحب لشعبه ، أحد بحكمه وعان مقدرته يعمل بمعية
رحاله ومشرية على تقويم ، كاد يحص من دعائم سعاده البلاد ، وتوحيده ما عشتي سمعت من
السوء ، ومداداة ما أصابها من الانسلام .

فكينا كان سيد بلاد حفظه الله عمل على مدوه هذه لأدو ، ليل بهر لا يعترية في ذلك مثل ،
ولا تشبه عه مشقة ولا تعب ، حتى أحدثت لأمة مفصل تلك الأجهاد الشريفة تتسم بسم
لاتفاق بعد لاشفاق ، ولالكام بعد الاقسام ، وأحدثت شائر لأفكار معش في نفوس لأمال
بخصير الحال والاستفاد ، وأصحت الأمة تلمح ريق السر بعد العسر ، والفرح بعد الشدة ،
كانت إبان ذلك تحتمر من ور ، سر عرفت شر وحث ، من ورش كبر اسلا ، والمصاف

لهم كانت هات منه من لأعمر المعنويين طاشت أحلامهم ، وعميت بصائرهم وقلوبهم ،
وحشت هوسهم هم يروا من النور إلا ظلاما ، ومن يسر إلا عسر ، ومن الخير لا شرا ،
ومن النظام إلا ظلمنا ، ومن وجوب المحافظة على القانون إلا استعبادا ورقا .

لأنه عطلت عن التربية لصحيحة ، وتسممت عقولهم شر لمدى ثم يروا للملاد - وهي
في طمأنينتها سائرة في طريق سعادتها - خير من ذرقة لدماء بها أفسار ، والإيداء سقوطا عليه
عالية تدأب أندا لحير أمتهم البريئة مما كانوا يفعلون .

لهم رو حرا من قتل نكار الملاد بخصس ، حادة وحسا ، وغتال لأرواح بطاهرة
لمطمئنة ، حسنة وحسنة هؤلاء هم أولئك المتهمون لم ينون أمامكم يوم تلقوا جزءا شروهم ،
وسوء ما كانوا يدبرون ، وإن في تاريخهم لعبرة .

لهم أحد سعادة الناس عدم شككم عن تاريخ حادة لمتهمين وأخلاقهم وشعورهم نحو حكومة
ذلك الوقت ، مستشهد على ذلك ما كان نكته منهمون ثم أحد في سرد وقائع الدعوى
وتكلم عن التطبيق القانوني ثم ختم مرافقته بما يأتي :

الأول : حصر المستندين ، وهذا ما هو في هذه القضية من شرح أدوره وتفصيل
وقائعها ، وبين أدلها ، ثم يبقى في إلا كلمة أوجهها : فيكم حصص أمدى في فيكم حكمه والنظر
البعد .

لنادى الحكمة والنظر البعيد ولا أنسى أن فيكم معهما الرحمة والعدل .

لشاهد الملاد من كبرى السكوت هرة حور وصحة حمد الله على دعوى .

ولكن غم هذه شعور ما أدركه حكماء ما من أن نداء لدى كنا أمل أن أولى جرائمه قد أتى
عليها القضاء بعد من عامين ، وهذا حزنهم أخرى هي في الخطر مع الأولى سوء .

لأدرك حكماء ما ذلك ، وأدركه بعدهم ما من عامه فثرو دعر ورعنا ، وحق لهم أن يذعنوا
من أن تصيح الأرواح العالية تحت رحمة أغرار لا عقل لهم ولا تربية

لأن أشد ما يتأب ملاد من الموصى ولاضطرب أن يصاب حكماءها وسستها في طمأنينتهم
على أرواحهم من جراء قيامهم بالواجب المفروض عليهم .

لأنني أحشى أن أريد رعب الناس إن قات إن الداء لدى نحشاء هو ذلك الخطر الخلل ،
وسكن حرك أن نعم من أنفسنا لأن ما قد نأسف على فوات معرفته يوم لا يقع الدم .

لهم حيرا أن يعرف مقدار هذا الخطر الداهم ، فما أشد الحالة التي يصح فيها الإنسان رهين
حكم منهوس قد يرى في كلمة أو عمل ، هب حيرا ما تقصيه الظروف وتبليه الحكمة الصحيحة
والعقل الزاجح ، متاراً للقتل ومسوغاً للإعدام .

أنا أمام تيار جارف إن لم نقف في سبيله نزل يقول سهاء شديدا إلى مزلق فيه بلاء البلاد .
 لقد بدأ هؤلاء الشدء يكررون في ساحة نزل وإرفة لنداء نحصص تحت صور حلقهم من
 الشقاء قبل أن يفكروا في الخلاص من جهالتهم التي هم فيها يعمهون .
 إن هذه الأفكار الطائفة لخطرة كالسلاح في يد المحبون لشدء ، إن م جعل مرعة منه قوه
 واقتدارا كانت العاقبة ومالا .

فأعمل من هذا الواجب الخطير الشريف ؟
 لأنه عليكم الآن يا حضرات المستشارين .
 فأمحوا هذه الأفكار الخطرة ، وانزعوا هذا السلاح القاتل .
 فأنزعوه من أيدي هؤلاء المفتونين قبل أن يصيب البلاد شره المستطير .
 فأنزعوه بحكم ترضاء الحكمة وأصالة الرأي .
 أنكم بذلك لا تكسبون الرحمة والعدل ، بل تزيدونها رواء وجمالا .
 فليس من الرحمة والعدل أن تمحوا أرواح الأبرياء ؟
 فليس من الرحمة والعدل أن تبعثوا الطمأنينة في القلوب الواحفة ؟
 فليس من الرحمة والعدل أن ترحموا صدور كانهضون رصه أو شكت أن تنوى على شر بعيد
 أمسى التهمين وأمثالهم ؟

لقد أحضرت نفسي في هذه القصيدة حتى طمان صبري وقتع بأن من وضع المذوب يده
 عليهم هم لحناه يعانون ، فقد منهم للقضاء العدل لسا وإجراء شرورهم وسوء ما كانوا يذرون .
 فخدمتهم وأمرح أن ما اقتضت به الحق في إهمهم سيقع صم تركه بعد لزوية والبصر الصحيح
 فخدمهم وأؤمل أنكم ستمهون حيان شرور كثيرة وتردون عن السداد يؤم وشء كان
 المتهمون مجلبة له .

أسم ما حضرات المستشارين من حرة أساء البلاد وأعرف أن من أحوال وأدواشا ، فربوا
 نتائج ما كان المتهمون مقدمين عليه .

لأنوا سنج ذلك و سنج حكم حكم يحو هد السوء ، و نفس شر ما كاد يدهما ، وما حس
منه موحسون .

لأن ذلك وعمو صدر لأحلام و طائش أن اللعب ، لدر فيه أدى وآلام ، و حرق وسقام .
أن حس ، لا كلمة سطمون ، رجو الأمة أن يكون من ورثها عزة كبرى لأمثان هؤلاء
المتهمين فلا تقوم لهم من بعدها قامة .

لأن كان شديد عليا يوم أن حر على بلاد ما فعله السوء من ضرورة من قانون لانفاقت
لحائية . ذلك القبول لاسثنائي لدى في وجوده ملة على أمس لندار ، و حجة قدمه على أس
دائما تحت خطر الاضطراب والطيح .

لأن ذلك عيب يوم عصا ، أن يجوز شعده و يخفف من ررته إلا لأمل في ألا تشهد
المستقبل ذلك اليوم الذي تمس فيه الحاجة إلى العمل به .

لأن كما يؤمن "لا تأتي ذلك سوء الكربة ، و كنهه أن على أشنع ما كرهه وأشنع ما كانهف
أن ذلك ليوم عصا ، و يوم في هؤلاء لأشر ، على قبل رؤوس بلاد و حماها ، و هل بعد
ذلك من مصيبة ؟

لأن هو على ركب هذه حرمة حائبة لتي لا يمكن أن ينطق هذه القبول على حرمة
أقطع منها .

لأن كان شديد عليا أن يوحد بين قويند مثل هذه القبول فاما بعد أن قدر عليا أن
تقع هذه حرمة في ديار ، لا مصل له من الاعتراف الآن بأنه السلاح الوحيد لدى لتأصل
به اليوم هذه الجثومة الفاسدة .

لأن هو سلاح الوحيد في ذلك قد وضعاه في أيدكم نسألكم أن تصرعوا به هذا الشر
الذي بدت نواحدة وكثر عن أنيابه .

لأنصرعوه بأشد ما في القانون الذي بيدكم .

لأن في ذلك من قسوة ولا تخيف فاشد ما نحن فيه من الظروف !!

(ملحوظة — حكم في هذه النسخة بالأشكال الثلاثة المرفقة على المتهمين الثلاثة)

قصته عين المأسوف عليه أسير في سلك دشت سردر جيش المعرى ولتهم
فيها عبد الفتاح عنایت وآخرون أمام محكمة جنایات مصر المشكلة برئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد عرفان باشا وعضوية كل من المستر كرشو ومحمد مظهر بك
في دور شهر مايو سنة ١٩٢٥

شرافة

حضرة صاحب أسعاده شهد شرف و شرف الدف العموى

لعل أن أشرح حصر تكم وفان هذه حادثة مؤلمة التي لم يشهد تاريخ الحوادث حسانية
في مصر مثله ، أكرر أسف لأمة على مصعب في قائد جيشه لدى قتل من أيد أئمه وهو قائم
بخدمة مصر التي لا تنسى له خدمته كما لا تنسى جميل كل من أحسن عملا فيها .

لهم قد حررت لأمة لمصعب في قائد جيشه ، لحاية رتكه فنة من لأعز مصوبين لدى
طشت أحلامهم ، وعيب مصائبهم خرحرو على ردة أمهم ، و تحبوا لأنفسهم سلطه القصد
في مهام لم ساطو بها حرب هذه حادثة حرة لدى الأثر ، فقد أظهرت مصر من أفضائها
لي أفضائها شمترا وهور أوجت بهما عطفه صبيحة كاملة في بعوس هذا الشعب لدى يأي
أن يحقق آماله الشريفة إلا بالوسائل المشروعة .

أستطعت لأمة هذا الحرة وسفكته ، وشترك في هذا الاستنكار ولاستطاع لصغير
والكبير ، وعلى رأس الجميع مولانا المعظم جلالة الملك حفظه الله .

أن مصر أم الحصرة ولدية قديم ، والتي لا تنكر مراثي في عالم العلم و حصرة حديث

لحصر التي يصرب بحسن صياقتها الأمثال وشعارها أحرر في بلاد كرماء نصيونا

لحصر ، مثل الهدوء والضأبد ، قد تمتت في البلاد الأخرى بسبب هذه الكارثة و خردت
البقة عليها أمة هائجة ليس لأحد فيها اطمئنان على نفس أو مل ، حيث قال عنها بعض صحف
الأحبية . "إنه من الصعب الاعتقاد بأن أى أسف أو اعتذار أو تعويض يعوض عن اعتداء من

شأنه أن يرضى بمقدار مصر لمدون في معمله أمه نصف مدينته ، فإنه ليس من المحتمل أن تسيطر الأمم
 لأخرى ذات المصالح في مصر بصره السبيل في هذا الاعتداء ، ولأننا نعتقد أن مصر ستبقى
 حدية على شعب مصرى لدى تخلص في نفسه عقيدة لديه وهي تحريم قتل النفس وهبى عنه ،
 والذي يعرف حق المعرفة أن وسائل العنف والإجرام أكبر حناية على الوطن .

لكن حارب بلاد من معتادين ومن حوادث لا عدل وقد وقع الإحرام على مصر بين دهم قبل
 أن يقع على سواهم ، وكما نأمل أن نرى نتيجة هذا على شعب مصر ، العدس ، ولكننا مع الأسف
 الشديد قد وندب حرب أخرى أشد حصر وأعظم هولاً حرب على البلاد شرور كثيرة ، أصرت
 سمعتها ، وأورتها من المشكلات والحادث ما يعنى مصاء بقبول وإجهد القوى ربما طول بلا
 لتلافيه ودرء عواقبه .

الحده عثرتم حطرت التي بولدت عن خروجه لأولى كان سببها ، فلاب بعض الحده من يد
 العدس ، فكأنو حرب على بلادهم ومن كانوا على شاكلتهم من المهوسين صمدى نفوس
 أمثالهم ، فاخترأوا طريقاً لا يجدون في مصر من يوافقهم عليها أو يجاريهم فيها .

أحدثت هذه بدم من صبيحة في ممدوى خرمه وإثم استبداد هو السبب ، ورأى
 أن وسائل العنف والإحرام ، حناية وحس تحده البلاد وتبنيها ، أمسياء وفتية ، أن العنف على مختلف
 صوره وأشكاله لا يمكن أن يحصر على مصر وعصبيها ، لا القصر والعدس ، ولم نسمع في تاريخ أى
 أمة — حانها كحاننا — أن هذه الوسائل الإجرامية أنالها أميتها .

لهم أن أشد مداب بلاد من موصى ولاصطرب أن يصح لأمرها بدمقة من
 لمهوس حلسو لأهمهم حق في ، فمه أنهم معاد لحكة ولعدس ، في أمور لا يكون احكم
 فيها إلا الأمة بأسرها .

لهم أن بلاد يصح لها الإنسان هم حكة لمهوسين لا تقوى ولن تقوى ه فانه حتى ترك
 ما لقيصر لقيصر ، وما لقهقه .

لهم هؤلاء الأعرا أن الاستقلال لا يمكن لصور ورفع مصاب ، بل يجب أن يعرف كيف
 مصوب استقلال ، ومشر النعم ، علاء شأن الأخلاق والعصائل ، وبونق عرى لاتحد بين أساء
 الأمة ، تمكن من صيانة استقلال ونشأوا لمكان بلائق سابع الأمم لمدينة

لبعد أن شرح الداء العمومى وفانع مدعوى ، وأى على تاريخ حبه لمتهمين ، وكيف يوصل
 المحققون إلى معرفتهم ، والأدلة التي قامت عليهم قال في حتام مراقبته :

لقد شرح حصرناكم أدور هذه القصص ، وفصلت وراثتها ، وقد أجهدت نفسي فيها حرصا على العدل وعلى سمعة البلاد كما قدمت .

لقد وصفت العدالة بدع على من عاثوا في لأرض بلاد . عثوا ، يقولون لموطف شرره علت في صدورهم فأصمتهم عن صوت العقل ، وأعمتهم عن نور الحق .

لقد أطمأن مصري وقنع بأن من دمنهم للقضاء العدل لبأوا جزءا شرورهم هم لحد «سفاكون» وأرجو أن ما أفنعت به ، بحق ، سيفع صائركه فتعجون هذه لأحضر خطرة ، وتردون عن البلاد بؤسا وشقاء كان المتهمون مجلبة له .

لنحس الآن ، بأحصرت لمستشارين ، أمام حطرداهم إن لم يعف في سبيله سر ، إلى هوية فعل حصرناكم أولا ، ثم على كل مصري حد غدا ، وعلى الأخفى فاده الأفكار فيها ، وحب حطير شريف ، إن لأمة لمصرية تعف طبيعتها لأعتد ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها ، حافعه أشد حين على هذه الفئة الفاسدة التي تحدثت سمث لدماء مساعة ووسيلة ، وأرجو أن تكون من وراء حكمكم العدل عره ودركي لأمثل هؤلاء المتهمين حتى لا يعود صدر الإسلام ونهائشون إلى اللعب ، النار . ولكن هذا العلاج وحده لا يكفي لاستئصال المرض من أساسه

لنعم إن قصاص لعصاة العدل سيبد ، في للاد حط وجر من السكية يمكنكم من أن تسير في طريق لتقدم ولآر . — ذلك الطريق بطويل الكثير العثر ، فاد ما سر ، بحكه وأصالة رأى قطع الطريق في وقت قصير فمضى سو ، في حبارد وقطعه هروا ، وحكه بقصى ، نقصا على هذا المرض لدى وإن كان محصور الآن في فئة من الأعرار صعيبي يقول : لا أنه يحتمل أن تسرى عدوه ، في شمس لهفص الذي تفجر به بلاد ، ولها فيه رجاء عظيم . يحتمل أن تسرى إليه هذه العدوى فتلتوى هذه العصون الرطبة على الشر . وهناك الطامة الكبرى .

لقد هي نصيحة دلالة المليك المحبوب ساهر على سعاده بلاده والعامل على إعلاء شأنه مسطورة في خطاب العرش يجب أن تكون مقبوضة في صدر كل مصري لما فيها من العلاج النشاق

لأن ، بأحصرت لمستشارين ، قد فشت مواجبي في هذه القضية فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الحزبومة الفاسدة بأشد ما في القادون ، فليس في ذلك من فسوة إدبح في ظروف شديدة توجب ذلك .

الدفاع

حصرة الأستاذ المملوكي حيث كان شقيق منصور

الحب هذه المأمرية الفاسدة ، مأمرية أن يكون من حال هؤلاء العبيد ، ونحن نعتقد أن أمام محكمة نضم آداب عن كل ما هو خارج عن موضوع الدعوى تصدر ظروف الاتهام وظروف الحدث ولأدلة كما تقدرها في القضية الأخرى هذه رضاء رد نضع عدم أعين سعاده الرئيس في حصة أول أمس أن هذه محكمة لا معنى شيء من انبساط وأب تقصر نظره على مسائل العادية كما تقصر في مئة بمصدا . رد ، أنها تحقق العدل فمقابل هذا حرم ، وتبرئ من نعتقد فيهم الجادة .

لنعتقد هذا . ولكن ، حصرت المستر بين الظروف التي أثرت في هذه القضية ، والتأثير النسبة بين حقت البلاد ، من مستحيل ونحن يؤدى هذه المأمرية لا تأثرها ولكن هذا التأثير يجب أن نضع عند حد ، هو ما يعنى القضية عدم يقدر أسباب الجريمة ، وعدم يقدر السبب التي تربت على حريمه ، وعندما يدر حاله منهم وريته . تلك هي الأركان الأربعة التي نعتقد أنها ستكون بحسب القانون أساس بحثنا ونقف عندها .

لنعاده الشك العام بدأ من معه أن وصف شقيق منصور بأنه زعيم العصاة التي رنكت هذه الجريمة ونحن مع عرفة بحس تقدره ، وناشئ سهره التي وفق فيها في تحقيق هذه القضية نستسمحه في أننا مخالفه في هذا .

لهم أحد حصرة نشرح موقف شقيق منصور من التهمة كشرية في الحسنة ويتكلم عن التطبيق القانوني بالنسبة له . ثم قال :

لنرصد على حصرتكم أنك لأن عاخوان مرضى أصبوا حول الوطنية . وأريد أن أنكم عن شيوع هذه الجريمة ، وهو يدعو أحباء إلى التشدد في العقوبة ، وهو يدعو أحباء إلى التلطف فيها .

لنحريمه بين وقعت والتي أحد بعض الخرائد الإنجليزية سدد بها عيب ، ولني ألتفت الإلذار الرطبي الذي يقول إنه لا يستحق من أهلها أن يكون بين الأثم المنحصرة ، هذه الجريمة من واردات أوروبا .

أن أوروبا التي تم عساق كثير من الأحيان بأن ما نحن منه من حاصرة هو من ناحيتها ،
يجب أن نصل أيضا ، إلى حد ما ، أن الحرم السياسي هو من ناحيتها أيضا . فم يكن الحرم
السياسي موطنه هذه البلاد أذلاء بل لقد أدى مرض القتل السياسي من العرب مع مرض الزهري
بما . يجب أن نقبل أوروبا ما هذا أيضا ، فهي مبنية في جميع أركانها مثل هذه الحرم ، وأقطع
منها .

لكن صيحة ربهما في وجه معلمنا أوروبا أن ٩٠ في المائة من حروا في هذا سبيل هم الذين
طلوحت بهم لمقادير وساموا في ربوعها تلك حدية حلفيه ، لا عربية ولا شرفية

لكنريد استئصال هذه الخثرات . نقضى مهم كان يده من الوسائل لا نستطيع القضاء على
لجرائم . أحسن علاج أن نعيش الأمم خاصه للنظام . إعدام علامي أو حصة أو ستة مثل هؤلاء
السفهاء لم يعمل في إصلاح لده . بما يرجع لده إلى أن الأمم تسعى أن تعيش فيما بينها بحترمة
لقواعد النظام .

لكنمعلم العلماء يملون الآس . أيضا في أوروبا التي سمع عنها ، إلى سد عقوبة الإعدام
وليكن ، ولو أني أمدح محكمة في أمة صغيرة غير معروفة للعرب أنها تعطى حكما وأمثله للعادل - ولكن
ليس للعادل وطن ولا للعفة در - إذ استطع أن أقدم بين مديكم أن هذه العقوبة علاج خطير
تفر منه النفس ، لا في الأوقات الخطرة فإني أستطيع أن أقول صوبوا هيئة الاجتماعية من خطر
هؤلاء السفهاء . سمعوا من قوة هؤلاء أشد صد سمعوا إذ كانوا ، وقد تصبح المقدير من
أمرهم . وحصول وأن عقوبة جرائم سياسية مبدية دائم على خطأ في التقدير هؤلاء النعاة
يذكرون أنهم ارتكبوا الجريمة بحسن نية . هم كالمجنون الذي توههم خوفه من الرىء فيقتله
في عرفهم هو قصص الخير . أنا لا أطلب منكم أن تحرموا هذا . وإنما وأنتم ترون قدر عقوبة
عليكم أن ترون قدر فكر الحادى . أعنى القديون القاصر من عقوبة الإعدام لأنه عرف أنه لا يقدر
تمام التقدير الظروف كلها .

لكنم مرضى . عرضوا على طبيب يطرى أمرهم دون عل ولا حقد . أتم تدخول مرضى
الأرواح كما يعالج الطبيب مرضى الأجسام .

لكن لحل هذا أستطيع أن أقول إن هؤلاء المحرمين يستحقون عذركم .

لكنه الدار مثل رحمة الله في الأرض فأطلبها منكم هؤلاء الأعرج .

هناك سبب أتصرع إليكم أيضا بأن يكون سبب رحمة . هذه الرحمة كان يرى حضرها إلى
بدء علاقة بين مصر وإحمر فكان ملائمة ، أن تدخل المسألة الإنجليزية . وقد تدخلت ،
وحتمت مصر طر أن تكفر عن هذه غريته . دفعت بعوض لا مثل عن نصف مليون جنيه
فهؤلاء الأعرار الأشرار جميعهم كل هذا المصداق لم حق أن يقولوا لكم إن سعده الناس
الدم فأن رولكم في المصداق حية ، أو الألب لكن حكمة لله يجب ألا نسي .

لأنك كلمة الأئمة على أن دور لدية ينمى توقيع العقوبة . وقد دفع مصر لدية فأرجو أن
تدخلوا ذلك في اعتباركم .

فأرجو أن يعرف الإحمر أنه يعرف لحيل وتعرف الرحمة فارجو ألا يؤاخذوا مع فعل
السفهاء منا .

لأنكم أنتم إن هذه هي القصة لأولى من نوعها التي تعرض على القضاء المصري . وأن
أعتقد أن عودة القضاء في مصر بعد ما قد جعلت من أحدى قصصه من تشرف بهم لأنهم فيما
يتعلق قضية مصداق ، فأؤكد لكم أن النظامية قد عادت في كثير من البلاد

لأن أقول إن الإحمر عبر عدلين فمجر لأمه الإنجليزية عدلتها . ولكن إن عثر مصري بعودة
قضاة إلى الطرق أموره كلها فإنا هذا رغبة لشعوره وإحساسه بالعبء الذي يقع على عاتقه .

في حضرت المستشارين : أهل المتهمين جميعا يقدمون لكم طلبة الرحمة مع اعترافهم
بما حدث .

الدفاع

لمحكمة الأستاذ طه حسين في تحقيق المصور

يا حضرات المستشارين :

فإنني أقدم القديرون فيما قرص صم ، حسن مياسة القضاء وإقامة العدل بين الناس — أن
لا يتقدم منهم أمام هيكل قضائكم الحائى دون أن يرضى في هذه المرحلة الأئمة محاميتون اندفاع
عه محام يشرك معكم في شرف خدمه نقابون ويرفع عن أوساط المتهمين إلى الوسط الذي
يعلم فيه معنى العدالة كما نعلمونه أتم ، ويقدر أعراض الشارع التي وكل إليكم تحقيقها كما

تقدروا ، فعرض عليكم المهنم كما يجب أن يعرض ريث أو مدسا - ويصور لكم
العواطف التي احتاحت معه وعصف بوحده به فأفقدته أسى ما يحيى به الإنسان في إنسانيته ،
وأرقى ما يضحى في سمو إلهيه من فصيلة الرفق والتضحية والتسامح التي لو سادت لم احترم
محرم حرمة ، ولما قامت الحاجة لنظام القضاء .

الأوجب القبول هذا ، مع فرض أن يكون بين هؤلاء المتهمين معترف أو متبس بحرمته
دون أن يحرم هذا الفريق من حدة المساعدة ، أو ينزل من أهليته ، فكل فضاؤكم
، طلاقا إذا لم يستند بدفع للمتهمين الذين أصبحوا ركبا أساسيا في القضاء ، حتى تسعى ، في تحقيق
قدومه نفس بسيطة التي يصير لدعوى إذا قصر المهنم في حق نفسه هم يسع إليه أو حتى إذا رفضه هو
رفضاً باتاً .

ألم يكن هذا الواجب عتاء ، محصرت لمستشارين ، لأن المهمة التي شرف الشارع بتفويضها
إليهم مهمة تدافع عن المتهمين ، أممكم لا تقوى هموس الشريعة أن تجمع بين وبين مهمة
القضاء ، نفس القاضي وهو يحسن للقضاء عرصة لتسارع العو من محنته ، ولأهوء الحسنة .
نحكم مركزه بين مصداق الحق عليه ، فيصير حال من أصابهم الحماى بحسنه ليصدر مبلغ أثره
فيهم يستند بذلك في حكمه . وعيه أيضا أن شين نصيبه لمهنم ، وما تفعل في نفسه من الأغراض
وشهوات ، ومبلغ أثره في حسن تقديره لم أقدم عليه على القاضي أن يحيط به ودائه وهو
يعبر شاك عرصة للخطأ في التقدير من مختلف هدد لأهوء والشهوات . ومن هنا وجدت الحاجة إلى
من يقيم لدعوى ومن يدفع فيها ، ليتفرغ القاضي إلى وزن ما يعرض عليه دون إجهاد في البحث
عما يجب أن يعرض

هذا كان شرف الخدمة عصبيا بهذا المكان الأسمى الذي حلت فيه تحت هذا النظام ، وهذا حثا
بدافع أممكم عن هؤلاء المتهمين بعدرا ما لجد الشرف رغم ما أرحف به الكثيرون من تشويه
حسن هذا الموقف الذي دفعه كحماى يرتدى هذا الرداء ويخلع فيه عن أنفس كل رداء آخر قد
يعطل من جهودنا فيما لو أعرضه التهاوتا وحاربه هؤلاء المرحضين في عارته عاراً

ليحطل العمة ، محصرات لمستشارين ، أن اعترف المتهم ، محترم ، المحرم يحقق عبء القضاء
على القاضي ويهون له سبيل الحكم في الدعوى .

لقد صل العمة في رعمهم . وأمامكم الممرضة سائحة لخدمة العدالة بالقضاء على هذه الصلابة

إذا أنكز لهم وأقيمت عليه ليه كان عمل القاصي هي فهو لا يتقيد إلا بالعمل المادي ،
 وحده قد أعيم عنه الدليل فلا معنى ، لا توقيع عقاب فوقعه القاصي وهو قرر العن ، ضيب
 النفس للخدمة التي أداها للجمع .

أما لمهم اعترف بحريته فيتمتع بقاصه وسريته على كفه بسطها أدبه مطالب إياه بأن
 محل نفسه محله ، وتصورها بمحطة بطروقه . وأن يدل أن دركه في الفهم وفي منع أثر لحوادث
 فيه بطنه بكل هذا ، لأن النص لا يفرق ، لا يتفهم حد جمعه . ومن أجل ذلك ترك لكم ذلك
 مدى توسع من أقصى سقوة وأدبه ، والمعروض في جميع الأحوال أن يعمل لمادي وحده ،
 ولا يحى العرف في الحكم إلا لاختلاف ، يفهمه القاصي من جميع تلك عناصر عمله والأهواء
 المتباينة .

هذا كانت مأموريتكم . بحضرات مستشارين ، في حال لمهم المعروف أشق وأدق مما
 في أي طرف آخر حتى في حانة خريجه التي يعتذر لمهم عنها بوحدي شهوات النفس الأوبى
 كالانتقام والعيرة والسرقة للعاقبة ، والغضب لعدم ضبط العواطف .

إذا كان هذا هو حالكم في تلك شهوات لأولييه فكم يكون وحكم أشق إذ كانت
 مقدمات خريجه تشتت في العواطف وأدبه شهوات نعصم بأعناق نعصم ، وبناقص في
 حالة القضية لتهم الواحد تفصل لا تتفق مع البينة على طاهر الحاد ، ولا يمكن فهمه إلا بالجهود
 والعنت .

الهدا كان إشتاق عظمي على نفسي ، وعلى حضرات زملائي الذين كفوا بالدفع في هذه لدعوى
 عن معترض من المتهمين ، وكان إشتاق أعظم على حضراتكم ، وفي أعناقكم مسئلة الحكم وعليكم
 وحكم نعتي ، وصديكم من صلوكم تستحقكم ثمانين فيس سور في هذا الإعلام لحدث فلا يكادون
 تتعوبه حتى يختمى . وبدون هذا القيس لا تمكن الحكم ولا تدققون طعم راحة يد أتم حكمكم

لحضرات مستشارين . لتدخلون إلى أنفسكم إذ ما فرعنا نحن من القمام وحبس واستعرضون
 أدم حيالكم لحرية بما أحاط بها من ظروف متعجبة ، وما ترتب عنها من نتائج بعيدة المدى قد
 تكون من أثرها تعطل تقدم ليد أحفاد أو أحوالا . ستعرضون أدم حيالكم لمحي عليه عائد من
 بلاده بعد أن قضى فيها شهور رخته ، وتاركا وراءه إخوان وحللا على أمل لعشهم فرسا . عائد
 وهسه مخلوعة بالأمل في المستقبل وقته معهم بالمشروعات التي سوى أن يخدم بها وطنه

لأساني حتى في هذه صورة حبل روح ذلك الشهيد وخرها وعرها هب، لدى يمثل لها
الرحولة خفة، وأملها في أن يجلد هامس لذكر الطيب ما يشتره الناس بأرواحهم كاسين .
ستمثلون حد حبيبه وعيره ثم تعرض للعكر عميق التفكير، وتتصورون أن تلك الحصة نصيبه
ودنت لحسم لقوى وتلك لموهب والامال تنهد في لحظة وحده، ود تقند جيش لا يقوى
على الكلام، ويد الموت يتسلل إليه رغم من أحاط به من أصدفه، وأحباب، ويد تلتك
تجوب أسلاكه بحر لاصحة، ويد ترحل للملء حياه وشده ضلأ ملأهم مبادئ الفناء رهس
حفرة تضيق به ويضيق بها .

في حصرات المستناري . أود ما سمعت هذه صور لمفرعة أممكم فتارب نفوسكم للهوى ،
وهمت توقيع العصب على محرم، فدكرو أنكم ورتتم أوب، بدم في نظام العصب الحديث، ولكن
الإرث تنقل إليكم بعد أن تحرد من عاضقه العصب ولا تستعد تنقل إليكم القصاص بعدل .
القصاص لدى فيه الحياة . فدكرو هذه ولا يسو أن للسأله وجه آخر يجب ستعرض صورته
كدنت سعرس ديف قل أن يقولو كاسكم لأخيرة، وبه ملحق أروح هؤلاء الأعور .

لهم أحد حصرة المحامي مرفع في موضوع لدعوى ويشرح للحكمة المؤثرات التي دفعت هؤلاء
المتهمين على ارتكاب جريمتهم إلى أن قال في ختام صرافته :

لقد كرو ، حصرات المستناري إد ما وضعتم نعم على القرطاس وهل أن يجرى به قصاؤكم
أن هؤلاء الشان قصو أعواما سمسو فيها في الجريمة دون أن يكون لهم في ذلك مصلحة

لقد كرو أن هم عائلات يبسها حكمكم سواد ، وأمهاوات وأحوات تحقق قلوبهم حوا
وعطف ، ونخرج نفوسهم هلعاً وإشفاقاً ، وأن هم عبيكم دسا لا تمكنون مدده إد، حم نقصاء
حاطرو بأفهمهم وعرضوا للموت قتلاً وحكماً في سبيل مصر محسب معتقدهم، والأعمال بالنيات .
وهذه دين يشعل دمة كل مصري ، عبيكم فيه بصلكم ، فعليكم موقوفه في حكمكم بواقائهم من عثرتهم ،
وإنكم بإذن الله لتفاعلون .

(ملحوظة — وقد قصي في هذه القصيدة بإعدام جميع المتهمين) .

الرافعة النيابة العمومية

في قضية الحادثة رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٦ الخاصة بالاعتقالات النيابة
في شهر أبريل سنة ١٩٢٦

محكمة مجتبايات قصر

المشكلة برئاسة المتر كرشو وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك
وعلى عزت بك

الرافعة

حصره في حب المرء مصطفى شفيق رئيس لجنة الاستداف

في هذه الدفعة ، ومن خمس عشرة سنة مضت ، وقف حصره صاحب الدولة عند الخالق
ثروت باشا ، النائب العمومي لذلك العهد واحد محي عنهم في قضية ليترفع في أول عهد
سياسي حدث في هذه البلاد يوم أن أطلق لورد في رصافته على صدر بطرس علي باشا
بصف الإجرام السياسي .

الوقت ذكر حصره رئيس لجنة العمومية بعض فقرات من مرافعة المرحوم عند الخالق
ثروت باشا في قضية مقتل المرحوم بطرس علي باشا .

تمثل هذه الكلمات طيبة ، والبصائح العالية التي صدرت عن رجل حر الدهر ، وعرك
الأيام ، حاطب الشعب العام فضته وهي كلمات إن حقت في أول اعتداء سياسي فهي أحق اليوم
بعد أن مضت مصر خمس عشرة سنة تتر من هذا الداء الويل ، وبعد أن تعدد ذلك النوع
من الاعتداء حتى أفاق الذين يحتمهم أمر هذه البلاد .

لأن المحكمة أحانت بداء الشعب العام فحسب برفعهم إلا أن هذا ملاح لم يستأصل
الداء بما . فان كان الورداني قد أعدم فقد بقي شعب مصر ومن على شاكلته أحرار طليقيين

يقول أثره ، ويعملون عمله ، و يشرون مدته ، إلى أن تنهى مجادته السرور تلك مددة الأئمة التي جعلت لها أمة والتي اضطدت بآمال مصر ، بل لست مساهباً في ذلك إن تلك الرصاص الصائفة التي أصفقت لمهمود عن السرور ، بك هي رصاصات صوت إلى صدر مصر .

لقد أن أحد رئيس لينة عمومية في سرد وقائع لدعوى ذكر « ربيع لإحرم سياسي في مصر قال :

المصبرات المستشارين :

الآن تنهى وحب مهنتي ، وبقى واحب وطني . ولب كانت هذه مهنة قد معنى في لمصبي أن أدب رأي في هذه المسائل التي ألفت السبل أعوذ طوالاً ، فإن هذه مهنة صعب هي بي أوفقتي يوم هذا الموقف فأتاح لي فرصة قد تسبح مرة أخرى ، فمن وحب ألا أركبها ثم دون أن أقول كلمة في سبيل بلادي ، وقد لا أكون في هذه الكلمة إلا معبر عن رأي الخاص دون أن أمثل أحدا .

لقد ظل لإحرم سياسي في مصر عهد صويلاً بدأ تقتل المرحوم بخرم على ماث و سبي تقتل المأسوف عليه السرور وبين المعقدين صعد ، أخرى سقطوا في ميدان الشهوات السياسية .

لقد بدأ بتحقيق دولة عند الحاق ثروب ماث و تنهى به معدده طاهر نور ماث وبين الشين العموميين يوب عموميين آخروب من دوى معمول لرحمة ، والأفكار الذليلة وقد وصمو نصبت أعينهم مصلحة بلادهم فعملوا على إزالتها من هذا الداء الويل فحشو ودفعوا وندبو جهود كثيرة في هذا السبيل . فإن كانت لمجهودات التي صنت رمح طويلاً لم ينجح إلا ايام عشرات من الأشخاص في العمل أن نمر هذا أن هؤلاء المتهمين أقيبه ضئيلة بل أقلية تفهم لا سر إلا عن رأي فعملهم وحدهم أن يحملوا مسئولية أعمالهم ، وعليهم وحدهم أن يحملوا سعتها .

لقد كانت هذه التحقيقات أيضاً لم تثبت وجود أية صلة بين هذه نقطة نقيلة ، وبين أية هيئة سياسية من الإصاف أن نقرر هذا أن مجموع الأمة يرى من هذا الإحرام .

المصبرات المستشارين : لقد يكون من حسن حظنا جميعاً أن يعرض الأمر رمه على هذه المحكمة وهي كمر هيئة قضائية مختصة في هذه البلاد لتقول كلمتها . وقد تكون الكلمة التي تصدر منها هي أقرب الكلمات إلى صدور الأمم المتعدية .

أعد رأيكم وأعينكم وسمعونكم بأدنى كيف كانت الأمة تتجمع عند وقوع كل حادث ، وكيف كان يرى الزعماء ، إلى مصحح هذه الأعمال ، وبين ما يلحق البلاد من حرثها ، قسم المتهمون أنفسهم عن سماع أبي مصر وصالح الزعماء . فكلمة منكم بالحضرة المستندين قد تحفظ آلاما تحميتها الأمة مصر ، وتقصى على أراحيف أذيت عن هذه البلاد غير حق .

فكذلك يرد في المنهين أو يرأهم حسب شرح إليه صارت طاهرة ، ولكم مستصون حين أن مصر يرثه من الإحرم وعزمين وسصل سارة في طريقها مشروخ نحو عاتق المشودة رافعة راية السلم حتى تقبوا بين الأمم مركزا يليق بتاريخها الخالد المجيد .

الدفاع

حضرة الأستاذ شكيم سعيد

أقد أثرت هذه القضية بين حسن على سائر رعايهم وأهوانهم شديدا هي مهمهم وكاس عو ظمهم ، وهذا طبيعي لأن القضية سياسية . والبسمة كانت ولا تزال مسرح لكل عاطفة ، وسوق لكل شهوة . ومير ، لكل صنف وكل فوه . ولقد نتج عن هذا الخطأ بين سياسة والقانون أن حنطت في القضية أسباب الحق ، والبطل ، والعدل ، والنظم ، والصدق ، والكذب حتى أصبحت مجما لكل تناقض ومضربا لكل مثل .

فغير أن القضية قد أثرت أيضا هو حسن الناس ومخوفهم . وهذا أمر طبيعي ، لأن العنصر يقصد منه أولا وهو كل شيء الوصول إلى العدل ، والعدل يضمن له النفوس ولا تخزع

ولكن الناس حافو - وحق لهم أن يخافوا - لأنهم خشوا أن هذه القضية ذات لأهمية الاستثنائية قد يحل لها التوازن القوي قبل أن يصل إلى حرمة القضاء ، فتجرأ إلى إجراءات استثنائية في الاتهام والتحقيق ، ومن طبيعته الاستثناء أنه لا يعرف حده ، لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ، ولا يعلو عدل أو مساواة لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يحصص لصيان لأنه لا يرى صديقا إلا في هدم لصيانت ، ثم إن الاستثناء هو الفكك من كل قيد . ومن سوء حظ البشرية أن هناك نفوس يد لم تكبح تمحج ، ويد لم ترعو لا تستحي ، وهذا نفوس بحرق ، ونفوس تطمع . وهكذا فالاستثناء ، مهما نطقنا في تسميته ، هو الصدم بعينه لأنه يفتح الباب لكل

شهوة ويتدفق مع كل مواد . وهذا قلت إن الناس فعلوا وأوحى بعوسهم حجة ، لأن كل ظلم مهما كان قديماً فهو ظلم مزدوج ، ظلم واقع على الفرد و ظلم يهدد المجموع ، فهو إذن فعل وتهديد وواقعة وساقطة .

ثم أحد حصرة المحامي يتحدث عن تصرفات البوليس في هذه القضية وعن وجود حملة سياسية للقتل السياسي ثم انتهى من صرافته بالكلمة الآتية :

في حصرت مستشارين : أعتقد أنني وحتى كعدم . ولا ريب أن واجب المهنة يتطلب كثيراً من نصيحة ، وأنه فيما بين الأوراق والندوسات وشهادات الشهود والالتزام والدفاع يتحقق حق حصص هو حق المحاكم ، وكثير ما نصبح على ملتهم شخصيته في وسط هذا الرحام العالمي فيصبح ملتهم ويمسى قادراً به قد تحول في نظرية قانونية أو دليل يترأسه الحصان ، سياسة والمعدمة ، فهو في نظرية مدح في لاتهم وفي نظر شهادة هو عذرة عن دفاع أم شخصيته ، أما حرته ، أما عوطفه فهي في نظر لاساء مائة ذنوبة طالت أن نصيبه (معدومة) .

فأى أؤكد لخصركم أنه ليس أمي على ملتهم من هذا تتحدث من شخصيه ، هذا التكرار عن أهله وجنسه ، فإذا دخل قالى سجن ، وإذا خرج قالى قفص .

فيجب ألا نرى أب ملتهم الذي هو في لاسن مره هو في بيته حبة وعجبة . يجب أن لا نرى أن ملتهم لدى هو في نظرية الية أباء هو في الوقت معه أب وروح وولد وأخ وصديق

فلا نعوذ إذن ، بـ " حصرت المستشارين " ، إذ كلهم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص ونشر ، فأنتم والله الحمد لستم قصاة أوري . كما وصف حصرة قاضي لإحالة معه . أتم . و . في لأرتفع من هول . أتم . أتم قصاه بعوس شريرة أودع الله مصيرها في كلمة تخرج من أفواهكم ، فأنتم لسان الله وصوت القدر . فافحصوا إذن بيننا وبين شقيق منصور ، ذلك المجرم الذي قضى لله عليه مرات عديدة قبل أن يقضى عليه شر ، فصوص بين صمعا وقوة من إذا قال قدر ، فأنتم أقوى وأنتم أقدر .

(ملحوظة — نص في هذه القضية بإعدام محمد مهدي علي وبرائة باقي المتهمين) .

شرافة

حضرة صاحب الغزة مصطفى هني بك الرئيس النيابة

في قضية الحدية رقم ٣٦٦ جدر الأخيرة سنة ١٩٢٧ الخاصة بالاعتداء على المسيو
سلامون شيكوريل ، وقلة المتهم لاريو في كويل لأحرين أصحاب .

حضرات المستشارين :

السمحوني أو تؤدي واحي ، فعيد إلى ذكر كما حادثة أهم ، ذلك لحرم الشيع الذي
ارتفعت له أركان البلاد وتفرغت منه هوس سس قبل تاحرم من أكثر لتعار وأطيمهم بها وهو
ودح في بنته ، آمن في سريره ، وتأيم سيدة كريمة لم تسوف بعد سس شاب ، وبهم أطفان
صدم ما رلوا تحاحه كيرة ، حاح لأب لرووف أعصدهد مقبل لماسوف عيه لمسيو سلامون
شيكوريل لشارع لخره . ذلك لرحل الذي لم أكن أعرفه من قبل ولكنني عرفته في حلال
لتحقيق . رب عائلة على أحسن ما يكون ، وروح من أر لأروح ، وولد من أطيب الآء ،
ورئيس شقيق عمروسيه . فلقد نشت كل هذه عصفت في تلك العيون الدكية ، وتلك الوجوه
العسة التي كانت نم عم في هوسهم من حرد وأسى . حتى لقد كان كل منهم يرى لمصعب
مصعبه والعقيد فقيده فأبو أن يذهب هـ لرحل في دره لأحمره إلا محولا على أعافهم .

حضرات المستشارين :

أنتم من شيوخ القصة ، حترتم الدنيا فدفتم حلوها ومره . وفي هذه الساحة لمقدسة ساحة
نقص ، العدل سمع شكوى لمظومين وسمعت أسى محرومين ، ورأيت كيف تفقد الروحة روحها
والأم انها والاسر أهد في طروف وحشة فاسة ، وأرسلت كثيرين إلى منصة لإعدام بحكم
القانون وأنتم هادثون مطمئون . ولكن قلنا أن تكونوا في حترتكم الماضية رأيتم شيئا فصيحا كالذي
أعرضه عليكم ليوم . رجل آمن في يته بين روحه وأهله ، يؤخذ فهر ليدخ كما تدخ لأعدام ،
على مرأى من روحه التي كادت تموت أسى ومرعا . اثنا عشره طعة في صدر القتل وطهره ،
فارق بعدها حياة وهو يسوس إليهم بكلمات نديب الحجر الصلب " حدوا كل شئ واتركوا لي
الحياة " .

والذى يريد لأمر قطعة أن اتى من المتهمين أكلا حرا القتل وملحه ، بل لا يزال ماقى بطر
أحدهما من سعة هذا اليد . فـ استطاعت هذه الوسائل أن تدخل الرأفة على تلك القلوب
القاسية .

فشل أن آتى على تصصيل هذا الحادث أريد أن أدلى بكلمة شكر لحضرات المحققين ، لأحباب
وأذكر منهم القاضي الإيطالى حبيب الكاهلرى امالومى ونفصل الشيخ بائادا كيس وقاضى
القضية يوديه على المساعدة القيمة التى أسودها إليه فى تحقيق هذه القضية ولقى كات من
الأسباب التى أدت إلى النجاح .

فلقد طهر أحل وصوح أن التصام بين رجال التحقيق حير الوسائل للوصول إلى حقائق
وقد تكون هذه القضية من المرات المقبلة التى تلاقى فيها القضاء الأسمى بالقضاء الأهل ، وعبدى
أن مثل هذا التلاقى سيكون له أثر بعيد المدى للوصول إلى العدالة التى تشدها ، وسيعلمون سخطوت
سريعة نحو ذلك ليوم لدى تصح فيه هذه التحقيقات بين أيدى مصرية هى أشدها يكون حرص
على إقامة العدل فقد قدم السوليس المصرى بواحه وأصاف صحيفة جديدة ، فى صحفه المجيدة ، وقد
المحققون من لأحباب ووطنيين بواحبهم وسيعوم القضاء الأهل بواحه . و إلى المتطرون سعوس
هذه وقوب مطمئنه أن يقوم القضاء الإيطالى ويونانى بواجبهم أيضا بمعرفة عن هذين
الأميين من حب العدل والإنصاف .

لهم أحد حضرة رئيس الية فى سرد وقائع الدعوى والتطبيق لقانونى وثم مرافعة بالمارة
الآتية :

يحق لى الآن ، بحضرات المستشارين ، بعد أن تقدمت إليكم بهذه البيانات الكافية ، ولك
الأدلة الماطعة أن أطلب إلى حضرة نكم أن تقصوا عدلا بعدام لمتهم بالقتل أمى للقتل

لهم إن عومة الإعدام لى بعد إلى الصحايا أرواحهم ، ولا إلى الأيامى أرواحهم ، ولا إلى
بنى آناهم ، ولكها مع ذلك أقصى ما تصل إليه العدالة البشرية . أما عدالة الله فتكون شديدها
جزاء وفاقا لما جنت أيلهم .

فأست فى حاجة لأن أعيد على مسامعكم تلك الحكم التى دعت المجتمع الإنسانى فى كل العصور
أن يسأ إلى هذا العقاب الصارم فهو ليس استقاما بل عرة ، وفيه مع ذلك عراء للقبوب الحربية ،
وتهدئة لتواطر المضطربة ، وتطمين للنسوس المترعجة .

فإن مبرو ، يا حصرات المستشارين ، أى ورن لرأى الذين يقولون إن بعض المنهجين لا يقصى عليه هذه العقوبة ، وإن من العدل أن يسوى بينهم جميعا . نعم إن الساقون الإيطالي إلى عقوبة الإعدام واستبدل بها عقوبة أخرى ، ولكن رب حياة شر من الموت ، ورب موت خير من الحياة .

لقد قضى قانون الإيطالي على هذه العقوبة منذ نحو أربعين عاما ، ولكن القوم من ذلك الذين يشعرون بوحشتهم من هذا الخراء لردع ، بل لقد أعيد فعلا في حرم خاص وعدي أنه لن يمضى زمن طويل حتى تعود هذه العقوبة إلى ما كانت عليه .

لقد استبدلت عقوبة الإعدام في إيطاليا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي تعرف عدهم بالأرجستولا . وكان من هذه العقوبة ، ومن عقوبة الأشغال الشاقة المعروفة عدهم

لقد قال لمرنوس روس في مقال منشور في مجلة 'Law Quarterly Review' وصفا هذه العقوبة ما يأتي :

"لأنها لأرجستولا إلا إعادة تذكرى لك لأهول التي فساد عبيد زومون في تلك السجون المظلمة" وهي السجون التي وصفها بحق نلادى هاملتون كسج عوه :

"An evil name

An evil thing, a hell on Earth,

Wherein no whisper; evermore

Of hope shall enter."

"أن هو إلا اسم من شر ، وشئ من لشر ، و جهنم على الأرض لا تمر محاطر من كان فيه وساوس الأمل" .

لأن أن هذه سجون قد أدخل عليها من التحسينات ، سداه تقدم المدينة والاعتناء بالوسائل الصحية فهي لا تزال مقرر الأشقياء ومقررة الأحياء .

نص المادة ٣٩٦ من القانون الإيطالي أن يحكم على من يتعرف بجريمة القتل المقررة بجريمة أخرى بالأرجستولا .

لأن الأرحسولا هي ، كما يقول المساده ١٢ من القانون المذكور ، عقوبة مؤبدة تعد في محل خاص بوضع فيه المحكوم عليه بالسجن الانفرادي لمدة السبع سنين الأولى باستمرار مع مديونه «شغل» ، وبقى المدة بصرح له فيها «لاشتغال مع غيره من المحكوم عليهم مع التزمه صمت» .
فبحسب المساده ٦٧ من هذا القانون رد على مدة حبس الانفرادي المستمر مدة من سنة إلى خمس سنوات بد قفوف خاضعة حرائم معاقب عليها عقوبات معيده لحرية وكانت إحدى هذه العقوبات هي الأرحسولا .

لقد لمسيو ديمودتور بل نحامي «يطال» في مقدمه عن قانون العقوبات الإيطالي .
«إن الأرحسولا هي أكبر عقوبة في القانون ، وهي مؤبدة يترتب عليها حتما عدم الحبس الانفرادي في أقصى أشكاله» .

لقد بصرع لدين تحكم عليهم هذه العقوبة ، ويستول عليهم اليأس حتى يمتنعوا عن الموت ، بل ثبت أن كثيرين لا يحنون هذه العذاب لمستمحون بسكين ، وكثير ما ينفقون عقولهم .
فبؤدى لو كان لديكم من الوقت ما يسمع أن أنوعى حصراتكم ما دله نواب الإيطاليون عندما ضلوا إعادة عقوبة الإعدام لمص حزنهم إلى قانون الإيطالي فقد سئوه أنه أشد هولاً من حكم الإعدام الذى استبدل به .

فلحق أصدر حكم ، باحصرات المستشارين ، لو أن هذه العقوبة كانت في قانون المصرى لرضيتها لمتهمي قانما بأن المجرم قد نال ما يستحق من عقاب .

لعم ذلك من أن ، وهذا البحث الذى سنهوى فى بعدى عن موضوع مرعقى فمحن في مصر ، واقتل والمقتول مصرىان . فطروا حصراتكم إلى قضيتنا بين مصرية ، والشرائع موضعها كما نعلمون تتغير بتغير الزمان ، وتختلف باختلاف المكالم ، فما يصح لمصر قد لا يصلح لغيرها ، والعكس بالعكس .

لأن ظروف هذه القضية قاسية تدعوكم إلى استعمال القسوة ، فلا تجعلوا للرأفة متعدي إلى قلوبكم . وإن لنا من عمل المتهمين أنفسهم مثلاً ، فقد أبوا أن يرجعوا القليل فلا حق لهم في الرحمة ، وأبوا أن يرافوا بقويه فليس لهم أن يطلبوا الرأفة .

لقد بوسل إليهم أن يتركوا له الحياة وبأحدوا ما عداها فأبوا إلا أن يكونوا قتلة محرمين ، وسوءه كأس الموت مر . فعلى لهم أن يخرج بالكأس التى مصها فريسته . قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الفصاحص في القتلى» .

فإن كان سلامون شكور بل قد مات بفعل العذر والحيطة ، فلنصب در بو جا كويل باسم القانون وكلمة الله ، والخزاء من جسد العمل .

لَمْ يكن دار بو جا كويل هجر ولا عندما دفعته الحجة إلى السرفة والقتل ، بل هو ثابت نشأ في محوكة من العشب ، ولو شاء لعاش شريف وهدت شريف ، ولكنها نفس شريرة تصبو إلى الحريمه غير حاجة ولا سب . ومع أنه لا يزل في رعان الشب ورهرة نصافه سار في طريق الإحرام شوط بعيد ، بل بلغ في قصير من الزمن أقصى مداه فدل بهد على أنه عصو فاسد يجب أن يبتز وحرمومة خبيثة يجب أن تستأصل .

لست أحاطكم بسب الدث حب ، بل أحاطكم بسب روعة ترمست وهي في رهرة شها ، وأساء يسمو وهم في حجة إلى ساعد أبيه ، أحاصكم باسم هذه المدينة التي ما تجرعت من قبل هذا النوع من الإحرام .

فأشدك أن تهبطو ما نحن فيه من ظروف ، فهل هذه حجة حدث حدث آخر ذهب بحياه رجل وولده من يد مجرم أتم حقت فيه كلمة القضاء .

أحاطكم كروح وأب أشعر بمرره الحزم وقصاعه ، وأرجوه بالحضرت القضاء ، إن أم حلوم إلى حلونكم المقدسه تنطقو بكلمة العدل أن تذكرو أتم أيضا أنكم تاء وأرووح وأن تذكرو قوله باني وهو أصدق بقائين " ولكم في القصص حياه ما أوى الأساب " .

فن شرافة

لمحضر الأستاذ هادي العجزي وكيل النيابة

في القضية الجنائية رقم ٢٧ وأبلى سنة ١٩٢٧

للمتهم فيها أمين شاه هادي المسمى القصو لجسد النواب

وأثر في قتل الصحفي (شرف)

لقد هي عقلة حصره نائب . وشخص يمثل هذه نمطية وتلك لأخلاق لا يمكن أن يكون الحكم عليه حكما على الأمة . وليس هذا الدفاع الذي يقال في صدد تهمة فردية لا علاقة للسياسة والأحزاب بها . وما كانت البائة يوما مما تمساسة القصص . هي أول الحرب حوكم كابو الشيخ والوزير الفرنسي ، وفي آخرها حكم على بوبولى من أظهر نواب إعلتر وأحد كتاب ، وفي مايو سنة ١٩٢٦

(١) ملحوظة : قص في هذه القضية بإعدام طر بوجا كويل .

حكم على الناس الإبحري سكلاتاً ولا وفي كل يوم تسقط نواب وشيوخ ووزراء تحت سيف
الجلاد. ومع ذلك لا تتأثر الشعوب ولا لبرلمانات ولا الأحزاب التي يسمون إليها فاقصوا قضاءكم
العدل وأنتم مضطرون إلى أن تحكم بدمية ميت لن يصب سمعة مصر نسوء. انصفوا بحكمكم
العقل وأنتم على ثقة من أن الأمة والبرلمان سيرفعون رؤوسهم معاذرين بعد قصائهم. طهروا
برلمان من لا يستحق شرف النيابة عن الأمة. وأنهمو المنحصرين أن يحسوا احبار منتمين،
وأفهمو أمين هدم أن ميت وإن كان يملك الشريعة فإنه لا يملك القضاء ولا التنفيذ. أفهموه أنه
قد حوّل اختصاصه عند ما نصب نفسه فاضياً على (شرف) وقضى عليه بالموت وأعدم حادته
جلاد له كونه فساداً في حكمكم مصر وفي هذه الحرية من المقاطعة والخروج على القانون "

الشرافعة

المحضرات الأستاذ السيد اللطيف محمود رئيس النيابة

في القضية الخامسة رقم ١٤ في دورة القادس سنة ١٩٣١ الخاصة

بشتر لثعل " لثعلاب أطرب ألم ليكي أفصر ، ثور ليها " "

بشتر لثعلاب

المحضرات المستشارين :

ألا نقرر نظرية جديدة ، إذا قلنا إن الصحافة هي مدرسة الأخلاق ، وهي مهددة بنفوس ،
بقائمة على الشعوب لتعلمها وترقيتها مدركها ، يجب أن تقدم هذا كل يوم من بحوث شاملة لجميع
نواحي الحياة ، في أكرم لفظ وأقوم تعبير .

لأرحل لدى بدل شرف لا تناسب ليها ، ولا اشتغال بها يجب أن يكون له من متاح قلبه ،
خير مثل يقدمه لمن يقرؤه ، وأن يكون له من خلقه أحسن قدوة لمن يطالعها .

لقد كان ، نود أن يكون حال الصحافة في مصر كحال الصحافة في البلاد الأخرى . لا تعرف
في لغتها إلا الترفع في نقول والآداب في التعبير ولا حرم الحرية لأفراد والجماعات ، والتباعد عن
المصاع ، ونحن نكرم من عن لاختلاق ، وسند يمكن أن يصل إلى عرصها الذي وجدت له ،
تؤدي مهمتها السامية بدون حيث أو خروج .

(١) ملحوظة — قصي في هذه الدعوى بسجن أمين همام حادى ثلاث سنوات الخ .

لغير أنه قد يؤم أن تختار مصر دم طاشت فيه لأفلام ، فخرجت عن أعدها ، وحدثت
مهمتها ، فبنت عن رشدها ، وقد راجع في تطويق عصره ، أرباب من قدرها ، وحطت
من شرفها .

فأعدها ردتها لمبادئ التي قررنا بعض لأحكام ، ملائمتها خاصة على ما أعدها ، اسرسلها
في عيب ، و ستهزل ما تقضي به مهمتها ، وتغدير لكل حد في عهدهم ، فأصبح الأمر عوصى ،
حتى نقدر طل أن الشهود هو القاعدة ، وأن طعن مهمها يكن خارجا فهو حذر ، وأنه يصح
للكتاب أن ينال من شرف الناس ، ومن سمعهم ، تحت ستار أنه نقد مباح .

أعني أن هذه لأحكام على بدرم ، قد وضعت شرط للنقد لم يرد بعض الكتاب أن يفهموا
على حقيقتها توصلا إلى إساءة الاستشهاد بها .

لأن كان من أهم أسباب رول صحافته عن مستوحا لدى يجب أن تكون فيه دخول
هذه عناصر التي لا تقدر لأدب قدره ، أو تعرف للصحافة جملة مهمتها ، ففصلت على نفس
بأمل أن تقوم بمنتهون من ردها ، تفهم عوجها ، وصلاح ما فقد من شأها ، والنهوض
بها من كبوتها .

فلكم لم يكونو عند حسن نظرهم ، إذ سرت إليهم عدوى لأولئك ودهم والأولون
سو ،

لأقضية اليوم ، تتعلق بكافة معروفي ، نه من تربته ، ونقدته ، ما يجمعه من استضافة قلده ،
يرسنة من عرحق في موقف ما كانه أعدها ، و نشرته صلبا في صدور أشخاص لأدب هم ،
إلا أنهم يقومون بوجه ذلك الكاس هو الدكتور هيككل من الصحفى ، عدوى ، الأديب

فكم أحد رئيس هيئة العمومية في شرح وفائع لدعوى ولتطبيق الدعوى ثم أتم مر فته
بالعبارة الآتية :

فيأحصرات المستشارين :

أد ، جنوم تقولو كلمتكم ، فأشروا إلى أن حرية لصحافة ، أو عبارة أخرى أن حرية النقد ،
لسب هي حرية أحد الناس في شرفهم وفي كرامتهم ، بل يجب أن تكون في حدود الفنون ، مشعة
روح العدالة ، لا لفرص الامتياز .

أن حرم الصحافة أثره ، بل ، وعورها بعيد ، أثره ليس قاصراً على المتهم ومن حى عليه وإنما يتعدى إلى الكثيرين .

لأن يستوى في طرركم من يعرف الغايون تفصله ، ومن له من علمه وتربيته ما يرشده إلى حقائق الأشياء - لن يستوى هذا مع من هو جاهل بها .

لقد ، أخدمت الصحفي على قدر عمله ، ووضوح عرضه ، فكم تقومون ، لإصلاح لدى تربيته ، فلا يولد بعد ذلك صحابياً ولا يوجد متهمون .

أن لمطمئنين من الناس ، والفائمين بينهم ، يعرفون إلى عدلكم ، وهم رجول بعده أن تأخذ الصحافة مكانها الصحيح ، مكان المهدى والمرشد لأمين ، عب للناس ، لا سلاح للشتم والإعنات .

لقد نذرت الصحافة في مصر تغير ، ولتغير وحده (١) .

الرافعة

حصرة الأستاذ عمر الحروف أوكل الببابة هي الحصبة البغاة

لوقم ١٥٧٠ هـ هبطاً سنة ١٩٣٢

بالحضرات المستشارين :

في يوم السادس من شهر مايو سنة ١٩٣٢ رُفعت مصر ربهما وصعيد - برل كاد يطغى على قرية آية ، ويترك الناس في قوه أسلموا أنفسهم لرحه اليوم في قطر تم سراً لتسع أصحابها مددا قاصيه من صعد الأعلى ، وبولا ما عرف عن مصحة سكة الحديد من بقطة الحفظة الخارسين وظامها الدقيق المكين ، نقلوا إلى هذه المذل قدما ، ولأثروا الدعة في عقر دورهم على التعرض للخطاطر في رحلة تحف بها الجرائم ويظيف بها الآثمون .

لأزيت الأرض في طرل رلها ، ومصر حة الله في أرضه برأها نقيه طاهرة على حير ما يشتهى الطامعون في حنة الحيد ، ليس فيها من رمهر والشبال ولا رلر حرر لإقيا بوس ولا فيما على بحر الروم من جبال النار .

ملحوظة : قصي في هذه الدعوى تتبرع محمد حسين هيكلك عشرة حيات .

لهم روع مصر هذا الرزل ، وما كان للطبيعة يد فيه ولكن يد الإنسان . و هو بل العالم
أجمع من شر الإنسان إذا ركب الشيطان كتفيه ، وناصب الآمين العناء !

شهد اليوم بعده من مراح حداثى في مصر مذكرة مذكرة فيه هذه المسألة المروعة ، وشيئ
فيه دم طهرا الشهيد كان نكرة مذق أمره على ساس ، فلا يؤهله في طعونه ولا شارب ، فلما مات
محاهد في سبيل القمام ، وحب والدفاع عما يؤمن عليه . كالبس بالقباس إلى الآمين
شمس وصوحا ، والبدى صفاء والطفولة رنة وطهره . هذا الشهيد هو الحارس أبو ريد محمود .

في حضرات القصة :

أى أحلك الإحلال لدى رفعكم عن لعت برين أنه ط عبر مطابقة في معانيها لمقتضى حال .
وما كتب لأصبح لكم وقت في العت ، لألذات أسوقها في حفل شهده منكم قصة هم في لدروة
من بعد القصة ، نهب إليهم معاليه لأمر في لأموال ولأروح . بس هم ، لا قول حق وعدمهم
فصل الخطاب .

شهد نكبت بين أنديكم شهيد وقلب لكم حدو له عقه ، وحنه من نداء الصحنه في
وصفته به ، وكرته بعد أن كان نكرة ، فإنا لأن عبر هذه القصة عدب ، ألفه كل يوم
في غيرها من القضايا .

لأنهم ورأيا في حاتنا القصة عدون الله على الناس فكانا شهيد فإنا رح يسرق فأخرج فقتل ،
أو حارب أحد منه لحسد أو طوحت به مرة أو حفره الثأر بدفين عدل من صاحبه وشنى

لأنكى الأمر في هذه القصة حرج عن مأوف هذه الوعت . إنا نحن من هذه القصة
في ندعة هي صلاله حيل من الناس طمو أنهم في الحياة أحرار من قيود التقدم ، فخرحو عليه
وحسوا أنفسهم أنهم «أعدون في شعة بلد داب العيش الخط الأوى على ألا يشتمو الناس بكالف
العيش من كد وجهد وكفاح .

شهد رأيت وحوه على أنى أنظر إلى القصة بطره تحيل ودرسة ، وأحدث عسى بأن
أعرض لها في نقص رتب لها مقدمات تخرج منها شغدر ما أخط بالمتهم من دونه في حق جاسا
القومية ترى أن كان المتهم على حق في دعه إليه . وبالم يكون على حق ولم بأسرهم بخر بعقيدة
ما تشعه لمثل عدا ، وتستعده به بعض النفوس ، وتستهوى من عثا في القلوب فما هم ؟ وما
شأنهما في الحياة ؟ وما العرص لدى زمان إليه ؟ أوه حبر شانه شر ؟ أوه عمل صالح حاطه عمل
غير صالح ؟

لوفي نحن بسبيله نسل أو مصر من يرى رأى هذين لمهمن في حياة الخول والرضا بالدون
من العيش والحرارة على الله في الذنوب والآثام ؟

لحسن من بهت القومية في عصر إنشائي لم نحن ثمراتها ونسبها طلائها ، بل نحن عرس
لحبي أو نحن أسوأ من بعده ، ونؤسس لبني . لهذا نحرص حرص كله على أن يحوط آمالنا
وأعمد سياج من الحد والحرم منعنا من الإباحة في السياسة والأخلاق . هذا السياج هو النظام
الذي يمليه علينا العقل السليم الناجم والرغبة الصادقة في خير الأمة .

لحسن ونحن نرى ونؤسس وعرس ، يريد لمصر القوة فيما له ، نصحه والأخلاق من صفة
يريد لمصر أطفلا سميت أنوهم من الآفات فأندوهم ساءت حيا أر هر نامة . يريد شدا لهم الصبر
على لمكاره والثبات على العمل ويطموح إلى مجد . يريد كهولا عركتهم الحارث فلا تطرحهم
سعة في الحاح أو تهدمهم أعاصير المعالة والمكافأة . نعم يريد لقوة فلا ضعف ولا تواكل ولا
حس ولا استعداد .

لحسن أحد حصره وكل أسبابه في سرد وفنح الدعوى والتطبيق لدعوى ثم حتم مراقبته
بما يأتي :

في احصارات القضية :

أه أطلد ونعندر إليكم فيما قصده من أمر هذه المساء وأقصا فيه من بيان ، فما هي قضية
رحلين قتلا رحلا وشرعا في قتل رجل وكفى ، وما هي قضية تدمير و بلاف وحسب . ولكنها
قضية حياة حرجوا على نظام الدولة وأردوا أن يقتلوا من لأمة هيئة حكومة كائنة كانت وبس
ما يفعلون .

أه نحن في موقفنا هذا لا ندافع عن الدس أمردا و جماعات إلا بقدر ما يحس هؤلاء من
الأيدي وما كنا ندفع عن المساء إليهم لسلطان كان لهم ، فلما انحدر عنهم سلطون هذا الحياه فترت
مناهم وصغر من أمرهم ما كان عظم عدما لا ' ولكنها ندافع عن مبادئ سامية لا تتغير بتغير
رجال حكم ولهذا رفع الصوت عاب لنقول أنها القضية . " إن هيئة الحكومة لولا عدلكم الحارم
في خطر فصنونا هيئة الحكومة " .

أه كنتم عرقم بالرافة والرحمة فما هي الأمة تسادكم بأن أرحموني أنا ، وأرأفوا بي . فإن
الأشرار سلطوا مهمتهم في مراقبي حياتي وهيئة حكومتني فأى الدس يأمن الطريق والموت يكن

فيه أروع ما يكون ؟ أى «حر يتخطى هذا الحد من مصر ؟ وأى سائح إلى مصر يسعى ؟
وأى غريب يطير إلى مصر نظام تصويبه هيئة الدولة وأمثال هؤلاء الخاة ، بعد الافاع سلوهم
الحرية ، يسعون ؟ وأية حياة هم ترحى وهم يسعون لإهدر دمهم بأنبيهم وأفعدهم لأمة ؟

أنظروا إلى عمر من عذوب وقد رأى بوذر العنة من الخار على إلى داره يوم بيعة أنى بكر
إد ذهب عمر يشتمل عرمة حارة ، فعد وهدى صاحبه من وراء محب أن تعال مع ولا تسع
إلى العرفة ولا حرق درك عيث ، فقال على وإن كانت فيها فاطمة فقال وإن .

أنظروا إلى بطرس الأكبر وقد أريد أن يخرج نوطه من الصلوات إلى الوراء فوجد ترحيبيون
من حصومه في وده لدهر لمستهزأده هدم بطرس ، فخلوه بخور مؤمرات ، فمصرهم أود
وهم همون رد بلاده إلى الوحشة وإحلال عرتة من نظام . وكان عله أن بخار بين أن يكون
أ . فيحو على وده وبين أن يكون مصدا لأمنه ، فاحار خسر الأثم على الزافة لمرخصة لمرحلة
في ولده . وقده هدد العاق لمصاته فلم يخذلو له إلا لموت فكان هو لموت وده نوطه حيد .

في حضرات القضاة :

أد قسم بأن المتهمين قتل محمد . وأرأيت سقى لإصرر موهر ، ورأيت حرثم نامة
لا راع في «شرو يحكنكم على مصر لأمن والسلام حدمو بلادكم بالطرة البعيدة لكافة .
لا تسمعوا لدموع لمهين «كادته تطلب مك الأفة ، فاتم موضع رافة وأهل لاف ، ولكن مكها
من عدلكم اليوم هو في «حبه لأمة وكف بسلام ويهدمون ثم يرحلون مك بالرافة ' وأى شىء
من رافكم إذا في كفة الأمة لمجروحة في عرب وهدم حكومتها كائنة ما كانت . لا عكم من أن
يؤحد ، يحرم الصدم في هذا الموقف ، فخر لأمتكم أن توصفوه ، فهو سف العدل ، والعدل
محتاج لقلمه وسيفه مادام عقله البصير بين هذين الميراثين .

أن الفاضل الذى يشتد في الرحر لخير أمة من طريق العدل في مثل هذه القصية هو الذى يثبت
أركان النظام من الدولة في توحه قوى الشعب إلى العمل الشريف لمتنم وسلام الجميع

أن اللين في موضع أشده لا يسمع إلا رحلن أمة إلى عسبهم وإلى أمتها معا . وأما الصرامة
في الحكم — وهذا يومها — فهي تنفع الناس جميعا . فتحيروا لعدلكم بين أن يخرج المتهمين بعد
الحكم ضاحكين فرحين بالحياة ، ولو مؤملة في الحديد ، وبين أن يخرج الأمة ناكية مروعة في مرافقها
مهتدة في هيئة الدولة . وأين نحن من الدمة ، والأمة تخاف الآثمين !!

أن الذين يصفون القصة في مثل هذه القضية بالقسوة لا يحسنون وضع الألفاظ في حدود معانيها ، وإنما القصة أطباء الهيئة الاحتجاجية يتقرون العضو الميت من الجسم الحي .

إذ كان من لأفضل أن تحب الحكومة وألا تعص ، فإن حد الحد لا يعني أن تحب الحكومة أو تعص بقدر ما يعني أن تحب . الحب يذهب و يروح بذهاب أسانه ، والعص يتبدل سدا ما يدعو إليه ، وأما هيبة لدولة فلا ريب فاعلم هي الثورة وقيم الأشرار وعدم الظلم . وليس بعد سطم إلا الموصى ، ولا بعد مصر من الموصى إلا القضاء ، وعدده واتخذ الله في مصر قصة .

لقد نحى من يحى ، وقد محار على إذ لم أكن له على ما عودته أو إذ كتب على نعمة غير مطبق ، وقد لا يعصى من ناس من أعف عما بين يديه من عرص ومال ولكن الهيبة — ذلكم السطان الذي ينشئ على خوف العقاب ورحمة لحرمة الأساس غير اسلاد . والناس قد يعيشون غير أن يعصو دولتهم ويعبر أن يعرفوا ، في حبهم ولكنهم لا يعيشون فيه غير أعفهم التي على الأنداد . مخوف بعقد هو همهم الأول . وما دمت حكومة لا تأخذهم بظلم ، وأنتم منهم في هيكلكم مقدس ، فلا تتدنى على هيبة لدولة وأنتم محكوب . علموا الناس أن يحافوا العقاب ويرجعوا من عص الخرمة إلى العمل الشريف للظلم . لا ليس بعد بؤس القوصي لا راحة لا يجد يعيشون محال بالموت ينشون في الطريق الآمنة التي تحرم في الأمة هيبة الحكومة أيها القضاء الذين ليس لنا في مصر غيرهم مد الله ' إنا من مصر بعد القيام بواجبنا أمامكم ثبتت كلمة الختام :

« لكونوا دماء الأمة من عت الأشرار المجرمين ، وردوا على الحكومة كائنه ما كانت — سلطانها من الهيبة . قد تم للبيان ما عني من واجب فم سبق إلا الوجه الأعلى واجب القضاء الذي يحل من مجلس الحكم لإصاف لأمة لمطلومة من لأشرار الصديق فلا تأخذكم بالأشرار الحياة رافة ، وإن في موت اثنين من شائرين على هيبة الدولة بالوان من التصيل والتحرر الحياة لأمة محدة شريفة سام في حرمة القضاء وعيه الصغيرة وعمله ساهر على راحة الناس . لقد حلت الحكومة سلطان القوى إلى عدلكم الأقوى لتصوبوا ها هيبتها وإن من عدلكم المحارم ينظر في الآمين حكم القضاء وإن لكم في القصص حياة .

المعرفة : حكم في هذه القضية بمعامه محمد أحمد به أم عرب واليد محمد عيسى المومل بالأشغال الشاقة المؤبدة وقص هذا الحكم . ثم حكم عليهما بغض العقوبة ، طلقا في الحكم بطريق القص وحكم بعدم قبول طلبهما شكلا .

شرافة

حضرة الأستاذ محمد اللطيف محمود رئيس اللجنة

في القضية الجنائية رقم ٣٤٢ جولاى سنة ١٩٣٢

المعروفة بقضية القنابل

في احصارات المستشارين :

أمام حصر تلك قضية قد يحيل إلى المتهمين أن الاتهام فيها لم يكن ، لا على أساس اعترافهم بحسب ، وأهم ما داموا قد عدلوا عن اعترافهم وعللوا هذا العدول بأن يدعوه أمامكم من أنه أو عر إليهم به فقد وحب على الاتهام - في رأيهم - أن يقع تصويرهم ، وأن يسلمهم بصدورهم في عدولهم ، وحق على القضاء كذلك أن يأخذ وجهه نظرهم دون ما مصادقة .

فوقع الإدخال أنها طهره عرسه . لأنه من غير المنطق ، إن لم يكن من محال - أن نتقدم إليكم البينة عنهم عديدين ، منهم من اعترف على نفسه ومنهم من اعترف على غيره ، ووجههم إمدت لا قيمة لهم ، وتكون هذه الاعترافات ، أحاطت من دليل ، وما لانسها من تفصيل - تكون هذه الاعترافات وليده الحداثة على الدمة والخففة ، وتكون قد أحدث ، بطريقة التي قالوا بها .

فالواقع أن هذه القضية ، أمر فيها بعضهم أمن الكسب العدول ، أو تحت تأثير العاطفة للهوة ، وسعة النقص طبا منه أن ما فعل إنما هو نوع من أنواع الرحولة .

في احصارات المستشارين :

فيحاول المتهمون ليوم ، وقد اتهمهم جرمهم ، أن يخرجوا القضية من حدودها الطبيعية إلى ما يمكن أن يفهم منه بسطاء أن القضية ، وهي عنة بأدلتها ، لم يخرج عن كونها رواية دبرت وقائدها ، وأهم كانوا من الداخلين في تمثيلها رهنة أو مرصاة . وبما لو قدروا لادعوا أن القنابل لم تصنع ولم تلق في المنازل والمصالح .

ولكن البينة ، وقد أحاطت التحقيق بكل الصناعات التي تكفل لتهم حرية الإدلاء بما يريد ، ستركب أنه لا فائدة ترحى للتهمة من عدولهم هذا ، وأن الاعترافات التي سجلت عليهم سبعة من

كل شئ ، مؤيد الدليل المتبع وسحرحون من القضية - كما حرجت من - وأنتم على يقين من أن المتهمين سادس عشر والباقي عشر هما لعقل المدر ، وبند محرقة ، وأن كل هذه جرائم التي وقعت في عتق دليل حتى كادت تذهب بأرواح رشة لادب لها ، هي من شيطانيتهما وبملاشهما ، وقد موها ، ثم أو تم أعطى لها باسم إمامة جمال العاطلين

لما قم الرهان على أن هذه الاعترافات لها دليل ، فإدى لدى تسقط من قيمة الإقرار ، وسادلكم على ما ثبتت سرعة عتق المتهمين بملتهم بملتهم لأشخاص هم أعداء من عن ربح سويس . وقبل أن يتصل سولس بالمتهمين أو يعرفهم . وأخير سأقيم الدليل على أن حركة العمال في بدايات الحودث بعد الروايات ومدرسه لقول والقصاص تمحضت عن حركة كان يعمل فيها العنصر على أنها حركة فدائه وسدححو إليها العنصر الآخر ، ثم أختت حودث التي تحت كما يتحون من أجلها .

أنت من عواد روي الكلام وإكثاره ، بل سأحكون القصد ، سخطت منتهج ، إلى الصميم غير تارك ما قد نض فيه مصالحة للهم دون أن أقدم ، بكم به و ما يشه .
لهم أحد حضرة رئيس سادس العمومية في شرح وفتح لدعوى و تطبيق لدعوى ثم ثم مر فعه
بالعبارة الآتية :

لما حضرات المستشارين :

الآن وقد فرغت من وحي وأصلكم على القضية ، وسعه من دليل أحد للمرور في نفسي لأن أقول لحضراتكم كلمة هي فصل الخطاب .

أن العرية التي تقدم بها المتهمون ، بل أستعمر لله وأقول إن الفحش في لقول وإمعدن في الكذب لدى تقدم بها المتهمون بتهمة منكم صرامة في حكم وشدة في الاستنكار

أهم لم يتقدموا لكم بدفع عادي كغيرهم من المتهمين ، على بعد ما عرص عيكم وعلى غيركم من قصايا . ونكهم حادوا إلى أسوأ ما يمكن أن سدا ، به طائفة من المحرمين الحادوا ، في الطعن في كل هيئة وليت التحقيق أو كان لها اتصال بالتحقيق .

لكن الويلس هذه لمطاعهم هم يتركوا فرعا من مروع إلا يتحدثوا عنه مثالب

لقد دره الأمن العام بس من أس ، وهي التي تسيطر على هيئة سبيلية في البلاد لمجرد أن كان لها ضلع في معرفة المحرمين .

والقسم الثاني حصوله منفرد ، لا لصحة في دعوى هم ولكن لأنه سعى وراء الحقيقة حتى وصل إليهم فأراد أن يظهر من أمثالهم البلاد .

حتى صايط موسى لدين فاروا لمنهم ولو من بعيد جعلو منهم أيضا أعضاء في مؤامرة واسعة النطاق لا تقاوم إلا أمثال العزب وعبد الرسول .

ليعد أن شقو حقدهم تصور تلك هيئة محترمة في كل لمالك إلى ما هو شق على نفس التحدث فيه .

لجروؤو مصوو سبها ، طوو أنهم مصووو م معقلا من أهم المعامل في كرامه بلاد .
فمن أصيل عيكم سحدث عنها فهي هيئة في شرف لائمه ، لب وشر لا تشب إلى أسرته .
لهيئة أرفعها ويرفعها بكل في خدمت ، مسجى أمام شرفهم برؤوس وطاقم أمام عطمتها الجباه .

لهيئة تمثل الهيئة الاجتماعية ، وهي في الوقت نفسه جزء من قدس القضاء .
أن هيئة التي لا تعرف مصد ، كهيئة النيابة ، لا تعرف أشخاص ، ولكنها تعرف الكرامة ،
وعرف الوجب والتعاون . فمن شاء أن يحكم في الدون فحقه سوسية تتعد إلى على أن يكون ندا يعرف القانون .

لوعده يكون للبيان شر لا حكام وشر حكم ، وعده يقول القدس لدى تخصص له إذا كانت بيانة تحت على لمنهم أو أنها كات وسكون دائما إركن الحصين .

في حصرات المستشارين :

ليظهر أن الحدث أرضا يستسر . فما دام لمنهمون قدروا على القول في البيانة هم لا يتقوون أيضا على القضاء .

ألى هذا الحد وصل الاستهتار بكل ما هو مصون . . .

لأشوا أيضا سبامهم بضون أسها تصب فرموا رئيس المحكة قاصى المعارضة ، ورموا قاصى الإحالة وهم بعمهون . أأ لا أحرؤ أن أتكلّم عن القضاء . لقد كسم قصة ، وأتم الآن قصة وهم بتهمون القضاء . فليس ن أن أدع عن كرمة هيئة عدده من عدل السياء ، إيمان أن أطرح الأمر عليكم لتقولوا رأيكم في رجال القضاء (١) .

شرافة

شخصه شاحب المرة شمد ليب قصة بنت السائب العموى أمام شحكه
شباب شمر فى قصة أسهم شمد فى اللال فى الشروع فى شغل دولة
أحمد عيل شدى نث الرئيس شمس روز ، شى نور شهر أوليه شه ١٩٣٣
شجسة الخدات المتفده شحت رأسه شخصه شمد نور بنت الأعصوية
شخصى إبراهيم شروت شك لشمد شجب شالم شك

شخص أمانة لدعوى العامة وهى أمانة حضره سوء الحظ الرومى ، ولكن حطرها تحوطه روعة ، ويحبه جلال يتامى به من يعرف الواجب ويصو إلى حسن القيام به .

شالأمس كنت حاب بكم أشاؤكم ما تعاون من مشقة فى سظهار خيفة و ستملاص عومصها . وكنت ألتس معكم عون بارئ الكاتب لدى علم السر وأحمى ، وأسبهم كما تستلهمون صواب الراى وطما بينه العين

شلا غب . وهذه حالى ، ولك دجلة نفسى . ان شعرت يوم فى موقفى أمامكم لعب مصاعف الأثقال ، عبء الأمين على دعوى هيئة لاجتماعية ذات لخطر العظيم ، وعبء الرميل الذى عيه لرملائه ، وقد لانس ما يعاون ، وحب للهد لم حتى يطمشوا إلى ما به يعصون

شداى هد الوحب من أول حطة تولت فيه تحقيق هذه القضية فبيت مداه ، وسرب فى سبيل على نحو أرحو أن يكون رندى فيه لم لعب ، وبقى منه م تعب ، والرب عنه لم نصن به .

(١) ملحوظة : حكم فى هذه القضية براءة شيان أحد شعبان وعبد الرحمن عليوه وشوق حليان ومحمد جاد وحسن والذكور نجيب اسكندر ومحمد ، إبراهيم محمد عبده الشوير بالفلاح وفاق التميمين حقوق تراوح بين الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبين الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة شه

كُفِّت رائدى أن تكون تحقيق اليانة لى حلت عملا فى نظامنا القضاى عمل قاضى التحقيق - محوط بكل ما سببه ثوب تحقيق ذلك القاضى ، ويكسبه ممراته ويريه بصياناته . فأفست للنهم ما وسعى الإفاح له ، وسارعت إلى إحاسه فى كل ما طلب ، وأرحت هوأحه بم حتى ، وأوصلت رجاءه لمو به فى الصعده وفى الكثرة ، وهاب له فى أولى خطوات التحقيق الاستعداد من يدفع عنه ، فألمت رسالته لعدة المحامين لندب له من يستودعه سره ويرى مصلحته . ولما أهدرت تلك الرسالة ، ولم يحب دعيا ، طمأنت لوعته ، وهذاب ثورته ، ذاكرا له أن أوان ذلك لم يفت وأن لكل سائلة قرارا .

كان هذا رائدى أما عتي فقد عملت على أن أسعف حداثت موسم ، وخطرات قلوبكم ، وتشد صمركم ، بكل مدد من الوقائع صرح ميريى ما راح منها فى حداث الالهام وما يمكن أن يتعلق به الدفاع .

أما رساكم فأمل أن يكون مظهره كلمة لحق لى لا بد أنكم فأنووه اليوم أو فى غد ، أبس الصبح قريبا ؟

كفى ما قدمت دفعه لرفعه لالهام . أستعمر الله بل فأنحة لقصة حادث الحلال لدى وقع فى صدر يوم ١٦ من الماصى ، وما تستسهه وقائمه محمدنا وتفصيلها من تحبيل وتخصيص ، سواء أكان ذلك من حية القبول أو من حاجة لوعت القضية وأثرها فى الاحتجاج ، ثم استظهار ما تكشف عني من أدوئ ، وطرحه حب أمام حكمتكم الصيرة ، لتصفوا الدواء وتعالجوا الداء .

لشاعرص على أسماعكم هذه القصة مسهد ، فى مردها سور ابص ، وطماينة الاقتنع ، وسأسد كل ما قد يحيطى ولو فى مظاهر الأشياء - شبة من قال " لكل حال لبوسها " فليس مهن على - وقد أوفيت على تلك السب - أن أنحل بين عشية وصحاها من تفكير القاضى وميزان تقديره وروح تميزه ، لاسميا وأنى لا أزال على نمبي القديم .

أسد ثوب التهاوت على الالهام ، كما سذب فى تحقيق الترحيب به والمهشاشه له - وآية ذلك ما أرحو أن تشهد به شياه من اسير وراء كل حليل وكل دقيق من الوقائع لى قد تنعم داك المنهم المسائل أمامكم ولم تكن فى أية معجزة فى ذلك ، فان الواجب العريق قد تصاعف فى نظرى عشية رأيت المنهم وقد استبعد فلم يجد ، والنمى المواناة من خطره رجال الدفاع هم يؤات ولعل تلك الهيئة الموقرة لم ترد بتعاصبا إلا معنى الاستنكار لما وقع . ولعلها ، ولتعدرنى

إذا تربع معي آخره لترصية لمعي ، وثبت بأن رحل - وأصره يدال في مدى - ليس
في حاحه إلى معوية ، وإي لأشكر له هذه النحة لمعطاه إن كان حفا ما همس به ظل الكريم

لهم إلى سأسد نوب التهمت على الاتهام ، وهذا أطلع منطق حد الوعد ، وأكف
في هذه المرحلة من حديثي عن تقديم لمهم بصفاته التي كشف عنها التحقيق ، حشية ظل
لغطين بأي أسحب صوء قذف من حوله سيعكس أشعه على ما سأمرده من أعماله ، فتجسم
معيده ، وبمضم صنيها سأكف عن ذلك الآن رغم ما حرب به العاده من تقديم لمتهم لقصدته
بالصفات التي انكشفت عنه قبل الاسترسال في بيان ما أتاه .

لها أكف أنص في الآونة لخاصره عن ذكر من وقع عليه الحاية قال تنويه به في هذه المناسه
قد يؤول أي استثير عصمتكم على الحاي قبل أنب أهد صمتركة بحدته ، ولو أنه تاوس وهي
الأساس ، فانكم أكرم من أن تعصو قبل أن تطشوا ، وأن في هد معكم على عهد مشول .
لهم تكلم سعادة الدف عن وفائع بدعوى والنطبق فببوى ونحقق طرف سبق لإصرر
والترصد واتهى من مرافقه بالحاجة الآتية :

لقد أنت مبلغ بذله لحرمة ومدى شره ، هي وقعت على كار حبل لمهم . أنت ذلك
صدر ما صبح في موقف لثب العمومي وأحاربه لأمانة التي في عقه ، وبو أن يحج حرائث
لسمعم كل ما يتطله حرمكم ونزاهه عدلكم . ولكني كما أسلفت مؤمن بقطتك وى فها كل العاء

لكن أن هناك أمر أحل شأنا وأعظم حضر لا أطيع حمل صميرى على كنهه ولا عقد لسى
عن بيته هد الأمر لخصره هو ما أثرت به في صدر مرصعي وألحت به عند حديثي على الدعث
الذى دفع المتهم إلى جانيته .

لذلك هو ولع التعل ، وعوية لاستعظام ، وما أحمت في حسنة لإحالة بأنه د ، حتماى
وبيل يهدد حكومات في كياها ، ونشل لنظام من أسسه ، وأنه إن لم يؤخذ بيد عسر ، ستفعل
ضرره وعز انقاء شره .

لهم استفعل ضرره وعز انقاء شره .

لهم سموا لأهسكم ، بوسع حرمكم وباعد بصيركم ، حال اللاد وقد أصبح كل عظم فها هذه
لنار أى شق تربعت في نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطرة .

لذلك حال أستعيذ بالله منها .



جيل القضاة المسلمين في مصر
 GROUP DE MAGISTRATS DANS L'ENCLAVE AL BARRAGE : 27 Mars 1917

لشئ مصيعة للطمأينة ومفلة لسوء ومعدد نفس العاصين بل هي حمرة يتردى فيها
إخلاص المخلصين ونشاط المحدثين وإيمان المصلحين .

أنتم قضاة الحق ولكنكم أيضا صربرو الخلق .

لأنكم عدل لتي هب سطقون تحبوب صدها في نفوس «شئة» ونفوس «ثيرة» ونفوس
فرعة حائرة .

لها جعلوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ عجة وبشرى سلام .

لأنكم حجتكم إلى رحمة «شئو» هب البشر وقد «وشئت» أن ينوي «البلاد» وقد دب هب ذلك
الدهاء الوخيم .

أنتم أعضاء نفس كما أنتم قضاة عدل والصب لصير لا يتردد ولا تني عند «صروره» «ككه»
والقاضي اعطام يهذب بالزجر الحكيم ، وهو في زجره من الراحين .

لأنهم من روعة لرحمة وقد حبت «البلاد» «شئ» وبين صلاتها بل هي حبت هب «مكرم
العبيد» ثم اقصوا قضاءكم والله معكم إنه هم الهادي ونعم البصير .

مدمولة — حكم على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .



أحصائيات فن المحاكم الأهلية

يقلم حصرة صاحب العزة عبد اللطيف كرميل جيت

« ١ »

المحاكم فدها ودرجاتها

(المحاكم الابتدائية لمحاكم الاستئناف لمحكمة النقض والإبرام)

ففى سنة ١٨٨٠ تألفت لجنة لوضع نظام للمحاكم الأهلية محل محل نظام مجلس السعوى وهو نظام التعاضى الى ذلك العهد . وبعد أن أتمت هذه اللجنة عملها صدر أمر على تاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ نص فيه على إنشاء محكمتى استئناف ، إحداهما فى مصر والأخرى فى أسبوط ، وثماني محاكم ابتدائية خمس منها فى نوحه النحرى ، وثلاث فى نوحه نعل . وقد بدئ بإنشاء محكمة استئناف مصر وخمس محاكم فى النوحه النحرى . أما محاكم النوحه لعللى التى نص عليها فى الأمر العالى المذكور ، فدها ثلاث ، فلم تنشأ إلا فى سنة ١٨٨٩

لوى سنة ١٩٢٦ أنشئت محكمة استئناف أسبوط ، وريد أيضا عدد المحاكم الاسدييه بإنشاء محكمة فى لمب وأخرى فى شين الكوم ، وبذلك أصبح عدد هذه المحاكم عشر . وأخيرا صدر المرسوم بقانون نمرة ٦٨ سنة ١٩٣١ الذى قضى بإنشاء محكمة نقض وإبرام يكون من اختصاصها بطرق الطعون لى ترفع بطريق النقض فى المواد المدنية وهما للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الحدايات وكذلك فى الطعون بطريق النقض فى المواد المدنية والتجارية بحسب ما هو مقرر فى القانون المذكور .

لهذه المحاكم هي لخدمة الأماسيه الى قوم عليها سطم القضاة الأهل . ويشق منها محاكم
حرثية ومركزية ومحاكم أحداث ومحاكم جديس ومحاكم للود بحدود وأخرى للود المدية المستعملة
كما اشتق منها في وقت ما محاكم تسمى بمحاكم الأحطاط .

(المحاكم الجزئية)

المحاكم الجزئية هي محاكم حركية تشكلت بمرح إلى المادة ٨ من لائحة الترتيب التي نص فيها على تشكيل
محكمة جزئية أو أكثر في دائرة اختصاص كل محكمة مدنية ، ونحويل ورير خصبة سلطة في
تحديد عدد هذه المحاكم ومراكزها ودوائر اختصاصها .

لوجبا على بيان عدد هذه المحاكم في عهد مختلفة :

سنة	عدد
١٨٨٨	٥
١٩١٠	٤٦
١٩١٠	٤٦
١٩٢٠	٩٠
١٩٣٠	٩٣
١٩٣٣	٩٦

لوجبات بعض جهات بعيدة كالدر لا تدعو حالة العمل فيها إلى إنشاء محاكم جزئية بها ، إلا
أنه مع ذلك رأى أن تشابه مأموريات قضائية يتصل بإنشاء أحد القضاة في فترة أو أكثر من
أشهر ليحصل في مقدم إليه من القضاة المدنية والحائبة الخاصة بأحد تلك الجهة حتى لا يتجشوا
مصرف السور وشقة الاسفل إلى مقر المحكمة جزئية ويوجد الآن من هذه مأموريات
خمسة .

(المحاكم المركزية)

المحاكم المركزية هي نظام استحدثت في سنة ١٩٠٤ وصدر به لقاوون مرة ٨ سنة ١٩٠٤
والأغراض التي توجها أولو الأمر من تعريدها لنظام في ذلك العهد لا تخرج كثيرا عن الأغراض
التي من أجلها تشابه مأموريات القضاة الآن في بعض الجهات سائيه ذلك أن عدد المحاكم
الجزئية كان قليلا حتى لقد كان يشمل اختصاص المحكمة الواحدة أحيانا أربعة مراكز .

لقد كان من إلهامه أن يكلف المتهمون والشهود مشقة الاسد في حوادث بسيطة من أحد أصرف دثرة لمحكمة خيرية إلى معرهم . لذلك صدر قانون محكمة المركز لتلا في حالة الحرج التي ذكرها ، تحول لورر خدماته حق في إنشاء محكمة مركزي في المركز التي ليس ه محكمة حربية يكون له اختصاص في محلفات وبعض الحاح بسيطة ، كما أصبح لورر خدماته لحق في أن يحول جميع هذه المحاكم أو بعض اختصاص في المواد مدسه والتجارية ، مرور السرمسكاهم مكرث المستشار القضاى عن سنة ١٩٠٣) .

لوعده إدخال هذ نظام أنشئ من هذه المحاكم ٦٨ ثم ريد عددها إلى ١٠٧ في سنة ١٩٠٦ ثم إلى ١٠٨ في سى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و اضطرت الزادة في سى ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ حتى بلغت ١١٣ محكمة مركزية .

لوعده أنشئت محاكم لأحطاط ألعاب محكم المركز بالمديرية ومبقى مهابوى ٢٨ محكمة مركزية بالمحافظات . ريدت بعد ذلك ثلاث محاكم أخرى وهى مورعة لأن كما باقى

١٦	محافظه مصر
٩	» إكندرية
٥	» القنال
١	» السويس

(شعاعم للأحداث)

فى سنة ١٩٠٤ رأى القامون بالأمر أن حاجة أصبحت ماسة إلى إحاطة الأحداث نشئ من العدية ، سواء من جهة التشريع أو نظم المحكمة ، حتى لا يستهدوا بالإفساد فسمو فيهم رعة الإثم والبلى إذا ما تركوا يقضون العقوبة بجانب عناة المجرمين .

لوى سنة ١٩٠٥ بررت هذه الفكرة إلى حد التعمد فأنشئت محكمتن للأحداث ، إحداهم في القاهرة والأخرى في الإسكندرية ، وفقد فتحت أول جلسة في المحكمة الأولى برئاسة القاضى عبد الحاق بك ثروب في يوم ٦ أبريل سنة ١٩٠٥ كما فتحت لمحكمة الثانية أولى جلساتها في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٠٥ برئاسة القاضى عبد القاه بك يعنى . وقدم كلا القاضيين تقارير عنهما

إحصائيات وملاحظات ومقترحات منيعة عنهما (تقرير السير مكولوم مكارثي لمستشار القضاة
عن سنة ١٩٠٥) .

وأكد بعض تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ عارده بحجاب مجهود ثروت ملك وراثته في
معالجة شؤون الأحداث .

(أحكام الجنائيات)

لقد كانت المحكمة في مسائل الحجاب تحرى على درجتين ، فبما الفصل في القضية تنهت دون
أن تسمع الهيئة لاستدعاء شهود جديدة وتكون من أفواههم وما فشتهم عقدا تظمش معه إلى
صدق رؤيتهم . هذا ، بل أنه كان يحصى أمد طول بل حتى يصدر في القضية حكم نهائي مما يهت
معه حكم الردع ولهذا لا عسار صدر قانون تشكل بمحاكم الحجابات مرة ١٩٠٥ على أساس
مشروعين أعدهم كل من السير جون سكوت لمستشار القضاة وحلفه السير مكولوم مكارثي
وقد أسفرت التجربة لأولى عن نجاح هذا المقام بحدود ١٠٠٠ ، بل أن قضية حاية كان يحصل
فيها في مدة لا تتجاوز ٧١ يوما في المتوسط بعد أن كان يحصل فيها في ظل المقام القديم في مدة
متوسطها ٢٣٠ يوما .

وأقول للورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بل أهول السير مكولوم مكارثي ومسير بوند وكل
محكمة لاستدعاء بعض من عهد . لهم تطبيق هذا النظام كتحديد سعيد بل بدل على أن نظام
قد أتى بالعرض المقصود دون أن يحقق الغرض صراحة من سرعة سير المحاكمة . بل أنه لم يصل إلى ذلك
الدرجة سوى ثلاثة طعون من ٤٣٩ طعنا تقدمت للمحكمة بقص والإرم عن أحكام صدرت من
محكمات حابات وقد أعيدت المحاكمة في ثلث من هذه الطعون بلما رفعت المحكمة بعض العقوبة
في الطعن الثالث (تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ وكذلك تقرير سير مكولوم مكارثي عن السنة
المدكورة) .

وأما كانت محاكم الحجابات في أول عهد المحس في مقر أربع محاكم ابتدائية وهي مصر واسكندرية
وططا والرقازيق . أما الآن فانها تجلس في مقر المحاكم الابتدائية جميعها .

(القضاء المستعجل في المواد المدنية والتجارية)

أما المقام لموصوع في القضاء لأهل محاكم أول درجة من مقضاء جميعها اثنين فقط
المحكمة الابتدائية ومحكمة المواد الخيرية .

في هذا القسم الثاني المخصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون المرافعات أدمج الشارع المحكمة المدنية والمحكمة التجارية ، كما أضاف المواد المستعجلة إلى المواد الجزئية في حين أن هذه المحاكم الأربع مستقلة بعضها عن بعض طفق للنظام المقرر للقضاء المختلط بمقتضى المادة ٢٦ من قانون المرافعات .

لقد شوهد في السجلات لأحضره أن قضاء المواد الجزئية في مدني القاهرة والإسكندرية سارع خاص مرهون ، لعمل إرهاق تمل عليه لإحصاءات . وقد يكون لكثرة العمل دخل في قضاء كثير من القضايا المستعجلة متدولة بالحسابات مددا لا تتفق مع صفة الاستعجال المخصوص عليها في القانون لهذا النوع لبعض من القضايا مع أن هذا الاستعجال هو الذي حدا بالشارع إلى تبسيط الإجراءات وتقصير المواعيد في هذه الدعاوى حيث أدر في المادة ٣٦ من قانون المرافعات تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر ، كما أدر في المادتين ٣٩ و ٤٩ من هذا القانون تكليفه بالحضور في ميعاد ساعة واحدة .

ثم إن هذه القضايا من حيث ذهب وأهميتها تتطلب عناية خاصة قد يشعر أن قضاءها من قاص مشغل للعمل فكثيرا ما يتناول أراغ مبالغ و زوره ، وكثيرا ما تمس الأحكام صادرة فيها مصالح كثيرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لاسيما أنها أحكام واجبة التنفيذ فوراً من لئله ٣٩٥ من قانون المرافعات . ويجوز أن يحصل التنفيذ بموجب السحبة الأصلية طبقاً للمادة ٣٩٦ من هذا القانون .

لحققة إن المادة ٢٨ من قانون المرافعات حظرت على قاضي لأمر مستعجلة لتعرض لتفسير الأحكام أو المساس بأصل الدعوى ولكن المذهب أن هذه القضايا المستعجلة إذا نالت قسطها من عناية القاضي وانتهت بحكم عادل كان هذا حكم أحسن الأثر في نص الحصومات وذلك لأن من يحسر الدعوى أمامه يقف عالماً بعد هذا الحد ، وبصرف النظر طوعاً أو كرها عن رفع دعوى الموضوع ، إما اقتناء عدالة الحكم أو تسليماً بالسياسة التي رآها ماثلة أمامه عقب التنفيذ فيذن للأمر الواقع .

لهذه الاعتبارات كلها رأت الوزارة من المصلحة العامة أن يتفرع أحد القضاء في القاهرة وفي الإسكندرية هذا النوع المستعجل من القضايا . وأصدرت بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ قراراً . عقد جلسات يومية بمحكمة مصر الابتدائية لنظر القضايا المستعجلة التي تدخل في اختصاص محاكم الأريكة والويلي والموسكى وعائدين وبولاق والسيدة والحيطة والحيرة وامانة الجزئية وأمور ية حوان القضائية . كما أصدرت بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قراراً مثله . عقد جلسات يومية

محكمة الإسكندرية الاستئنائية لنظر القضايا المستعجلة التي تدخل في اختصاص محاكم العطارين
ولمشية وكرموس واللدن الحرثية وقد نفذ القرار الأول ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ ونفذ
الثاني من ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢

أوبورده تروم سين لاهيام سير همد النظام مؤمله أن تحقق الأعرص المرحوة تنطري
تعميمه بالمحاكم الأخرى .

(محاكم المواد المخدرة)

أصدرت الوزارة بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ قراراً بمعد حصة حصوية لمحكمة مصر الاستئنائية
في يومى الأحد و الثلاثاء من كل أسبوع تقدم لها قضايا المواد المخدرة بدعوة اختصاص مصر
وسند أحد قضاة المحكمة للحكم فيها ، ومعد حصة محصوية لمحكمة الإسكندرية الاستئنائية في
يومى السبت والثنين من كل أسبوع تقدم لها قضايا المواد المخدرة بدعوة اختصاص محافظه
الإسكندرية ، وسندب أحد قضاة المحكمة للحكم فيها .

أولما حمل الوزارة على إصدار هذين القرارين أن قضايا المواد المخدرة في محافظتي مصر
و الإسكندرية سوع حصصها من لاهمه وخطوره ما يقتضى نظرها بمعرفة قضاة لم حرره خاصة ،
وأن القضاة الذين يخصصون لنظرها سيكون بالمرء ومكائده العمل تلك الحرره التي تؤهبهم وب
ستكشف الأساليب الخفية التي يالعي المحرمون في اقتراف جرائمهم وسحلاص الأدلة المثبتة
لإدانتهم ، كما أن حرمتهم سبهم إلى موطن الريبة في حوادث معلقة فيسهل عليهم سظهار طرق
الدرس في حق المتهم البرئ .

أوترحو بورده من همد النظام تحقيق ثمة أخرى وهي الوصول إلى أحوال الإدانة إلى
عقوبات متناسقة .

(محاكم الأخطاط)

أنشئت محاكم الأخطاط بالقانون رقم ١١ سنة ١٩١٢ الصادر في ٨ يونيو من السنة
المذكورة وكان مرص من إنشاء همد بمحاكم تقريب القضاء من المتخصصين بالأقاليم والمواد
المدسة والخائية بسيطة تقريه سبق مع حاجات سكان الأقاليم ورعاتهم وتحويل الأعداء مهم
قسطا غير قليل من ولاية قضاء عما حورين في ذلك ، على أن يراعى في لاجيار أن يكون أعضاء
هيئة محكمة الخط من طلبة المتخصصين أنفسهم فيكون لهم من ذلك نظام قضائي سهل سريع لا يتعثر

و الإجراءات والقواعد لدية ، مع ما في إيجاد هذا النظام من تحصيل أعضاء العمل عن نقضه
محررين ليعرضوا إلى سطر في الدعاوى الهامة . وقد لوحظ في هذا النظام قلة المقات على
المتقاضين بقدر الإمكان .

لقد بدئ تشكيل سب وثلاثين محكمة حط على صيد التجارة في مديريات لدمقية والقوم
وحي سوف . ثم عمت في سائر أنحاء لقطر حتى سنة ٢٣٧ محكمة . وكان من أثر تلك المحاكم
أن ألغيت المحاكم المركزية في الجهات التي أنشئت فيها محكم لخصم وأحيلت أعمالها إلى المحاكم
الجزئية مع تجميعها في جميع المراكز إلا القليل منها .

لقد قامت هذه المحاكم أول الأمر بصيب وإف في توزيع عدالة ، لأن حيز اليوم ووجهه
الأقاليم كانوا يصون على العمل فب . وهذه الصفة هي بعين التي كان أهل الأقاليم يحكمون
بها لغرض ما بينهم من خصومه لكن الأمر لم يدم على هذا الحال فقد تطورت الأمور تطورا
كان من حرته أن يدس من أعضاء هذه المحاكم أشخاص ليسوا على شيء من نفوذ ولادة ورعب
أصحاب الملكية وشخصيات المحترمة عن لاخرط في سلك هذه المحاكم حتى كثرت الشكاوى
من أحكامها وتصرفات أعضائها وتأخر تنفيذ أحكامها مما حد بوزارة خفدية إلى أنب تشي
دهار ليرصد بها شكاوى من محاكم الأخطاط . قد دس من لخصم أن الأمر لا يعدو خطأ في
في التقدير أو في تطبيق القانون صادر عن حسن نية ، أو أنه مجرد إهمال وتقصير في حضور
جلسات المحكمة ، كتمى الحال متوجبه ملحوظة من الوزارة للحكمة أو للمصو لدى وقع في خطأ
لغت نظره إلى ما وقع منه . وأما في حالات الخروج على واجب البرهة وما ما ثلها فكان المصو
يستبعد ويستبدل به غيره .

لقد تمت حالات لاستبعاد في سنة ١٩٢٧ مثلا ١١٧ حالة إلا أنه مع ذلك ظهر أن مثل
هذا العلاج لم يبع الحاجة فاستقر الرأي على إلغاء محاكم الأخطاط ، وألغيت القانون رقم ٣٤
سنة ١٩٣٠ وأحيلت أعمالها إلى المحاكم الجزئية .

”ب“

أعمال المحاكم

الأرقام يدل على أن أعمال المحاكم الأهلية أحدث بزاد من عهد إنشائها إلى الآن ازدادوا
مصطردا . وأسباب ذلك حلة لاحتياج إلى كبر لإصبح . فالي جانب الزيادة في عدد السكان وتقدم
تعمير وانساع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من أبواب المعاملات يجب ألا يعب

عد أن المحاكم الأهلية هي المحاكم العادية التي خصصت لمعالجة أحكامها ، وأن كل تعديل في اختصاص
جهات الحكم لاستثنائه يؤدي بطلعه إلى توسيع اختصاص جهات الحكم العادية

لقد إلى أن ريدته لتشريع وإن أكثر من وضع القوانين يزيد من ناحية أخرى في عمل المحاكم.
والواقع أنه منذ أنشئت المحكمة أعدت تمهيد قانون العقوبات وقانون تحقيق الحوادث ، وصدرت
قوانين تجعل بعض الأقسام معاقبة عنها ، مع أن كانت حارحة عن نطاق قانون العقوبات ، وأدخلت
معدلات كثيرة على قانون المرافعات كانشاء نظام التحضير ووضع تشريع لرد الاعتداء ، كما وضعت
شريعة أخرى سطم جهات محكمة من جهات لأحوال لاقصادية والاحيائية كالتشريع
لخاصة العمل وعمل وسطي طاعة والتعمير إلخ ولأحوال الإحصاء وتحديد من رواج ولخدمة
مسكرية ولا حكار وامكية معدرة وصناعة والأدوية وما إلى ذلك . وبهذه أن كل ذلك
ريد في عمل الفصحى ، لعل إلى سطر أن يرد التشريع ردة أخرى تمتشى مع تطور طريقة
الحقوق وحرية الفرد .

أولاً أن تعرض لأعمال المحاكم في العهد السابق على سنة ١٩٠٠ وفي العهد اللاحق على تلك
السنة ، لأنه بعد سنة ١٩٠٠ صدرت المحاكم والتشريع محض وسعة في طريق تقديم والأعداد بالنظم
الحدثية كنظام محكمة ، وكانت المحكمة المركزية وعبر ذلك في أن كانت الحرب ، وان شوب
في أوروبا ، قد أثر بطلعه الحال في أعمال المحكمة كما أثر في غيرها من الأعمال في هذا القطر . وحلف
لأثره وشده . وكان أثر الحرب أكثر ظهور فيما تقوم به الوردة من أعمال أخرى .
فالتشريع خاص بوزارة الخدمية كادت حركته نصف بمبدأ محكمة الضرورة ، فلم تصدر من القوانين
لأن كانت الحاجة إليه شديدة ، كما أن القائد العام للقوات البريطانية في القطر المصري أصدر
أمرًا بوضع سداد تحت الأحكام العسكرية (تقرير سر مذكوم مكررت عن سنة ١٩١٤)

ألا أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، ومد أن تعدد مركز دولة المصرية في سنة ١٩٢٢
وأحدث نظام الحكم الدستوري ، هضمت المحكمة ، وهض لتشريع مهضة حارة ، وأنشئت محكمة
استئناف أسبوط ومحكمة شين ككوم و لم لا استدئين ، وأنشئت محكمة النقض والإبرم ، ونظام
القضاء المستعجل .

أما القوانين التي وضعت على مثال ما هو منع في أرق البلاد الأوروبية فيصيق المعام
عن حصرها .

القضايا المدنية التي فصلت فيها المحاكم

سنة	حرف	كل استدنى	حرف سائب	كل سائب	مجموع
١٨٨٤	٤٨٦١	١٥٣٣	١٧٨	٢٧٢	٦٨٤٤
١٨٩٠	١٣٨٢٥	٣٥٦٠	٥٢٨	٧٩١	١٨٧٠٤
١٨٩٥	٤٥٢٢٥	١٢٨٤	١٤٠٠	٢٩٤	٤٨٢٠٣
١٩٠٠	٧٧٣٤٣	١٣٣٥	٢٦٧٧	٣٤٧	٨١٧٠٢
١٩٠٥	١١٤٩٥٠	٢٥٣٨	٣٤٤٦	٦٧٥	١٢١٦٠٩
١٩١٠	١٧٩٣٨٣	٧١٨٦	٤٧٥٥	١٠٧٩	١٩٢٤٠٣
١٩١٥	١٤٠٥٣٣	٥٥٧٢	٤٤٤٩	١٥٧٢	١٥٢١٣٦
١٩٢٠	١٠٤٣٨٨	٤٦٧٥	٤٨٧٦	٩٠٢	١١٤٨٤١
١٩٣٠	٢٢٩٢٥٦	٥٧٥٥	٤٦١١	١٦٥٨	٢٤١٢٨٠
١٩٣٣	٣٦٧٤٤٦	٦٩٩٧	٤٩٥١	١٤٥٧	٣٨٠٨٥١

لأن الإطلاع على هذا الإحصاء يلاحظ أن عدد الأحكام التي صدرت في القضاة المدنية هبط من ٣٥٦٠ كل في سنة ١٨٩٠ إلى ١٢٨٤ في سنة ١٨٩٥ وورد فيلاني سنة ١٩٠٠ إلى ١٣٣٥ ثم ارتفع في سنة ١٩٠٥ إلى ٢٥٣٨ ووصل في سنة ١٩١٠ إلى ٧١٨٦ لوقد بعد الإسكان تسييرا هبوط عدد القضاة قبل سنة ١٩٠٠ ولربما بعد هذه السنة في ورد في تقرير سير حوز سكوت عن سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ والسنة مكرت عن سنة ١٩٠٥ ولقد بعد ما في هذين التقريرين أن من بين الأسباب التي أدت في هذا الوقت إلى انخفاض عدد هذا النوع من القضاة أن المحاكم المختطة كانت توسع في نطاق عملها المختصة في مسائل هي في الواقع من اختصاص القضاة الأهلي ، مما جعل الحكومة المصرية على مجرد لدول في هذا الشأن واتفق الرأي على عقد مؤتمر دولي بالقاهرة في سنة ١٨٩٨ كان من نتائج عمله صدور ذكرين ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ لدى أدخل حملة تعديلات جوهرية في بعض النصوص المختطة بسبب كما يلي

(١) أعتبر مجلس لدى الإسكندرية مصلحة أهلية خاصة لقضاة المحاكم الأهلية

(٢) كانت المحاكم المختطة بعددها مختصة بغير القضاة المتعلقة بحوز ما لدى لدى المر مادام أحد الأشخاص الثلاثة الذين يرتكز عليهم هذا المحرر أحيد عن الآخرين ، وتحكم في صحة المحرر وو وجود الدين بين وطنيين . ولكن نقضى تعديل ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بقرار أن يكون الحكم بصحة المحرر المتوقع من وطني على مال مدته الوطني تحت يد أحيد من اختصاص المحاكم المختطة ولكن الحكم بوجود الدين بين الدائن والمدين الوطنيين يكون من اختصاص المحاكم الأهلية .

(٣) لو كان الأمر كذلك في حالة رفع دعوى من وطني على امر أمام محاكم الأهلية . فإذا ما أتى أحبي في أثناء نظر الدعوى ووقع حجر على الدين المبرع به ، فإن المحكمة المختطة كانت تعد نفسها مختصة بالمصـل في التـرغـيرته حتى صدور دكر يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ معدلا للسادة ٤٧٩ مراعات محلط تعديلا مؤداه بأن لا تأثير للحجر . إلا على ما تنص في المحاكم الأهلية في موضوع النزاع وأن ليس لمحاكم سعد صد لمحجور يجب بده إلا بعد تصفية النزاع أمام المحاكم الأهلية .

(٤) — كانت محاكم المختطة تفسر لماده ٩ من لائحة ترتيبها تفسيراً خاصاً ، وتصر نفسها بمحصة « نزع على العقار ولو كان بين وطنيين موضع ذكر يتو ١٩٠٠ حدا لهذا التفسير .

(٥) — كان لدن الوطني يسأ إلى نزع لاحتصاص من محاكم الأهلية لمجرد تحويل دية على المدعي الوطني إلى أحبي ولو غير موافقة للمدين ، عدلت المسادة ٤٣٦ مدني مختط تعديلا بمعنى ضرورة قبول المدعي للتحويل وأن يثبت القول بالكتابة أو بالتمس

أولوح بـ أن الأرقام تؤيد ما استخلصه سير مكلريث من أن نسبة القضايا رتعت بعد دكر يتو ١٩٠٠ وفيما يلي إحصاء عدد هذه القضايا :

سنة	قضية
١٨٩١	٣٤٦٧
١٨٩٢	٣١٦٦
١٨٩٣	١٥٨٩
١٨٩٤	١٢٩٥
١٨٩٥	١٢٦٨
١٨٩٦	١٠٦٤
١٨٩٧	١٠٩١
١٨٩٨	١٢٤٩
١٨٩٩	١٥٤٣
١٩٠٠	١٦١٠
١٩٠١	١٨٨٣
١٩٠٢	١٨١٨
١٩٠٣	٢٢٥٥
١٩٠٤	٢٣٠٧
١٩٠٥	٣١٠٩

(أحكام الأخطاط)

لأن كنى في شمر من عمل محاكم الأخطاط بوجهاء الأحكام التي صدرت منها في المواد لمديه في سنة ١٩١٤ أى عندما بدأ هذا نظام يستقر بعد إنشاء هذه المحاكم في سنة ١٩١٣ وما صدر منها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وهي نسبة السابعة على العشر وقد بلغت هذه الأحكام في سنة ١٩١٤ ، ٢٤٥١٨١ قضية ، وفي سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ٢٥٧٠٤٧ قضية .

(أحكام المواد المستعجلة هي المدني)

هذا النظام ، كما قد استحدث في سنة ١٩٣٢ في كل من القاهرة والإسكندرية وفيما يلي بيان بعمل المحكمة المستعجلة بالإسكندرية .

لخدم هذه المحكمة في المدة من ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣ ٥٦٦ قضية فصل و ٥٥٩ منها . وفي المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٤ ٧٠٣ قضية فصل و ٥٦٧ منها .

(أحكام الجنايات)

للفت الجنايات الحقيقية في المدة من ١٨٩١ - ١٩٣٣ كما يأتي :

السنة	عدد
١٨٩١	٣٦١٩
١٨٩٥	٢٥٢٤
١٩٠٠	١٢٩٠
١٩٠٥	٣٠١١
١٩١٠	٣٣٧١
١٩١٥	٤٥٤٥
١٩٢٠	٧٧٧٢
١٩٢٥	٦٧٩٧
١٩٣٠	٧١٨٠
١٩٣٣	٦٩٥٧

لأإذا لوحظ أن عدد سكان القطر الوطين حسب التعداد سابق على سنة ١٨٩٧ بلغ ٤,٢٨٥,١٤١ وفي تعداد السنة المذكورة وصل إلى ٩,٤٨٢,٤٢٨ ثم إلى ١٠,٧٦٨,٨٣٩ في تعداد ١٩٠٧ وإلى ١٢,٥٤٤,٩٦٩ في تعداد ١٩١٧ وإلى ١٣,٩٥٢,٢٦٤ في تعداد ١٩٢٧ لرحنا إلى أن نسبة الجنائيات إلى نسبة السكان هي كما يأتي :

سنة	جناية لكل عشرة آلاف نسمة
١٩٠٠	١,٣٦
١٩٠٥	٢,٣٨
١٩١٠	٣,٠١
١٩١٥	٤
١٩٢٠	٦,١
١٩٢٥	٥,٣
١٩٣٠	٥,١

لأبلغ عدد القضايا التي حكم فيها من محكمة الجنائيات كما يأتي :

سنة	قضية
١٩٠٥	٨٢٧
١٩١٠	٢٠٠٦
١٩٢٢	٣٦٣١
١٩٢٣	٣٤٠٥
١٩٢٤	٣٠٥٧
١٩٢٥	٢٩٤٣
١٩٢٦	٢٦١٥
١٩٢٧	٢٠١٢

لأول ملاحظ في هذا السجل أن عدد الأحكام أعدت ناقص مدة ١٩٢٥ تقصا لا يتفق مع عدد القضايا المقدمة لقضاة الإحالة وبما أنها كما يأتي :

سنة	قضية
١٩٢٢	٣٩١٨
١٩٢٣	٣٥٧٤
١٩٢٤	٣٥٤٢
١٩٢٥	٣٤١٨
١٩٢٦	٣٧١٨
١٩٢٧	٣٧٩٤

لأسبب ذلك يرجع إلى العمل بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز لأحد القضاة الإحالة أن يحيل قضية الخبايا إلى محكمة لخبز د واحد من ظروفها مدعوا إلى لاكتفاء عقوبة الخبث.

(أحكام المحاكم الجزئية هي بالجنح)

هنا إلى إحصاء بمدد الجنح الحقيقية :

سنة	عدد
١٨٩١	٣٥٦٤٣
١٨٩٥	٣٥٠٥٤
١٩٠٠	٤٤٦٩١
١٩٠٥	٧٧٠٦٠
١٩١٠	٧١٦١٩
١٩١٥	١٠٣٦٣٠
١٩٢٠	١٣٨٦١٨
١٩٢٥	١٥٧٥٦٥
١٩٣٠	١٦٨١٥٨
١٩٣٣	١٨٣٠١٦

لأنه يؤخذ من تقرير الإحصاء القضاى السوى لوزارة خفائية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
أن نسبة الخرج الحربى إلى عدد السكان بلغت فى هذه السنة ١١١ و ٣٨ لكل عشرة آلاف نسمة
مقابل ١٠٠ و ٨ فى السنة التى قبلها .

لأنه الأحكام الصادرة من المحاكم الحربى فى حجب ومخالفات كما يلى .

سنة	عدد حجب	عدد مخالفات
١٩٠٥	٢٦٥٥٦	١١٦٠٥
١٩١٠	٢٢٠٨٤	٨٩٧٠
١٩٢٠	٧٢٨٤١	٣٩٢٢٢
١٩٣٠	١٠٦٢٣٧	١٤٩٤٧٨

(أحكام المحاكم المركزية على الخرج والمخالفات)

لأنه أن يكتفى بمصادرة مخصصات المحاكم فى سنة ١٩٠٥ ، فمخصصات المحاكم فى سنة ١٩١٠
مخصصات المحاكم فى سنة ١٩١٤ فى عدد أن أمنت المحاكم المركزية فى الأقاليم

سنة	عدد حجب	عدد مخالفات
١٩٠٥	٤١٨٧٨	٨٦١١٤
١٩١٠	٣٥٠٥٨	٥٣٠٤٠
١٩١٤	١٣٣٠٦	٢٩٨٢٥

لأنه نقص الردى فى إحصاء سنة ١٩١٠ عن إحصاء سنة ١٩٠٥ يرجع إلى ما أشار إليه السيد
رئيس المستشار القضاى فى تقرير سنة ١٩١٧ من أن وزارة الداخلية أصدرت بعد سنة ١٩٠٥
تعليمات بوجاهة بأنه فى الخرج البسيطه لى يعود صهرها على المحبى عنه دول أن يكون لها كبر
مساس بالأمن العام لانقطاع لها واقعه ، ويكتفى بإحار صاحب الشأن برفع دعوى مباشرة
إذا شاء .

لأنه النقص فى إحصاء سنة ١٩١٤ فيفسره إلغاء المحاكم المركزية فى الأقاليم ، وفحصها على
المحافظات . وبعد أيضا تصير الرادة فى أعمال المحاكم الحربى بعد سنة ١٩١٢

(شحاكم الأحداث)

لجاء في تقرير عدد الخلق ثروت بك عن أعماله محكمة أحدث مصر في سنة ١٩٠٥ أن عدد المتهمين الذين عرست عليهم قضاياهم كان ٤٧٦ في مواد الخلع و ٤١٨ في مواد المخالفات. وقد قضى ببراءة ٧٨ متهما في الخلع و ٨٨ متهما في المخالفات .

لوفيا على بيان بالمقوبات التي صدرت على من حكم عليه :

في المخالفات	في الخلع	
٤٢	٨٨	نسم لأوباء أمورهم
١٩٢	٢٠٣	تأديب جنسى .
٢	٢٠	لخيس . .
٥٠٠	٣٨	لإصلاحية
٩٠	٤٢	انفرمة
٤	٧	عدم لاحتصاص .

للمقارنة هذه الأعداد بعدد من حكم عليهم من محكمة أحداث مصر أو إسكندرية في سنة ١٩٣١ يتبين مقدار الزيادة في عمل هاتين المحكمتين .

عدد المتهمين في الخلع	في المخالفات	
١٦٦٩	٥١٨	أحداث مصر
٧٥٠	١٥٤٨	أحداث إسكندرية

(شحاكم المواد المخدرة)

لشحاكم تخصص بعض القضاة لطر قصا . لمراد المخدرة استحدثت في مايو سنة ١٩٣٢ لكل من محافظتي مصر و إسكندرية . وقد سبق أن عرست للأشباب التي أدب إلى إيجاد هذه المحاكم . ولوح لنا أن جمع محاكم تسهذى لاروح التي أوجت إلى إيجاد هذا النظام ، إد ملاحظ الآن

أن العقوبات التي تصدرها محكمة في مجموعها في مثل هذه الحرم أصبحت متسعة ، مما كان له أثر واضح في تعجيل هذا النوع من الإحرام إلى حد ما ، سبله مكتب مقومة المحدرات من المحمود في مكافئة ، دحل المحدرات و تشاره في بلاد القطر مثل على دنك سيدن لتي

عدد القضايا			المحافظة
١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣١ - ١٩٣٠	
١٢٠٩		١٧٥٤	مصر
٨٩٣		١٧٠١	إسكندرية

لأولى سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ رلب هذه المقص ، في محافظة مصر إلى ٧٣١ وفي محافظة إسكندرية إلى ٧٩٧ يؤيد ذلك المقص ، ما جاء في تقرير لمكتب رئيسي للود بمقدرة عدد من حكم عليهم من محكمة الأهنة في سنة ١٩٣٣ ، ليس له معه . وبين ذلك كما يأتي

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	عدد من حكم عليهم
٢٣٣٧	٤٣٧٢	٥٥٢٥	١٢٢٤٠	

أعمال محكمة القرض

سنة (١) قضائية من ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣١

(الجنايات)

جنايات	جمع	عدد الطعون
١٦٢	١٤٣	
١٤٤	١٢٥	عدد ما حكم فيه

سنة (٢) قضائية من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣٢

حجج	حجيات
٧٧٥	١٧٠٢
٧٥٧	١٦٨٨

عدد الطعون . . .

عدد ما حكم فيه . . .

سنة (٣) قضائية في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣

حجج	حجيات
٧٣٥	١٩١٩
٧٠١	١٩٠٣

عدد الطعون

عدد ما حكم فيه ..

(الملدى)

المتاخر	الإيراد	ما حكم فيه
—	٤٣	—
٤٣	٩٩	١١٦١
٧٢	٩٤	٨٥

سنة أولى . .

» ثالثة . .

» ثالثة

“ ح ”

(قصاصة المحاكم وأعضاء النيابة والموظفون بها)

شأن عدد المستشارين لمحكمة سداد مصر في سنة ١٨٨٨ ثمانية عشر . وكان « المحاكم » الاستثنائية ستون قاضيا ، وأربعون عضوا بدرجة ، واثني عشر خيرا ، نحو الأربعة عشر موظف من كتبه ومبصرين ومبصرين وغيرهم . وبلغت رواتب هؤلاء خمسة على ما هو وارد عمالية سنة ١٨٨٨ ٩٤٠٧٥ جنيه ، بل لم يتجاوز صافي يرد هذه المحاكم في السنة المذكورة مبلغ ٢٦٣ مليا ٧٣ ٦٦ جنيها .

(١) هذا هو عدد الأحكام الصادرة في طعون ضرائب (٧) طعون حصل . رد غير ، وحصلت بمقتضاها . وهذا يكون المجموع سبعين وطرح هذا المجموع من مجموع الشكوك والإيرادات في هذه السنة وهو ١٤٢ يكون الباقي هو ٧٢ وهو العدد الذي اعتبر متأخرا في أول السنة التالية .

لقد أخذ هذا العدد يزداد عاماً لكان شاملاً بحيث لا يسبب زيادة لأعمال حتى أصبح كما يلي :

السنة	مستشارون	قضاة	أعضاء نيابة	مستخدمون	مجموع المرات
١٨٨٨	١٨	٦٠	٤٠	٤٠٠	٩٤٠٧٥
١٩٠٠	٢٣	١٠٥	١٠٧	٨٤٢	١٦٩٩٩٠
١٩١٠	٢٧	١٤٤	١٣٦	٩٨٦	٢٣٥٣٤٤
١٩٢٠	٢٧	١٧٥	١٨١	٢٤٨١	٤٣٢٧٩٨
١٩٣٠	٤٤	٢٥٧	٢١٤	٣٦٨٦	٩٥٨٧٦٩
١٩٣٣	٥٥	٣٠٠	٢٢٩	٣٨٥٦	٩٩٥٥٠٨

” د “

(إيرادات المحاكم لمصروفاتها)

شأنها بمصرية عن ردت لها كم الحصة من الرسوم من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٣ :

السنة	حصة (د)	لمصروفات	رودة الإيراد عن مصرف	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ
١٨٨٨	٢٦٣	٦٦٠٧٣	—	—	٧٣٧	٢٨٠٠١	—
١٨٩١	—	٧٨٩٣٩	—	—	—	٦٣٥٥٨	—
١٨٩٥	—	٩٥١٤٢	—	—	—	٦٣٧٦٤	—
١٩٠٠	—	١٣٣٠٤١	—	—	—	٣٦٩٤٩	—
١٩٠٥	—	٢٩٦٣٥٢	—	—	٤٩٠٠٤	—	—
١٩١٠	—	٣٨٠٠٠٠	—	—	٤٤٦٥٦	—	—
١٩١٥	—	٣٥٧٠٠٠	—	—	—	٣٣٤٧١	—
١٩٢٠	—	٤٥٠٠٠٠	—	—	١٧٢٠٢	—	—
١٩٣٠	—	٧٨٤٠٠٠	—	—	—	١٧٤٧٦٩	—
١٩٣٣	—	٩٢٩٠٠٠	—	—	—	٦٦٥٠٨	—

لأن ذلك يتضح أن إيراد المحاكم الأهلية بلغ في سنة ١٩٣٣ ، ٩٢٩.٠٠٠ جيه و حين أن هذا الإيراد لم يتجاوز ٥٠ ملياً ١٣٥١٧ جنيهاً في سنة ١٨٨٤ و ٢٦٣ ملياً و ٦٦٠٧٣ في سنة ١٨٨٨
 لويلاحظ أن الإيرادات كانت في بعض السنين تفوق المصروفات مع أن العدالة في نفسها ما كانت تعد مورد إيراد .

” هـ “

(لورد المحاكم)

تؤدى ٥١ محكمة من مجموع المحاكم الأهلية عنها في مال مملوكة للحكومة ، شيد بعضها على طراز يتفق مع هندسة المحاكم ، سواء من جهة إعداد قاعات خاصة للمجلسات أو بحسب بعض الأفلام التي يتصل عملها بالجمهور ناحية مستقلة أو غير ذلك .

لأن هذه منى محكمة استئناف مصر ومنى محكمة أسيوط الاستئنافية الأهلية ومحكمة ، سكندرية الاستئنافية ومحكمة القاريق الاستئنافية لأهلية ومحكمة قنا الاستئنافية الأهلية وكثير من منى المحاكم الجزئية كمحكمة العنبرين ونداء خريتين ومحكمة دمنهور خريفة ، إلا أن كثير من الأبنية ساقطة لا يبيى تعرض لها بصفها وقدمها أو لأن أوضاعها لا تتلاءم مع حاجات عمل هذا إلى أن منى محكمة استئناف مصر يجمع بين هذه محكمة ومحكمة مصر الاستئنافية ومحكمة نقض والإمرام ، مع أن من الواجب أن يبدأ لأكثر درجات نقضه العالى دار خاصة بعيدة عن مركز التحقيق ، العناية والمدية وما ينشأ عن ذلك من صوصاء يحدثها لمهمون وشهود والمتقاضون ومن يسعون إلى دار القضاء .

لأن ما فى المحاكم تؤدى لورارة إيجارا عن شعبها بعدد بحسب ربط ميزية سنة ١٩٣٥ بمسح ٩٠٠ مليون و ١٠٧٨٨ جنيهاً .

للاضارات المتقدمة وضمت وزارة الحفافية برنامجاً لسياسة عامة لإنشاء من للمحاكم على نسق واحد ، وإعداد نظام يبدأ في تعبد على قاعدة التدرج حتى لا تنقص عشرة أعوام إلا ويكون للحكومة أبنية في معظم بلاد لقطر لائقة بالقضاء ، وتكون جهات القضاء المختلفة في كل بلد من واحد منفصل الآخر ، بقدر الإمكان بحيث تتوافر فيه حسن الاستعداد وراحة المتقاضين وأر باب الأعمار ، فضلاً عن تحقيق ما تتطلبه دور العدالة من راحة وحلال وروعه مظهر .

لوقدّرت الوراره أن تم تعيد هذه السبسة الإنشائه فى مدى عشرة أعوام وقد بدئى فى العام
المصافى بدرجة الاعمال اللارم لإقامه مسى بحكه عادلى الأهليه ومنصفاتها وبحكه شرعية وبحكى
كرموس الأهله والشرعية وفى هه العام طلب نوزرة بدرجة لاعتادات اللارمة لإقامة مسى
لبحكه استلاف أسوط لأهله وللمجلس الحسى مصرودر لإقائه وبحكى ملوى الأهليه والشرعية
وللمجلس الحسى وبحكى استلاف لارود الأهليه والشرعية وللمجلس الحسى وبحكه أنو حص الأهليه
والشرعية وللمجلس الحسى .

لقد م نصت نوزره فى لاداب على سعيده هذا التراح هه لا سقضى العشر السبى لمقررة
ولا وقد تها للعدالة دور فى جميع أنحاء القصر نوزره لرونق وحسن المصهر مما يسقى وجلال
نقصاء .

”و“

(المجموعة الرسمية للحاكم الأهلية)

لقد بدأ بمرر محمود بحاكم فى نصيب أحكامها كندا من المادى لقانونية كمنبحة
لاستيعاب استطلبات لقانونية ونحت مختلف المرجع وكتب التشرح رؤى ، تعميا للعدالة ،
بصدار بمجموعه بشرها لأحكام خصمة لمدا من مادى القانون لولرى فى تفسير ولتحرير
قأشئت لمجموعة الرسمية للحاكم الأهلية فى سنة ١٩٠٠ وبه يكون أتم عامها الرابع والثلاثين .
وقد شرهه لمجموعة إلى سنة ثلاث وثلاثين ١٩٠٢ حكا من قضاء الحكم على مختلف
درجاتها .



كيف أحتفل القضاء الأهل بجعيده الخمسين

حضرة صاحب العزة مصطفى هني بك

لجاء في خطاب العرش الذي يلى على البرلمان يوم افتتاحه للدورة التاسعة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ما يأتي : "وإني لسرى أن أوله بداية حكومي بشر العدالة بين سكان بلاد حمينا وبما يستتبعه ذلك من الإصلاح القضائي أو من أعمال النشريع . وإن ما حظته المحاكم الأهلية من خطوات واسعة في سبيل الرقي في غضون الحسين عاما التي مضت على إنشائها وما حازه نقضاء الأهلي من ثقة عامة ، إنما تشجع حكومي على المضي في كل صلاح يرمى إلى تأمين حاسه وعلاء شأنه وديوع العدالة داخل البلاد وخارجها . وستحتفل حكومتي بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء تلك المحاكم " . فصلى التواب والشيوخ تصف شديدا . وأخذ وير الحقايقية من ذلك الحين يحمل على تنفيذ ما جاء بخطبة العرش .

لجى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ مع مذكرة بحس الوزراء جاء ب : " إنه في يوم ١٤ يويه سنة ١٩٣٣ يكون قد مضى على إنشاء المحاكم الأهلية في مصر خمسون عاما . إذ أن هذه المحاكم أنشئت بموجب الأمر العالي الصادر في ١٤ يويه سنة ١٨٨٣ لحد اعترفت الحكومة الاحتمال هذه الذكرى . ولقد أشير إلى ذلك في خطاب العرش الذي ألقى في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة .

لقتراح تشكيل لجنة ريسند لتتولى تحضير ما يلزم لهذا الاحتفال ، يكون أعضاؤها حصرات : رئيس محكمة النقض والإرام ، ورؤساء محكمتي استئناف مصر وأسيوط ساقيس وإخاليس ، ونواب عموميين السابقين والحدى ، ورئيس أقلام قصاص الحكومة ، واثنين من المستشارين الملكيين . وأحد مستندرى محكمة استئناف مصر ، وقيب المحامين لدى المحاكم الأهلية أو من يقوم مقامه ، وكبير الأطباء الشرعيين ، وعميد كلية الحقوق ، وأحد المحامين الأهلين . وقد استطعت بورادة رأى حصراتهم في قول الاشتراك في أعمال اللجنة المذكورة ، فوافقوا على ذلك .

فانتشرف بعرض لأمر على مجلس الوزراء رجاء لمؤسسة ومرفق هذا كشف بأسماء حصرت
الأعضاء الذين نرى أن تؤلف منهم اللجنة المذكورة .

أما التعمات في تلزم هذا لاحتلال في شؤون محكمة وطبع كتاب الدعي ، مستند
سها وزارة الحقاية في الوقت المناسب .

لوى يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ صادق لمجلس على هذه المذكورة . وأصبح اللجنة مشكلة
كما يأتي :

- ١ - شخصية صاحب المعالي أحمد على باشا وزير الحقاية رئيسا
- ٢ - شخصية صاحب الدعوة يحيى إبراهيم باشا رئيس محكمة استئناف مصر
سابقا
- ٣ - شخصية صاحب المعالي محمد توفيق رفعت باشا (النائب العمومي السابق)
- ٤ - شخصية صاحب المعالي أحمد طه باشا (رئيس محكمة استئناف مصر سابقا)
- ٥ - شخصية صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإيرام
- ٦ - شخصية صاحب السعادة محمد مصطفى باشا (رئيس محكمة استئناف مصر
سابقا)
- ٧ - شخصية صاحب السعادة محمد طاهر نور باشا وكيل وزارة الحقاية
- ٨ - شخصية صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس جهة قضائية بحكومة
- ٩ - شخصية صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا (النائب العمومي سابقا)
- ١٠ - شخصية صاحب السعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وكيل محكمة النقض والإيرام
- ١١ - شخصية صاحب السعادة عبد العظيم رشدي باشا رئيس محكمة استئناف مصر
سابقا
- ١٢ - شخصية صاحب السعادة صالح حقي باشا (رئيس محكمة استئناف أسيوط
سابقا)
- ١٣ - شخصية صاحب السعادة محمد مصطفى محمد بك (المستشار بمحكمة نقض والإيرام
(النائب العمومي سابقا)
- ١٤ - شخصية صاحب السعادة محمد إليب عطية بك (النائب العمومي لدى المحاكم
الأهلية)

- ١٥ - **حضرة صاحب العزة محمد عبد الهادي الحادي بك** . رئيس محكمة استئناف أسبوط
- ١٦ - **حضرة صاحب العزة محمود حسن بك** مستشار ملكي وزارة المالية
- ١٧ - **حضرة صاحب العزة صليب سامي بك** ... (مستشار ملكي سابقا)
- ١٨ - **حضرة صاحب العزة مصطفى حمى بك** المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية
- ١٩ - **حضرة محترم الأستاذ محمود نسيوى أمدى** نقيب المحامين الأهليين ،
وعند المانع حضرة كامل
صديق بك وكيل النقابة
- ٢٠ - **حضرة صاحب العزة محمود ماهر بك** مدير مصلحة الطب الشرعى
- ٢١ - **حضرة صاحب العزة محمد كامل مرسى بك** عميد كلية الحقوق
- ٢٢ - **حضرة صاحب العزة عزيز حاكمى بك** المحامى

لؤلؤا عين حضرة صاحب سعاده أمين أيس ش رئيس لمحكمة استئناف مصر الأهلية ،
وافق مجلس الورراء بجلسته المعقده فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ على تعيينه عضوا بالمحكمة المذكورة

أول يوم السبت ٦ مايو سنة ١٩٣٣ أعددت المحكمة المذكورة لأول مره بمكتب حضرة
صاحب المعالي وزير الحفانية واتسع الجلطة بالخطاب الآتى :

« أيها السادة :

أرحب محضراتكم وأشكركم على تفصلكم بقول لاأشرك معنا فى تخصيص لمعدات ووسائل
للأزمة للاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأهلية . وإبه لمن دواعى العطفه والسرور
أن تحتفل الحكومة بهذه الذكرى ، مسترشدة فى عملها هذا رجال هم من تجاربهم الطويلة ،
ومعلوماتهم المشهود بها ، وماصنهم المعروف ، ما ستقده صامنا لأحسن معاونة تسلمهم فى هذا
السبل .

أنا أمل أن نستعرض فى هذا المهرجان ، ما قامت به المحاكم لأهلية من حلائى الأعمال ،
وما بذلت من جهود فى سبيل تحقيق العدالة وتوزيعها بين جميع الناس على السواء ، وما تم فى غضون
تلك المدة من إصلاح قضائى وتشريعى ، للبلاد أن تفخر به حقاً .

لجميع تكرار شكرى لحضرتم . أشرف مدعوكم إلى الشروع في هذا العمل الخيل ، وأن
تبدأوا في وضع الخطة التي ترونها مؤدية لهذه العاية السامية .

لله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير البلاد “ .

للمحتررات اللجنة تشكيل لجنين فرعيين ، إحداهما لتنظيم للاحتفال ونشكل على الوجه الآلى .

لؤلؤة يحيى إبراهيم باشا (رئيسا)

لشعالى محمد توفيق رفعت باشا

لشعالى احمد طلعت باشا

لشعادة محمد طاهر نور باشا

لشعادة عبد الرحمن رضا باشا

لشعادة صالح حق باشا

لشصرة محمد عبد الهادى الجندى بك

لؤلؤة اخرى تختص بالأبحاث والكتاب الذهبى ، وتشكل من حضرات :

لشعادة عبد العزيز فهمى باشا (رئيسا)

لشعادة محمد مصطفى باشا

لشعادة عبد الحميد بدوى باشا

لشعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا

لشعادة عبد العظيم راشد باشا

لشصرة مصطفى محمد بك

لشصرة محمد لبيب عطية بك

لشصرة محمود حسن بك

لشصرة صليب سامى بك

لشصرة مصطفى حنفى بك

لحصرة نقيب المحامين .

لحصرة الدكتور محمود ماهر بك .

لحصرة محمد كامل مرسى بك .

لحصرة عزيز حانكي بك .

لقد بدت اللجنة مصطفى حنى بك واضح هذا البدن ، سكرتير عام لها ، ولما ساعده حضرات محمد محمود أمدي مدبر ذره المحاكم الأهلية ، وأحمد ركي حمزة بك مدير إدارة البيوت الأهلية ، ومحمد السيد شاهين أمدي سكرتير في مكتب وزير الحفظة ، والمسوق همدان الناش بقسم القضاة ، وكامل مدور أمدي الموظف بوزارة الحفظة ، وأحمد سمح أمدي «شكايب محكمة سنڤ مصر لأهلية» ومحمود عمر أمدي سكرتير محكمة لقص والإرام . ثم ضم إليهم بعد ذلك حصرة محمود عبد الرحمن أمدي باشكايب محكمة استئناف أسبوط الأهلية .

لأن ٩ من سنة ١٩٣٣ عقدت أول حصرة من جلسات لجنة الأبحاث والكتاب تدهى بديوان وزير الحفظة تحت رئاسة حصرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي ، ش فقال سعادة الرئيس : حضراتكم بعمون المهمة الموقرة بهذه اللجنة وقد اختلفت الآل لصنع مبدئي بي يسر علي لأداء هذه المهمة إن الكتاب الدهي لمرد وصمه يجب أن يبي في موضوعه ساجين ساجية التاريخية والاحية العلمية . وبين يدي قترح لحصرة مصطفى حنى بك صمه المواضيع التي يرى ضروره احتواء بكتاب الدهي علي . ووي رأي أنه أحسن لاختار وساتلو علي حضراتكم سب لتفقوا علي توزيع ما تحثرومه سب علي من بنون الكتابة سب

لوقبل أن تعرض لندك أقترح أن تمرر اللجنة رجاء حكومة في أن تمنح أرب دور بمحفوظات بعامية لخصرت الدين سيقومون بالكتابة في المواضيع التي سيجتارها ليمكنوا من الاطلاع علي الوثائق التاريخية التي تقتضي أبحاثهم الرجوع إليها ، وأن ساط بوزير الحفظة العمل علي سفيده هذا الاقتراح . فوافقت اللجنة علي ذلك .

لثم سترصت المواضيع التي اقترحها مصطفى حنى بك ، وبعد تبادل الرأي مشاها اتفق علي اختيار كثير منها ومن غيرها بما اقترحه بعض الأعضاء .

لثم قل حصرة الأساد كامل مرسى بك إن كلية الحقوق ستصدر لمناسة الاحتفال بعيد المحاكم عددا خاصا من مجلتها تقشر فيه بعض الأبحاث القانونية المناسبة .

أؤقتهم حصرة نقيب محمدر الأهلين كشفا ببيان المواضيع التي تقترح النقابة الكتابة فيها ونشرها بالكتاب الذهبي وبعد أن استعرضته لجنه احادرت منه بعض الموضوعات .

ثم إن حصرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رحا نصيب المحمدين في أن يصدر مجلة المحمدين عددا خاصا لمدرسته هذا لاحتفال ، بشريفه بعض الأبحاث المدسة للقدم وقد وعد حصرة النقيب بالعمل على تحقيق هذه الرغبة .

وأخبرته المذكورة شكلت لجنة خاصة للمرجعة وتمحيص بحوث المواضيع التي تقرر نشرها بالكتاب الذهبي ولتقبل ما قد تقدم من البحوث الأخرى وتقرر صلاحيتها للنشر في هذا الكتاب من حضرات :

عبد العزيز فهمي باشا .

عبد الحميد بدوي باشا .

محمد كامل مرسي بك .

شعطفي حنفي بك .

شعوبد بسيوني أفندي .

عزير خانكي بك .

أؤرحا سعادة الرئيس كل باحث أن يضع لبحثه ملخصا موجزا باللغة العربية ، لكي تتم الفائدة المرجوة من نشر الكتاب الذهبي .



أؤى يوم ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ اجتمعت لجنة الاحتفال ، بمجلس الشيوخ تحت رئاسة حصرة صاحب الدولة محي ارهم باشا ، وقررت أن تكون الاحتفال ، بمصدا خمس عاما على المحاكم الأهليه يوما واحدا ، بأن يقدم حفلة في دار الأوبرا لمملكة بهارا ، ويحدد ميعادها وبرامجها فيما بعد ، ثم حفلة عشاء في المساء بمبنى سمراميس ، وأن يندب بعض حضرات أعضاء اللجنة للشرف بمعاملة حصرة صاحب احتلاله الملك لكي يلتصوا من حالته أن تفصل بتشريف الحفلة التي تقام في دار الأوبرا .

هنا اقترحت ما يأتي :

١ - لعمل مديرية تذكارية للاحتفال ، ستمش في أحد وجهي صورة حصرة صاحب جلالة الملك ، وفي الوجه الثاني تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية وتوزيع الحلقة ورسم ميران (رمز العدل) ، وأن تعمل مدالية خاصة بهذا الشكل لتقديم لجلالة الملك .

٢ - أن تلقى خطب موحدة في حفلة الأور من كل من وزير عدليه ، ورئيس محكمة النقض والإيرام ، والنائب العمومي ، وقيب المحامين .

٣ - لعمل لوحة تذكارية كبيرة يذكر فيها تاريخ الاحتفال ، ويصنع بأحد حدران محكمة الاستئناف .

٤ - لشعب فتح اعتماد بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض .

• • •

لأول يوم السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ اجتمعت اللجنة بعمدة بمكتب وزير لعدلية تحت رئاسة حصرة صاحب المعالي أحمد علي باشا الورور ، ووقعت على قرارات التي تحدثها للفتن «هرعتان» كما عيبت صور الأشخاص و هبات و لأمكنة التي يشتملها الكتاب لدهي

لأول حلال بعدده قول صاحب سعاده عبد العظيم راشد باشا به بمسألة الاحتفال «بعضاء حميين عام على إنشاء المحاكم الأهلية يرى أن يتقدم إلى لعمه رجاء » هو أن المحاكم لأهلية «طبيعة عموم و اختصاص» هي محاكم الطبيعة هذه اللاد (Tribunaux de droit commun) وما عداها محاكم استثنائية وليس من «طبيعي أن المحاكم الأهلية تحت توصف فيقال إنها المحاكم الأهلية» ولكن المعقول هو أن المحاكم لاستثنائية هي التي توصف فيقال «لحاكم بمصيبة» و «لحاكم المالية» ، أما المحاكم لأهليه فيجب أن تسمى المحاكم فقط (Tribunaux) حصروا هذا لوط أن وصفها بأهل لأهليه (Indigènes) لا تنفق مع ما يجب أن تكون لها من تكريم لما هذه الكلمة لفرنسية من معاد لا يحى فكلمه (Indigènes) لا تعرف إلا في البلاد الغير اعتمدية والتي انقرض أهلها فلم يبق منهم إلا القليل . وقد مضى حمسون عام تحت فيها هذا الوصف على ما فيه من عصابة وقد أن لنا أن نطلب من معاد وزير لعدلية أن يتخذ من الإجراءات التشريعية ما يزيل هذا بوصف عن المحاكم اكتفاء بالنسبة «طبيعة» .

لهذا ال معاني الرئيس ، به وإن كان يرى أن كلمة (Indigenes) لغربية قد يحمل على فهم
الذي يدعى به سعادة عبد نصير ، ثم لا أن كلمة "أهية" "بعد العرسه ليس فيها عصبه
و يرى معاليه أن حصة العرش قد نصت على تشكيل لجنة لمراجعة القوانين المصرية ، وعديدها ،
ومن الممكن أن يدخل حد البحث في أعمال تلك اللجنة عند سطر في تعديل لأهية ترتيب المحكم
الأهلية .

أقوال سعادة عبد الحميد طوبى باشا إنه عند اقتراح سعادة راشد باشا فلوله ، ولا يشك أنه
صدر عن عهده شرع ، وذكر سعادته أنه لاسي في هذه اللجنة أن كلمة (Indigenat) دعت
بها طرووف ، راجية قديمه ، عندما كانت مصر ولاية عثمانية وقت إنشاء المحاكم لأهية ، وقد
كان لاستعمال كلمة (Indigenes) تأثير عظيم في تاريخ اختصاص ، حتى رأب المحاكم المختلطة ،
في وقت ما ، أنها مختصة بالفصل في قضايا غير مصر بين جميع ، ومنهم رعايا الولايات العثمانية
التي نصت عليها بعد الحرب . وكان ذلك مدعاة في تعديل المادة ١٥ من لأهية ترتيب المحاكم
لأهية بما هو معروف للجنة . بعد هذا وبعد أن صدر قانون حسيه مصرية قد درس كثير من
مقروعات ، وقد يكون تغير طوره وحده مدعاة في سوء الفهم . فمن الممكن أن يجهل لذلك من
الآن أن تبدأ اللجنة ، عند . حله الكتاب لدهي . ثم حله كلمة (Indigenes) بكلمة (Nat.oraux)
وإن يشار في كتاب لدهي ، في ما بين على أن كلمة (Indigenes) سمات بها كلمة (Nat.oraux)
العرسية .

..

لقد دلت حين بدأ السكرتير العام ، وضع هذا العمل ، يدويه ما عدوه في تحصيل المستندات
التاريخية والصور التي تقرر نشرها والقيام بتنفيذ قرارات اللجنة الأهية الذكر .

..

لوفي يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ اجتمع لجنة لاختصاص ، للره الكس ، تحت رئاسة حصة
صاحب لدونه يحيى إبراهيم ، في عرفتة مجلس الشيوخ ، وقررت تحديد يوم ٣١ ديسمبر سنة
١٩٣٣ موعد للاختصاص بهذه الأكرى التاريخية ، إذ في مثله من سنة ١٨٨٣ قد احتفل فعلا بفتح
المحاكم الأهلية . ولمل كان هذا اليوم مع في شهر رمضان ، فقد قررت اللجنة أن تستبدل بحفلة
بعشاء حفلة ساهرة ، وعهدت إلى ، وفي حضره صاحب سعادة صاهر بورناث وكيل حراسة ،
وضع برنامج هذه الحفلة .

أُظفرا لما يترتب على مجئ جميع رجال القضاء الأهلي بالقاهرة لحضور حفلين من تعظيم لأعمال رحت ليلة حفل هذا اليوم عطلة قضائية لمحاكم القاهرة ثم مدت من بين أعضائها حصرة صاحب لمعالى أحمد طبع باشا ، وحصرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا ، وحصرة صاحب سعادة صالح حى باشا ، وحصرة صاحب العره عبد الحادى الحدى بك ، وإلى ، رئاسة معلى وزير الحفائية ، للشرف بمقابلة حصرة صاحب الحلالة لمك ، لتتمس من لدن حالته أن تفصل تشريف الحفلة التى تقدم بدر الأورا ذلك

أولى يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ اشرف اللجنة المذكورة بمقابلة حصرة صاحب الحلالة الملك سرى عابدين ، فليت من حالته كل عطف وتأيد ، ونكلم ببارات دلت على ما يكره حالته من التقدير لأعمال القضاء الأهلي فى خلال المحين عاما لى انقضى ، فخرج الأعضاء معطين .

ولقد ذهب مجلس الوزراء إلى اعتماد طائفة اللجنة ، إذ قرر فى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ جعل العطلة القضائية يومى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وأول يناير سنة ١٩٣٤ ، وأن تكون عطلة عامة لجميع رجال القضاء الأهلي بالقطر المصرى .



أحد معاوية مساعدى فى إعداد الدعوة للحفلين ، وورعت على بور ، وورر ، الحفائية السابقين ، ورجال القضاء الأهلي ، والمحامين ، ورجال السلك السياسى ، وأساتذة الحقوق ، ورجال الطب الشرعى ، وقضاة المحلف ، وكبار رجال الأعمال ، والرؤساء الروحانيين ، والمستشارين لمكئين ، ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، ومكتبى مجلسين ، ولجئ الحفائية هما وتقرر أن يحضر المدعوون إلى دار الأورا الملكية بالردمجات ، وأن يكون رجال قضاء الأهلي بأوسمتهم ، والمحامون بأرديتهم ، ورجال الجامعة بملابسهم الجامعية .

أما كاد يهتق طر يوم الأحد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ حتى كانت دار الأورا الملكية معدة للحفلة تزيينة العظمى التى تقدم فى الساعة الحادية عشرة من ذلك اليوم والتى يشرفها حصرة صاحب الحلالة الملك .

لوقد أجد المدعوون يهدون على الدار المذكورة ابتداء من الساعة العاشرة صباحا ، متحدا كل فريق منهم بحله المعدله فجلس على المسرح أعضاء اللجنة ، ومستشارو محكمة النقض والإرام ومحكئ الاستئناف ، ورؤساء المحاكم الاستئنافية الأهلية ووكلاؤها ، ورؤساء النيابة العمومية ،

ولست يرون لمكيون ، وأبنته كلية لحقوق ، وبعض رجال المحاماة ، ورجال الصحافة العربية والإفريقية . وحسب في ردهة الأور قصده بمحاكمة وأعضاء السادة العمومية والمحامون . وكان لهذا المشهد من الروعة والجلال ما يحرك شعور القطة في نفس كل مصري .

لوقى ساعه حديه عشرة شرف لحفله حصرة صاحب حلالة الملك ، محوط بورائه وكار رحل القصر ملكي ، توقف الجميع إحلالا . وبعد أن حسمو بعدم رئيس حبه الاحتفال حصرة صاحب المعالي أحمد علي باشا وزير الحفانية وألقى خطبة تجدها منشورة بعد .

لوعقب أن سبي من تلاوتها ، تقدم من لدى حصرة صاحب حلالة ملك ، ورفع إليه ميداليه تكارمة حده حفلة ، وهب حده حلالة ثلاث . ونجيه ولى العهد حصرة صاحب السمو الملكي أمير الصعيد الأمير فاروق .

ثم قام حصرة صاحب العره محمد بسب عصبة من النائب العمومي وألقى خطبة . ومن بعده تقدم حصرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي ، ثم رئيس محكمة نقض والإرام وألقى خطبة أخرى وكثرا الخطبتين تجدها منشورة فيما بعد أيضا .

لوعقب خطبة لأخبره حرج حلالة الملك وعلائم البشر على محبه بكرم ثم انصرف المدعوون وهم يتحدون عمل حد لاحتفال ونجحه . وقد ذهب أعضاء الحبه إلى سري عابدين الملكية دورا أسماهم في سجل التشرية . ثم ذهبوا بعد إلى وزارة الحفانية حيث أخذت صورتهم الشمية . وذهب باقي هيبذ القصائية إلى سري القضاء العالي ميدان باب الخلق فأخذ لكل هيئة منهم صورته شمسية لإشنته ، كتالغ لذهبي . والتف الناس حول ماء المحكمة يشهدون هذا المنصر المريد . فقد جمع في ماء تدر أكثر عدد من القصاة ورجال ابنة عملائهم ووشاحاتهم الرسمية .

لوقى مساء أقيمت حفله ماهرة صدق سمر ميس حصرة نحو ألف مدعو ، في معدتهم أصحاب الدولة والمعادن رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، ورجال القصر الملكي ، والأسرة العصائية ، وأعضاء مجلس الشيوخ ولؤوب ، ورجال الملك ساسي ، وبعض الوحوه من المصريين والأحباب ، وعقيلات كثيرين منهم .

لوقد كتب "الأور على وجهه صدق "العبد الحسيني للحاكم الأهلية" باللغتين العربية والفرنسية .

لُوى الساعة الثامنة بدأت العزفة الكرى لمعهد الموسيقى لشرق شغب الأسماع بأصاها
الشحنة وى ساعة التاسعة بدأت الآلة أم كلثوم نعى بقعه الاحتفالات الكرى ، ثم اعتنيتها
ورقة راقصات دار الأوبرا الملكية .

لُوى ساعة الحادية عشرة افتتح مقصف سول وه المدعوون ماشاءوا من الأطعمة وكان
معت لأظفار مثال معدل الدبع لدى أهم وسط لمقصف تسعت مه نور رهبة كان يتغير
لونها بين حين وآخر ، وهو مثال لقناة تحمل فى إحدى يديها ميزانا ، وتقض بالأخرى حل سيف ،
وهما رمز العدل والقوة .

لُوى ذلك أحدث الآلة أم كلثوم نعى مرة أخرى فى قاعة الاستماع الكرى يديها
كان مدعوون من لأصحاب رقصون على مهاب موسيقى فى قاعة لاحتفالات وقد رادهم
سرور أهم جمعوا فى هذه ليلة من عيدين عيد لمحكمة الأهبه وعيد رأس السنة الميلادية
لأطل الجميع فى أس وجور ، أن انقضى هرج لأكر من ليل ، فاصرفوا مسرورين ،
يحملون هذا اليوم السعيد أجمل الذكرى .

لُوى كان بم رد شحنة سبعة أن قام حصره لأستاذ الشح عبد الله عفيفى بمحر العرى
بدون حلالة الملك فى وسط هد جمع الحشد وألى قصده مسنة لهد العيد كانت تقابل
بالتصفيق الحاد من السامعين والمتانف للعدل والقضاء . وهاك نصها :

يامنار العدل فى ساح القضاء	لا يزل مفناك مرفوع البناء
أنت نور الله فى آفاقه	للرايا ، أنت وحى الأنبياء
أنت ظل الله فى سلطانه	أنت رمز الود فيه والإخاء
لك فى "مصر" بناء واضح	شاع الأعراف حماق اللواء
كتب الخلد على أبوابه	فى سناء الحق سطر من ضياء
أبها المظلوم فى هذا الورى	قف ! فهذا الباب من باب السماء
ارفع الرأس ، فى هذا الحمى	يشمخ الصمى ، ويعنو الأقوياء
منطق المظلوم فيه من شيا ،	ويد الجبار فيه من هباء
إلى هذا الحق سيف وصلت ،	مرهف الخدين ، مرهوب المصاء

لا يسألنى أى رأس منه ،
هم سواء مثل ما صودهم
أيها الشاذى يبرلين استمع !
سله هت عليه صفة
نسط العدل عليه ظله
وسرى الشرق إليه واخفى ،
ونما الفكر بها فى روضة
حين كان الشرق بهرا من دم
شرد الأحرار فاستنوا إلى
هى مصر ، لم تزل مهد الهدى ،
حق ذكرى العدل فيها ، إنها
بت نحمين ، سميت من عنصر
أزهرت فى روض "عمرو" وزكت
وتولاه "فؤاد" فاستوت
ملك فى عدله أو فضله
"عمر الفاروق" إن شته
بدد الشبهة من سرها ،
سجل التاريخ فى أيامه
ياقضاة النيل ! أتم عمد
ارفعوه فوق هامات السهى ،
سيد النيل حاكم عطفه ،
قد رعيت فى حماه شعبه ،
قد تساوى الخلق من ذئب وشاء
بارئ الأحياء من طين وماء
إن فى مصر قضاة وقضا
من جلال الحق تحي من تشاء
تواو كل حر واستفاء
وسى العلم ، وحج العلماء
فى ثراها كل أساب النماء
ومناحا من حنوف وشقاء
وطن الحر ودار التزلاء
وحى الحق ، ومشكاة الرضاء
مطلع المجد ، وعنوان السناء
أزلى الأصل ، درى الصفاء
سد "عمرو" فى رياض الخلاء
فى سواء يملأ الأرض الفضاء
آية للحكم أو للحكمة
وأبو "الفاروق" فى العدل سواء
وأحال العدل حودا لا يشاء
غاية الإنسان من عدل القضاء
من عماد الله ، والملك بناء
واثبوا كالطود إن جد الهواء
هل لهذا العطف منه من كفاء ؟
فاقبلوا من رعيه خير الجراء

أولى هذا المساء سمع هب أن بعض الأحابس من رحيل القصاص لمخلط و خاليات الأحبية ،
لم تسره ما جاء في حصة سعاده عبد العزير فهمي ناش من أرحاء لدى توحه به إلى حصره صاحب
الخلافة الملك أن يحجر بكلمته مسمعه معنه أن الحبس منه لمصية قد حقق إلى العدة القصوى
وسائل مشروع ولده العظم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتتبع بما تنفع به كل أمة من لاستقلال
«دارة عدل في دارها من قطب أخمين» وما قول به هذا الرحاء من التصديق الحاد من المصريين «
ورأوا في هذا رعة من حاسب لمصريين في العباء لانتربس لأحبيه وبما كما مختصة لنحل محلي
المحاكم الأهلية .

لهم تكلل هذا المحمدي في الأيام التالية حتى أصبح حقيقه فقد زار حضرة صاحب الدولة وزير
معارجة ورر فورس وإيطاليا ، وتحدث إليه في عدد لأمر . فدهش المصريون لهذا ، وأحدثت
المسألة شائها ما في الرأي العام المصري ، وأجمع الناس من مختلف الأحرار ، على تأييد وجهة
النظر المصرية حتى صطورت رئيس الوردة في يوم ١٠ - رسة ١٩٣٤ إلى المقصد إلى الصحف
لتنصيح التالي : « الواقع أن سعادة ورر فورس لم يوافق في يوم السبت لمصرى وذكر
في أنه جاء ليعني أن ما جاء في خطاب سعادة رئيس محكمة القصر والإبرم من إشارة إلى إلغاء
المحاكم المحسطة منحصر من ممثلي لدول ساسيين . كانت موضع تصديق حاد . وقد أثار ذلك في بعض
الأوساط . وقد سمي إلى رعية في نقاء أن تتخذ الأمور بسبب ما حور أن يتفق به . صحف على
خطاب على أنه أشار في صراحة إلى أنه لم يقصد إلى عرض أو احتجاج ، وإلى أن مذكوره
خاصة في هذا الشأن .

الأخيه أبا مدهش عية النهضة للمفق الذي أحذنه قطب مع عدد عدد يعرفهم ناش. فان
مع دته اقصر على الإشارة إلى أن أعضاء الأهل يطعم من حلاله لئلا أن يظهر بكلمه مسخرة معلية
أن الحسين سنة الخاصة قد خفقت إلى لعبة القصى وسائل مشروع أبيه عصم. وأن مصر
أصبحت مسخرة للمعنى ي تمنع به كل أمه من الاستغلال ،دارد العدل في ديارها بين قطب
أحمد

لحم فت له من مثل هذه الأقول، وقد سقتنا إشارة فندرك من الحماسة لأصحاب الدين عودوا
المصريين في المحاكم الأهلية، وللمحاكم المختلطة معها، لا يمكن أن تشرع في إدارتها
التي تشير إليها الورر تسكر على معنى القضاة الأهلي حق التبرع بمصلحه ومقدومه على إداره بعدل
بين سكان الدير لا تميز بين أحدهم، وحق إعلان أسمائه في هذا الشأن وإن كان هذا شعورها
فإن ذلك يكون دائما في حرج العره القومية، ولا يسعى إلا أن تكون هذه الشعور كل الإنكار

لهم سعادة الورير بأنه ليس ثمة محل للارتجاج . وانتهى الحديث على هذا “

”لقد جرى بيني وبين سعادة وزير إيطاليا حديث لا يخرج عن هذا المعنى “.

”لكنني المسيو حيدر بعد ذلك بأنه لقي بعض رملائه وأطلعهم ما دار بيننا من الحديث وذكر لهم أن الرأي عنده أنه لا عمل للارتجاج “.

لقد أثرت هذه المسألة في مجلس النواب ، فأدلى دولة ورير مخرجية تصريح مثل لتصرخ سابق رد على سؤال توجه به إليه أحد النواب . وقد هو بل ذلك سميح شديد من محسن وهذا انتهى الحادث .

لما كان في ليلت أبطر الناس جميعا ، موحته لحلة الاحتفال في جميع معاهده من استدال كلمتي (Tribunaux Nationaux) بكلمتي (Tribunaux Indigenes) وظهر ذلك في تدكر الدعوة وفي تراجم خطب التي ورع على المدعوب وفي برية لني أقيمت على مدى سميراميس .

لذلك حدثت الأمة المصرية ، حكومة وشعبا ، بعيد قصتها لمحسبي حنظل لرائد .

لأعذب لحلة لاحتفال لوحا نذكار ، لهذه حملة تم صعد في شهر يولييه سنة ١٩٣٤ من لرحام الأبيض . وقد كتب عليه بماء الذهب المائة الآتية :

” إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها “

” وإذا حكم بين الناس أن تحكموا بالعدل “

” هي عهد حصرة صاحب الخلافة الملك هواد الأول ومشرعه سامي احتفلت الحكومة “
” المصرية يوم الأحد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في دار الأوبرا الملكية بمحور حميد عام على إنشاء “
” محاكم الأهلية بمحور الوراء ورجال الدين وأعضاء محسبي الشيوخ والنواب ورجال الهيئات “
” الساسية ومديري السوك وكبار رجال الأعمال ورجال النضاء الأهل والشرعي واحتفلت “

لقد لصق هذا اللوح بالحائط البحري لمحكمة استئناف مصر الأهلية . وسبق مدى الأمام يحلله ذكرى هذا العهد ، ويقص على أبناء الأجيال المقبلة قصة هذا اليوم العظيم .

..

هدى ، وأما الموضوعات فمختصة لمشورة في الكتاب من درجته وفهية وعزديت ، مع الإقرار
لحصرات أصحاب الفصل العظيم والمسارة إلى وضعها مساهمة منهم في حد العمل العمومي الخليل
يجب أن نشد فصل رحمة الكبر عند التعرير فهمي ، ش فاليه وحده رجع الفصل في تحبص
كثير من تلك الموضوعات ، لا بدق مع واضعها وهو عمل من أشق ، يكون خيره الله عن
حسن ثلاثه وعن تواضعه المتناهي حير الجراء .

كما يجب عيب أن يعرف مع حيل الشكر لكل من ماعدي في أعمال السكرتارية ، فنعشمو
من انشقة بعية إخراج كتاب . وعلى خصوص حصره محمد محمود بن لدى حصص كل ما بقى
من وقته ، بعد عمله في وطبعته ، هذه المهمة ، مؤثر هذا الواجب الوطني على رحنه الشخصية ،
حتى يكأه كان في العهد الأخير موكلًا بمصاء لأرض بدرعه بن نورده وذر لمصلحة الأميرة
للإرشاد ، في ما يسعى من ترتيب الكتاب وإعدده وإخراج طبعه على الوجه الأكمل . ثم حصره محمود
أحمد عمر هدى الذي كان عليه معول عند التعرير فهمي ، ش في مرجه لموضع المشورة مع
حصرات أصحاب في صحيح تحارب لمطبعة وفي رفيم الكتاب . ونقد سهل عليه هذا العمل
الشاق ، وهذه له من دكاء وعمل مطبقي وكأن سعدد في لاهه بمرسه ، هما رحلان يستحقان
أطيب الثناء وأحسن الجزاء .

الخطب الثلاث التي أقيمت بالأورا محصرة صاحب الجلالة الملك :

(١)

كلمة محصرة لك ح المعالى الوزير الحفانية

هولای صاحب الجلالة

أد نرح لله لأمة أن تكون على رأس ملك عدل ، نر رعته ، ساهر على مصالحها ، حاد في دهم ، حرس على سعادتها ، قد هدد لأمة يكون قد هارت بهمة من نعم الله الكرى وهذا مصر قد حاد الله ذلك لفصل العظیم بأن سوا فؤده عرش أهدده ، وهى و أشد لأوقات حجاب حكته ، وسدد رأيه ، وناف نصره ، وقد نصرته فهبت على نالت من فصل ، وبشرى لها بمستقل زاهر وحير عجم .

هولای

لحقو للبلاد أن ترفع رأس عالي ، فخوره بما تبذل لها من عجد ، وما تسدولون في سبيل رفعتها من جهد ، فعصر لجلالتكم أرحى العصور في درحها خديت ، وما انهضة المداركة التي تجلت كآدها في محف الوحي إلا من صبح أبدكم ، تعهدتموه بربر علمكم ووسع حركتم ويسهل التريج في صفحته حسان لجلاله شبيكا محبوب وصلاحاته توسعه ، برسم خطاه المصلحون ، وينسج على منوالها العاملون .

أن بطورت العصر ، ورقى لأهم ، وههضة شعوب ، كان لب في مصر أثر تحليل فصل يعطه آناكم العظام وسهرهم على رحة شعهم ، فاسعدتوا انظم وأدخلو لإصلاحات في كثر من مرافق الحياة .

لوى معدمه هذه الإصلاحات النظم القصاى الذى بدأ بوضعه حذكم بعظم "شجده فى الكبير" مثنى مصر وناى ههضته فأنشأ محالس الأحكام لنقوم "لفصل و المسارعات ثم جاء والذكم "السماعيل" آخر الحكام وإمام المصلحين ، فرأى شاقب نصره أن سدا في سنة ١٨٧٦ بإنشاء المحاكم المختلطة لتكون الخطوة الأولى في توحيد القضاء بمصر .

لأنه أنشئت المحاكم المحسطة على موال المحاكم الأوربية ، تألفت في سنة ١٨٨٠ حنة
لوضع نظم للمحاكم الأهلية . وفي ١٤ يوسه سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالي المشتمل على لائحة
رسم للمحاكم الأهلية ، وقد نص في ذلك الأمر على إنشاء محكمتي استئناف : إحداهما في مصر
والثانية في أسوط ، ونمايتي محاكم استئناف . من خمس في بوجه سحرى ، وثلاث في بوجه
القبلى .

لأنه من هذا اليوم " ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ " فتحت محكمة استئناف مصر ومحكمة مصر
لاستئناف . فذهب لمرحوم سحرى ، ثم سطر الحفافية إلى سحرى عابدين بدمره ، وفدم أعضاء
المحكمة خمسة إلى الحجاب السديوى . وبعد أن حلف قصة محكمة الاستئناف واثبت الدم السمين
القانونيه ذهب الجميع إلى سحرى لى أعذب للمحاكم الجديدة حيث أعين بصر الحفافية فتتاح
محكمة استئناف مصر ومحكمة مصر لاستئناف . أما المحاكم بوجه سحرى فافتتحت عقب فتح
المحكمتين المذكورتين قبل . وأما المحاكم الوحه القبلى فلم تفتح إلا في سنة ١٨٨٩ . وفتحتها
عم النظام الجديد جميع البلاد .

لهولاي

أى مقام لجلالتكم العالى يرجع لفصل كله في فكره الاحتفال بهد العيد المحسبي في هذ بيوم
المبارك . وإن في تشرهكم هذ الاحتفال لمعنى عطيا ورمز سبب على إيمانكم بأن " العدل
أساس للملك " وأن بلاد لا تسودها بطماينة ولا تسال لرفق والسعادة إلا بحسن توزيع العدالة
بين الناس . لذلك أردتم تشريف لاحتفال تشخصكم تكريم لئتم له خلال والتعظيم ، وليعم الكافة
حليل تقديركم للعدالة ورحاب أحمين . ولى لفحور كل الفخر بأن أقوم في هذا الحفل الراجح
وأقول كلمتي هذه لأعز عما طالح صدرى وصدر رجال القضاء ومن يصل بالقضاء من قضاء
وأعضاء بية ومحامين وموظفين من مخرج و سرور ونعطة عهد تفهد هذه لرعة البنية ،
وهي رعة لاحتفال بمرور خمسين عاما على فتاح المحاكم الأهلية في جمع يشرفه سيد البلاد

لأنه رتب لحنة التي ألقت للسطر في تنظيم الاحتفال أن يحمل مدالية تكارية لهد العيد
أشرف تقديمها وأرجو لجلالتكم أن تفصلوا بصلها . كما أنها رتب أن يقطع كتاب ذهبي يكون
أزاحلها مشتملا على تاريخ للمحاكم الأهلية و تطورات العمل فيها وعلى بحوث قانونيه تدفع بالقيام
بها بعض قوى الفصل من رجال القانون .

شولاي

ألقى حمسون عام على إنشاء محكمة الأهلية فصرت مثلاً مما يمكن أن تكون قدوة حجة
للمدرج في "رقى" والملاحق فوجدت لأن كلهم مصريون ، وكلهم له مؤهلاته التي تدل على أنه
مخصص للقانون ولتطبيق القانون .

لما سعدت البلاد بعهد جلالكم (رهر شملر قضاء بعدكم السامية . وحرصتم على أن
سود العدالة التي بشرها لكم بين الناس ، وعلى أن يسر سبل تحقيق الفصل في المنازعات
وتقريب الحكم من المتخاصمين ، فأمرتم ، وأمركم مصرع ، إنشاء محكمة سنو أسبوت
في سنة ١٩٢٦ ، وهي التي كان منصوب على إنشائها منذ صدور لأخيه ترتيب لمحاكم الأهلية .
وأنشئت وقرم على حرة كبير من سكان النوحه القديس ، كابو تخشموه من مثو السفر
في القاهرة كما أنشئت في عصركم بمحكمة سنو سنو في عاصمتي مدرجى لحوقة وليا ،
فصل عن محكم لحرفه بعدده لى أصبح مبي في كل مركز من مركز القطر محكمة وفرداد
عدد المستشرين وقصدت لى لى عدد عمل ، فأصبح عدد الأوس حمة وأربعين ، بعد أن كان
وقب إنشاء محكم أربعة عشر ، وعدد القضاء ثلاثمائة ، بعد أن كان ثمن وأربعين قاضياً ،
وبذلك أصبحت العدالة قريبة المال ، سريعة الوصول لجميع رعاياكم .

لأخير ، مولاي فتصت برده حلاتكم السامية حمسون ما فت ، به البلاد من عهد صويل ،
وتعدا لمشتبون ، صويل من سبع عدده ، وأنشئت محكمة بعض والإزم في سنة ١٩٣١ لكي
تضمن على تطبيق القانون فتوحد الأحكام وتستقر المبادئ .

أما من حيث تشريع فإن القوس لى وصفت عند إنشاء المحاكم الأهلية قدها الكثير
من التعديل والتهديد لتكون ملائمة لحالة البلاد ونظورها . وهذا به في مراجعتها كلها
وتعديل ما يجب تعديله مبي حتى تصدع أحسن القوس في بلاد لشمدينة وسؤلف لحة
حصى هذا الفرص من رجال خيرين أكفاء .

للم تكن محمده سظمها الحاصر معروفة قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، بل كان الدع أمام
المجلس المختلعه موكولا إلى أشخاص لا تتوافر بهم شروط الكفاءة اللازمة لهذه المهمة الشريفة
وقد بوحته العادة لهذه محمده ، فصدرت تشريعات لتبنيها وإصلاحها تمتد مع ماتم من
إصلاح في القضاء ، وقد ارتقت ونبع فيها أشخاص يشار إليهم بالبنان .

شولاي

أستحوالى حلاتكم هذه الماسة بأن أشيد بفصل لرجال القاميس بعمل في محاكم الأهسة على خلاف وطائفهم فأهم مع كثرة عمل مستمر المتوصل - بصطلمون بأعداء الوطيفة بضعة حتى كلفوا بالقيام بها ، ويؤدونها حذر الآداء ، وهم دائبون على بلاعها حد الكمال ما استطاعوا . كل ذلك حرصا على العدالة في ذاتها ، وعلى مصلحة الوطن العزيز وإعلاء لشانه وسفدا لها يعرفونه من رعيات ملكهم الصادقة في أن تكون لأحكام التي تصدر باسمه بعيدة عن كل شائبة ، عادله كل العدل .

لقد احتفلت يوم عيد العدل ، وشددت بذكر القاميس سورته فأنما نحتفل بذكرى عمل بعيد يسر حلاتكم أن روا كل يوم دليلا جديدا على أن يديه المتين مسر لتجسس والتقدم ، ورد في تشييده وتقوية دعايته ، إذ على أساسه يقوم مستقبل مصر ، وعلى يدي حاميه وساهر على رعايته سلع بادن لله حد الكمال ، شكر شولاي على عطفه السخي وتشجيعه وعلى تقدره .

أسأل الله أن يحفظ دته بكرمة دحر وملاد للبلاد ، وأن يديم عهده السعيد عهد عدل ولباوة ، وأن يعرفه نولي بعهد محبوب لكاتب السمو "أمير الصعيد" إنه سميع مجيب

كلمة حضرة صاحب الغزة النائب العمومي

لؤلؤى صاحب الجلالة

العدل روح من عند الله بدعم ملكه وشدته ، وعشر السلام وقوى أركانه ، ورصد داري
سكانه بفتح شوقه به من يحبه من عباده الدائرين . وأبوم شرف يوفق الله لدى حبه شعرك
الوفى وأكرم حبه من روح الإصلاح تحت طينكم محدود ، بحية العدالة وسقيم شؤوها

لشرق هذا الترفيق حملا رثا ربه بسامه لوص من هذا مقام العلى مشد . ونحو طه عظة
الارتياح لبيعة . بوجهت به عدسكم وشمله رعبكم من بوطيد دعائم العدل وتسهيل سبل حق
ونشر الوثام بتيسير الأحكام .

للى مثل هذا يوم من نصف قرن فبعت لحكم الأهلية تحت حاح العرش المقتدى ، وأشقى
نظام " بيعة العمومية " لولى الأهم . سم نجمع البشرى فى أمة لمصرية مسعد من ولى أمرها
ومصدر عزها ومناط آمالها .

لهدم جلالكم وعهلا من أسلافكم لأحمد من بينكم العوى رفيع العهد بأمة دعوى لبيعة
لاحتماية لسته عشر . شام عمويا مهم سعة نفوا طارها وحبو أعاءها من بذك السبعة اخارمة
وكان ، لؤلؤى حادم سذك لمائل أممكم هو لدى هيا له سعود لحد تولى أمرها فى لأوبة
الحاصرة فمت حضرة التمسث لدى الحصرة لمهيه فى هذا الجعل العظيم عن مهية ذاك المنصب
الملى بكبرى التبعات المحلى بههد مشول يسمو مصدره لأعلى مقام .

أبى لتعروى هرة عشوع كلك ذكرت الحكمة العوى للى سارلم ، لؤلؤى سداها إلى يوم
أثبت بين يدي لجلالكم بين الأمانة للدعوى التى شابت إرادتكم الملكية أن أحبها — تلك الحكمة
لتى كشفت بدقها وسيد مراميه عن علم عمرير ونظر ناقت مذ فصل الفقهاء وبحوث الأقدسين
إسها لدستور النيابة العمومية ونراس النصفة وسياسة الأحكام .

أُفيد وعيب سب أن البينة يجب أن تكون القوائم على القلوب، الأحدة بيد لمصوم، الصارفة
 على يد الظالم، المتصرف في أده وحرم مع الصيرة وسلامة التقدير، المبركة للخواص والقوادم، العاملة
 مع ظهورها على، العاملة في هيبه المرحوم والرحيم، مرسدة في وفاء ناصي ولطف الحكيم
 أؤييم يا شولاي على التعاقب سعة من رعاياكم لمخصين أمر لدعوى العمومية فعمموا تحت
 إرشادكم القوم على إعلاء شأب واسط عطفا ومدحها فاصبحت أمان خائض وموئل
 المستضعفين ورهبة العائين .

كان رحا في بدء شأب لا تقهروون الثلاثين عدا وإد هم اليوم مائتين وتسعة وعشرون
 منهم ثمانية وأربعون زبلوا إبان حكمكم الزاهر .

أوكات مركز البينة تسعة وأربعين فأصبح مائة مركز وعشره أنشئ بها في عهدكم محبة
 اثنا عشر بها مائة لفص والإزم ومائة سندف، أسوط وستة كلبان في شين الكوم وأما
 هذه عد ثلاث مأمورات قصائمه، يردد على كل منها عصو مائة أيام حسنت التي تعقد في
 وسبها لإصلاح الشمل بيننا في كل مركز من مركز الأقاليم مائة حرثة تنقي بلاعات لحوادث
 وتثقل لتحقيقها في أقرب حين .

كانت بينه لأمد غير بعيد عريه عن الدعوى لمدينة ونحوها العمية، فبرأت إردتكم
 الصيرة أن بشأ بحكمه بعد أنتم لجلالتكم أن بأحد البينة قصصها في عمل لمدي خدمة للقانون
 وثبتنا لقو عنه فأصبح مثله في حسه مدسه بحكمه بعض والإزم تدفع وتدفع وتجهد في سبيل
 الحق وتوطيد أصوله .

أؤسور هذاكم يا شولاي أصعب حنبر أعضاء البينة محوط بكل عدية وتدقيق فامتد نجرى
 إلى ما وراء محصولهم العلمى ونهوقهم في لدرس نحو كفايتهم في دلافة للسان وقوة للحجة وحذل
 الخصام، وصرت هم الأمثلة العمية على أن عصو السادة مهتد علا مركزه في نظامه الإدارى يجب
 أن تستعد بدروع المحمى لبنة داعى الوحب في أمة سامحة، فتراخ ثلاثة من النواب العموميين
 بأنفسهم في قصايا هامة أمام محكمة حاسات مصر وأدبعت على الأعضاء الشررت حائلة لايهم
 على ألا يكتفوا في تأييد لاتهام عند لمرامه سرد الأدلة وتدعيمها بالحجة الصحيحة ومطلق
 الإقناع بل يجعلوا الزم عليهم شرح الدحة الأدبية التي تكشف عنها تحقيق حريمة ليعينو القصص
 عند ما يحلون بأنفسهم لمرورة أدلة الدعوى وطروفيها مسوحيين صواب لرأى وضما بينة اليقين .

لشأن الإصلاح بوركتم ، ولولاى فى حد وى غيره من شؤون الياة وأصبح تحقيق الحيات
فى يد رعايا يشره فى أقصر وقت بعد وقوعها ويجهدون له ، استطاعوا على سن القانون
و روح الإنصاف ومدد الله واسطر الصحيح فظهرت ثمار هذه الجهود رويدا رويدا إذ بدأت
نسة القضاء بحفوفة مؤقت تقل كما ردت نسة القضاء لى أدت بحكم فيها الحيات

لوقد أنشئت الإدارة بطيه الشرعيه ومعملاها الكماوى واليرولوجى لإاعة القضاء
فى كشف عومص الحوادث تحت إشراف نائب العمومى ، وعلم أمر تلك الإدارة لى حد بعيد
فأصبح بها ثمانية وعشرون طيبا يرأسهم مديراطم .

ليس لى أن أسهب فى هذا المقام لى يحفه خلال حفرة العية وسكى أسمح الإذن الكرم
فى أن أحهر بأن أمانة لدعوى العمومة قد أصبحت بفصل رعاية اسكية فى حرر مكين . وأن
شأن ، لى بواو و رعايا من تعصده و يرتددا يريد كل يوم قدر نافي على لسان وثقه فى قلوب
رعايا كم شعب عن معنى نظم لى عومصهم و بصل به حرانهم ويسوى فيه كبيرهم مع صغيرهم ،
وما ذلك إلا العدل فى أكل صوره ، دى بصل لى وصنموه ، مولاي أساسا هويا بلكم
ورىة رهرة بعصركم وما ريشدى به الدس وى بوره بعمون أفاكم لله دحرا لكانته ومحد
هذا السد الأمين وحفظ له وحلاتكم تحت حب السمو الملكى " أمير الصعيد " لى العهد
المحسوب .

(٣)

كلمة لخمرة صاحب السعادة أنيس الحكمة أنقص الإبرام

لهولاي

العدل من صفات الله الكبير المتعال .

ألمثل كان حلف حسن طبعه ، طلق محب ، حلو حديث ، مؤلف للقبوب ، سعاد في رضاء ،
الكاف على سوء ، في سمته عظاميه وسلام في رخته الحركة ورحم ، وسعي لمقيم

الزوم عي عدل . تعدد في سدة محراب العدل ، في حارسه لأعظم لكنهم بقدي ،
معتصين في أحسن ليد . محدثين سمعته لله عبيهم أب وفهم ، في القيم في هد المحراب
بمزم صمزم من فروص ووفيل ونهجد أنظر في نهج ورك من ليل ، غوريين عدلين ،
إد برع ملك وأساطين دولته تلاحتل معهم عي عدل يمد ، لعدن وتعذب له وتعد بحلاله

أنت على العلم فقه أعت خدمة هيكلك العدل مسمو ، تحت رده ، ومنل ميريه ، وتكر
وحبه الحس ، ونقصت شفته ، وأمسكت رخته عن نقص ، فشعبت لإباسة ، وأصاب
مصر من الشقاء ، أهلك لحوت والنس ، وعزى للهم وهما من العظم نقص لله رجل شمة
شبه ، والعرة نعب ، « الحمد لكل » « لعل لمكر » « في الشعب » ، وحي ندور ورحا ، والمصير
والعمال ، ومعقل والأطال ، وحق من أشلاء ، أثره بد الظلم أنه قامت وعطشت فيمن بطش ،
وهافت من هفس ، وأثبت وجوده وحياته وقوته ، ولو أن بتقديره عصف لكل لب
اليوم في العالم شأن غير ما هي فيه .

أش من همة أهدك ، لافو من صعب ، بل صرو وصارو ورطو ، وكلماهم
مهم سيد حظ في لوح الطام مطر ، وثقت في ساء لهضة حجر ، ورك الله لمشكور أترا
يحدث له ذكر وخر حتى كان أرك ألسن عمل الأعظم جهد جهود حارة في إعلاء الله ،
وتقيم عمل الآباء ، ثم طر بطرة في أفق الإباسة ، وستعرض عمله وعمل المعوير أبيه وحده ومن
أعده من أسلافه العر لميامين نظر وقدر من حال « لاده » وما تفيد جهوده وحسن غيرها من

أثم لله ، فوجد - وما كان غيراً أن يجد - وجد أن كل معهود لمصر صانع ، وكل مهصة
 هنا وشله لا محالة ، مادم حظه من الاستقلال بتوزيع العدل في أقطارها غير موفور - وجد ذلك
 فكر وفكر ، واستمر في الأمور وسدس ، ثم فكر وفكر ، وطمأت نفسه ، أن معنى العدل في العالم
 واحد يستشعره سو البشر في الحملة على السواء ، وتأمر به الأديان السماوية كما تأمر به الشرائع
 الوضعية في الحملة على السواء ، وأن طرق لأحد به هي التي تختلف ، بخلاف الأهم ، وأن
 أوروبا لا شئ لها الصريح بعل في مباح تحقيق العدل الإداري وأساليب تحقيق العدل القضائي ،
 وأنه كسليم لا عصاة عليه في تعدد تلك المباح والأساليب ، بل إن تحده هو السبيل الوحيدة
 للظفر بأمية البلاد في الاستقلال بتوزيع العدل في سكانها أجمعين .

الطماست نفسه إلى هذا طرأ قصصه على قلب الأنظمة المعهنة في البلاد ولتأسي في بماعد
 أوروبا من مثل ولأساليب - در لمسي فأنشأ المحكم المختطة بحكم في شرائع أوروبا ، ومباح
 أوروبا - رجل محترم من أعينهم من أساء أوروبا - وأخذ يستعد ، في قلب ، في الطام القصائي
 بوطى وجعله على مثل نظام (صلاح الحدد - فأنشأ مدرسة الإدارة ، وهي الآن كلية الحقوق)
 وجمعها في رعاية محل من حول العلماء المحرمين - ثم تمت منها البعث إلى أوروبا ، للسمع في علم
 نعاون فعل وكان رحمه الله وسع الأمل قوي لرجاء - يود لو أمتد لله له حتى يحكي نفسه ثمر
 عرسه - لكن أحاكم حنقه أستمعيل ومن حوله من رجال مصر كانوا أشربوا فكره ودأبوا
 - وهددوا أنفسهم على زمر حظه في ، هم يرو من بعد - بل إهم ما كادوا يهرعون من
 أمر النصية في يوبه سنة ١٨٨٠ حتى أقبلوا في الشهر التي فسو للحد لتغير النظام القصائي
 الوطني وجعله على مثال ذلك القضاء الحدد - ومن تصفح ما عثر عليه في أوراق الحكومة من
 محاصر مجلس الوزراء في ذلك العهد ، عد أن - أولئك كانوا مشغول في حلم من الأمدى جميل
 إهم كانوا يعتقدون أن محدد ، دحار قوي من المحكم المختطة في القضاء الأهل وإدخال بعض عناصر
 الأخبية فيه ويحاج محاكمه في عمها ، ذلك يكون فيه عنة عن القضاء المختلط - ولقد كان هذا
 حلم الخيل ، لثا هو سبهم لدرجة أن أحدهم شرع في ناث الكبير - كما ترويه محاصر مجلس الوزراء
 قال : من مي شكله محكم الأهمية " فانه مع سيرها المنتظم يمكن الاستعانة عن المحاكم المختطة بعد
 ثلاثة أو أربعة شهور ... " . ياله من حسن ظن بالأيام عجيب !

وصعب فو بين المحاكم الأهلية بسعة تكاد تكون طبق الأصل المختلط ، ثم أنشئت المحاكم ،
 وافتتحت فعلا في مثل هذا يوم من سنة ١٨٨٣ ، وبولائها من مصري ذلك العهد حرمهم علما
 وراثة ، بعد صدهم ويقوم من معلوماتهم القانوية بحجة من حرمه الأبحاث الأكفاء .

لأنما نسجه التدرج ليربطها لعظمى ، أنها - فيما رقت - قد رقت حد المصريين من هذه الحجة ، وشعرت شعورهم ، وتعبت عاصم ، فاحتضت القصة الأهل ، وحت عليه كما نحو عن لولد الأم ، فكمله بها رجل أقوىء مخلصون للعكة : " اسكوت " ، " ومكثرت " ، " ورويت " ومن إلهم ، فشب بأعبيهم وترعرع ، وآتى أطيب الثمار . مخرج فيه من المصريين ومن الإخبار وغيرهم من الأحاب قصة «هون» ، أفادوا وأسعدوا ، وأصحووا في العلم المصرى مصرب لمن في العلم والبرهة وكل حلق صاف يلىق بالقصة العادلى

لأنما إذا حقت قنوسا في هذا اليوم لذكرى قط حل القصة المصريين من لا يرون في قيد الحياة أو من شغلوا في حور رهم وكثير عديدهم - إذا حقت قنوسا لذكرهم فان أفدتا لتتأرجح وعرفانا بالجميل في ذكرها لرملائهم من غير مصريين - وإن لزاما في أعناق أن نشيد اليوم بذكر مضمهم ، لا حصرا لهم ، بل لمجرد التمثيل .

إن القصة الأهل لم تنس ولي ينس شخصية القاصى " بوند " ، ذلك الرجل الحديدى الحلق لى نصب من نصه بين القصة نقدا للطعام وحس لقيام بالواجب معتل به على السوء كثير من لأحاب وكثير من مصريين . لا نسه من رسل إليه في هذا اليوم خير لتجيب وأطيب لتجيب . ولي ينس " إيموس " شعله الدكاء المتهبة في نفس موطأ الأكارف آلفة مأوفة بذكره بفضله في القصة الأهل ، وبشرح عنه ذكر اسمه صدور كثير من القصة الحاصرين اليوم الذين يتلمذوا له وأحدوا عنه أيام كان أستاذهم وعميدهم مدرسة لحقوق . وبذكر مع الاحترام بقاصى " رسيقل " مثال لاجتهاد والعصر واخذ العظمى لى ينس هؤلاء القجون ، ولي ينس " كوريت " و " وليمور " و " فوكس " و " هالتون " و " مالك بارت " و " كوعين " و " فى الرملة المحترمين . ولزام في عقب أن نتوجه باحترام أمام ما استحصره الآن من طيف المنصور له بقاصى " دى هولس " الذى جهد في ساء القصة الأهل جهد العلماء العالمين المختصين ، وحلف للقصة من بعده مؤلفات ستبقى مراب للسارين منهم ومهلا عده لتنعش ، وبذكر معه " لوجريل " و " سودان " وكل له بيتا مقام معلوم .

لأنما أى إذا قدمت ذكرى أولئك العظام من الأحاب حرا على سن أدا المصرى من تقديم الغريب على الغرب ، فاني مسارع إلى ذكر أمانط من أعدد أهلى المبررين : أذكر شفيق منصور ، أمين سيد أحمد ، حشمت ، على هلق صور ، حسن عاصم ، الشيخ محمد عبده ، أمين فكرى ، بلع ، إسماعيل صبرى ، عيسى ، قاسم ، سعد ، يوسف شوقى ، على لخرى ، يحيى إبراهيم ، مجدى ، حسن حلال ، محمد صالح ، نجى رطلول ، طلعت ، رفعت ، مينا إبراهيم ،

أبو بكر يحيى ، رشدي ، نروت ، أبو السعود ، درويش ، سليم ، ماهر ، عبد المجيد مصطفى ،
عبد المجيد ندوي . أولئك بعض صور لأهلي . ومهم من صرف قلوبنا عن أمثال ، ساقون
لا يشق لهم عباء ، ولا يصطلي لهم بنار .

أهل شرب ، بوجوه التي ترى محاريب القضاة الآن ؟ لولا جباؤهم وأهم أرباب الدار
والمستأمنون للزور لذكرت أكثر من فصل مهم يعمرهم كل سنة ، وقد حرم مصرهم أي
قضاء .

هولاي

الآن كانت رصاص العصى يغيب عنة مصر فحدثت معها كنف لكف في ساء ربحان
القضاء ، فان ربحان . بمشاركة خبرين من المصريين - مورو في عقب القوي التي يطعمها
لعباء ، ولما فتح بي يسير عب وكما وحدو عب أو بعض شربو ، فحدثت الحكومة إلى
تلافيه ، حتى أصبحت القوي من الأهلية من حيرة القوانين موافقة لأحوال سكان البلاد ، وهي من
أصلها ليس فيها أي مبدأ سهرمه أرقى لمندوبين كما أن حكومته لجلالته وبقطين من المصريين
لم يعصرو في إعداد لمندوب لاسميرر سعيد لمشروع لدى بداهة والدكة العظيم إمامهم والوإرسال
بعوث در كا لأورو ، ليعمل في دراسة القويين ، ويؤات رعاية الحكومة لمدرسة الحقوق
فستندب هـ من أورو ، كثير من فطاحل العلماء ، وعصمتهم ، وشرط دكاه لمصريين وكان
ستعدادهم ، أصبح رجال يدعون في بلادهم حمهده لا يحصى له عديد . وقد سمع منهم كثيرون شهد
لهم بملاؤهم العلماء لأحباب الكفاية ، فاعملوا مدر التدرس والعبادة مدرسة حقوق ، فإتوا تلك
لمدروأنسو أنهم حرجف لأستندتهم لأولين . كما أن عدد وفيرا منهم استطمو في سلك المحاماة
التي قامت في شأها على أكتاف رجال عصبيين مسلحين بحدة الدكاه ، وحسن الاستماع ، ومتين
الوعي ، وهوة للملاحظة ، وشده العارضة . ولقد رر في حلتها من هؤلاء هؤلاء ، فحول عدديون
تعرف لهم صاحب القضاء ، قد رهم ، ونرهم مدرهم من التحلة والإكار . وهل تسي المحاماة أولئك
الساقيين الأولين حسب صغر ، للدي ، سعد ، حيل إبراهيم ، مصطفى الحاموري ،
أبو شادي ، حسين فهمي ، دود عمون ، أحمد عبد اللطيف ، محمود عبد اللطيف ، عمر لطفي ،
أحمد لطفي . هـر لذين رعلول ، أبو البصر وفاق إخوانهم الذين جاهدوا فيها حق الجهاد وودعوا
إلى رهم موفوريين مشكورين . إن المحاماة بفصل أولئك الأعداد وأنشأهم قد سارت القضاء

ودرحت مد رحه في الرق ، وفيها الآن عديد من المصارف المدوّنات التي هم دحر وحر للبلاد .
وإن قصص كثير ما لحقنا في سبيلهم لست ما تصفوه من الفروع ، ولولا ما سبى عنه من تركة مدراء
نفسه ، لاعتزّت في موقفي هذا بأبي ابن الحمامة وريب بيتها .

وأرحو ألا يستوقف أحد ما يتلمحه في حوّه يوم من بعض المحدث . إن هي إلا أعرص
عصل بقوة وفيص العنوة ، ولا فاحوهر حركته ، واللب شعاف سم ، وبعض الشيء من
النظر الحليم يحلو صرآه ، ويكشف عن باهر مناه .



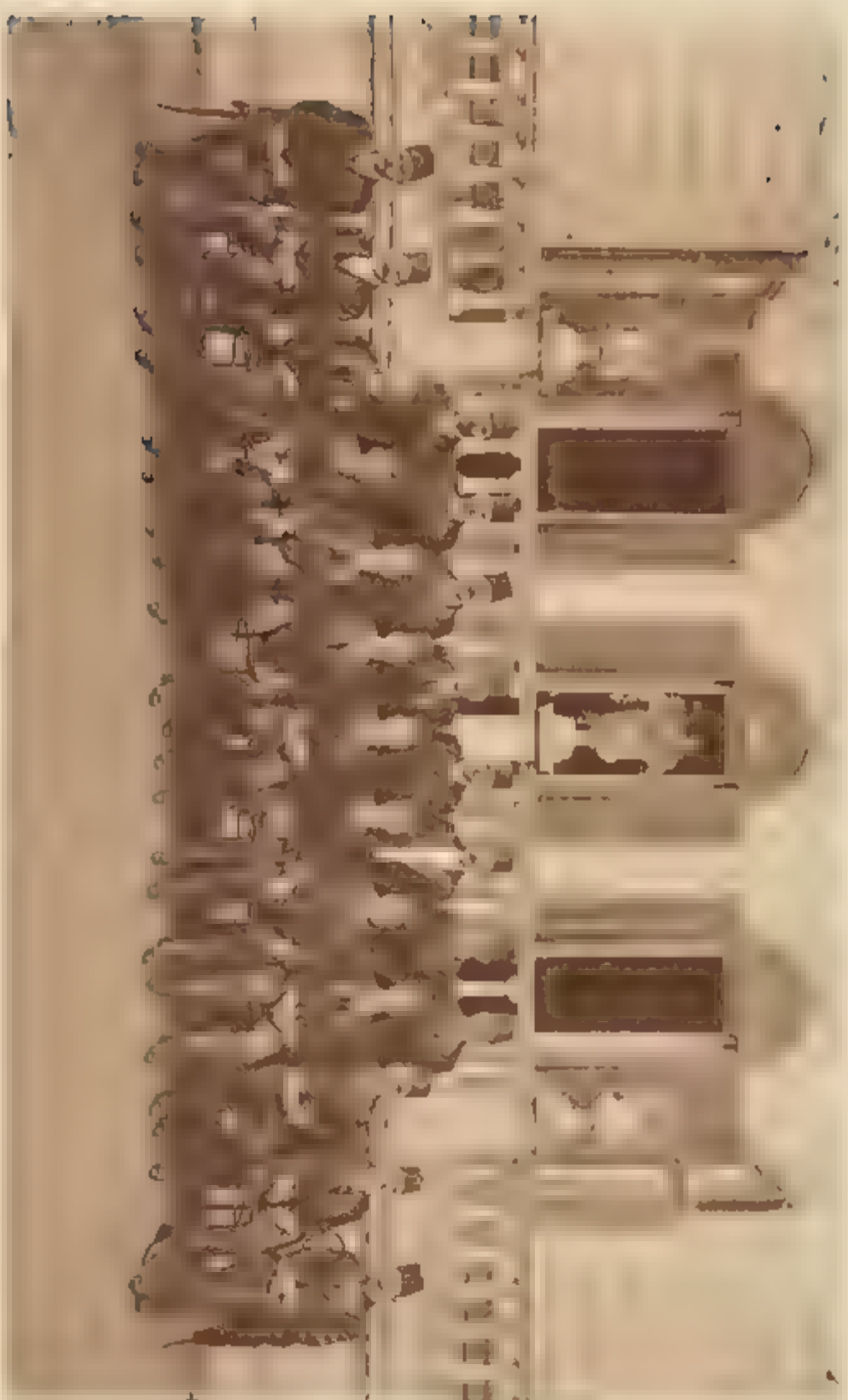
لست نهضة باهره باسم الكل أب لم يلع في عهد الأخير هذا لمدي الرابع ، لا نعمة
حب الخلاء أملت للورد الأول ، بصير العلم ، ومصدر هدية والإرشاد

لأن ليسمح لولاى لملك فهد لخدم لخص أن يكون عن عقيدة محرم إن لك أن
تصاره لقصص الوطني ، فقد بيع أشده ، وأدى مأموريته خير أداء . به أقر سكان على أنفسهم
وحرّياتهم وأموالهم . إنه ثبت في أذهانهم معنى العدل والحرية والسيادة . إنه لا قوى يديه
ولا صميم . إن كلا أصبح يود بحبه للاستصاف وهو مطمئن وثق أن أماله مكفول وحقه
مضمون إن محكمه على خلاف درجاتها قد أحرحت للدس في كل نوع من أنواع لأفضية
أحكام لا يهدي الحصر تشهد لرحاها يوم المدهر نسعة العلم ، ودقة الملاحظة ، وسلامة التعبير ،
ووحدة التعبير . ومن ماري فعليه أن يقرأ ، فإنه لا رأى لغير مطلع عليم .

شولاي

لئن كان هذا اليوم يوم عيد لعشاء الأهل ، فانه حقيق ما أن شيد بذكر حصرت رحاها
القصص مختلط ، الباقين منهم والآخرين أعمط في هذا العيد قصصهم " وأرحمه " لتكون
إذن من نظامي : ألا بهم انطلاق الرواد لأولون ، مهدوا كثيرا من نوحى الطريق وفتيح
فيه ثرم المعد ، واهتديت بما حصلوا من آثار قيمة تشهد لهم بالعلم الوفير والفعلة العرير فاهم ما
حاصل الشكر ومتنبي التعظيم والإجلال .

أما نحن رحاها القصص الأهل ، فان قصارانا أن ما ما وبين لله عامر ، وأن أمهنا راحية
مطمئنة بما قدمنا وقدم من عمل ، وأما متهمون بهد العيد المبرك الذي أتيح لنا فيه أن نتفتح



المنشأة المعمورة (المسجد)
 IS MAJES DE COMITE DE REGANATION DE LA HITE (d'Algerie 1900)



مسکت الیمین

LE SECRÉTARIAT DU COMITÉ D'ORGANISATION DE LA FETP

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵

De tirone à gauche	Le rang		
Mahmoud Omar Eff.	Mr. Rudolf Feldman.	Muhammad Mahmoud Eff.	Moustafa Haggag Bey
Muhammad Eff.	Mr. El-Din Hassan Eff.		Mahmoud Abdel Rahman Eff.

Zine El Abidine El Hajjoui
Hassan Sami El Yehia El Mour
Suliman Marouf El Abdi El Megd
Youssef El Mohamed El Khayat
Zouine El



مدالية تذكارية
 LA MÉDAILLE COMMEMORATIVE



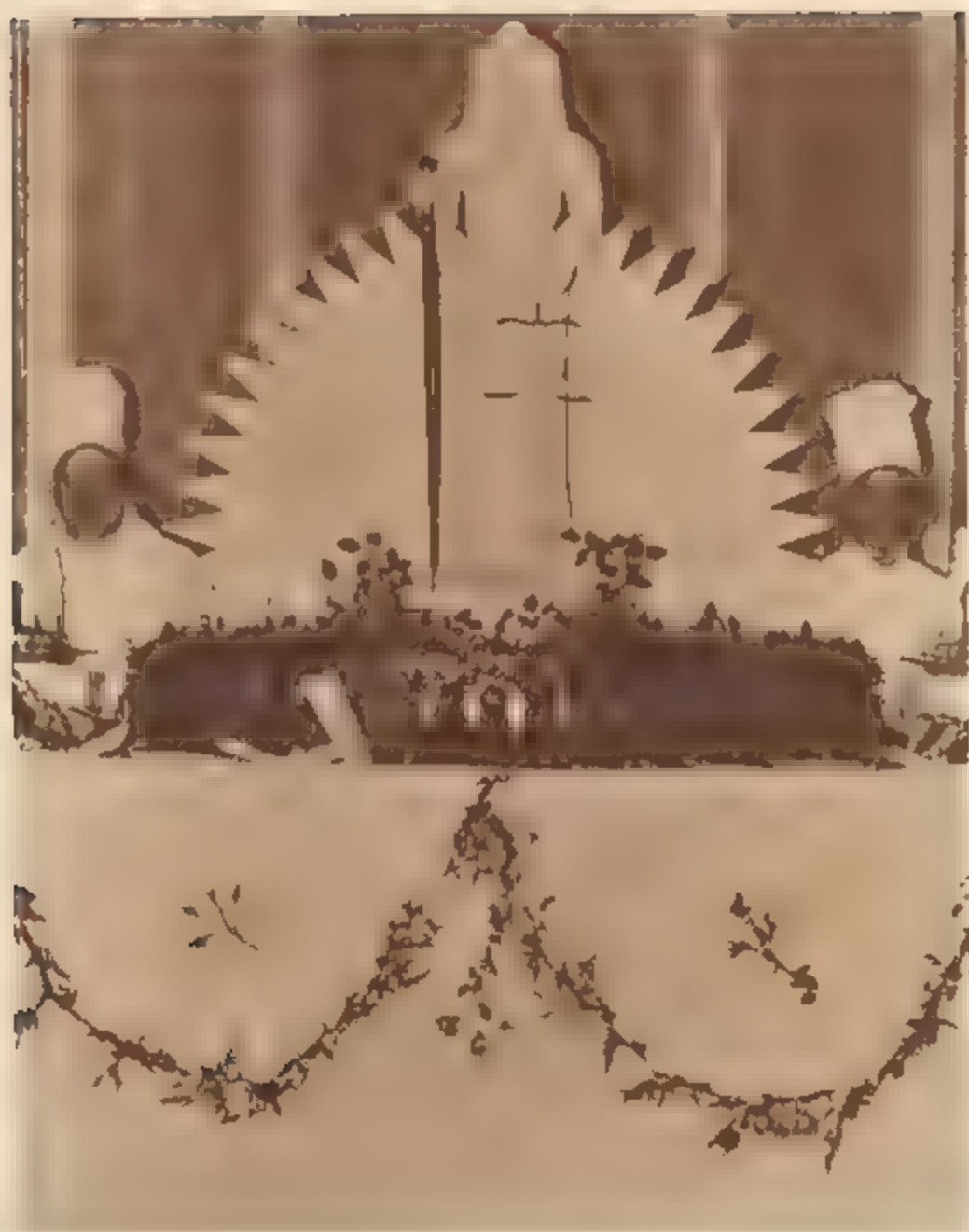
شعار اللجنة
 L'INSENE DES MEMBRES DU COMITE



الوحدة المتحدة
LA PLAQUE COMMEMORATIVE



1897
 THE MEN WHO WERE WITH US IN THE DECEMBER 1897



— — — — —
EN COIN DE LA SALLE DU SEMIRAMIS HOTEL
Lors de la Soirée du 11 Décembre 19

قلوبنا ، وستدق ألسنتنا متغنية بنعمة الله علينا وهدية لنا . وحبينا بعد رضا الله سلوة ونحرا ، أن يكون شريكنا المعظم حارس العدل الأكبر راضيا عنا قدير العين بأعمالنا .

لئن كنا نعودنا أن نسمع من لجلالتكم في كل مناسبة أمثال تلك الكلمات المطمئنة : "سيروا ببركة الله وهدية إلى الأمام ، وأيقنوا أن ماتقدمون من عمل صالح بخراؤه مكفول لكم حتما وللبلاء وأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، وأن الله مع الصابرين " -- لئن كنا نعودنا سماع مثل تلك الكلمات الجميلة البالغة في التشجيع ، فلقد آن لنا اليوم أن نطمع منكم أن تجهروا بكممكم مسمعة معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية القصوى وسائل مشروع أبيكم العظيم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمعين .

لأن الله المستول أن يحقق لمصر هذا الأمل في عهد لجلالتكم السعيد .



لهمة مشكورة

أذا كان هذا الكتاب قد فكر فيه ثم تم على الوضع الذى يراه عليه المطلعون فلم يكن الوصول إلى هذه الغاية من الأمور الهيئات . ولا بد من إرجاع الفضل فيه لذويه ، ومن أوائلهم وأكثرهم اهتماما به ، بل لا مبالغة إن قلت إن أول من اهتم بوضعه وإخراجه للناس هو حضرة صاحب العزة مصطفى حنى بك وكيل وزارة الحقانية . شاغفته الفكرة فى وضعه فأخذ يرددها فى كل الأوساط ، وإذ قررت وزارة الحقانية تأليف لجنة لهذا الغرض لم نجد اللجنة خيرا من تديبه سكرتيرا عاما لها لما ألقه الجميع من امتلاء نفسه بالفكرة ومن بذله من الهمة والنشاط ما هو خلاق بتحقيقها . وأشهد أنه مع كثرة مشاغله قد دأب فى البحث والتنقيب والمراقبة والتنظيم والترتيب حتى تم الاحتفال وتم من بعده وضع الكتاب وطبعه . أشهد بهذا وأقر أن جميعا تعتبر بحق أنه هو الدعامة الكبرى التى قام عليها هذا الكتاب بل هو عموده الفقرى الذى لولاه لم تقم له قائمة . فالواجب على مثلى وعلى جميع إخوانى شكره والاعتراف له بهذا الفضل العظيم .

عبد العزيز فهمى



تم طبع هذا الكتاب بالمطبعة الأميرية ببولاق
في يوم ٤ من شهر ربيع الحجة سنة ١٣٥٧
٢٤ من شهر يناير سنة ١٩٣٩

مدير المطبعة الأميرية
شعوبد فيكي إبراهيم

